

الأشباه والظاهر

في التحريف

للإمام جلال الدين سيوطي

المتوفى سنة 911هـ

الجزء السابع

تحقيق

الدكتور عبد العال المكرم

أستاذ نحو هنري في جامعة الكويت



مؤسسة الرسالة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دُرُجُ أَعْلَاءِ الدِّينِ شَوْقِي أَسْكَنَهُ اللَّهُ الْفَرْدَوْسُ

الأشباه والظاهر
فِي النَّجْو

٧

جَمِيعُ الْحَقُوقِ مَحْفوظٌ لِلْمَحْكُومِ
الطبعة الأولى

١٤٠٦ - ١٩٨٥ م



مؤسسة رسالة بيروت - شارع سوريا - بناية صدي وصالحة
هاتف: ٣١٩٠٣٩ - ٢٤١٦٩٢ ص.ب: ٧٤٦٠ برقاً: بيوران



فائدة من مجموع ابن القماح^(١)

وقوع الواو فاء الكلمة

إذا كانت الواو فاء الكلمة من الماضي فمضارعه يَفْعُل بكسر العين لفظاً أو تقديرأً .

ويسقط الواو في المضارع ، مثال лингطي : يَعْدُ ، ويَمِيقُ^(٢) منْ وَعَدْ ، وَوَمِيقَ .

ومثال التقديري : يَضَعُ ، ويَسَعُ ، مِنْ : وَضَعَ ، وَوَسَعَ ، فالالأصل في الكل بالواو ، فحذفت ، وفتحت عين الفعل لـ الخفة ، إذ حرف الحلق ثقيل ليُعد مخرجه ، فهي مكسورة تقديرأً ، وهو معنى قول الزمخشري : « وسقوطها فيما عينه مكسورة من مضارع فعل أو

(١) ابن القماح : هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن حيدرة ، شمس الدين أبو المعالي بن القماح ، ولد سنة ٦٥٦ هـ ، وتوفي في ربيع الأول ٧٤١ هـ القاهرة وامتحن بمحنة ذكر أنه نظم فيها أبياتاً في ليلة لم ينفلق فجرها إلا وقد فرج عنه وأولها :

اصبر على حلو القضاء ومره واعلم بأن الله بالغ أمره
ترجمته في طبقات الشافعية ٥ / ٢١٢ ، ٢١٣ .

(٢) ومقه : يَمِيقُ بكسر الميم فيها : أحبه فهو وامق . وانظر شرح مختصر تصريف العزي / ١٠٩

فعل لفظاً أو تقديراً.

واختلفوا في علة حذف الواو بين الياء والكسرة.

فعلّله الكوفيون بالفرق بين المتعدي ، فحذفت فيه لثقله وبين اللازم ، فبقيت لخفة ، وهو ضعيف ، فقد حُذفت في اللازم في : وَكَفَ (١) يَكْفُ وَوَنِيم (٢) الذِّبَابَ يَنْمُ .

وعللّه البصريون بالثقل .

وخصوصاً الحذف بالواو دون الكسرة أو الياء ، لأن الياء لا تحذف لدلالتها على معنى ، والكسرة لا يفيد حذفها كبير خفة ، فتعين حذف الواو ، فنقض الكوفيون عليهم ذلك : بـأو عـد يـوـعـد ، فقد ثبتت الواو.

قال ابن مالك ، الحذف إذا كانت الياء مفتوحة وهذه مضمومة.

قيل له : أنت عَلَّلت الحذف بالخفة والضمّة أثقل من الفتحة .

وقال ابن النحاس الصواب : أن هذه وقعت بين همزة وكسرة ، وأصله : « يـأـوـعـدـ » لأنـهـ منـ أـوـعـدـ .

(١) في القاموس : وَكَفَ الْبَيْتَ يَكْفُ وَكَفَا وَوَكِيفَا ، وَتُوكَافَا: قَطْرَ كَأَوْكَفَ ، وَنَاقَةَ وَكُوفَ: غَزِيرَةَ .

(٢) وَنِيمَ كَوَاعِدَ وَغَمَا وَوَنِيمَا . وَالوَنِيمَ: خَرْءَ الذِّبَابَ .

من رؤوس المسائل للنووي : الخلاف في «وسواس» أهو مصدر أم صفة؟

ومن رؤس المسائل وتحفة طلاب الوسائل للشيخ محى الدين النواوي رضي الله عنه وعنه .

سئل ابن مالك عن «وسواس» أهو مصدر مضارف إليه «ذو» مُقدّرة أم / هو صفة محضة للمبالغة؟

٢٧٦ / ٣

فأجاب : الفعل الموزون بفعل ضربان : صحيح كد حرج وسرهف^(١) وهو الأصل .

والثاني: الثنائي المكرر كـ «محمد ودمدم» ، وهو فرع ، لأن الأصل السلامـة من التـكرر ، ولأن أكثره يفهم معناه بسقوط ثالثـه كـ «تجـيج»^(٢) الماء بمعنى ثـجـ ، وكـ «فكـ الشـيء» بمعنى كـ «فـ» ، وكـ «كبـه» بمعنى كـ «بـ» ، وـ «ضرـضـه»^(٣) بمعنى رـضـه ، وـ «ذرـذـه»^(٤) بمعنى ذـرـه ، وـ «ذـفـذـ»^(٥) على الجـريـح بـمعـنى ذـفـ ، وـ «صـرـصـرـ الجـنـدـبـ» بـمعـنى : صـرـ ، وـ «عـجـعـجـ»

(١) في القاموس : سرهفت الصبي : أحسنت غذاءه ونعمته .

(٢) في القاموس : ثـجـ الماء : سـالـ ، والـتجـيجـ : الإـسـيلـ .

(٣) الرـضـ : الدـقـ .

(٤) ذـرـ الحـبـ : فـرقـهـ .

(٥) ذـفـ على الجـريـح ذـفـاـ ، وـ ذـفـافـاـ ، وـ ذـفــاـ حـرـكةـ : أـجهـزـ ، وـ الـاسـمـ : الذـفـافـ كـسـحـابـ .

الفَحْل بمعنى عَجَّ، وضمُّمَ السِّيف بمعنى ضَمَّمَ، ومُكْمَكَ الفصيل ما في الضرع بمعنى امْتَكَهُ، ومَطْمَطَ الكلام بمعنى : مطْطَهُ، أي مَدَهُ، ومُخْمَخَ المخ : أَخْرَجَهُ.

وللنوعين مصدران مُطْرَدان.

أحدُهُما : فَعْلَهُ . والآخِرَة : فِعْلَالٌ كَسْرٌ هَفَّةٌ وسِرْهَافٌ ، وزَلْزَلَةٌ وزِلْزَالٌ .

وَفِعْلَالٌ أَحَقُّ بِهِمَا لِوَجْهِيْنِ :

أحدُهُما : أَنْ فَعْلَلْ مُشَاكِلًّا لِأَفْعَلَ فِي عَدَةِ الْحُرُوفِ وَفَتْحِ الْأُولَى ، وَالثَّالِثَ ، وَالرَّابِعَ ، وَسَكُونَ الثَّانِي ، فَجَعَلَ إِفْعَالَ مَصْدَرَ أَفْعَلَ ، وَفِعْلَالٌ » مَصْدَرٌ فَعْلَلٌ لِيَتَشَاكِلَ الْمَصْدَرَانِ كَمَا يَتَشَاكِلُ الْفِعْلَانُ ، فَكَانَ فِعْلَالٌ أَحَقُّ بِهِمَا مِنْ فَعْلَةً .

والثاني : أَنْ أَصْلَ المَصْدَرَ أَنْ يُبَيَّنَ وَزْنُهُ وَزُنْ فِعْلَهُ ، وَفِعْلَالٌ أَشَدُّ مَبَايِنَةً لِفَعْلَلٍ فِي وَزْنِهِ مِنْ فَعْلَةً ، فَكَانَ أَحَقُّ بِهِ مِنْهُ ، وَإِنْ كَانَا سَيِّئِينَ^(١) فِي الْأَطْرَادِ مَعَ رُجْحَانِ فَعْلَلَةِ فِي الْاسْتِعْمَالِ عَلَى فِعْلَالٍ فِي قُولَهِمْ : « وَسُوسٌ » الشَّيْطَانُ وَسِوَا سُوسًا وَ« وَغُرْوَعٌ » الْكَلْبُ وَعِوَا عَا ، وَعَظْعَاظٌ السَّهْمُ فِي مَرَّهِ عِظْعَاظًا إِذَا التَّوِي .

والجاري عَلَى القياسِ : وَسُوسٌ ، وَوَسُوسَةٌ ، وَوَغْرَوَاعٌ ، وَوَغْرَوَعَةٌ ، وَعَظْعَاظٌ وَعَظْعَاظَةٌ .

(١) السَّيَانُ : الْمِثْلَانُ .

والفتح نادرٌ ، لأن الرباعي الصحيح أصل للرباعي المكرر أوله وثانية كما مر .

ولم يأت مصدر الصحيح مع كونه أصلاً إلا على فعلة، وفعلال بالكسر، فلا ينبغي للرباعي المكرر لفريعيته أن يكون مصدره إلا كذلك. وهذا يقتضي أن لا يكون له مصدر على فعال بالفتح، وإن ورد حِكْم بـشذوذه .

وأيضاً، فإن فعالاً المفتوح الفاء قد كثُر وقوعه صفةً مصوغاً من فعل المكرر ليكون فيه نظير فعال من / الثلاثي كـ«ضراب»، لأنهما متراكلان وزناً، فاقتضى هذا أن لا يكون لفعلال المفتوح الفاء في المصدرية نصيبٍ ، كما لم يكن لـفعال فيها نصيبٍ، فلذلك استُدرَّ وقوع : وسُوس ، وَغَوْعَاع ، وَعَظْعَاظ مصادر ، وإنما حقها أن تكون صفات دالة على المبالغة في الوسْوَسَة والوعورة والعظمة ، فحق ما وقع منها في موضع محتمل للمصدرية والوصفية أن يحمل على الوصفية تخلصاً من الشذوذ ، ومخالفة المطرد الشائع الدائم .

وليس بـمُحِيقٌ من زعم في شيءٍ من الصفات الواردة على هذا الوزن أنه مصدر مضاد إليه « ذو » تقديرًا ، ويدل على فساد قوله أمران :

أحدهما : أن كُلَّ مصدر أضيف إليه « ذو » تقديرًا فـمجرد المصدرية أكثر من استعماله صفةً كـ«رضي» وصَوْم وفطر .

وَفَعْلَالُ الموصوف به لم يثبت مجرّده للمصدرية إلّا في وَسُوسٍ وأخواته، على أن مَنْعَ مَصْدِرِيَّتها ممكِّنٌ، وذلك أنَّ مَنْ سمع منه وَسُوسٍ إلى الشَّيْطَانِ وَسُوسًا بالفتح لا يتعيَّن كونه قاصِدًا للمصدرية، بل يتحتم أن يقصد الحالَةُ، فإنَّ الحالَ قد يُؤكِّدُها عاملُها المُوافِقُ لها لفظًا وَمعنِيًّا كقوله تعالى : « وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا »^(١) وك قوله تعالى : « وَسَخَّرْ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالقَمَرَ وَالنَّجُومَ مَسْخَرَاتٍ »^(٢).

فإنما تعين المصدرية في « وَسُوسٍ » أن لو سمع مضافاً إلى الشَّيْطَانِ، وَمَعْلَقاً بِهِ معمول، كما سُمع ذلك في الوَسُوسَةَ كقول بعضهم : « وَسُوسَةُ الشَّيْطَانِ إِلَى النَّفْسِ دَاءٌ » فتتعين المصدرية في مثل هذا لابالانتصار بعد الفعل.

الثاني : أن المصدر المضاف إليه « ذُو » تقديرًا لا يؤتى ولا يُتَّسَى ولا يُجمع بل يلزم طريقةً واحدةً لِيعلم أصلَّته في المصدرية، وفرعيته في الوصفية ، فيقال : امرأة صَوْمٌ ، ورجل صَوْمٌ ورجلانِ صَوْمٌ ، أو نساء .

وَفَعْلَالُ الموصوف به ليس كذلك ؛ لأنَّه يُؤتَى وَيُتَّسَى وَيُجَمَّعُ وجوباً فيقال : رجل ثرثار ، وَتَمْتَام ، وَفَفَاء ، وَلَضْلَاضٌ^(٣) ، أي ماهر

(١) النساء / ٧٩

(٢) النحل ١٢ ، وهذا على غير قراءة حفص التي ضمَّها المصحف الشريف ، وإنما هي قراءة حزنة والكسائي وأبي عمرو وابن كثير ونافع وآخرين حيث قرءوا : « وَالنَّجُومَ مَسْخَرَاتٍ » انظر معجم القراءات قراءة رقم ٤٨٤ .

(٣) لضلاض : حاذق في الدلالة ، ولضلاضته : الفاته يميناً وشمالاً .

بالدَّلَالَةِ ، وَهُرْهَارِ أَيْ ضَحَّاكَ^(١) ، وجحجاج : سيد ، وفجفاج : كثير الكلام ، وكهكاه، ووطواط : ضعيف ، وسعاس وحسناس : خفيف الحركة ، وهفهاف : خميس البطن ، وبجاج : ممتلىء الجسم ، ودعادع وذخاخ : أي قصير، ونخاخ : ألكن ، وسمسام : سريع ، [٣ / ٢٧٨] وقعاع المفاصل : أي مصوت ، وشيء خشخاش أي يابس مصوت ، وسبع قضقاض : كاسر ، وحية نضناض : يحرك لسانه كثيراً .

وكل ذلك يؤثر بالباء ويثنى ويجمع ، ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « أبغضكم إلى وأبعدكم مني مجالس يوم القيمة الشثارون المتفهرون » .

ومنه : ريح زفافة أي محركة للحشيش ، وسفافة : تنخل التراب بمرها ، ودرع فضفاضة : واسعة .

الفعل من كل ذلك فعل ، والمصدر فعلة و فعل بالكسر ، ولم ينقل في شيء منها فعل بالفتح .

ومن أجاز ذلك كالزمخري فقياسه غير صحيح ، لأن القياس على النادر لا يصح ، فثبت ماقصدته من بيان أصلية الوصفية في فعل المفتوح الفاء ، وغرابة المصدرية فيه ، وامتناعها منه .

(١) في القاموس : ضحاك في الباطل .

فالقول المرضى أن « الوسواس » في قوله تعالى : (من شر الوسواس) هو الشيطان لا على حذف مضاف ، بل على أنه من باب فَعْلَال المقصود به المبالغة في مُعَيْل كثثار ، ونظائره .

والله أعلم بالصواب . انتهى .

إجابة ابن مالك عن إشكال حديث شريف

وسئل ابن مالك أيضاً عن قوله صلى الله عليه وآله :

«غَيْرُ الدَّجَالِ أَخْوَفُنِي عَلَيْكُمْ^(١)».

فأجاب : الكلام على لفظه ومعناه ، أمّا لفظه فلتضمنه إضافة «أخوف» إلى ياء المتكلّم مقوونة بنون الوقاية ، وهو إنما يعتاد مع الفعل المتعدّي ، لأن هذه النون تصون الفعل عن محذورات .

أحدها : التباس بالاسم المضاف لياء المتكلّم ، فلو قيل في ضربني : ضربي للتبس بالضرب ، وهو العسل الأبيض الغليظ ، فنفت نون الوقاية هذا المحذور .

الثاني : أمر مؤثثه بأمر مذكّره فلو قلت أكرّمي بدل أكْرِمْني قاصداً مذكراً لم يفهم المراد ، فنفت النون ذلك .

الثالث : ذهاب الوهم إلى أن المضارع صار مبنياً وذلك لو أوقعته على ياء المتكلّم غير مقوونة بالتون لخفّي إعرابه ، وظنّ به البناء على مراجعة الأصل ، فإن إعرابه على خلاف الأصل ، وأصله البناء .

(١) انظر مناقشة هذا الحديث في همع الهوامع ٢٢٥ / ١

٢٧٩ / ٣ [ف]لو قلت بدل «يُكْرِمِني» يُكْرِمِي لَظَنّ / عوده إلى الأصل ، فزيادة النون تمكّن من ظهور إعرابه .

والاسم مستغنٍ عن النون في الوجهين الأولين .

وأما الثالث فللاسم فيه نصيبٌ لكن أصالته في الإعراب أغنته وصانته من ذهاب الوهم إلى بنائه ، لا بسبب جليٍّ ، لكنه وإنْ أمنَ ظنَ بنائه فلم يُؤْمِن التباسُ بعض وجوه إعرابه ببعض ، فكان له في الأصل نصيب من إلحاق النون .

وينزل إخلاصه منها منزلة أصل متزوك يُنبئه عليه في بعض المواقع كما يُنبئ بالقَوْد واستحوذ على أصل قاد^(١) واستحاذ . وكان أولى ما يُنبئ به على ذلك أسماء الفاعلين ، فمن ذلك ما أنسد الفراء من قول الشاعر:

٦٦٦ = فما أدرى وكلَّ الظَّنْ ظَنِي
أمسِلْمِنِي إِلَى قومِي شراحِي^(٢)

(١) في ط : « قال » مكان : « قاد » ، تحريف .

(٢) نسب في الدرر اللوامع ١ / ٢١٢ إلى يزيد بن محمد الحارثي .
وذكر السيوطي في شرح شواهد المغني ص ٧٧٠ أن الفراء ذكر البيت على هذا النمط ليجعله باباً من النحو ، والصواب :

فما أدرى وظني كل ظن أيسِلْمِنِي ببني البدء الللاح .
وبنوا البدء الللاح : هم الذين لا يدينون للملوك .
قال صاحب الدرر : وكان القياس : أمسِلْمِي بالتحفيف .

فرخم « شراحيل » دون نداء اضطراراً .

ومثله ما أنشده ابن طاهر في تعليقه على كتاب سيبويه :

٦٦٧ = وليس بمعيني وفي الناس ممتنع

صديق إذا أعيَا عَلَى صَدِيق^(١)

وأنشد غيره :

٦٦٨ = وليس المُوافِيني ليرفَد خائباً

فإن له أضعاف ما كان آملأ^(٢)

= وقال ابن هشام في المغني ١ / ٣٨١ : « وزعم هشام : أن الذي في « أمسلمني » ونحوه تنوين لا نون » .

والبيت من شواهد المغني ١ / ٣٨١ ، ٧١٦ / ٢ ، والهمم والدرر رقم ١٧١.

(١) في ط : « معيني » وفي النسخ المخطوطة والأشموني ١ / ١٢٦ : « معيني » وفي ط والنسخ المخطوطة : « مقنع » وفي الأشموني « ممتنع » وفي ط ، والنسخ المخطوطة : « صديقي » .

(٢) من شواهد : المغني ١ / ٣٨١ ، والهمم والدرر رقم ١٧٢ ، والأشموني ١ / ١٢٦ .

قال العيني « هامش الأشموني » : « المعنى : ليس الذي يوافياني أي يأتيني ليرفد أي ليعطى من الرفد وهو العطاء . وفيه الشاهد ، فإن النون فيه نون الوقاية ، وليس نون التنوين كما ذهب إليه بعضهم ، إذ التنوين لا يجتمع مع الألف واللام ، والموصول مع صلته اسم ليس ، « وخائباً » خبره ، وليرفد على صيغة المجهول بالنصب على تقدير : لأن يرفد » .

ولأ فعل التفضيل أيضاً شبه بالفعل وخصوصاً بفعل التعجب ، فجاز أن تلحقه النون المذكورة في الحديث كما لحقت اسم الفاعل في الأبيات المذكورة . وهذا أجود ما يقال في هذا اللفظ عندي .

ويجوز : أن يكون « أخوف لي » وأبدل اللام نوناً كما في لعنـ مكان لعلـ ، وفي : رـفـنـ بمعنى رـفـلـ^(١) وهو الفرس الطـوـيل .

وأما الكلام من جهة المعنى فيه وجوه :

أظهرها : كون أخوف افعل تفضيل صيغ من فعل المفعول كقولهم: « أشـغلـ من ذات التـحـيـنـ^(٢) » « وأزـهـى من دـيكـ » « وأعـنى بـحـاجـتكـ » « وأخـوفـ ما أخـافـ عـلـى أـمـتـى الأـئـمـةـ المـضـلـوـنـ »، إذ المراد أنـ الـمـعـبـرـ عـنـهـ بـذـلـكـ : شـغـلـ وـزـهـىـ وـعـنـىـ أـكـثـرـ مـنـ شـغـلـ غـيرـهـ وـزـهـوـهـ وـعـنـائـهـ .

(١) في القاموس : الرـفـلـ كـخـدـبـ : الطـوـيلـ الذـنـبـ ، الـكـثـيرـ الـلـحـمـ ، وـالـبـعـيرـ الواسـعـ الجـلدـ .

(٢) هي امرأة من بنى تميم الله بن ثعلبة ، كانت تبيع السمن في الجاهلية ، فأتاها خوات بن جبير الأنباري يبتاع منها سمناً ، فلم ير عندها أحداً وساومها فحلت بـخـيـاـ ، فنظر إـلـيـهـ ، ثـمـ قـالـ أـمـسـكـيـهـ حـتـىـ أـنـظـرـ إـلـىـ غـيرـهـ فـقـالتـ : حـلـ بـخـيـاـ آخرـ ، فـفـعـلـ ، فـنـظـرـ إـلـيـهـ ، فـقـالـ : أـرـيدـ غـيرـهـ فـأـمـسـكـيـهـ فـفـعـلـتـ ، فـلـمـ شـغـلـ يـدـيـهـ سـاـورـهـ فـلـمـ تـقـدرـ عـلـىـ دـفـعـهـ حـتـىـ قـضـىـ مـاـ أـرـادـ وـهـرـبـ « انـظـرـ مـجـمـعـ الأـمـثـالـ ٣٧٦/١ .

وكذا أخوف ما أخاف / أي الأشياء التي أخافها على أمتى أحقرها [٣ / ٢٨٠]
بأن يخاف الأئمة المضلّون .

فمعنى الحديث هنا : غير الدجال أخوف مخوفاتي عليكم
فحذف المضاف إلى الياء فاتصل بها أخوف معهودة بالنون كما تقرر .

ويحتمل أن يكون : « أخوف » من أخاف بمعنى : خوف . ولا
يمعن ذلك كونه من ثلاثة فإنه على « أفعل » وما على وزن أ فعل
والثلاثي سواء عند سبيوبيه في التفضيل والتعجب ، صرّح به مراراً .
فالمعنى . غير الدجال أشد موجبات خوفي عليكم ، ثم اتصل
بالياء معهودة بالنون على ما تقرر .

ويحتمل أن يكون من وصف المعاني بصفات الأعيان وبالغة
كشّير شاعر ، وهذا الشّعرأشعر من هذا ، وعجب عاجب ، وموت
مائت ، وخوف خائف .

ويقال : فلان أخوف من خوفك . ومنه قول الشاعر^(١) .

٦٦٩ يداك يدُّ خيرُها يُرجِّى
وآخرى لأعدائها غائظَه

(١) نسب في العيني ١ / ٥٧٢ لطرفة ، وليس في ديوانه والبيت الأول من
شواهد : التصريح ١ / ١٨٢ ، والأسموني ١ / ٢٢٣ .
هذا وفي الأشباه مطبوعاً وخطوطاً : « فأما التي يرجى خيرها » ، « وأما التي
يتنقّى شرها » .

قال العيني : اللافظة : البحر ، والهاء فيه للمبالغة ، كما في : راوية ، =

فاما التي خيرها يرجى
 فأجود جوداً من اللفظه
 وأما التي شرها يتقي
 فنفس العدو بها فائظه
 فنصب «جوداً» بأجود على التمييز، وذلك موجب لكونه فاعلاً
 معنىًّ ، لأن كل منصوب على التمييز بأفعال التفضيل فاعل في المعنى
 ونصبة علامه فاعليته ، وجراه علامه أن (أفعل) بعض منه .
 ولهذا معنى : زيد أحسن عبداً : أن عبده فاق عبيد غيره في
 الحُسْن .

وإن جررتْ فمعناه : أنه بعض العبيد الحسان وهو أحسنهم .
 فمعنى الحديث على هذا : خوفُ غير الدجال أخوفُ خوفي
 عليكم ، ثم حذف المضاف إلى غير ، وأقيم هو مقام المحذوف ، وحذف
 «خوف» المضاف إلى الياء ، وأقيمت هي مقامه ، فاتصل أخوف
 بالياء معهودة بالنون .

= وعلامة . وفي المثل : يقال : فلان أسمع من لافظة أي بحر . وقال
 الجوهرى : أسمح من لافظة ، يقال : هي العنز ، لأنها تدعى إلى الحلب
 وهي تجتر ، فتلفظ بجرتها ، وتقبل فرحاً بالحلب .
 وقوله : «فائظة» ، قال أبو القاسم الزجاجي : يقال : فاظ الميت بالظاء ،
 وفاضت نفسه بالضاد ، وفاظت نفسه بالظاء جائز عند الجميع إلا الأصمعي
 فإنه لا يجمع بين الظاء والنفس ، يقال : فاظ الرجل بالظاء المعجمة ،
 وفاضت نفسه بالضاد .

ويحتمل أن يكون «أخوف» فعلاً مستندأ إلى واو هي ضمير عائد على غير الدجّال، لأن من جملة ما يتناوله غير الدجّال الأئمة المضلون، وهم من يعقل، فغلبوا فجيء بالواو، ثم اجتازىء عنها بالضمة وحذفت كقوله.

٦٧٠ = فياليت الأطباء كانُ حولي

وكان مع الأطباء الأَسَاء^(١) /

وقال آخر :

٦٧١ = دارحِيٌّ وتنوها^(٢) مربعاً

دخل الضيف عليهم فاحتمل

(١) في ط : «الأطباء» بالمد، تحرير، صوابه من النسخ المخطوطة والمصادر . وفي ط : « والإَسَاء» بالهمزة .

وفي ط والنسخ المخطوطة : فياليت. وروى : «فلوأنَّ» .

من شواهد : الإنصاف ١ / ٣٨٥ ، وابن يعيش ٧ / ٥ ، ٨٠ / ٩ ، والخزانة ٢ / ٣٨٥ . والعيني ٤ / ٥٥١ ، والمعنى والدرر رقم ١٣٣ . وهذا البيت روى مع بيت آخر في الدرر على النحو التالي :

فلو أن الأطباء كانُ حولي وكان مع الأطباء الشفاعة
إذاً ما أذهبوا ملأاً بقلبي وإن قيل : الشفاعة هم الأَسَاء
والطَّبْ بالكسر في اللغة : الحِدْق ، والطَّبِيب : الحَادِق .

والأَسَاء : جمع آسٍ كقصبة جمع قاضٍ ، وكذلك الشفاعة : جمع شافٍ . ثم قال الدرر : ولم أُعثِر على قائلهما .

(٢) جعلوها دائمة لهم في القاموس : «وتنة» الواتن: الشيء الثابت الدائم ، ووتنة وتُوناً ووتنة دام ولم ينقطع .

وفي ط : «فاسأل واسأله» بالهمز في البيت الثاني .

فَسَلْ عَنَا إِذَا النَّاسُ شَتَّا
وَسَلْ عَنَا إِذَا النَّاسُ نَزَلُ

أراد : كانوا ، فحذف الواو ، وأبقى الضمة ، وكذلك أراد الآخر : احتملوا ، ونزلوا فحذف الواو، ثم سكّن اللام من احتمل ، ونزل للوقف . هذا ما تيسّر فيه . والله الحمد .

وسائل ابن مالك أيضاً

أيجوز صرف أَرِيس في قولهم : بئر أَرِيس^(١) ؟
فأجاب : نعم وهو في الأصل ، عبارة عن الأصل^(٢) .
ويطلق على الأكار^(٣) وعلى الأمير^(٤) .
وقيل : إن أَرِيد به الأمير فهو مقلوب رئيس^(٥) .

(١) في اللسان : أَرِس : في حديث خاتم النبيين ﷺ : فسقط من يد عثمان رضي الله عنه في بئر أَرِيس بفتح الهمزة ، وتحقيق الراء ، هي بئر معروفة قريباً من مسجد قباء عند المدينة » .

(٢) في اللسان : الإِرِس : الأصل .

(٣) في اللسان : الأَرِيس : الأكار . عن ثعلب .

(٤) في اللسان : الإِرِيس : الأمير ، عن كُرَاع حكاه في باب فعيل .

(٥) في اللسان : والأصل عنده - أي كراع - : رَئِيس على فعيل من الرياسة والمؤرس : المؤمر ، فَقُلِب .

وعن ابن الأعرابي : أَرِس يأْرِس أَرْسًا : إذا صار أَرِيساً ، وأَرِس يؤْرِس تأْرِيساً : إذا صار أَكَاراً . وجُمِعَ الأَرِيس : أَرِيسون ، وجُمِعَ الإِرِيس : إِرِيسون . ومن هذا ما جاء في كتاب النبي ﷺ إلى هرقل ... إن أبيت فعليك أشم الإِرِيسين » .

توجيه حديث شريف لابن مالك

وسئل رحمة الله أيضاً :

عن قوله صلى الله عليه وآلـه وسلم : «إلا جاء كنزه يوم القيمة
شجاعاً أقرع»

فأجاب فاعل جاء «الكانز». وكنزه مبتدأ، وأقرع خبره،
والجملة حالية؛ لأن الجملة الابتدائية المشتملة على ضمير ما قبلها
تقع حالاً، واقترانها بالواو أكثر. وقد جردت منه في قوله تعالى:
﴿اهبِطُوا بعْضُكُم لِيَعْضُ عَدُوًا﴾^(١) ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكُمْ مِّنَ الْمُرْسَلِينَ
إِلَّا إِنَّهُمْ لِيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾^(٢) وتقول العرب: «رجع فوره إلى بدئه»^(٣)
وكلمته فهو إلى فيّ.

وقال الشاعر^(٤) :

٦٧٢ = وَتَشَرُّبُ أَسَارِيَ الْقَطَا الْكُدُرُ بَعْدَمَا
سَرَّتْ قَرَبًا أَحْنَاهَا تَصْلَصَلُ^(٥)

(١) البقرة / ٣٦

(٢) الفرقان / ٢٠

(٣) هكذا في جميع النسخ : «فوره» والقول المشهور : «رجع عوده على بدئه»
انظر المجمع ٤ / ١٩.

(٤) هو الشنيري .

= (٥) انظر لامية العرب / ٦١ ، وهي قصيدة مشهورة مطلعها :

ومثله :

٦٧٣ = راحوا بصائرهم على أكتافهم
وبصیرتی یعدو بها عتید وأی^(١).

أی قوى . ومثله :

٦٧٤ = ولو لا جنان الليل ما آب عامر
إلى جعفر سربا له لم يمزق^(٢) / ٢٨٢]

= أقاموا بني أمي صدور مطيكم فلأنسي إلى قوم سواكم لأمبل
والأسار في الشاهد : جمع سور ، وهو بقية الشراب في الإناء . والقرب :
اليوم الذي ترد الطير الماء في صبيحته . وأحناؤها : جمع حنو ، وهو الجانب .
وتصلصل أي يسمع لها صوتاً .

يريد أن يقول : بأنه يرد الماء قبل القطا ، وهو أسرع الطير ، فتشرب
فضلاه ، وقد بلغ منها العطش مبلغاً تصور منه أحناؤها « انتظر شرح
الشاهد في هامش لامية العرب ، وفي شرح شواهد العيني ٢٠٧ / ٣ وبعد
هممت وهمت وابتدرنا وأسدكت وشمر مني فارت متمهل
والفارط : من يتقدم القوم إلى الماء . والمعنى أن سير القطا ثقيل كمن
أرخي ثوبه .

وفي ط والنسخ المخطوطة : « قرنا » مكان : « قرباً » تحريف و « أخبارها »
مكان : « أحناؤها » تحريف آخر .

(١) في اللسان : « عتى » : فرس عتى وعتى : شديد تام الخلق ، سريع الوثب
معد للجري . واستشهد هل ذلك بالشاهد وهو للأشعر الجعفري .

(٢) نسب في العين إلى سلامة بن جندل ، وأنشده الفارسي في الإغفال : « لم
يخرق » مكان : « لم يمزق » وهو من شواهد الأشموني ٢ / ١٩٠ ، والعيني
= ٣ / ٢١٠ ، وفي العيني : جنان الليل : أي ظلمته .

ويجوز جعل «كنزه» فاعل جاء ، «شجاع» خبر مبتدأ محذوف ، والجملة في موضع الحال أي جاء وهو شجاع أو صورته شجاع ، ولا بُعد فيه ، لأن فيه حذف المبتدأ والواو ، إذ الاهتمام بهذه الواو أقل من الاهتمام بالفاء المقترنة بمبتدأ وقع جواب شرط ، وقد حذفها معاً في قوله .

٦٧٥ = أَبِي لَا تَبْعَدْ فَلِيس بِخَالِدٍ حَيٌّ وَمَن يُصِيبُ الْحِمَامَ بَعِيدٌ^(١)

أي فهو بعيد فحذف الفاء وهي ألم من الواو .

[مسألة ابن مالك في : قم أنت وزيد]

قال ابن مالك : لا يصح في : قُمْ أَنْتَ وَزَيْدٌ الحُكْمُ بِعَطْفِ زَيْدٍ عَلَى فَاعِلِ قَمْ ، لأن العامل فيه هو العامل في المعطوف عليه ، وقم ونحوه من أفعال الأمر لا يعمل في غير ضمير المخاطب ، فيحمل

=

وفي ط والنسخ المخطوطة : حشار «بالحاء ، تحريف ، تصويبه من الأسموني ، والعيني ، وفي ط والنسخ المخطوطة أيضاً «لا يمزق» .

(١) من شواهد : التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك / ١٣٤ .

وعلى محققه في هامشه بقوله : هو من أبيات الحماسة ، وقائله الضبي . قال التبريزي : لا تبعد مما ينذر به الميت .

ورواية ابن مالك : «المنون» مكان : الْحِمَامُ

ما وقع من ذلك على أن زيداً مرفوع بفعل دلّ عليه «قم» أي قم أنت، ولِيُقْمَ زيد.

وعليه يحمل قوله تعالى : ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾^(١)
وإليه أشار سيبويه بقوله يقال : دخلوا أوكُهم وآخرُهم ، ولا
يقال : ادخلوا أولَكُمْ وآخرَكم ، لأن دخل لا يصبح إسناده إلى أولَكُمْ
وآخرَكم .

وذكر أن عيسى بن عمر أجاز ذلك وهو نظير :

* لِيُكَ يزيد ضارع^(٢) *

يعنى أن أولَكم وآخرَكم مرفوع بفعل مضمر دلّ عليه : ادْخُلوا
كما أن ضارعاً مرفوع بفعل دلّ عليك «لِيُكَ». انتهى .

[مسألة لابن مالك في الحال]

قال ابن مالك : نسبة الحال إلى المضاف إليه على أوجه :
وجه : يجوز إجماعاً إذا كان المضاف مصدرأً أو صفةً عاملة
كأعجبني قيام زيد مسرعاً ، وإن زيداً ضارب عمر و مُتَبِّكاً .

ووجه : يمتنع إجماعاً حيث لم يكن المضاف مصدرأً ولا صفةً ولا

(١) البقرة / ٣٥.

(٢) للحارث بن نهيك ، وقام به : * خصومة . وختبِطْ ما تطيح الطَّوائِح *

من شواهد : سيبويه ١٤٥/١ ، ١٨٣

بعض ما أضيف إليه كضررت غلامَ زيدٍ مُتّكئاً .

وثالث : مختلف فيه : إذا كان المضاف بعض المضاف إليه أو

يشبه بعضاً منه قوله :

٢٨٣ / ٣]

٦٧٧ = كأنَّ يَدِيْ حَرَبَاهَا مُتَسِّمًا^(١)

يداً مذنبٍ يستغفر الله تائب /

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَنَزَّعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٌ إِخْوَانًا ﴾^(٢)

وقد صح جوازه عن أبي الحسن الأخفش . انتهى .

إملاء على شاهد شعري لابن الحاجب [

في أمالى ابن الحاجب^(٣)

قال مُمْلِيًّا على قول الشاعر .

٦٧٨ = غيرُ مأسوفٍ على زَمَنِ ينقضي بالهَمٍّ والحزَنِ^(٤)

(١) في اللسان : « سُمٌ » : قال ابن الإعراقي : سُمِّسَ الرجل : إذا مشى مشياً رفياً . والسمسمة : ضربٌ من عذُّ الثعلب .

(٢) الحجر / ٤٧

(٣) أمالى ابن الحاجب خطوط رقم ١٠٠٧ نحو دار الكتب ، وقد علمت من أستاذنا المرحوم الشيخ عطية الصوالحي أنه حققه ، وأرجو أن يرى هذا التحقيق النور على يدنا شر من الناشرين :

وقد أملى هذه الأمالى في القاهرة ودمشق من سنة ٦١٧ هـ إلى سنة ٦٢٥ هـ .

وقد قمت بدراسة حول ابن الحاجب وكتبه وهي ضمن كتاب « المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة » طبع دار الشروق .

(٤) سبق ذكره رقم ٣٠٥ ، ٦١١ .

قال : لا يصح أن يكون له عامل لفظي ، وإذا لم يكن له عامل لفظي ، فإما أن يكون مبتدأً ، وإما أن يكون خبر مبتدأ ولا يصح أن يكون مبتدأً ، لأنه لا خبر له ، لأن الخبر إما أن يكون ثابتاً أو محذوفاً ، والثابت لا يستقيم ، لأنه إما «على زمن» وإما «ينقضى» ، وكلاهما مفسد للمعنى .

وأيضاً : فإنك إذا جعلته مبتدأً لم يكن بدّ من أن تقدر قبله موصوفاً وإذا قدرت قبله موصوفاً لم يكن بدّ من أن يكون «غير» له ، « وغير» هنا ليست له ، وإنما هي لـ«زمن» ، ألا ترى أنك لو قلت : رجل غيرك مرّبي لكان في غيرك ضمير عائد على رجل ، ولو قلت : رجل غير متأسف على امرأة مرّبي لم يستقم ، لأن غيرأً ههنا لمّا جعلته في المعنى للمرأة خرج عن أن يكون صفةً لما قبله .

ولو قلت : رجل غير متأسف عليه مرّبي جاز ، لأنها في المعنى للضمير ، والضمير عائد على المبتدأ فاستقام ، فتبين أن لا يكون مبتدأ لذلك .

وإن جعل الخبر محذوفاً لم يستقم لأمرتين : أحدهما : أنا قاطعون بنفي الاحتياج إليه .

والآخر : أنه لا قرينة تشعر به ، ومن شرط صحة حذف الخبر وجود القرية .

وإن جعل خبر مبتدأ لم يستقيم لأمور :

أحدها : أنا قاطعون بنفي الاحتياج إليه .

الثاني : أن حذف المبتدأ مشروط بالقرينة ولا قرينة .

الثالث : أنك إذا جعلته خبر مبتدأ لم يكن بدًّ من ضمير يعود منه إلى المبتدأ ، لأنه في معنى مُغاير ، ولا ضمير يعود على ما تقدّره مبتدأ ، فلا يصحّ أن يكون خبراً ، فتبين إشكال إعرابه . [٢٨٤ / ٣]

وأولى ما يقال فيه : إنه أوقع المظهر موقع المضمر لما حذف المبتدأ من أول الكلام ، فكان التقدير : زمن ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه ، فلما حذف المبتدأ من غير قرينة تُشعر به أتى به ظاهراً مكان المضمر فصارت العبارة فيه كذلك ، وهو وجه حسن .

ولا بُعد في مثل ذلك ، فإن العرب تجيز : إنْ يُكْرِمْنِي زيد إنْي أكرمه ، وتقديره : إنني أكرم زيداً إنْ يُكْرِمْنِي ، فقد أوقعت زيداً موقع المضمر لما اضطررت^(١) إلى إعادة الضمير إليه ، وأوقعت المضمر موقع المظهر لما أخرته عن الظاهر . فقد تبين لك اتساعهم في مثل ذلك وعكسه .

ويحتمل أن يقال : إنهم استعملوا غيراً بمعنى « لا » كما استعملوا « لا » بمعنى غير ، وذلك واسعٌ في كلامهم ، فكأنه قال : لا تأسف على زمن هذه صفتة .

(١) في ط : « اضطررت » بإسقاط الراء الثانية ، تحريف .

ويذلك على استعمالهم غيراً بمعنى «لا» قولهم: زيد عمرأ غير ضارب، ولا يقولون: زيد عمرأ مثل ضارب، لأن المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف ، ولكنه لما كانت «غير» تحمل على «لا» جاز فيها ما لا يجوز في مثل ، وإن كان بابهما واحداً .

وإذا كانوا قد استعملوا : أقلّ رجل يقول ذلك بمعنى النفي مع بعده عنه بعض البعد ، فلأن يَسْتَعْمِلُوا غيراً بمعنى «لا» مع موافقتها لها في المعنى أجرد .

فإن قيل : فإذا قدرتموها بمعنى «لا» فلا بدّ لها من إعراب من حيث كونها اسمأً فما إعرابه ؟

قلنا : إعرابه كإعراب قوله : أقلّ رجل يقول ذلك ، وهو مبتدأ لا خبر له استغناء عنه ، لأن المعنى : ما رجل يقول ذلك ، وإذا كان كذلك صحّ المعنى من غير احتياج إلى خبر ولا استئثار بمبتدأ لا خبر له ، إذا كان في المعنى بمعنى جملة مستقلة ، كقولهم: أقائم الزيدان ، فإنه بالإجماع مبتدأ ولا مقدر ممحض ، والزيدان فاعل به ليس بخبر ، فهذا مبتدأ لا خبر له في اللفظ ولا في التقدير ، وإنما استقام لأنّه في معنى : أيقوم الزيد أن ، وكذلك قول بعض النحوين في : نزال وترالك أنه مبتدأ وفاعله مضمر ، ولا خبر له ، لاستقامة المعنى من حيث

[٢٨٥ / ٣] كان/معناه : انْزَل ، واتْرُك . وهذا هو الصحيح فيه^(١)

(١) « وهذا هو الصحيح فيه » زيادة في طليست في النسخ المخطوطة .

وقد ذهب كثيرون إلى أنه منصوب انتساب المصدر ، كأنه قيل في نزال : انزل نزولاً ، وهذا عندنا ضعيف ، فإنه لو كان كذلك لوجب أن يكون معرباً بمثابة سقيناً ورعاياً^(١)؛ ونحن نفرق بين سقيناً وبين نزال فكيف يمكن حتمهما على إعراب واحد ، وهو أن يكونا مصدرين مع أن أحدهما معرب والآخر مبني .

[تعليق ابن الحاجب على شاهدٍ نحوٍ مشهور]

وقال عفا الله عنه وقد استفتني في قول الشاعر :

٦٧٩ = وإنني لتعروني لذكرك فترة

كما انتقض العصفوري بليل القطر^(٢)

فقيل له : إن شخصين تنازعا فقال أحدهما : البيت : هزة ورعدة ، ولا يستقيم معنى البيت على « فترة ». فسئل هل يستقيم البيت على هذه الرواية وقد نقلها غير واحد ممن يوثق بنقله عن الأمالي لأبي عبد الله البغدادي ؟

فكتب مجيناً بخط يده الكريمة ما هذه صورته :

(١) « بمثابة سقيناً ورعاياً » زيادة في ط ليست في النسخ المخطوطة .

(٢) لأبي صخر المذلي .

من شواهد : المقرب ١٦٢ / ١ ، وابن يعيش ٦٧ / ٢ ، وشرح شدور الذهب ، ٢٢٩ ، والعيني ٦٧ / ٣ ، ٢٧٨ ، والخزانة ٥٥٢ / ١ ، والتصریح ٣٣٦ / ١١ ، ١١ / ٢ ، واهم و الدرر رقم ٧٥٧ ، والأشموني ٢ / ١٢٤ .

وهو أن يقال : يستقيم ذلك على معنيين :

أحدهما : أن يكون معنى لتعروني : لترعِدُني أي تجعل عندي العرواء^(١) وهي الرعدة كقولهم : عري^(٢) فلان إذا أصابه ذلك ، لأن الفتور الذي هو السكون من الإجلال والهيبة تحصل عنده الرعدة غالباً عادة فيصح نسبة الإرداد إليه ، فيكون «كما انتقض» منصوباً انتساب قوله : أخرجته كخروج زيد ، إما^(٣) على معنى كإخراج خروج زيد .

وحسن ذلك تبيهاً على حصول المطاوع الذي هو المقصود في مثل ذلك ، فيكون أبلغ من الاقتصار على المطاوع ، إذ قد يحصل المطاوع دونه مثل أخرجته فلم يخرج .

والثاني : أن يكون معنى لتعروني : لتأتيني وتأخذني فترة أي سكون للسرور الحاصل عن الذكرى . وعير^(٤) بها عن النشاط ، لأنها تستلزم غالباً تسمية للمسبب باسم السبب ، كأنه قال : ليأخذني نشاط كنشاط العصفور ، فيكون كما / انتقض ، إما منصوباً نصب ، له صوت صوت حمار . وله وجهان :

أحدهما : أن يكون التقدير : يصوت صوت حمار ، وأن لم يجُز إظهاره استغناء عنه بما تقدم .

(١) العرواء - كما في القاموس واللسان : قرة الحمى ومسها في أول رعدها .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : «عرني» باللون . والتصويب من اللسان : حيث ذكر ما نصه : «وقد عري الرجل على ما لم يسم فاعله فهو معرو» .

(٣) هكذا في ط والنسخ المخطوطة ولعل : «إما» زائدة .

(٤) في ط : «غير» بالياء ، تحريف

والثاني : أن يكون منصوباً بما تضمنته الجملة من معنى بصوت .

وإما مرفوعاً صفة لفترة أي نشاطاً مثل نشاط العصفور .

وهذه الأوجه الثلاثة المذكورة في الوجه الثاني في إعراب : «كما انتقض» تجري على تقدير رواية : رعدة وهزة . هذا ما كتبه مجبياً به .

وروى الرّماني عن السكوني عن أبي سعيد الأصممي :

إذا ذكرت يرتاح قلبِي لذكرها كما انتقض العصفور بَلَهُ القَطْرُ
وهو ظاهر حينئذٍ .

[ابن الحاجب يعلق على بيت لابن قلاقس الإسكندرى]

وسائل عن قول ابن قلاقس الإسكندرى :

٦٨٠ = ما بالُّ هذا الرّيمُ أَنْ لا يَرِيمُ

لو كان يَرِئِي سَلِيمٌ سَلِيمٌ^(١)

فقال : سليم الثاني فاعل ليروى بمعنى سالم ، وسلام الأول بمعنى لديع ، فإنهم يقولون للديع سليم أو للأعمى بصير على سبيل التّفاؤل .

(١) ديوان ابن قلاقس الجزء الثاني رقم ٤١٤ مخطوط ، تحقيق الدكتورة سهام الفريج وهو مطلع قصيدة مدح فيها القاضي الأجل عبد الرحيم بن علي البيساني .

ولا يحسن أن يكون سليم الثاني تأكيداً للأول على وجه التأكيد اللغطي، لأنه أولاً : قد فهم منه قصد التجانس ، وليس هذا عندهم معدوداً في التجانس .

وأيضاً فإنه يلزم أن يكون لـ«يرثى» مضمر عائد على الرّيم ، وليس عليه المعنى ، فظاهر أن يكون الوجه ما ذكرناه ، ويكون جواب «لو» محذوفاً دلّ عليه ما قبله ، لأن ما قبله يدلّ على إنكار ذلك ، وهو كونه لا يريم والتعجب منه .

ثم قال : لو كان يرثى لسليم سليم على أحد وجهين :
إما على الإنكار على نفسه في إنكار الأول ، أي لو كان يرثى للديع سالم لتوجّه الإنكار ، أو التعجب .

أما إذا كان جارياً على المعتاد فلا معنى للإنكار أو التعجب .

وإما على أن يكون الجواب ما دلّ عليه قوله : أن لا يريم وكأنه [لو كان يرثى / لسليم سليم لرام . ٢٨٧ / ٣]

فإن قيل : قد تقدم ذكر الرّيم فليكن فاعل يرثى باللام؛ لأنه معهود سابق .

فالجواب : أن ذلك إنما يكون إذا أعيد اللفظ الأول مثل قولهم : جاءني رجل ، ثم يقول : ما فعل الرجل ، فإنما فعلوا ذلك ؛ لثلا يؤدي إلى إلباس بغierre .

٦٨١ - هلْ ماعِلْمْتُ وماسْتُوِدْعْتُ مكتومٌ

إذ حبَّلُهَا إذ نَأْتُكَ الْيَوْمَ مَصْرُومٌ^(١)

أمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عَبْرَتَهُ
إِثْرَ الْأَحْيَةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومٌ
وبأن يكون بالهمزة التي يطلب بها التصديق نحو : أقام زيد أم
قعد عمرو ؟ إذا أردت بـ «أم» الإضراب عن الأول ، فإن أردت
الاستفهام عن الواقع بين النسبتين فـ «أم» متصلة ، فالكلام على هذا
محتمل للمتصلة والمنفصلة بحسب الغرض الذي تريده . هذا معنى كلام
جماعة .

وقال ابن هشام الخضراوي : من شرط أم المتصلة أن لا يكون
بعدها فعل وفاعل إلاً وقبلها فعل وفاعل ، والفاعل في كُلٌّ من
الجملتين واحد ، نحو ، أقام زيد أم قعد ؟

فإن قلت : أقام زيد أم قعد عمرو ؟ كانت منقطعة ، وكذا إذا
كان ما قبلها مبتدأً وخبرًا فلا بدًّ من اتحاد الخبرين نحو : أزيد منطلق أم
عمرو ؟

(١) من شواهد : سيبويه ١ / ٤٨٧ ، والخزانة ٤ / ٥١٦ ، والهمم والدرر رقم ١٣٦١ ، ١٦١٣ ، ١٦١٤ . وانظر ديوان علقة / ١٧ .

وفي الخزانة : قال ابن الأباري : المشكوم : المجزي ، وقد شكمته أشكمه
شكماً من باب نصرته نصراً ، والاسم : الشُّكْمَة بالضم وهو المكافأة بحسن
الصنيع .

فإن قلت : أم عمرو جالس كانت منقطعة^(١) .

وكذا إذا خالفت بين الجملتين نحو : أقام زيد أم عمرو منطلق .
انتهى .

وهذا مخالف لما تقدم . ولا شك أن تخالف الخبرين أو الفاعلين أو الجملتين يقتضي بظاهره الانقطاع . وأماماً أنه يصل إلى إيجاب ذلك فـ « لا » .

وقد نصوا على اتصال أم في قوله :

٦٨٢ = ما أبالي أنت بالحزن تيسِّرْ
أم جفاني بظهر غيب لئيم^(٢)

(١) في طفقط « كانت أو منقطعة » بزيادة « أو » تحريف .

(٢) لحسان بن ثابت من قصيدة مطلعها في ديوانه / ٢٢٦ :

منع النوم بالعشاء الهموم وخيال إذا تغور التنجوم
من شواهد : سيبويه ٤٨٨ / ١ ، والمقتبس ٢٩٨ / ٣ وابن الشجري
٢ / ٣٣٤ ، والخزانة ٤ / ٤٦١ ، والعيني ٤ / ١٣٥ . وفي الخزانة : نبيب
التيس : صوته عند هياجه . الحزن : ما غلظ من الأرض ، وخصه ، لأن
الجبال أخصب للمعز من السهول .

وفي الخزانة أيضاً تعليق على : « لا أبالي » قال : قال المرزوقي :
هو مفاعة من البلاء أي لا احتفل به حتى أعاده بلاطي وبلاعه ، وأفالحه
وحكى سيبويه : « ما أباليه بالله » كحاله ، وأصله : باليه ، فحذفت ياءه .
وذهب غيره إلى أنه مقلوب ، وألفه منقلبة عن واو ، وأصله : أباول ، أي أكثر
من قوله : فلان كثير البول ، أي الولد .

مع اختلاف الفاعلين ، وفي قوله :

٦٨٣ - ولست أبالي بعد فَقْدِي مالكًا
أموتى ناءٌ أم هو الآن واقعٌ^(١)

مع اختلاف الخبرين .

وقد يجاح بأن الجملتين هنا في تأويل المفرددين ، فلذلك تعين الاتصال ، لأن ما قبل أم وما بعدها لا يستغني بأحدهما عن الآخر كما في قولنا : أزيد أم عمرو في الدار .

وإذا اتحد الخبران نحو : أزيد قائم أم عمرو قائم ؟ احتمل الكلام الاتصال والانقطاع باختلاف التقديرين .

فإن قيل : فلم جزم الجميع في نحو : أزيد قائم أم عمرو بالاتصال مع إمكان الانقطاع ، بأن يكون ما بعدهما مبتدأ حذف خبره ؟

قيل : لأن الكلام إذا أمكن حمله على التمام امتنع حمله على الحذف ، لأنه دعوى خلاف الأصل بغير بينة ، وللهذا امتنع أن يدعى في نحو : جاء الذي في الدار أن أصله : الذي هو في الدار .

والوجه الثالث : باعتبار ما بعدهما ، وهو أن المتصلة لا تدخل

(١) من شواهد : أوضح المسالك رقم ٤١٧ ، والمجمع والدرر رقم ١٦٠٧ .

على الاستفهام بخلاف المنقطعة ، فإنها تدخل عليه، ويكون بالحرف كما تقدم في الآية الكريمة ، وفي بيتي علقة بن عبدة ، وبالاسم كما في قول الله تعالى : ﴿ أَمْ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾^(١) ، ﴿ أَمْ مَنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جَنْدُكُمْ ﴾^(٢) .

وقول الشاعر :

٦٨٤ = أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطِي الْعُوْقُبَ بِهِ

رَئِيْمَانَ أَنْفَ إِذَا مَا ضَرَبَ بِاللَّبَنِ^(٣)

والوجه الرابع : باعتبار ما قبلهما وما بعدهما جمِيعاً وهو أنَّ المتصلة تقع بين المفردتين وبين الجملتين ، والمنقطعة لا تقع إلا بين الجملتين ، فأما قولهم : « إنها لأبل أم شاء » ، فمحمول عند الحويين على إضمار مبتدأ .

وقد خرق ابن مالك إجماعهم في ذلك فادعى أن المنقطعة قد تعطف المفرد محتاجاً بما رواه من قول بعضهم : « إن هناك لإبلًا أم شاء » بالنصب .

ومحمل هذا عند الجماعة إن ثبت على إضمار فعل ، أي أم أرى شاء على العطف على اسم إن .

(١) النمل / ٨٤

(٢) الملك / ٢٠

(٣) سبق ذكره رقم ١٧٧ ، ٢٨٢ ، ٦٤٥ .

ولقوله - رحمة الله - وجه من النظر وهو أن المنقطعة بمعنى بل ، والهمزة ، وقد تتجزأ لمعنى بل ، فإذا استعملت على هذا الوجه كانت بمنزلة «بل» وهي تعطف المفردات بل لا تعطف إلا المفردات ، فإذا لم يجب لـ «أم» هذه أن تعطف المفردات فلا أقل من أن يجوز.

فإن قيل : لو صح هذا الاعتبار لكان ذلك كثيراً كما في العطف بل ولم يكن نادراً ، ولا قائل بكثره ، بل الجمhour يقولون بامتناعه البة ، وابن مالك يقول بندوره .

قيل : الذي منع من كثرته أن تجرّد أم المنقطعة لمعنى الإضراب مع دخولها على منفرد لفظاً قليلاً .

وتبين من هذا أنه كان ينبغي لابن مالك أن يقول : / وقد تعطف [٤ / ٨] المفرد إن تجرّدت عن معنى الاستفهام .

وقد يجاب : بأنه استغنى عن هذا التقييد بما هو معلوم من حكم الاستفهام بالهمزة ، وأنه لا يدخل على المفردات ، فكذا الاستفهام بـ «أم» التي هي في قوة الهمزة ، وبـ .

وأما قول الزمخشري في : «إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ أَوْ آباؤُنَا»^(١) : إن «آباؤنا» عطف على الضمير في «مبعوثون» ، وساغ العطف على الضمير المتصل للفصل بين العاطف والمعطوف عليه بالهمزة فمردود بما ذكرنا .

وأماً أوجه المعنى ، فأحدها ما أسلفناه في صدر المسألة من أن المتصلة لطلب التصور ، والمنقطعة لطلب التصديق .

والثاني : أن المتصلة تفيد معنى واحداً ، والمنقطعة تفيد معنيين غالباً وهما : الإضراب والاستفهام .

والثالث : أن المتصلة ملزمة لإفاده الاستفهام أو لازمة وهو التسويه ، والمنقطعة قد تنسلخ عنه رأساً . وسبب ذلك ما قدمناه من أنها تفيد معنيين ، فإذا تجردت عن أحدهما بقي عليها المعنى الآخر ، والمتصلة لا تفيد إلا الاستفهام ، فلو تجردت عنه صارت مهملاً .

وممّا يدلُّ على أن المنقطعة قد تأتي لغير الاستفهام دخولها على الاستفهام كما قدمنا من الشواهد ، وبهذا يعلم ضعف جزم النحوين أو أكثرهم في : « إنها لأبل أم شاء » بأن التقدير : بل أهي شاء ، إذ يجوز أن يكون التقدير : « بل أهي شاء » على أن المتكلم أضرب عن الأول ، واستأنف إخباراً بأنها « شاء » .

وعلى هذا المعنى اتجه ابن مالك أن يدعى أنها عاطفة مفرداً على مفرد كما قدمنا .

ويعلم أيضاً غلط ابن التحوية^(١) وغيره في استدلالهم بنحو : « أم

(١) محمد بن يعقوب بن إلياس الدمشقي الإمام بدر الدين المعروف بابن التحوية .

ولد سنة تسع وخمسين وستمائة ، وتوفي في صفر سنة ٧١٨ هـ . انظر البغية ٢٧٢ / ١ .

هل تُسْتَوِي الظُّلْمَاتُ وَالنُّورُ^(١) ، وبَيْتِي عَلْقَمَةٌ عَلَى أَنْ «هَلْ» بِعْنَى «قَدْ» ظَنَّاً مِنْهُمْ أَنْ مَعْنَى الْاسْتِفْهَامِ لَا يَفْارِقُ أَمْ وَالْاسْتِفْهَامُ لَا يَدْخُلُ عَلَى الْاسْتِفْهَامِ ، وَجَعَلُوا هَذَا نَظِيرَ الْاسْتِدَلَالِ بِقُولِهِ :

[٩ / ٤]

٦٨٥ = *أَهْلَ رَأْوَنَا بِوَادِي الْقَفِّ ذِي الْأَكْمِ *^(٢)

وَمَا يَقْطَعُ بِهِ عَلَى قَوْلِهِمْ بِالْبُطْلَانِ: أَنَّهَا فِي الْبَيْتِ دَاخِلَةٌ عَلَى الجَمْلَةِ الْأَسْمَيَّةِ ، وَ«قَدْ» لَا تَدْخُلُ عَلَيْهَا .

فَإِنْ قِيلَ : لَعَلَّهُمْ يَقْدِرُونَ ارْتِفَاعَ كَثِيرٍ بِفَعْلِ مَحْذُوفٍ عَلَى حَدِّ «إِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْتَرِكِينَ اسْتَجَارَكَ»^(٣) .

فَالْجَوابُ أَنَّ ذَلِكَ مُمْتَنَعٌ بَعْدَ «قَدْ» ، فَكَذَلِكَ مَا رَادَفَهَا .

الوجهُ الرَّابعُ : أَنَّ الْاسْتِفْهَامَ الَّذِي تَفِيدُهُ الْمَتَّصَلَةُ لَا يَكُونُ إِلَّا حَقِيقِيًّا وَالَّذِي تَفِيدُهُ الْمَنْقَطَعَةُ يَكُونُ حَقِيقِيًّا نَحْوَ: «إِنَّهَا لَأَبْلَأَ أَمْ شَاءَ» ، عَلَى أَحَدِ الْاحْتِمَالَيْنِ ، وَغَيْرَ حَقِيقِيٍّ نَحْوَ: «أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ

(١) الرعد / ١٦ .

(٢) لزِيدُ الْخَيْرِ كَمَا في شَرْحِ شَوَّاهِدِ الْمَغْنَى لِلْسَّيُوطِي / ٧٧٢ .
وَصَدْرُهُ :

*سَائِلُ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشِيدَتِنَا *

وَرَوَاهُتِهِ فِي الْمُمْعَنِ وَالدَّرْرِ رقم ١٣٦٢ ، ١٦١٥ : «بَسْفَحِ الْقَاعِ» مَكَانٌ :
«بِوَادِي الْقَفِّ» .

(٣) التوبه / ٦

بنات^(١) » ، « أَمْ لِهِ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ » أَمْ تَسْأَلُهُمْ أَجْرًا فَهُمْ مِنْ مَغْرِبٍ
مُتَّقْلِّونَ أَمْ عِنْدَهُمُ الْغَيْبُ^(٢) » الآيات .

تقرير آخر في الفرق مختصراً

أعلم أن الفرق بين المتصلة والمنقطعة من أوجه :

أحداها : أن ما قبل المتصلة لا يكون إلا استفهاماً ، وما قبل
المنقطعة يكون استفهاماً وغيره .

والثاني : أن ما بعدها يكون مفرداً وجملة ، وما بعد المنقطعة
لا يكون إلا جملة .

والثالث : أنها تقدر مع الهمزة قبلها بأيّ ، ومع الجملة بعدها
بالمصدر ، والمنقطعة تقدر وحدها ببل والهمزة .

والرابع : أنها قد تحتاج للجواب وقد لا تحتاج ، والمنقطعة
تحتاج للجواب .

والخامس : أن المتصلة إذا احتاجت إلى جواب ، فإن جوابها
يكون بالتعيين ، والمنقطعة إنما تجاب بنعم أو لا .

والسادس : أن المتصلة عاطفة والمنقطعة غير عاطفة .

(١) الزخرف / ١٦

(٢) الطور / ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ .

ومِمَّن نص على هذا ابن عصفور في « مقربه » ، وفيه خلاف
مشهور .

والله تعالى أعلم ، وهو حسينا ونعم الوكيل . /

[توجيهه ابن هشام للقول:

«كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل»]

ومن كلامه أيضاً على قول القائل :

«كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل»

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله حمداً يُوافي نعمه ، ويكتفى
مزيله .

اختلف في «كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل» في
مواضع :

أحدها : في تعين قائله .

الثاني : في معنى كان .

والثالث : في توجيه الإعراب .

فاماً قائله فاختلَفَ فيه على قولين :

أحدهما: أنه النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ .

والثاني : أنه الحسن البصري - رحمه الله - وقد جزم بهذا جماعة
فلم يذكروا غيره ، منهم الشيخ أبو عبد الله محمد بن عمرو بن

الحلبي في (شرح المفصل) ، وأبو حيّان المغربي في «شرح التسهيل» .

فاماً معنى «كأنّ» فاختلاف فيه أيضاً على قولين : أحدهما للكوفيين : زعموا أنها حرف تقريب ، وليس فيها معنى التشبيه ، إذ المعنى على تقريب زوال الدّنيا وتقريب وجود الآخرة .

وجعلوا من ذلك قولهم : «كأنك بالشتاء مقبل» ، وكأنك بالفرج آت » ، هذا تستعمله الناس في محاوراتهم ، ويقصدونه كثيراً ، يقولون : كأنك بفلان قد جاء .

والثاني للبصريين : زعموا أنها حرف تشبيه مثلها في قولك : كأن زيداً أسدّ ، ولم يثبتوا مجئها للتقريب أصلأً . والمعنى : كأن حالتك في الدّنيا حالٌ من لم يكن فيها ، وكأن حالي في الآخرة حالٌ من لم يزَل بها ، فالمشبه والمشبه به به حالتان لا الشخص ، والفعل الذي هو الجنس .

وإيضاح هذا أن الدّنيا لما كانت إلى اضمحلال وزوال كان وجود الشخص بها كلا وجود ، وأن الآخرة لما كانت إلى بقاء ودّوام كان الشخص كأنه لم يزَل فيها .

ولا شك أنّ المعنى المشهور لـ «كأنّ» هو التشبيه ، فمهما أمكن

الحمل عليه لا ينبغي العدول عنه، وقد أمكن عليه وجه ظاهر فانبغي^(١)

[١١ / ٤] المصير إليه . /

وأما توجيه الإعراب وهو الذي يسأل عنه فاضطربت أقوال النحوين فيه اضطراباً كثيراً . والذى يحضرنى الآن من ذلك أقوال :

أحدها للإمام أبي علي الفارسي - رحمه الله : زعم أن الأصل كان الدنيا لم تكن ، والأخرة لم تزل ، ثم جيء بالكاف حرفاً لمجرد الخطاب لا موضع لها من الإعراب ، كما أنها مع اسم الإشارة كذلك .

وكذلك هي في قولهم : أبصرك زيداً أي أبصر زيداً ، والكاف حرف لا مفعول ، لأن أبصر إنما يتعدى^(٢) إلى واحد .

وجيء بالباء زائدة في اسم كان كما زيدت في أصل المبتدأ في قولهم : « بحسبك درهم » ، وقولهم : خرجت فإذا بزيده .

وهذا القولاشتمل على أمرين مخالفين للظاهر ، وهما : إخراج الكاف عن الاسمية إلى الحرفية ، وإخراج الباء عن التعدية إلى الزيادة .

(١) في طفقط : « فانتفى » تحريف صوابه من المخطوطات .

(٢) في طفقط : « أبصر لا يتعدى » تحريف لا يتفق مع أسلوب الكلام ، صوابه من النسخ المخطوطة .

والقول الثاني : لأبي الحسن بن عصفور ، - وهو قول أفقه من قول الفارسي - : زعم أن الكاف حرف خطاب اتصلت بكأن ، فابطلت أعمالها وأزالت اختصاصها ، ولهذا دخلت على الجملة الفعلية . والباء بالذني وبالآخرة زائدة ، كما زيدت في المبتدأ الذي لم تدخل عليه كأن ، وقد مثلناه .

والذي حمله على زعمه زوال إعمالها أنه لم يثبت زيادة الباء في اسم كأن ، وثبتت زيادتها في المبتدأ .

وقد إشتمل قوله على أربعة أمور :

منها : الأمران اللذان استلزمهما قول الفارسي وقد شرحناهما .

ومنها : دعوه إلغاء كأن ، ولم يثبت ذلك إلا إذا افترضت بما الزائد كما في قوله تعالى : ﴿ كَأَنَّمَا يُساقُونَ ﴾^(١) . ودعوه أن الياء حرف تكلم كما أن الكاف حرف خطاب وهو لم يصرح بهذا ، ولكنه يلزمها ، لأنه لا يمكنه أن يدعي أنه اسمها ، لأنه قد أدعى الغاءها .

ولا يمكنه أن يدعي أنه مبتدأ لأمرتين :

أحدهما : أن الياء ليست من ضمائر الرفع ، وإنما هي من ضمائر النصب والجر كما في قولك : أكرمني غلامي . / [٤ / ١٢]

(١) الأنفال / ٦ .

والثاني : أنها لو كانت مبتدأ لكان ما بعدها خبراً . ولو قيل مكان كأنني بك تفعل : إنّا تفعل لم ترتبط الجملة بالضمير ، وقد استقرَّ أن الجملة المخبر بها لا بدّ لها من رابط يربطها .

ومنها : أنه صرّح بأنها قد دخلت على الجملة الفعلية في قولهم كأنني بك تفعل ، فلا يخلو إِمَّا أن يدعّي أن الباء في بك زائدة والباء مبتدأ والأصل : أنت تفعل ، فلما دخلت الباء على الضمير المرفوع انقلبت ضمير جرّ .

أو يدعّي أن الباء متعلقة بيفعل ، فإنْ ادْعَى الأول فالجملة اسمية لا فعلية ، وبطل قوله: أنها دخلت على الجملة الفعلية ، وإن ادْعَى الثاني فلا يجوز في العربية أن يقول : عجبتُ مَنْي ولا عجبتَ مِنْكَ ، لا يكون الفاعلُ ضميراً متصلةً بالفعل ، والمفعولُ ضميراً عائدًا إلى ما عاد إليه ضمير الفاعل ، وقد تعددَ إليه الفعل بالجار ، ولهذا زعم أبو الحسن في قوله :

٦٨٦ = هُونَ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأَمْرَ بِكَفَّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا^(١)
أن « على » اسم منصوب بهون لا حرف متعلق بـ « هُونَ » ، لأنَّ
الكاف على التقدير الأول مخوضة بإضافة « على » ، ولا عمل فيها

(١) من شواهد : سيبويه ٣١ / ١ ، وشرح شواهد المغني للسيوطى / ٤٢٧ .
والهمم والدرر رقم ١٠٨٩ .
وهو منسوب للأعرور الشنفى .

البَتَةَ ، وعلى التَّقْدِيرِ الثَّانِي منصوبَةُ المَوْضِعِ بِالْفَعْلِ ، وَلَا يَجُوزُ تَعْدِيَ فَعْلِ الْمَضْمُرِ الْمَتَّصِلِ إِلَى ضَمِيرِهِ الْمَتَّصِلِ ، وَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقُولَ بِذَلِكَ فِي مَثَلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : « أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ »^(١) .

وَفِي هَذَا الْمَوْضِعِ مِبَاحِثٌ لَيْسَ هَذَا مَوْضِعُهَا لِأَنْ فِيهَا خَرْوَجًا عَنِ الْمَقْصُودِ .

وَالْقَوْلُ الْثَالِثُ لِجَمَاعَةِ مِنَ النَّحْوَيْنِ - رَحْمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى - : إِنَّ الْكَافَ اسْمَ كَانَ ، « وَلَمْ تَكُنْ » الْخَبْرُ ، وَالْبَاءُ ظَرْفِيَّةٌ مَتَّعِلَّقَةٌ بِتَكُنْ ، إِنْ قَدَرْتَ كَانَ تَامَّةً ، أَوْ بِمَحْذُوفٍ هُوَ الْخَبْرُ إِنْ قَدَرْتَ نَاقِصَةً . وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ فَالْتَّاءُ فِي تَكُنْ لِلْخَطَابِ لَا لِلتَّأْنِيَةِ ، وَضَمِيرُهَا لِلْمَخَاطِبِ لَا لِلْدُنْيَا .

وَكَذَا الْبَحْثُ فِي « لَمْ تَزَلْ » عَلَى الْقَوْلَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ الثَّالِثِ لِلتَّأْنِيَةِ ، وَالضَّمِيرَانِ لِلْدُنْيَا وَلِلْآخِرَةِ . وَهَذَا الْقَوْلُ خَيْرٌ مِنَ الْقَوْلَيْنِ قَبْلِهِ .

وَالْمَعْنَى : كَانَكَ لَمْ تَكُنْ فِي الدُّنْيَا ، وَكَانَكَ لَمْ تَزَلْ فِي الْآخِرَةِ .

وَالْقَوْلُ الرَّابِعُ لِابْنِ عُمَرَ وَرَحْمَهُ اللَّهُ - إِنَّ الْكَافَ اسْمَ كَانَ ، وَبِالْدُنْيَا وَبِالْآخِرَةِ خَبْرَانِ^(٢) ، وَكُلَّ مِنْ جُمْلَتِي « لَمْ تَكُنْ » وَلَمْ تَزَلْ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ / إِنَّمَا تَمَّتَ الْفَائِدَةُ بِهَذَا الْحَالِ ، [٤ / ١٣]

(١) الأحزاب / ٣٧

(٢) فِي طَفْقَطِ : « خَيْرٌ كَانَ » وَمَا فِي النُّسُخِ الْمُخْطُوطَةِ : « خَبْرَانِ » وَهُوَ الْأَوْسَبُ .

والفضلات كثيراً ما يتوقف عليها المعنى المراد من الكلام ، كقولهم : مازلت بزيد حتى فعل ، فإن الكلام لا يتم^(١) إلا بقولهم : حتى فعل .

وقد جاء ذلك في الحال كقوله تعالى : « فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضُينَ^(٢) » فما مبتدأ ، ولهم الخبر ، والتقدير : وأي شيء استقر لهم ، « ومعرضين » حال من الضمير المجرور باللام ، ولا يستغني الكلام عنه ، لأن الاستفهام في المعنى^(٣) عنه لا عن غيره .

وخطر لي وجه ظنت أنّه أجود من هذه الأقوال وهو أن الكاف اسم كأن ، ولم تكن الخبر ، وبالدنيا في موضع الحال من اسم كأن ، والعامل في الحال العامل في صاحبها ، وهو كأن كما عملت في رطباً وياساً من قوله :

٦٨٧ = كأن قلوب الطير رطباً وياساً

لدى وكراها العذاب والحسف البالسي^(٤)

(١) ط : « لا يتهمن » ، تحريف .

(٢) المدثر / ٤٩ .

(٣) في ط : « المفر » مكان : « المعنى » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

(٤) لأمرىء القيس ، ديوانه / ١٤٥ وهو من قصيدة مشهورة ، مطلعها :

الأعم صباحاً أيها الطلل البالي
وهل يعمن من كان في العصر الخالي
من شواهد : المنصف ٢/١١٧ ، والمغنی ١/٤٣٨ ، ٢٤٠ ، ٤٩٠ ،
والعيني ٣/٢١٦ ، والتصريح ١/٣٨٢ .

المعنى كأنك في حالة كونك في الدنيا لم تكن أي بها، وكأنك في حالة كونك في الآخرة لم تزل أي بها . وهذا عكس قول ابن عمرون .

فإن قلت : يدل على صحة ما قاله من أن جملة « لم تكن » « ولم تزل » حال لا خبر : أنه قد روى : كأنك بالدنيا ولم تكن ، وبالآخرة ولم تزل ، والجملة الحالية تقترن بالواو بخلاف الجملة الخبرية ، ويقال : كأنك بالشمس وقد طلعت .

قلت : إن سَلِمَ ثُبُوتُ الرَّوَايَةِ فَالْوَاوُ زَائِدَةٌ كَمَا قَالَ الْكُوفِيُّونَ فِي قُولِهِ تَعَالَى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصْدُونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَا لِلنَّاسِ سَوَاءً عَاكِفٌ فِيهِ وَالْبَادُ﴾ : « يَصْدُونَ » هُوَ الْخَبَرُ ، وَالْوَاوُ زَائِدَةٌ ، وَكَمَا قَالَ أَبُو الْحَسْنِ فِي قُولِهِ تَعَالَى : ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرُّوحُ وَجَاءَتِهُ الْبُشْرِيَّ﴾^(١) : أَنَّ « وَجَاءَتِهُ الْبُشْرِيَّ » جَوابُ لَمَّا ، وَالْوَاوُ زَائِدَةٌ ، وَفِي قُولِهِ تَعَالَى : « « حَتَّى إِذَا جَاءَهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا »^(٢) : أَنَّ « فَتَحَتْ » جَوابُ إِذَا ، وَالْوَاوُ زَائِدَةٌ إِلَى غَيْرِ ذَلِكِ .

وَأَمَّا كأنك بالشمس وقد طلعت ، فلا نُسْلِمُ ثبوته وهو مُشكِّلٌ على

(١) الحج / ٤٥ .

(٢) هود / ٧٤ . وفي ط : « ولما » بالواو ، تحريف .

(٣) الزمر / ٧٣ .

قولي ، قوله ، إذ لا يصح على قوله أن يكون بالشمس خبراً عن اسم كأن ، والتقدير : كأنك مستقر بالشمس .

ولا يصح على قوله أن يكون قد طلعت خبراً عن اسم كأن [٤ / ١٤] لعدم / الضمير فإذا كان لا يخرج على قوله ، ولا على قوله فيما وجه إيراده إياتي على ما قلته ؟ .

فإن قلت : فلم عدلت عمما قاله من أن الظرف خبر ، والجملة حال ، أي عكس ذلك ؟

قلت : لوجهين

أحدهما : أن على ما قلته يكون الخبر محظوظاً الفائدة وعلى ما قاله يكون محظوظاً الفائدة الحال ، كما تقدم شرحه ، ولا شك أن كون الخبر محظوظاً الفائدة أولى .

والثاني : أن العرب قالت ، كأنك بالشتاء مقبل ، وكأنك بالفرج آت ، فلفظوا بالفرد الحال محل الجملة مرفوعاً لا منصوباً ، نعم قول ابن عمرون متوجه في قول الحريري :

٦٨٨ = كأني بك تنحط إلى القبر وتنغط^(١)

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « تنحط » بالتناء والنون والغين ، والباء . وفي اللسان : « كنط » : غنطه وكنطه يكنطه وهو الكرب الشديد الذي يشفى منه على الموت .

فهذا لا ينبغي أن يعدل فيه عن تخريرجه، فيكون الظرف خبراً « وتحط » حالاً عن ياء المتكلّم لعدم الرابط.

على أن المطرّزي خرّجه على أن الأصل كأنني أبصرك، ثم حذف الفعل لدلالة المعنى عليه، فانفصل الضمير، وزيدت الباء في المفعول، ولا شك أن فيه تكلاًفاً من وجهين:

إضمار الفعل وزيادة الباء مع إمكان الاستغناء عن ذلك ، ثم يكون قوله تحط حالاً من الكاف ولا خبر ، والفائدة متوقفة عليه، إذ لو صرّح بالمحذوف فقيل : كأنني أبصرك لم يتم المراد .

فما قاله ابن عمرون أولي لسلامته من هذا التكليف ، ولا يلزم من تغيير قول ابن عمرون في هذا الموضوع أن يحمل عليه : كأنك بالدنيا لم تكن ، لأن ذاك تركيب آخر مغاير لهذا التركيب ، ومثل قول الحريري قولهم : كأنني بك تفعل كذا.

وقد انتهى القول في هذه المسألة على ما اقتضاه الحال من ضيق الوقت، وإعجال المتقاضي^(١) للكلام المذكور . والحمد لله أولاً وأخراً، وصلى الله على سيدنا محمد وآلـه وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

أنجزت يوم الاثنين السادس والعشرين من شهر الله المحرم سنة [١٥٠ / ٤] أربع وخمسين وسبعمائة . /

(١) في ط : « المتقاض » .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال شيخنا الإمام العالم العلامة جمال الدين عبد الله بن يوسف ابن هشام رحمه الله :

وقفت على أسئلة لبعض علماء عصرنا، وها أنا موردها مفصلة،
ومدونَ كُلًا^(١) منها بما تيسر لي من الجواب ، وما توفيقني إلا بالله عليه
توكلت وإليه أنيب

قال - رحمه الله : المسؤول الاطلاع على ما نقل الناس في
قولهم : «أنت أعلم وأمالك» وتبين المعطوف عليه ما هو على
القول بأنه عطف لفظي غير راجع إلى المعنى؟

وأقول : إن الكلام في هذا الموضوع في مقامين .

أحدهما : في بيان إشكال هذا المثال .

والثاني : في الجوانب عما تضمنه السؤال .

فأمّا الأول ، فاعلم أنه لا يخلو ما بعد الواو في هذا المثال من أن

(١) في ط فقط : «ومدونَ كُلًّا»

يكون معطوفاً على المبتدأ ، أو على الخبر ، أو على ضميره ، أو غير معطوف ، وكلّ مُشْكِلٌ .

أما الأول : فلاستلزمـه مشاركة المعطوف للمعطوف عليه في التجدد لـالإخبار عنه بأعلم .

وأما الثاني : فلاستلزمـه مشاركته له في الإخبار به عن أنت .
وأما الثالث : فلاستلزمـه مشاركته في إسناد « أعلم » إليه . وكلّ ذلك ظاهر الامتناع من حيث المعنى . ويلزم على الثالث أيضاً من حيث الصناعة رفع اسم التفضيل للظاهر في غير مسألة الكُحْل ، والعلف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد ولا فصل ، وهما ضعيفان .

فإن استسهل الأول بأنهم يغتفرون في الثاني ما لا يغتفرون في الأوائل ، أجيب بأن اغتفارهم ذلك لم يثبت في مسألة رفع اسم التفضيل الظاهر في غير محل النزاع ، فيحمل هذا عليه .

واما الرابع : فإنه لا بدّ من تقدير خبر آخر حينئذ ، فإن قدر الممحض مبتدأ ، فالتقدير : أنت ومالك ، وإن قدر خبراً ، فالتقدير : مالك أعلم .

[وكلاهما ظاهر / الاستحالة ، ولا يمكن أن يُقدّر مبتدأ أو خبراً غير [٤ / ١٦] ما تقدم ذكره ، لأن مثل هذا الحذف مشروط بكون الممحض مماثلاً

للمذكور ، كما في قوله تعالى : « أَكْلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا »^(١) ، وقوله تعالى : « أَتَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمَّا اللَّهُ »^(٢) في قول من قدر أم منقطعة ، وذلك لما انعقد عليه قول الجمهور^(٣) من أنّ أم المنقطعة لا تقع إلا بين جملتين فيجب على قولهم تقدير الخبر ، كما وجب في : « إنها لأجل أم شاء » ، تقدير المبتدأ . وأما إذا قدرت أم المتصلة وهو الظاهر فلا حذف ..

وأما الثاني فمجموع ما رأيت في ذلك ثلاثة أوجه :

أحدها : أن « مالك » معطوف على أنت ، « وأعلم » خبر^٤ عنهما . واعتذر عن نسبة أعلم إلى المال بوجهين :

أحدهما : أنه لما كان النظر في المال يلزم منه في الأكثر مجبيه على حسب اختيار الناظر فيه نسب العلم إليه مجازاً . قاله ابن الصائغ .

وعلى قوله قالوا : وللتشريك في اللفظ والمعنى كما هو قاعدتها .

وفي هذا الوجه نظرٌ بعد تسليم جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز ، لأننا لا نعلمهم أجازوه إلا في المجاز^(٤) اللغوي ، أما في

(١) الرعد / ٣٥ .

(٢) البقرة / ١٤٠ .

(٣) في ط : « الجمهور » ، تحريف .

(٤) في ط فقط : « المجازي » مكان : « المجاز » .

المجازي العقلي بأن يسند اللَّفظ إلى أمرين معاً ، إلى أحدهما بطريق الحقيقة ، وإلى^(١) الآخر بطريق المجاز فلا ، ثم لا خفاء بما في هذا الوجه من الْبُعْد في المعنى .

الوجه الثاني : أنَّ هذا عطف لفظي لم يقصد به التشيريك في المعنى .

وهذا القول مشكلٌ في الظاهر لمخالفته لما عليه إبطاق النحوين من أن الواو العاطفة للمفرد تقتضي التشيريك في اللَّفظ والمعنى . ولم أر من وفاه حقَّه من الشرح .

وأقول : لا خفاء بأن المعنى : أنت أعلم بما لك ، وهذا هو أصل الكلام ، ثم إنَّ العرب أنابوا وأو العطف عن باء الجر للتوسيع في الكلام ، وليتنااسب اللَّفظان المتجاوران ، ويفاد بالحرف الواحد معنى الحَرْفَيْن ، فإن الواو حينئذ تفيد في المعنى الإلصاق لنيابتها عن حرف ، وتفيد في اللَّفظ تشارك الاسمين في الإعراب اعتباراً بأصولها وظاهر لفظها .

وعلى هذا فاللَّفظ لفظ المعطوف ، والمعنى معنى المفعول ، فلا إشكال في اللَّفظ ولا في المعنى . وليس هذا من البدل التصريفي الذي تلحظ / فيه قُرْبُ المخرج أو اتحاده كما أبدلت وأو القسم من بايه [٤ / ١٧]

(١) في ط : « وإلى إلى » بتكرار : « إلى » تحريف .

حين كانا حَرْفِين شَفَهَيْن ، لأن ذلك يقتضي الاشتراك في العمل ، وإنما هو من باب ترك الكلمة والإتيان بأخرى مكانها ، لتفاوت معناها بالإتيان بالواو في نحو : سِرْتُ وَالنَّيلُ مَكَانٌ « مع » لكون الباء للإلصاق وواو العطف للجمع وهو ما متقاربان .

والذي يدل على مجيء الواو خَلْفًا عن الباء قولهم : بعث الشاء شاء ودرهماً ، أي شاء بدرهم ، لأننا قاطعون بأن الدرهم ثمن لا مبيع ، ولأنهم قالوا : أيضاً بعث الشاء شاء بدرهم .

وهذا الذي ذكرته هو أصح وأوضح ما يقال في المسألة . ومتبعي فيه الجَرمي من المتقدمين وابن مالك من المتأخرین فمن كلامهما أخذت ، وعلى ما أشارا إليه اعتمدت .

أما الجَرمي فإنه نص على أن الواو هنا بمعنى الباء ، ولكنه أهمل التبيه على فائدة هذا العطف .

واما ابن مالك فلأنه ذكر أن المقصود التناسب اللفظي ، وأنه كالخوض على الجوار ، ولكنه أهمل التبيه على نيابة الواو عن الباء ، وذلك هو الذي انبني عليه كون هذا العطف لا يقتضي التشريك في الحكم .

وقد وفيت بجميع ما قالا ، وأضفت إليه ما لم يذكرا مِمَّا لا بُدَّ منه .

ويظهر لي أن الصواب خلاف ما زعمه^(١) من أن المعطوف عليه المبتدأ ، وأن الصواب أنه الخبر وهو قول ابن طاهر ، وذلك لأنه حمل على الأقرب ، وأن هذا العطف كالخفض في : « هذا جُحر ضَبْ خَرِبٍ » ، وذلك يقتضي تجاوز الأسمين ، ولأن الباء ملحوظة المعنى كما ذكرنا ، ومعناها متعلق بالخبر ، فليكن العطف على الخبر ليتَحد التعلقان :: المعنوي واللفظي .

الوجه الثاني : أنه معطوف لفظاً ومعنى على الخبر ، وكأنه قيل : أنت ومالك ، وذلك على قول ابن خروف في : « كُلُّ رَجُلٍ وضيئته » : إن الخبر العاطف والمعطوف لكونهما بمنزلة « مع » و مجرورها ، قاله ابن الصائغ ، وفيه نظر لأمرين :

أحدهما : أنه ليس المراد الإخبار عن الشخص بأنه أعلم على الإطلاق ، وبأنه مع « ماله »^(٢) لم يَحُلْ بينهما حائل .

والثاني : أن التفريع على هذا القول الضعيف إنما يقتضي أن المعطوف / عليه المبتدأ لا الخبر كما أنه في « كُلُّ رجل وضيئته » [٤ / ١٨] كذلك .

(١) في ط : « مرعماه » تحرير ، صوابه من النسخ المخطوطة .

(٢) في ط : « وبيان مع مال » بحذف الضمير فيها تحرير صوابه من النسخ المخطوطة .

ثم المعروف عن ابن خروف أن الواو ومصحوبها أغنيا عن الخبر
كإغناه الوصف في : « أقائم الزيد ان » لا ، لأنهما الخبر .

الوجه الثالث : أنه خبر لمبتدأ ممحظف ، والتقدير : أنت أعلم
وأنت ومالك ، فحذف المبتدأ للدلالة ما تقدم عليه فالمعنى واوان ،
فحذفت الأولى ، لثلاً يدخل حرف على مثله ، قاله ابن الصائغ أيضاً .

وفيه نظر ، لأنه خلاف المعنى ، إذ معنى الكلام حينئذ : أنت أعلم
من غيرك على الإطلاق ، وأنت ومالك مقرونان ، ثم مثل هذا لا يسمى
خبراً إلا بتجاوزه على قول ابن خروف ، ثم يقال : وما معنى المعية في
نحو : « أنت أعلم ومالك » ؟

أقول : الصواب ما قدمناه من أن معنى الواو هنا كمعنى الباء وهو
قول الجرمي ومن وافقه . وأمّا معنى المعية بعيدٌ ، وإن كان سيبويه قد
ذكره . ونصّه في ذلك : « فإنما أردت أنت أعلم مع مالك » . انتهى .

وقد يكون مراده تفسير ما يتحصل من المعنى ، وذلك لأنه ليس
المراد الإخبار بأن المخاطب أعلم على الإطلاق بل إنه إذا كان مع
« ماله » كان أعلم ، كيف يدبره ؟ أو أنه إذا عتبر مع ماله كان أعلم به .

وفي كلام سيبويه من هذا التجوزات ما لا خفاء به لمن وقف على
كلامه ، ولهذا قال ابن النحاس وغيره : أنه خاطب بهذا الكتاب قوماً
قد اعتادوا المجازات والكنيات ، ثم قال : وهل تجاوز النصب في
نحو: كُلُّ رجل وضيّعته» تجاوزه هنا أم لا؟ وما توجيه الجواز إن قيل به؟

وأقول : إن المجوز لذلك هو الصيمرى^(١) نصّ عليه في «التبصرة» ولم يتعرض لهذا المثال .

وظاهر كلام ابن مالك أن النصب فيه لا يجيئه أحد ، فإنه قال : وقد ذكر «أنت ورأيك» ، وأنت أعلم ومالك» ما نصّه : ولا خلاف في وجوب الرفع فيما أشبه المثالين المذكورين .

ومن ادعى جواز النصب في نحو «كُلَّ رَجُلٍ وضياعته» على تقدير : كُلَّ رَجُلٍ كائنٌ مع ضياعته ، فقد ادعى ما لم يقله عربي . انتهى .

فخاصّ نحو : كُلَّ رَجُلٍ وضياعته» بالخلاف ، والذي يظهر في الفرق بينهما أقوال :

أحداها : ظهور معنى المعية في : «كُلَّ رَجُلٍ وضياعته» ، وخلفاؤه في : «أنت أعلم ومالك» . وقد مضى شرح ذلك .

والثاني : أنه بنى الجواز على أن التقدير : كُلَّ رَجُلٍ كائنٌ وضياعته كما تقدم عنه ، و«كائن» يصحّ له أن يعمل في المفعول معه .

وأما أنت أعلم وما لك ، فإن ما قبل الواو منه كلامٌ تامٌ ، فلا يمكن ،

(١) هو عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمرى النحوي أبو محمد . له كتاب «التبصرة في النحو» كتاب جليل أكثر ما يشتغل به أهل المغرب . ذكره الصنفى . وقد أكثر أبو حيان من النقل عنه . انظر البغية / ٢ / ٤٩ .

أن يقدّر فيه عامل ، ولا يصح « أعلم » للعمل في المفعول معه ، لأنه لا يعمل فيه على الصحيح إلا ما يصح له العمل في المفعول به ، لا كلّ ما يصح له العمل في الحال خلافاً لأبي علي ، ولهذا منع سيبويه : « هذا لك وأباك ». وإنْ وُجد حرف التّبّيّن والإشارة والظّرف ، وكلّ منهن صالح للعمل في الحال .

والفرق بينهما : أن الحال شبيهة بالظّرف فعمل فيها روايحة الفعل ، ولا كذلك المفعول معه .

ولو صحّ معنى المعيبة في المثال المذكور ، وقال قائل بجواز النصب فيه لأمكّن^(١) توجيهه إما على قول الجرجاني أو الكوفي أو الفارسي في أن النّاصب للمفعول معه^(٢) الواو ، أو الخلاف ، أو كلّما ينصب الحال ، ولهذا جوز الفارسي : « هذا لك وأباك » وجوز في قوله :

* ٦٨٩ = *هذا ردائي مطويًا وسربالا^(٣) *

أن يكون العامل « هذا ». ثم قال : وما توجيه^(٤) القول بوجوب

(١) في ط : « لا يمكن » تحرير صوابه من النسخ المخطوطة .

(٢) في ط : « للمفعول فيه » تحرير صوابه من المخطوطات والأسلوب .

(٣) صدره :

* لا تحبسنَك أثوابي فقد جمعتْ *

من شواهد : العيني ٨٦/٣ ، والتصريح ٣٤٣/١ ، والأسموني ١٣٦/٢ .

(٤) في ط : « وما توجيه » ، وفي المخطوطات : « وما يوجبه » .

حذف الخبر من نحو : أنت أعلم وعبد الله إذا جعلنا « أعلم » خبراً عن أنت ، وعبد الله مبتدأ حُذف خبره ، وما^(١) المانع من ذكر الخبر جعلنا^(٢) الواو للمعية أو للعطف الممحض .

وأقول : لم أقف لأحد على القول بوجوب حذف الخبر في ذلك غير ابن مالك وهو مخالف لقولهم : إنَّ الخير لا يجب حذفه إلَّا إذا سدَّ شيءٌ مسلَّهُ ، ولهذا ردوا تجويز الأخفش في نحو : ما أحسن زيداً أن تكون ما موصولة أو موصوفة ، وتجويز بعضهم في : نعم الرَّجل زيدٌ كون المخصوص^(٣) مبتدأ محدود الخبر ، وقول الفارسي في حَدِّي زيداً^(٤) قائماً : إنَّ الخبر مقدر بعد الحال .

ومن العجب أن ابن مالك من جملة من ردَّ بذلك ، وذهل عنه

(١) في ط وبعض النسخ المخطوطة : « وما المانع » ، وفي بعض النسخ المخطوطة الأخرى : « وأمّا » .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « جعلنا » والأوضح : « إن جعلنا » أو « إذا جعلنا » ولعل إحدى الأداتين سقطت من الأصول .

(٣) في ط : « المخصوص » تحريف واضح .

(٤) في ط : حدَّي زيد قائماً . وفي نسخة المتحف البريطاني ، ونسخة الأزهر : حدَّي زيداً قائم ، والنسخ الأخرى : حدَّي زيداً قائماً وهي العبارة المتفقة مع عبارات النحوين : « أكثر شربى السوق ملتوتاً . وضربي العبد مسيطاً ، وتبيني الحق منوطاً بالحكم وعبارة الفارسي في الإيضاح العضدي ١ / ٣٤ : « وما يرتفع فيه الاسم بالابتداء : ضربى زيداً قائماً ، وأكثر شربى السوق ملتوتاً ، وأخطب ما يكون الأمير قائماً ، فضربي وأكثر ، وأخطب ترتفع بالابتداء ، وقائماً سدَّ مسدَّ خبر المبتدأ ، والتقدير : ضربى زيداً إذ كان قائماً أو إذا كان قائماً » .

هنا^(١) ، ثم إذا سُلِّمَ أن ذلك ليس بشرط استناداً إلى إعراب هؤلاء الأئمة فقد يوجه بأمررين :

أحدهما : أن « أعلم » لما كان صالحًا للإخبار به عن الاثنين ، [٤ / ٢٠] وكان تقدير / عبد الله مقدماً على « أعلم » ممكيناً صار - وإن كان مبتدأ - كأنه معطوف ، « وأعلم » - وإن كان خبراً عن « أنت » وحده - كأنه خبر عنهما معاً فمنع ذلك من ظهور خبر آخر .

وهذا بخلاف نحو : « زيد قائم وعمرو » فإن الخبر المذكور لا يصلح للاسمين معاً .

والثاني : أن المعنى هنا : أنت أعلم بعد الله ، وذلك كلامٌ لا يحتاج إلى خبر ، فكذا ما معناه . وكلٌ من الوجهين معترض .

أما الأول فلاستلزمـه وجوب الحذف في نحو : زيدٌ في الدار وعمرو ، ولا قائل به ، وفي الحديث : « أبو بكر في الجنة وعمر في الجنة » الخ .

وأما الثاني فمن وجهين :

أحدهما : اقتضاؤه وجوب الحذف على تقدير الواو للعطف الممحض ، وإنما المدعى وجوبه مطلقاً .

والثاني : أنه إحالة لصورة المسألة ، فإن المدعى جوازها على

(١) في بعض النسخ المخطوطة « هناك » .

إضمار الخبر ، والتوجيه المذكور يقتضي أنه لا خبر في اللفظ ولا في التقدير .

ثم قال : وما ووجه الحكم برجحان النصب على المعية على العطف في نحو : لا تتغذ بالسمك واللبن ، ولا يعجبك الأكل والشبع مع أن المقصود فيهما المعية^(١) مطلقاً ، وليس العطف هنا بمقصود ، وهلاً كان النصب هنا متعيناً لتأديته مراد المتكلّم ، وإخلال العطف بذلك .

وأقول : لا يمتنع التعبير بالعبارات المجملة عند التمكّن من العبارات المعينة للمعنى المراد ، والعطف إنما يخل بالتصنيص على معنى المعية لإفادتها مطلقاً ، فإن أحد محتملات الواو العاطفة معنى المعية ، وإنما تعيّن العبارة التي لا تتحمل غير المراد إذا أريد التصنيص على ذلك المعنى ولم تتحّتف^(٢) بالكلام قرينة ترشيد إليه . وقد جوزوا^(٣) لقاصد نفي الجنس بـ « لا » على سبيل الإجمال أن يُعمل لها^(٤) عمل ليس ، وأوجبوا إعمالها عمل « إن » إذا أريد التصنيص .

وجوز سيبويه والمحقّقون لمن قال : طالني زيد ، وخافني^(٥)

(١) في ط : « الميّعة » مكان : « المعية » تحرير ظاهر .

(٢) أي تحيط به .

(٣) في النسخ المخطوطة : « جوزوا صديقي » وهو تحرير صوابه من ط .

(٤) في ط : « يعلمها » بتقديم اللام على الميم ، تحرير .

(٥) في ط فقط : « وجاءني » مكان : « وخافني » .

عمرو إذا بناهما للمفعول في تخلص^(١) الضم والكسر [وإن لم]^(٢)

والذي يقتضيه النظر أنه تتعين العبارة الناكرة إذ أريد التنصيص ،

[٤ / ٢١] والمجملة / إذا أريد الإجمال .

ويجوز الأمران إذا لم يُرد أحد الأمرين بعينه ، وترجح الناكرة
حينئذ على المجملة .

ولم يمش ابن مالك في ذلك على قاعدة ، لأنه قال في نحو خافني^(٣) بوجوب الإشمام أو الضم ، وفي نحو: طالني بوجوب الإشمام أو الكسر. وقال في باب « لا »^(٤): يجوز إلهاقها بليس إن لم يُرد التنصيص على العموم . وقال في المفعول معه برجحان النصب إذا خيف بالعطف فوات ما يضر فواته ، ثم قال :

وما ووجه تقسيمهم مسائل الباب إلى ما يجب نصبه ، وإلى ما يرجح ذلك فيه ، وإلى ما يرجح عطفه مع أنهم يقولون: إن المفعول معه لا بد أن يدخله معنى المفعول به ، وقد سماه سيبويه بذلك ؟

(١) في ط فقط : « مخلص » باليم .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة هكذا « وإن لم » ولعلها زيادة أو هناك كلام محذف بعدهما .

(٣) في ط فقط : « جاءني » .

(٤) في ط : « إلا » ، تحرير .

ومقتضى هذا أنه يتعين النصب عند قصد هذا المعنى إذا وجد المسوغ اللفظي ، فكيف يحكم برجحانه على العطف في بعض الصور؟ بل كيف يحكم بتساوي الأمرين في بعضها أيضاً؟

فإن قيل : الحكم بما ذكر إنما هو بالنظر إلى صور التراكيب اللفظية ، وإن اختلف المعنيان أشكل حينئذ كلام ابن مالك - رحمة الله تعالى - حيث حكم برجحان العطف حيث أمكن ذلك بلا ضعف .

وهذه العبارة يندرج تحتها نحو : قام زيد وعمرو . وهذا التركيب إن نظرنا إليه مع قطع النظر عما يقصد من المعنى يقتضي تساوي الأمرين كما قال أبو الحسن بن عصفور ، فما وجه كلام ابن مالك ؟ وهل يتم كلامه فتجيء الصور في هذا الباب خمساً أو لا يتم كلامه فتكون أربعاً ؟

وأقول : أما ما تضمنه صدر السؤال من الإشكال فقد ذكر في أثنائه ما يرفعه ، وهو أن الحكم بالأقسام المذكورة إنما هو بالنظر إلى صور التراكيب اللفظية ، ولا يلزم ابن مالك الحكم بتساوي الأمرين في نحو قام زيد وعمرو ، بل الحكم برجحان العطف ، وهو قائل به .

ووجه لزوم ذلك من ظاهر كلامه ، لأن العطف قد أمكن بلا ضعف وهذا هو مقتضى النظر ، لأن العطف هو الأصل وقد أمكن وسلام عن معارض .

[٤ / ٢٢] وأما كلام ابن عصفور فالقياس الذي ذكرناه يأباه، فالصَّور أربع /
لا خمس .

وليُعلم أن تسمية سيبويه المفعول معه مفعولاً به مشكلة والناس
فيها فريقان :

فمنهم من تأوّلها وهو ابن مالك فقال حين ذكر أن الباء تأتي
للصاحبة ما نصه : ولمساواة هذه الباء لـ « مع » قد يعبر سيبويه عن
المفعول معه بالمفعول به . انتهى .

ومنهم منْ أَجْرَاهَا عَلَى ظَاهِرِهَا .

والقول عندي أن بعض الأمثلة يكون الاسم فيه على معنى مع ،
ويسمى مفعولاً معه ، وبعضها يكون فيه على معنى الباء ويسمى
مفعولاً به ، وأن سيبويه إنما أراد ذلك ، وها أنا مورد كلامه لتتأملوه .

قال - رحمة الله : وينتصب^(١) فيه الاسم لأنّه مفعول معه
ومفعول به ، ثم قال : وذلك قوله : ما صنعت وأباك ، ولو تركت
النّاقة وفصيلها لرَضَعَها ، إنما أردت : ما صنعت مع أبيك ، ولو تركت
النّاقة مع فصيلها .

فالفصيل مفعول معه ، والأب كذلك ، والواولم تغيير المعنى ،
ولكنّها تُعْمَل في الاسم ما قبلها .

(١) انظر نص سيبويه في سيبويه ١ / ١٥٠ .

ومِثْلُ ذَلِكَ : مَا زِلتُ وَزِيدًا أَيْ مَا زِلتُ بِزِيدٍ حَتَّى فَعَلَ ، فَهُوَ مَفْعُولٌ بِهِ . وَمَا زِلتُ أَسِيرُ وَالنَّيلُ أَيْ مَعَ النَّيلِ ، وَاسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشْبَةُ ، أَيْ بِالْخَشْبَةِ » . انتهى .

فَانظُرْ إِلَى كَلَامِ رَحْمَةِ اللَّهِ حِيثُ قَالَ مَفْعُولًا مَعْهُ وَمَفْعُولًا بِهِ ، ثُمَّ فَسَرَ بَعْضُ الْأَمْثَلَةِ بِـ « مَعَ » وَبَعْضُهَا بِالْبَاءِ ، وَلَا نَهِيَّ حِيثُ قَدْرُ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ يَكُونُ ذَلِكَ الْمَعْنَى إِمَّا مَتَعْيِنًا أَوْ أَظَهَرَ مِنَ الْمَعْنَى الْآخَرِ .
فَمَنْ تَأْمَلُ هَذَا الْكَلَامَ بِالْإِنْصَافِ عَلَيْمٌ أَنَّ مَرَادَهُ مَا ذَكَرْتُ .

وَلَمْ يَتَسْعَ الْوَقْتُ لِلنَّظَرِ فِيمَا قَالَ شَارِحُ الْكِتَابِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ . وَهَذَا مَبْلُغُ فَهْمِيِّ فِي كَلَامِ رَحْمَةِ اللَّهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدًا وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ . / [٤ / ٢٣]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[تعليق ابن هشام على آية : « وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجَّةُ
الْبَيْتِ » . الخ]

هذه مسألة من كلام شيخنا العالم العلامة جمال الدين عبد الله ابن يوسف بن هشام رحمه الله في قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجَّةُ
الْبَيْتِ مِنْ أَسْطُطَاعُ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾^(١) . قال يجوز في الظرفين أربعة
أوجه :

أحدها : أن يكون الأول خبراً والثاني متعلقاً به .

والثاني : عكسه وهو أن يكون الثاني خبراً والأول متعلقاً به . ولا
يمعن هذا تقدّم الظرف على عامله المعنوي ، فإن ذلك جائز باتفاق
قولهم : أَكُلُّ يَوْمٍ لَكَ ثُوبٌ .

والثالث : أن يكونا خبرين ، وذلك عند من يُجيز تعدد الخبر .

والرابع : أن يكون الأول خبراً ، والثاني حالاً .

وهذا الوجه أيضاً مِمَّا لا يختلف في جوازه . ورُبّما سبق إلى

(١) آل عمران / ٩٧

الذهن أن فيه خلافاً، وليس كذلك لتقدم العامل وهو الظرف، وتتأخر المعمول وهو الحال، فهو نظير قوله : في الدار جالساً زيداً، وفي هجر مستقراً سعيداً . وهذا مما لا شك في جوازه .

وبقي وجه خامس : وهو عكس هذا أعني أن يكون الأول حالاً والثاني خبراً ، فهذا نصوص النحوين متضادرة على منعه . وجماعة منهم حكوا الإجماع على ذلك .

قال ابن مالك في « شرح الكافية » : ولو قدمت الحال على العامل الظرفي وعلى صاحبها لم يجز بإجماع .

وقال الأبندي^(١) في « شرحه الكبير على الجزوئية »^(٢) : أجاز أبو الحسن تقدم الحال المعمولة للظرف مع توسط الحال بين المبتدأ والخبر ، ومنع ذلك مع التقديم .

(١) علمان من أعلام النحو لقباً بالأبندي : أحدهما : إبراهيم بن محمد بن إبراهيم ، بن محمود التفزي الأصل الغرناطي . ولد سنة ٥٦٢ هـ أو ٥٦٣ هـ . ومات بغرنطة في شعبان سنة ٦٥٩ هـ .

وثانيهما : علي بن محمد بن عبد الرحيم الخشناني الأبندي أبو الحسن من أهل المعرفة بكتاب سيبويه ، والواقفين على غواصيه ، مات سنة ١٨٠ هـ .

(٢) في ط : « الجزوئية » تحريف .

والجُزوئية : كتاب في النحو سمى مؤلفه أبو موسى الجُزوئي تلميذ ابن يرثي : « القانون » واشتهر فيها بعد بالجُزوئية . وهي مقدمة « في غاية الإيجاز مع الاشتغال على كثير من النحو ، ولم يسبق إلى مثلها ، وقد بلغ بالنحاة الذين لم يكونوا قد أخذوها عن موقف يعترفون بقصور أفهمهم عن إدراك مراده فيها ، فإنها كلها رموز وإشارات » . انظر : وفيات الأعيان ٢ / ١٢٠ ط بولاق .

ووجه قوله : إن المبتدأ طالبُ الخبر ، فإذا تقدم كان الخبرُ في نية التقديم ، إلى جانبه ، فكان الحال مؤخرةً عنهم ، ولهذا امتنع بالإجماع أن تقدم عليهم جميعاً . انتهى كلامه ملخصاً .

وقال ابن عصفور في « شرح الإيضاح » : اتفق البصريون على امتناع التقديم عليهم جميعاً ، قوله : « البصريون » دخل فيهم [٤ / ٢٤] الأخفش ، لأنه من أئمة البصريين / وهو سعيد بن مسعة تلميذ سيبويه . وحيث أطلق النحويون البصريين لا يريدون غيره .

ومِنْ نقل الإجماع أيضاً الإمام أبو بكر بن طاهر المعروف بالخدب^(١) ، ولكن نقل عن أبي الحسن أنه أعرَّ فداءً من قولهم : « فداء لك أبي » حالاً .

ونقل عن الإمام المحقق عبد الواحد بن علي الأسدي المعروف بابن برهان^(٢) قوله أَسْهَلَ مِنْ ذَلِكَ ، وهو أنه أجاز ذلك في الظرف ، وقد

(١) في ط : « بالخرب » بالراء ، تحرير ، صوابه من النسخ المخطوطة ومن بغية الوعاء ١ / ٢٨ .

وهو محمد بن أحمد بن طاهر الأننصاري الإشبيلي أبو بكر المعروف بالخدب ، والخدب : الرجل الطويل .

وكان من حذّاق النحويين ، وأئمة المتأخرین ، مات في عشر الشهرين وخمسين سنة . قال السيوطي في بغية : وقفت على حواشيه على الكتاب بـ مكة المشرفة :

(٢) ترجمته في بغية ٢ / ١٢٠ وتوفي في سنة ٤٥٦ هـ .

وقفت له على ذلك ، قال في « شرح اللمع »^(١) : في قوله تعالى : « هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقُّ »^(٢) « هنالك » ظرف مكان وهي حال ، والولائية مبتدأ ، والله الخبر ، ولام الجر عملت في الحال مع تقدمها على اللام ، لأنها بلفظ الظرف ، وأنشد لابن مقبل^(٣) العجلاني :

٦٩٠ = ونَحْنُ مَنَعْنَا الْبَحْرَ أَنْ تَشَرِّبُوا بِهِ
وَقَدْ كَانَ مِنْكُمْ مَاوِهُ بِمَكَانٍ

(١) « اللمع » لابن جنى ، وقد حقيقه الدكتور فائز فارس ، نشر دار الكتب الثقافية بالكويت .

(٢) الكهف / ٤٤ .

(٣) لم ينسب في معجم الشواهد . وفي العيني ٣ / ١٧٣ مانصه : « أقول قد ذكر بعضهم أن هذا البيت من أبيات قالها بعض الخوارج حين حالوا بين الحسين ابن علي رضي الله عنها وبين الماء بأرض كربلاء حتى مات أكثر شيعته عطشاً » .

وهو لابن مقبل ، ديوان / ٣٤٦ وهو آخر بيت في قصيدة التي مطلعها : الأيديار الحسي بالسبعين أمل عليها بالليل الملوان قال العيني : « والباء هنا يصح أن تكون للتبعيض كما في قوله تعالى : « عيناً يشرب بها عباد الله » [الإنسان / ٦] . ويجوز أن يضم « تشربوا » معنى : ترووا ، يعني منعنا أن ترووا بماء البحر . وقال العيني أيضاً : وأنشد الشيخ عبد العزيز بن جمعة الموصلي المعروف بالقواس في شرحه لألفية ابن معط هكذا .

* ونَحْنُ مَنَعْنَا الْبَحْرَ أَنْ تَشَرِّبُوهُ * بِإِثْبَاتِ نُونِ الْجَمْعِ فِي النَّصْبِ لَأَنَّهُ أَنِّي ، شاهداً لِإِثْبَاتِ النُّونِ حَالَةُ النَّصْبِ .

ثم قال : « منكم » حال^(١) والعامل فيه الباء في « بمكان ». انتهى .

وعلى هذا ففي المسألة ثلاثة مذاهب .

المنع مطلقاً ، وهو قول من عدا الأخفش وابن برهان .
والجواز مطلقاً ، وهو قول الأخفش .

والجواز : إذا كان العامل ظرفاً ، والمنع إذا كان غير ظرف وهو قول ابن برهان . وعلى هذين القولين فيجوز الوجه الخامس في الآية ولكنهما قولهان شاذان مخالفان لما يقتضيه القياس والسماع .

والذي أجازه أصعب من الذي أجازه ابن برهان .

ولعل الذين يقولون : الإجماع على خلاف ذلك لم يعتدوا بهما ، أو رأوا أن القائل بهما ذهل عن القاعدة .

ووقفت للأخفش على خلاف ما نقل عنه في (كتابه الصغير) :
هذا باب من الحال : اعلم أن قولهم : « هذا عبد الله قائماً في الدار »
على الحال جائز ، وقد قدّمت الحال قبل العامل ، لأن الحال لعبد الله ، فإذا قدمت الذي الحال له في المعنى كان جائزاً . هذا نصّه .

والنسخة التي عندي معتمدة ، لأنها بخط أبي الفتح بن جنى .

(١) في العيني الشاهد فيه : « وقد كان حيث وقع حالاً عن المجرور بالحرف وهو شاذٌ ، لأن تقديم الحال على العامل الحرف لا يجوز » .

قوله - رحمة الله -: «إِذَا قَدِمْتَ الَّذِي الْحَالُ لَهُ فِي الْمَعْنَى كَانَ جَائِزًا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّكَ إِذَا أَخْرَجْتَ الَّذِي الْحَالُ لَهُ كَانَ مُمْتَنِعًا ، ثُمَّ إِنَّهُ صَرَّحَ بِذَلِكَ بَعْدُ فَقَالَ : وَلَوْ قُلْتَ : قَائِمًا فِي الدَّارِ عَبْدُ اللَّهِ لَمْ يَجِزْ » ،
هذا نصّه بحروفه :

إِنْ قُلْتَ : فَمَا تَصْنَعُ بِمَا احْتَجَ بِهِ ابْنَ بَرْهَانَ ؟ .

قلت : لا دليل في شيء منه ، أما الآية الكريمة فيجوز في
«هناك» أن تكون ظرفاً لـ «منتصرًا»^(١). وعلى هذا الوجه وقف بعض
القراء : «وما كانت منتصرًا هناك» ثم ابتدأ «الولاية لله»^(٢) .

ويجوز أن يكون خبراً «ولله» متعلق بالولاية .

ويجوز أن يكونا خبرين . ومع هذه الاحتمالات يسقط
الاستدلال .

وأما البيت فالجواب عنه مستفاد من الكلام الذي قدّمه عن
الأبدي ، وذلك أنه جعل تقدم بعض الجملة كتقدم كلها ، لأن بعضها
يطلب بعضاً . وهنا لما تقدّمت «كان» وهي طالبة لاسمها وخبرها كانا في
نية التقديم ، وكانت الحال متاخرةً عنهما في التقدير .

(١) في قوله تعالى : «وَمَا كَانَ مُنْتَصِرًا» الكهف / ٤٣ .

(٢) انظر : إيضاح الوقف والابداء ٢ / ٧٥٨ .

على أنني متعدد في ثبوت هذه المقالة عن ابن برهان ، فإنني رأيتها في نسخة معتمدة مقرودة على أبي محمد بن الخشاب . وأولها ما صدر به حاشيته ، ثم ذكر ذلك إلى آخره ، فالظاهر أنه مما الحق كما أحقت حواش من كلام الأخفش وغيره في متن كتاب سيبويه .

وأما قولهم : « فداء لك أبي » فإنه يروى بالرفع والنصب والكسر .

وبالأوجه الثلاثة روى قول نابغة بنى ذبيان في معلقته المشهورة :

٦٩١ = مهلاً فداء لك الأقوام كلهم
وما اثمر من مالٍ ومن ولدٍ^(١)
فاما الرفع فعلى الابتداء أو الخبر .

وال الأولى أن يكون « فداء » هو الخبر ، « والأقوام » هو المبتدأ ، وكذلك « لك » في المثال ، لأن النكارة أولى بالابتداء من المعرفة .

[هذا^(٢) قول حذّاق المعربين . وخالف سيبويه في مثل ذلك

(١) من معلقته المشهورة التي مطلعها :
يا دارمية بالعلیاء فالستند
أقوتْ وطال عليها سالفُ الأبدِ
انظر دیوان النابغة / ٨٧ .

من شواهد : ابن يعيش ٤ / ٧٠ ، ٧٣ ، والخزانة ٣ / ٧ ، ٣١ . واللسان :
« فدى » .

(٢) ما بين معقوفين زيادة في طليست في النسخ المخطوطة . وهذه الزيادة لها =

فأعرب النكرة المتقدمة مبتدأ ، والمعرفة المؤخرة خبراً ، بناء على الأصل من أنَّ كلاً منها حالٌ في محله ، ولا تقديم ولا تأخير [١].

وعليه أن النكرة التي لها مسوغ بمنزلة المعرفة ، والمعرفتان إذا اجتمعا كان المقدم منهما هو المبتدأ .

وأما النصب فعل المصدر وأصل الكلام : تفديك الأقوام ، ثم حذف الفعل ، وأقيم مصدره مقامه ، وجيء بـ « لك » للتبين^(١) ، كما جيء بها بعد : سَقِيَا في قولهم : « سقيالك » .

[٢٦ / ٤] وارتفع « الأقوام » في البيت ، « وأبي » / في المثال بال المصدر أو بالفعل المحذوف على خلاف بين التحويتين في ذلك .

وأما الكسر وهي رواية يعقوب بن السكري وغيره فللتحويتين فيه قولهان .

أحدهما : أنه مبتدأ وما بعده خبره ، أو بالعكس على الخلاف

= ما يبررها ، فقد قال سيبويه في كتابه : « هذا بابُ من النكرة يجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء » ما نصه : « وذلك قولهك : سلام عليك ... وخير بين يديك ، وويل لك » ... ثم قال : « فهذه الحروف كلها مبتدأة مبنيّ عليها ما بعدها . والمعنى فيهن : أنك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك » ، ثم قال : « ومن هذا الباب : فداء لك أبي وأمي ». انظر ١ / ١٦٦ ، ١٦٧ .

(١) في ط : « في البيتين » مكان : « للتبين » ، تحريف واضح صوابه من النسخ المخطوطة .

الذي شرحته في رواية الرفع ، وأنه معدول عن : « مُفَدِّي » وبنى على الكسر ، وليس هذا القول بشيء ، لأنه لا وجه لبنائه على هذا التقدير ثم هو فاسدٌ من حيث المعنى ، إذ كان حقه أن يقول إنه : معدول عن فاد ، لأن المفدي هو المخاطب لا الأقوام .

والثاني : أنه اسم فعل ومعناه : ليفرسك ألاً قوام ، أي ويني كما بني : نزال ودرالك . كذا وجّهه أبو جعفر النحاس في (شرح المعلقات) .

وفي نظر ، فإنه لا نعلم اسم فعل على وزن فعال بكسر الفاء ، ولا اسم فعل ناب عن فعل مضارع مقرون بلام الأمر .

وحكمي الفراء : أنه يقال فدى لك بفتح الفاء وبالقصر ، وهذا يحتمل أن يكون في موضع رفع ، وأن يكون في موضع نصب . وقد مضى توجيههما^(١) . والله تعالى أعلم .

(١) في ط : « توجيهها » تحرير ، صوابه من النسخ المخطوطة .

[تعليق ابن هشام على قول منسوب لجابر رضى الله عنه]

من كلام شيخنا الشيخ جمال الدين بن هشام - رحمه الله -

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

: مسألة :

قول جابر رضى الله عنه : « كان يكفي من هو أوفي منك شيئاً^(١) وخير منك » : الظاهر أن « خير » مرفوع عطفاً على « أوفي » المخبر به عن « هو » أي كان يكفي من هو أوفي وخير كما تقول : أحب من هو عالم وعامل ، والجملة من المبتدأ والخبر صلة الموصول ، والصلة^(٢) مفعول « يكفي » .

ويقع في النسخ ويجري على السنة الطلبة بنصب « خير » وقد ذكر أنه خرج على سبعة أوجه :

(١) في طوالنسخ : « شعراً » ولعلها : شعيراً بدليل قولهن فيما بعد : « وكان هو أهي الصاع » .

(٢) كذلك في طوالنسخ المخطوطة ، ولعلها : « والموصول » .

أحدها : أن يكون عطفاً على المفعول وهو منْ .

الثاني : أن يكون بتقدير « كان » مدلولاً عليها بـ كـان المذكورة

[٤ / ٢٧] أوّلاً أي / وكان خيراً .

الثالث : على تقدير « يكفي » مدلولاً عليها بـ يـكـفي المذكورة .

الرابع : على إلغاء منْ هو فيكون « أو في » مفعولاً وخيراً معطوفاً

عليه .

الخامس : على إلغاء « من هو أو في »

السادس على تقدير : وأكثر خيراً .

السابع على العطف على « شعيراً » .

وهذه كلها باطلة إلاّ السابـع فإنه مستبعد .

أما العطف على منْ فإنه يؤدي بـ مـغـاـيـرـةـ المـعـطـوـفـ لـمـنـ وـقـعـتـ عـلـيـهـ « من » ويصير بـ مـنـزـلـةـ : « كان يـكـفيـ زـيـداـ وـعـمـراـ ،ـ فيـكـونـ الـذـيـ هـوـ أوـ فـيـ غـيرـ الـذـيـ هـوـ خـيـرـ ،ـ وـلـيـسـ الـمـرـادـ ذـلـكـ .ـ

وأما تقدير « كان » فـ باـطـلـ منـ وجـهـينـ :

أـحدـهـماـ :ـ أـنـ حـذـفـ «ـ كـانـ »ـ مـعـ اـسـمـهـاـ وـبـقـاءـ خـبـرـهـاـ لاـ يـجـوزـ بـقـيـاسـ إـلـاـ بـعـدـ «ـ إـنـ »ـ «ـ وـلـوـ »ـ ،ـ وـمـنـ ثـمـ قـالـ سـيـبوـيـهـ -ـ رـحـمـهـ اللـهـ :ـ لـاـ تـقـلـ :ـ عـبـدـ اللـهـ الـمـقـتـولـ بـتـقـدـيرـ :ـ كـُـنـ عـبـدـ اللـهـ الـمـقـتـولـ .ـ

وخالف المحققون الكسائي في تخریجه قوله تعالى : « انتهوا خيراً لكم »^(١) على تقدير : يكن الانتهاء خيراً لكم .

الثاني : أنا إذ قدرنا « كان » مدلوأً عليها بالأولى قدرنا مرفوعها مرفوع الأولي ، كما أنك إذا قلت : علقتها تبناً وماءً لا يقدر : وسقاها غيري ماءً ، بل سقيتها ، وذلك لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد فتقدير أحدهما مستلزم لتقدير الآخر بعينه .

فعلى هذا إذا قدرت كان الأولى قدرت فاعلها ، فيصير : وكان هو أي الصّاع^(٢) .

وأما تقدير « يكفي » فإنه يؤذن أيضاً بالتغيير ، كما أنك إذا قلت : كان يكفي الفقيه ويكتفي الزاهد آذن بذلك . وسيبيه أن « يكفي » الثاني إنما هو لمجرد التوكيد ، فذكره بمنزلة لو لم يذكر ، وهو لو لم يذكر آذن العطف بالتغيير ، فكذلك إذا ذكر .

وأما إلغاء منْ هو أو الغاء من هو أوْ في فباطلان من وجهين :

أحدهما : أن زيادة الأسماء لا تجوز عند البصريين ، وكذلك زيادة الجمل .

(١) النساء / ١٧١ .

(٢) في بعض النسخ المخطوطة : « أي المضارع ». وهذا تحريف .

ثم إن الكوفيين يجيزون ذلك، وإنما^(١) يجيزونه حيث يظهر أن ٤ / ٢٨ [المعنى / مفتقر إلى دعوى الزيادة كما في قول لبيد:]

٦٩٢ = إلى الحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا

وَمَنْ يَبْكِ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ أَعْتَرَ^(٢)

فإنهم قالوا: «اسم» زائد، لأنه إنما يقال: السلام على فلان، ولا يقال: اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكَ، فادعوا زيادة ذلك لهذا المعنى، وهو مقصود فيما نحن بصددده.

وقد يقال: إن أفسد هذين الوجهين الوجه المدعى فيه زيادة «من هو» خاصة ، فإن ذلك لا يجيزه أحد ، لأن المبدأ يبقى بلا خبر، والموصول بلا صلة .

ويجاب : بأن دعوى زيادة الاسم لا تُخرجه عن استحقاقه لما يطلبه على تقدير عدم الزيادة .

الثاني : أنه إذا كان زائداً امتنع العطف عليه ، لأنه يصير بمنزلة ما لم يذكر ، والعطف عليه يقتضي الاعتداد به ، وتقديم جوابه فتناقضا.

وأما تقدير «أكثر» فباطل ، لأن أفعل التفضيل لم يحذف في

(١) في ط : « وإنما » بالواو ، وفي بعض النسخ المخطوطة : « إنما » - بدون واو ، وفي بعضها الآخر : « أي » مكان : « إنما » .

(٢) انظر ديوان لبيد / ٢١٤ . وهو من شواهد الهمم والدرر رقم ١٢٢٤ .

كلامهم باقياً معموله لضعفه في العمل ، وَجُموده ، لأنه لا يشئ ولا يجمع ، ولا يؤتّث

وأما عطفه على «شعيراً» فهو أقرب من جميع ما ذكر، لأن «أو في»
بمعنى أكثر ، فكانه قيل: أكثر منك شعيراً وخيراً، إلا أن هذا يأبه ذكر
«منك» بعد «خير»، ألا ترى أنك إذا قلت: كان يكفي من هو أكثر منك
علمًا وعبادةً لم يحتاج إلى قولك: «منك» ثانيةً .

وقد يتكلف جواز هذا الوجه على أن تجعل «منك» الثانية مؤكدة
للأولى .

تمَّت . والله أعلم . انتهى .



[مسألة في قراءة : وَقِيلَهُ بالنصب]

قرأ الجمهور : « وَقِيلَهُ »^(١) بالنصب ، فعن^(٢) الأخفش أنه عطف على « سَرَّهُمْ » « وَنَجْوَاهُمْ »

وعنه أيضاً : أنه بتقدير : وَقِيلَ قِيلَهُ

وعن الزجاج : أنه عطف على محل السّاعة . وَقِيلَ : على مفعول يكتبون المخدوف . وَقِيلَ : يكتبون أقوالهم وأفعالهم . وَقِيلَ : على مفعول « يَعْلَمُونَ »^(٣) أي يعلمون الحق ، وَقِيلَهُ .

وقرأ السّلمي وابن وثاب^(٤) ، وعاصم والأعمش وحمزة

(١) الزخرف / ٨٨ . وفي الحجة لابن خالويه / ٣٢٣ . قوله تعالى : « وَقِيلَهُ يَا رب » يقرأ بالنصب والخض ، فالحجة لمن نصب : أنه عطف على قوله : « أَمْ يَحْسِبُونَ أَنَّا لَا نسْمِعُ سَرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ » وَ « قِيلَهُ » . واللحجة لمن خفض أنه رده على قوله : « وَعِنْهُ عِلْمٌ السّاعَةُ » « وَعِلْمٌ قِيلَهُ » .

(٢) في ط : « فَمَنْ » بالنون ، تحريف .

(٣) من قوله تعالى : « فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ » الزخرف / ٨٩

(٤) في ط : « وابن رِيَانْ » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة وكتب القراءات . وانظر تفسير الألوسي ٢٥ / ١٠٨ .

بالخض، فقيل: عطف على الساعة، أو على أنها واو القسم، والجواب محنوف أي لتنصرته أو لنفعلن بهم ما نشاء^(١)

وقرأ الأعرج وأبو قلابة ومجاحد والحسن وقتادة ومسلم بن جنديب^(٢) بالرفع.

وخرج على أنه معطوف على «علم الساعة» / على حذف مضاف أي: وعلم قيله، حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه. روى هذا عن الكسائي.

وعلى الابتداء وخبره: «يا رب» إلى «لا يؤمنون»

وعلى أن الخبر محنوف تقديره: مسموع أو متقبل ، فجملة الابتداء وما بعده في موضع نصب مقول: «قيل»

وقرأ أبو قلابة: «يا رب» بفتح الباء ، أراد : «ياربًا» كما تقول: يا «غلاما»، يتخرج على ما أجاز الأخفش: يا قوم بالفتحة، وحذف الالف، والجزاء بالفتحة عنها.

وقال الزمخشري: والذي قالوه يعني من العطف ليس بقوى

(١) في ط النسخ المخطوطة : «أي ليصرن أو لأفعلن» صواب هذه العبارة من تفسير الألوسي ٢٥ / ١٠٨ حيث نقلها عن البحر المحيط لأبي حيان فقد ذكر: أنه قيل : «الجر على أن الواو واو القسم والجواب محنوف أي لتنصرنه أو لنفعلن بهم ما نشاء. حكاه البحر» .

(٢) في ط «خندجة» وفي النسخ المخطوطة : «جندة»، كله تحرير صوابه من كتب القراءات ، وانظر الألوسي ٢٥ / ١٠٨ .

في ^(١) المعنى مع وقوع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما لا يحسن اعترافاً ومع ^(٢) تنافر النظم.

وأقوى من ذلك وأوجز أن يكون الجر والنصب على إضمار فعل القسم وحذفه

والرفع على ^(٣) قوله : أيمن الله ، وأمانة الله ، ويمين الله ، ولعمرك . ويكون قوله : « إن هؤلاء قوم لا يؤمنون » جواب القسم ، كأنه قال : وأقسم قيله ، أو قيله يارب قسمى إن هؤلاء قوم لا يؤمنون . انتهى ،

وهو مخالف لظاهر الكلام .

ويظهر : أن قوله : « يا رب .. لا يؤمنون » متعلق بقوله ، ومن كلامه عليه السلام

وإذا كان « هؤلاء » جواب القسم كان من إخبار الله تعالى عنهم وكلامه

والضمير في قوله للرسول وهو المخاطب بقوله : « فاصفح عنهم » أي أعرض عنهم وتاركهم ^(٤) ، وقل سلام .

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « والمعنى » بالواو ، صوابه من تفسير الألوسي .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « وقع » مكان : « ومع » تحريف صوابه من تفسير الألوسي حيث ذكر هذا النص .

(٣) في ط : « عليه » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة وتفسير الألوسي .

(٤) في النسخ المخطوطة : « ونازهم » ولا معنى لها بعد قوله : وأعرض عنهم .

[تعليق على حديث: «لا يُقتل مسلم بكافر»] مسألة

لا خلاف في امتناع قتل المسلم بالحربى، وخالف في قتله
بالذمّى

واحتاج من منعه بحديث: «لا يقتل مسلم بكافر»، وتقديره: أن
«كافر» نكرة في سياق النفي فيعم الحربي وغيره .

واختلف المانعون في الجواب ، فطائفه: أجابوا عن ذلك مع
قطع النظر عن الزيادة الواردة في الحديث فقالوا: إن قوله: بكافر عام
أريد به خاصّ

واختلفوا في توجيه ذلك على وجهين :

أحدهما : ان المعنى لا يقتل مسلم بكافر قتله في الجاهلية
وذلك أن قوماً من المسلمين كانوا يطالبون بدماء صدرت منهم في
الجاهلية، فلما كان يوم /الفتح قال عليه السلام «كل دم في الجاهلية فهو [٤ / ٣٠]
موضوع تحت قدمي ، لا يُقتل مسلم بكافر».

والثاني : أن المراد بالكافر الحربي، فإن غيره قد اختص في
الإسلام باسم وهو الذمّى .

ولنا أن نمنع الأول بأن العبرة بعموم اللّفظ لا بخُصُوص السبب . والثاني بأن الكافر لغةً وعرفاً : من قام به الكفر حربياً كان أو ذمياً ، لأنه اسم فاعل من كفر ، والأصل عدم التخصيص . ويؤيده أنَّ الوارد في التشريع للكافرين ليس مخصوصاً بالذمّي بالاتفاق

وطائفة : أجابوا عنه بعد ضم تلك الزيادة إليه ، وهي : « ولا ذو عَهْدٍ في عَهْدِهِ ». ولهؤلاء أربعة أجوبة :

أحدها : ما نقله عنهم الأصوليون ، وتقديره : أن هذه الزيادة مفتقرة إلى ما يتم به معناها ، وكون المقدّر مدلولاً عليه بما ذكر أولى^(١) فتعين أن يقدر : ولا ذُو عَهْدٍ في عَهْدِهِ بـ«كافر» وـ«الكافر» المقدّر الحربي ؛ إذ المعاهد يقتل بالمعاهد ، وحينئذ فالكافر الملفوظ به الحربي تسوية بين الدليل والمدلول عليه^(٢)

ويجابت من وجهين :

أحدهما : أنا لا نسلّم احتياج ما بعد «ولا» إلى تقدير لجواز أن يكون المراد به أن العهد عاصمٌ من القتل .

والثاني : أن حمل الكافر المذكور على الحربي لا يحسن ، لأن

(١) في ط فقط : أولاً مكان : «أولى» .

(٢) في ط : «تسوية بين الدليلين والمذكور عليه» تحرير صوابه من النسخ المخطوطة .

هَذِرْ دمَهُ مِنَ الْمَعْلُومِ مِنَ الدِّينِ بِالْفَضْرُورَةِ، فَلَا يَتَوَهَّمُ مُتَوَهِّمٌ قَتْلَ الْمُسْلِمِ بِهِ.

وَيُبَعِّدُ هَذَا الْجَوابُ قَلِيلًاً أَمْرَانَ :

أَحدهما : مدلول الحديث حينئذ مستغن عنه بما دلَّ عليه قوله تعالى: «فَأَتَمُّوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَى مُدَّهُمْ»^(١)، فالحمل على فائدة جليلة أولى.

الأمر الثاني : أن صدر الحديث ثقى فيه القتل قصاصاً لا مطلق القتل ، فقياس آخره أن يكون كذلك.

والوجه الثاني : أنا لا نسلم لزوم تساوي الدليل والمدلول عليه ، لأنهما كلامتان لو لفظ بهما ظاهرين^(٢) أمكن أن يراد بأحدهما غير ما أريد بالأخرى /، فكذلك مع ذكر إحداهما وتقدير الأخرى ، ويؤيده عموم [٤ / ٣١] «والمطلقات»^(٣) ، وخصوص «وبعلتهن»^(٤) مع عود الضمير إليه .

(١) التوبة / ٤ .

(٢) طفقط : « ظاهريتين » .

(٣) البقرة / ٢٢٨

(٤) البقرة / ٢٢٨ والأية بقامتها :

« وَالْمَطْلَقَاتِ يَتَرَبَّصُ بِأَنفُسِهِنْ ثَلَاثَةُ قَرُوْءٍ ، وَلَا يَجِدُ لَهُنْ أَنْ يَكْتَمُنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنْ إِنْ كَنْ يُؤْمِنُنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبِعِوْلَتِهِنْ أَحَقُّ بِرَدَّهُنْ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا ، وَلَشَنْ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنْ بِالْمَعْرُوفِ ، وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنْ دَرْجَةٌ ، وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ » .

والجواب الثاني: أن الأصل: لا يقتل مُسْلِمٌ ولا ذو عَهْدٍ في عهده بكافر ، ثم أخْرَ المعطوف عن الجار والمجرور ، وليس في الكلام حذف البَتَّةَ بل تقديمٌ وتأخير . وحيثند فالتقدير: بكافر حربيّ، وإلَّا لزم أن لا يقتل ذو العَهْدٍ بذِي العَهْدِ وبالذمِّي .

والثالث: أن «ذو عَهْدٍ» مبتدأ «وفي عَهْدِهِ» خبره ، والواو للحال أي : لا يقتل مسم بكافر ، والحال أنه ليس ذو عَهْدٍ في عَهْدِهِ .

ونحن لو فرضنا خُلُّ الوقت عن عَهْدِهِ^(٣) لجميع أفراد الكفار لم يُقتل مُسْلِمٌ بكافر

وهذا الجواب حُكى عن القدوريّ، وفيه بعدُ ، لأن فيه إخراج الواو عن أصلها وهو العطف، ومخالفة لرواية مَنْ روى: «ولا ذي عَهْدٍ» بالخفض ، إما عطفاً على كافر كما يقوله الأكثرون ، وإما على مُسْلِمٍ كما يقوله الحنفية ، ولكنَّه خفض ل المجاورة المخصوص . المخصوص .

وأيضاً: فإن مفهومه حيئند: أن المسلم يقتل بالكافر مطلقاً في حالة كون ذي العَهْدِ في عَهْدِهِ ، وهذا لا يقوله أحد ، فإنه لا يقتل بالحربِيِّ اتفاقاً ، إلا ان هذا لا يلزم الحنفية ، فإنهم لا يقولون بالمفهوم فضلاً عن أن يقولوا: إن له عموماً، ولكن ينتقل البحث معهم إلى أصل

(٣) في طفقط : «عَهْدِهِ»

المسألة .

وقد يقال أيضاً: إن كون مثل هذا الكلام لا يحتاج إلى تقدير بناءً على حمله على التقديم والتأخير بعيداً ، لأن الكلام إذا مضى^(١) على وجه كانت فيه^(٢) إجراؤه^(٣) على الظاهر حالة محلها لم يجوز . والجواب الرابع ، أن «ولا ذوعهد معطوف ، والعطف يقتضي المغايرة فوجب أن يحمل الكافر الأول على غير ذي العهد» ، ليتغيرا .

قال بعضهم: وهذا غريبٌ ، فإن ذا العهد معطوف على مُسْلِمٍ ، لا على كافر ، والعطف إنما يقتضي المغايرة بين المتعاطفين ثم لو قيل : كان المراد بالكافر ذا العهد لكان ذِكْرَ ذي العهد^(٤) ثانياً استعمالاً للظاهر في موضع المضمر ، وهو لا يجوز ، إذ لم يحسن أن يُحمل بعد ذلك على خلاف ذلك ، لأن فيه تراجعاً ونقضاً لما خُصَّ عليه الكلام ، ولهذا قال أبو / علىٰ ومنْ وافقه في قوله تعالى: «واللائي [٤ / ٣٢]

يَئِسْنَ منَ الْمُحِيطِ مِنْ نَسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبَتْمُ فَعَدْتُهُنَّ ثَلَاثَةً أَشْهُرًا ، واللائي لم يَحْضُنْ»^(٥) : إن التقدير: فعدتهن ثلاثة أشهر ، وإن حذف الخبر من الثاني لدلالة خبر الأول عليه .

(١) في ط فقط: «مضى» وفي النسخ المخطوطة: خُصَّ

(٢) كذلك في نسخ الأشباء ، ولعلتها: «على جهة كانت فيه» .

(٣) في ط: «إجراؤه على الظاهر» . وفي بعض النسخ المخطوطة: «أجزاء» بالزاي

(٤) في ط: «العهدي» .

(٥) في ط: «اتبتم» بإسقاط الراء ، تحريف .

(٦) الطلق / ٤

وقال بعض الناس: الأولى أن يقدر الخبر مفرداً أي واللائي لم يَحْضُنْ كذلك ، لأن تعليل المحدود أُولى ، ولأنه لو نطق بالخبر لم يَحْسُنْ أن تعاد الجملة برأسها ، فاتفق الفريقان على أن الخبر محدود ، ولم يَحْمِلوه على أن التقدير: واللائي يئسن واللائي لم يَحْضُنْ فعدتهن ثلاثة أشهر

والذي ظهر أن ذلك ليس إلا لما ذكرنا ، ولهذا أيضاً يظهر أنهم منعوا من الشازع في المتقدم نحو: زيد ضربت وأكرمت ، وفي المتوسط نحو: حدثت زيداً وأكرمت ، لأن الاسم المتقدم مُسْتَوِفِيه العامل قبل أن يجيء الثاني ، فإذا جاء الثاني [لم يُقدّر^(١)] طالباً له بعدهما أحذه غيره ، وذلك في المتوسط أوضح ، لأن المعهود يلي العامل الأول. انتهى. هكذا وجدت بخطه - رحمة الله^(٢).

(١) «لم يقدر» سقطت من بعض النسخ المخطوطة.

(٢) «هكذا وجدت بخطه رحمة الله» زيادة انفردت بها طفقط ، ومكانتها في النسخ المخطوطة : و«الله تعالى أعلم».

[مسألة اعتراض الشرط على الشرط]

(يتلوه مسألة اعتراض الشرط على الشرط للشيخ جمال الدين -
رحمه الله »)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا فصل نتكلّم فيه بحول الله تعالى وقوته على مسألة: اعتراض الشرط على الشرط .

اعلم أنه يجوز أن يتواجد شرطان على جواب واحد في اللفظ على الأصح ، وكذا في أكثر من شرطين ، وربما تُوهم من عبارة النها حيث يقولون : اعتراض الشرط على الشرط أن ذلك لا يكون في أكثر من شرطين ، وليس كذلك ولا هو مرادهم .

ولنتحقق أولاً الصورة التي يقال فيها في اصطلاحهم : «اعتراض الشرط على الشرط» ، فإن ذلك مما يقع فيه الالتباس والغلط ، فقد وقع ذلك لجماعة من النهاة والمفسرين .

ثم نتكلّم على البحث في ذلك ، والخلاف في جوازه وتوجيهه ،
فقول :

ليس من اعتراض الشرط على الشرط واحدة من هذه المسائل

[٤ / ٣٣] الخمس التي سنذكرها .

أحدها : أن يكون الشرط الأول مقتربنا بجوابه ، ثم يأتي الشرط الثاني بعد ذلك كقوله سبحانه : « يَا قَوْمٌ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ »^(١) خلافاً لمن غلط فيه ، فجعله من الاعتراض . وسائل هذا من الحق على مراحل^(٢) ، لأنه إذا ذكر جواب الأول تاليًا له ، فأيّ اعتراض هنا؟

الثانية : أن يقترب الثاني بفاء الجواب لفظاً نحو : « إِنْ تَكَلَّمْ زِيدٌ فَإِنْ أَجَادَ فَأَحْسِنْ إِلَيْهِ » لأن الشرط الثاني وجوابه جواب الأول .

الثالثة : أن يقتربن بها تقديرأً نحو : « فَإِنْ كَانَ مِنَ الْمُقْرَبَيْنَ »^(٣) خلافاً لمن استدلّ بذلك على تعارض الشرطين ، لأن الأصل عند النحاة : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ ، فإن كان المتفقى من المقربين فجزاؤه روح ، فحذفت « مهما » وجملة شرطها ، وأنيب عنها أمّا فصار ، « أَمَّا فَإِنْ كَانَ » ، ففرّوا من ذلك لوجهين :

(١) يونس / ٨٤ .

(٢) في بعض النسخ المخطوطة : « مراجِل » بالجيم ولا معنى لها .

(٣) الواقعه / ٨٨ .

أحدهما : أن الجواب لا يلي أداة الشرط بغير فاصل .

الثاني : أن الفاء في الأصل للعطف فحقّها أن تقع بين شيئين وهما المتعاطفان ، فلما أخرجوها في باب الشرط عن العطف حفظوا عليها المعنى الآخر ، وهو التوسيط ، فوجب أن يقدم شيء مما في خبرها إليها إصلاحاً للفظ ، فقدمت جملة الشرط الثاني ، لأنها كالجزء الواحد كما قدم المفعول في : « فاما اليتيم فلا تُقْهَر »^(١) ، فصار أما إن كان من المقربين فروح ، فمحذف الفاء التي هي جواب إن ، لئلا تلتقي فإان ، فتلخص أن جواب أمّا ليس ممحظاً ، بل مقدماً بعضه على الفاء ، فلا اعتراض .

الرابعة : أن يعطف على فعل الشرط شرط آخر كقوله سبحانه وتعالى : « وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَقْوَىٰ يُؤْتُكُمْ أَجُورَكُمْ وَلَا يَسْأَلُكُمْ أَمْوَالَكُمْ ، إِنْ يَشَأْكُمُوهَا فَيَحْفِكُمْ تَبْخَلُوا »^(٢) ويفهم من كلام ابن مالك أن هذا من اعتراض الشرط على الشرط وليس بشيء .

الخامسة : أن يكون جواب الشرطين ممحظاً فليس من الاعتراض نحو : « وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي »^(٣) الآية . وكذلك :

(١) الضحي / ٩ .

(٢) محمد / ٣٦ ، ٣٧ .

(٣) هود / ٣٤ .

[٤ / ٣٤] «وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا»^(١) / الآية ، خلافاً لجماعـة من التـحـويـين ، منهم ابن مالـك .

وحـجـتنا عـلـى ذـلـك أـنـا نـقـول : نـقـدر جـوابـ الـأـول تـالـيـاً لـه مـدـلـولاً عـلـيـه بـمـا تـقـدـمـ عـلـيـه . وجـوابـ الـثـانـي كـذـلـك مـدـلـولاً عـلـيـه بـالـشـرـطـ الـأـولـ ، وجـوابـه الـمـقـدـمـينـ عـلـيـه ، فـيـكـونـ التـقـدـيرـ فـيـ الـأـولـ : إـنـ أـرـدـتـ أـنـ أـنـصـحـ لـكـمـ ، فـلا يـنـفـعـكـمـ نـصـحـيـ ، إـنـ كـانـ اللـهـ يـرـيدـ أـنـ يـغـوـيـكـمـ ، فـإـنـ أـرـدـتـ أـنـ أـنـصـحـ لـكـمـ فـلا يـنـفـعـكـمـ نـصـحـيـ . وـكـذـا التـقـدـيرـ فـيـ الـثـانـيـ .

وـمـثـلـ ذـلـكـ أـيـضـاً بـيـتـ الـحـمـاسـةـ :

٦٩٣ = لـكـنـ قـوـمـيـ وـإـنـ كـانـوـ ذـوـيـ عـدـوـ
لـيـسـواـ مـنـ الشـرـ فـيـ شـيـءـ وـإـنـ هـاـنـاـ^(٢)
فـتـدـبـرـهـ فـإـنـهـ حـسـنـ .

(١) الأحزاب / ٥٠ .

(٢) لـقـرـيـطـ بـنـ أـنـيـفـ . اـنـظـرـ شـرـحـ دـيـوـانـ الـحـمـاسـةـ شـرـحـ لـلـمـرـزـوقـيـ / ٣٠ـ .
مـنـ شـوـاهـدـ : الـمـغـنـىـ ١ / ٢١ـ ، ٢٨٤ـ ، ٣٣٢ / ٣ـ ، وـالـخـزانـةـ ٣ـ ، وـهـوـ مـنـ قـصـيـلـةـ :
مـطـلـعـهـ :

لـوـ كـنـتـ مـنـ مـازـنـ لـمـ تـسـبـحـ إـبـلـيـ
بـنـوـ الـلـقـيـطـةـ مـنـ ذـئـلـ بـنـ شـيـبـانـاـ
وـقـبـلـهـ :

إـذـنـ لـقـامـ بـنـصـريـ مـعـشـرـ خـشـنـ
عـنـدـ الـحـفـيـظـةـ إـنـ ذـوـلـوـثـةـ لـاتـاـ
لـكـنـ قـوـمـيـ الخـ .

وإذ قد عرفت أنا لا نريد شيئاً من هذه الأنواع بقولنا : اعتراض الشرط على الشرط فاعلم أن مرادنا نحو : إن ركيٌّ ، إن لِيْسْ فانت طالق .

وقد اختلف أولاً في صحة هذا التركيب فمنعه بعضهم على ما حكاه ابن الدهان ، وأجازه الجمهور ، واستدل بعض المجيزين بالآيات السابقة ، وقد بينا أنها ليست مما نحن فيه لا في وردد ولا صدر ، وإنما الدليل في قوله سبحانه : « ولو لا رجال مؤمنون » إلى قوله « لعذبنا »^(١) فالشيطان ، وهما : « لولا » و « لو » قد اعتضضا ، وليس معهما إلا جواب واحد متاخر عنهما وهو : لعذبنا .

وفي آية أخرى على مذهب أبي الحسن وهي قوله سبحانه : « إذا حضر أحدكم الموت إِنْ تَرَكْ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ »^(٢) .

فإنه زعم أن قوله جل شأنه : الوصية للوالدين على تقدير الفاء أي فالوصية . فعلى مذهب يكون مما نحن فيه .

وأما إذا رفعت الوصية بـ « كُتُب »^(٣) فهي كالآيات السابقات في حذف الجوابين .

(١) الفتح / ٢٥ ، والأية بقامتها : « هم الذين كفروا وصدّوك عن المسجد الحرام والهدى معاكوفاً أن يبلغ عَلَيْهِ ، ولو لا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات لم تعلموهم أن تطشوهم فتصيبكم منهم معرّة بغير علم ليدخل الله في رحمته من يشاء ، لو تزيلوا العذبنا الذين كفروا منهم عذاباً أليماً » .

(٢) البقرة / ١٨٠

(٣) من قوله تعالى : « كُتُبٌ عَلِيمٌ ... الْخُ » الآية نفسها .

وهذا الموطنان خطرا لي قديماً ، ولم أرهما لغيري .

ومما يدل عليه أيضاً قول الشاعر :

٦٩٤ = إنْ تَسْتَغْيِثُوا بِنَا إِنْ تُذْعِرُوا تَجِدُوا

مِنَّا مَعَا قُلْ عِزْزَانَهَا كَرَمٌ^(١)

وقد استعمل ذلك الإمام أبو بكر بن دريد - رحمه الله - في

[٤ / ٣٥] مقصورته حيث يقول : /

٦٩٥ = فَإِنْ عَثَرْتُ بَعْدَهَا إِنْ وَأَلْتُ نَفْسِي مِنْ هَاتَاقَوْلَا لَالْعَا^(٢)

وإذ قد عرفت صورة المسألة وما فيها من الخلاف ، وأن الصحيح جوازها فاعلم أن المُحيِّزين لها اختلفوا في تحقيق ما يقع به مضمون الجواب الواقع بعد الشرطين على ثلاثة مذاهب فيما بلغنا :

أحدها : أنه إنما يقع بمجموع أمرين : أحدهما : حصول كُلٌّ من الشرطين ، والآخر : كون الشرط الثاني واقعاً قبل وقوع الأول .

فإذا قيل : « إنْ رَكِبْتِ إِنْ لَيْسْتِ فَأَنْتَ طَالِقٌ » ، « فَإِنْ رَكِبْتِ فَقْطَ أَوْ لَبِسْتِ » فقط أو « رَكِبْتِ » ثم « لَبِسْتِ » لم تطلق فيهن ، وإن لَبِسْتِ ثم رَكِبْتِ طَلَقْتِ .

(١) قائمة مجهول . من شواهد : الهمم والدرر رقم ١٣١٠ ، والأسموني ٤ / ٣١ ، والعيني ٤ / ٤٥٢ ، والتصريح ٢ / ٢٥٤ .

(٢) انظر ديوان ابن دريد تحقيق عمر بن سالم ١١٧ / ١ ، وفي هامشه : وألت : نجت وخلصت من النكبة . هاتا : هذه ، لالعا : دُعاء للعائز بالهلاك .

هذا قول جمهور النحويين والفقهاء .

وقد اختلف النحويون في تأويله على مذهبين :

أحدهما : ، قول الجمهور: إن الجواب المذكور للأول ،
وجواب الثاني محدود لدلالة الأول وجوابه عليه .

والدليل على أن الشرط وجوابه يدلان على الشرط : أن الحال لا
يمتنع اقترانها بحرف الاستقبال ، لأنها مستقبلة بخلاف الأول .

وعلى هذا صحة مسألة أبي علي وصحة تخریج المصنف مسألة
الشرط أعني صحتها من هذا الوجه لا صحتها مطلقاً ، فإنها معترضة
بغير ذلك .

نعم ، ويُتَّضح على هذا بُطْلَانِ تعميم ابن مالك امتناع اقتران
الحال بحرف الاستقبال . وقد اتَّضح الأمر في تحقيق هذين الوجهين .
والحمد لله .

والذهب الثاني : ما يقع مضمون الجواب الواقع بعد
الشروطين ، حكى لي بعض علمائنا عن إمام الحرمين - رحمه الله - أن
القائل إذا قال : إن ركبتي إن لبست فأنت طالق كان الطلاق مطلقاً على
حصول الركوب واللبس سواء أوقعا على ترتيبهما في الكلام أم
متعاكسين أم مجتمعين ، ثم رأيت هذا القول محكيناً عن غير الإمام .
رحمه الله .

والذي يظهر لي فساد هذا القول ، لأن قائله لا يخلو أمره من أن [٤ / ٣٦] يجعل / الجواب المذكور لمجموع الشرطين أو للأول فقط أو للثاني فقط .

لا جائز أن يجعله جواباً لهما معاً ، لأنه إما أن يقدر بين الشرطين حرفاً رابطاً أو لا ، فإن لم يُقدّر ذلك لم يصح أن يُورداً على جواب واحد ، لأن ذلك نظير أن يقول : زيد عمرو عندك ، ويقول : « عندك » خبر عنهما ، فيقال لك : هلاً إذ شركت بين الاسمين في الخبر الواحد أتيت بما يربط بينهما .

وإن قدرته فلا يخلو ذلك الذي تقدّره من أن يكون فاءً أو وواً ، إذ لا يصح غيرهما ، فإن قدرته فاءً كالفاء المقدرة في قوله :

* منْ يَفْعُلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا^(١)

أي فالله يشكّرها ، فالشرط الثاني وجوابه جواب الأول .

فعلى هذا لا يقع الطلاق إلا بوقوع مضمون الشرطين ، وكون الثاني

: (١) تمامه :

* والشرّ بالشر عند الله مثلان *

ونسب في سيبويه والدرر لحسّان بن ثابت ، ونسبه ابن هشام في المغني عبد الرحمن بن حسان .
من شواهد : سيبويه ١/٤٣٥ ، والمغني ١/٥٨ ، ١٠٢ ، ١٤٩ ، ١٧٨ ، ٢٦٠ ، ٤٧٢/٢ ، ٤٧٣ ، ٥٧١ ، ٧٠٧ ، ٧٢١ ، والخزانة ٣/٦٤٤ ، ٦٥٥ ، ٥٤٧/٤ . واهمع والدرر رقم ١٣٠٢ .

بعد الأول كما أنك لو صرحت بالفاء كان الحكم كذلك . وهذا خلاف قوله . ثم حُذف الفاء لا يقع إلّا في النادر من الكلام أو في الضرورة فلا يحمل عليه الكلام .

وإن قدرت الواو كما هي مقدرة في قول الله سبحانه : « وجوه يومئذ ناعمة »^(١) ، أي وجوه يومئذ ناعمة عطفاً على : « وجوه يومئذ خاشعة »^(٢) فلا شك أن الطلاق يقع بكلٍّ من الأمرين على هذا التقدير ، ولكن هذا التقدير لا يتعين لجواز أن المتكلم إنما قدر الفاء فلا يقع إلّا بالمجموع مع الترتيب المذكور ، أو يكون الكلام لا تقدير فيه ، فلِمَ قُلتْ يتعين تقدير الواو؟

لا جائز أن يجعله جواباً للأول فقط وجواب الثاني محذوفاً لدلالة الشرط الأول وجوابه عليه ، لأنه على هذا التقدير يلزمه أن يقول بقول الجمهور وهو لا يقول به .

ولا جائز أن يجعله جواباً للثاني ، لأنك إما أن تجعل الشرط الأول هو الشرط الثاني وجوابه ، أو محذوفاً يدلّ عليه الجواب المذكور للثاني .

لا سبيل إلى الأول ، لأنه على هذا التقدير تجب الفاء في الشرط الثاني ، لأنه لا يصح للشرط أن يلي الشرط لو قلت : إنْ إنْ لم يصح ، وكل جواب لا يصح لأن يكون شرطاً فإنه يتعين اقترانه بالفاء ، ولا فاء هنا فاستحال هذا الوجه .

(١) الغاشية / ٨

(٢) الغاشية / ٢

فإن قلت : لعله يجعله مثل قوله :

* من يفعل الحسناتِ اللهُ يَشْكُرُها *

[٤ / ٣٧] فهذا / وجه ضعيف كما قدمنا ، فلِمَ حمل الكلام عليه ، بل لمَ
أوجب أن يكون الكلام محمولاً عليه ؟

ولا سبيل إلى الثاني ، لأنه خلاف المألوف في العربية ، فإن
منهج كلامهم أن يحذف من الثاني دلالة الأول لا العكس ، فاما
قوله :

٦٩٧ = * نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ راضٍ *

بخلاف الجادة حتى لقد تحيل له ابن كيسان ، فجعل نحن
للمتكلّم المعظّم نفسه ؛ ليكون راضٍ خبراً عنه ، فأنت ترى عدم أُسْبِهم
بهذا النوع حتى تكلّف له هذا الإمام هذا الوجه . حكى ذلك عنه

(١) الشطر الثاني من البيت ناقص ، وهو بناءه :

* عندك راضٍ والرأي مختلف *

نسب إلى قيس بن الخطيم ، وفي هامش ديوانه / ١١٥ : ذكر محقق الديوان
أن ناسخ الأصل كتب شرحاً من الهامش يفيد أنه نسب لقيس أبياتاً سبعة ،
وهي ليست له ، ومنها هذا الشاهد . وقد نفها أيضاً الأغاني ٣ / ١٩ ، ٢٠ ،
طبع دار الكتب .

من شواهد : سيبويه ١ / ٣٨ ، وابن الشجري ١ / ٣١٠ ، والمغني
٢ / ٦٨٧ ، والعيني ١ / ٥٥٧ ، والخزانة ٢ / ١٨٩ ، ١٩٠ ، والهمع والدرر
رقم ١٥١٨ ، والأشموني ٣ / ١٥٢ ، واللسان : « فجر » .

أبو جعفر النحاس في شرح الأبيات، ولأنه أيضاً خلاف المأثور من عادتهم في توارد ذوي جوابين من جعل الجواب للثاني.

ثم الذي يبطل هذا المذهب من أصله : أنا تأملنا ما ورد في كلامه تعالى : « يا قوم إن كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ »^(١) فهذا بتقدير : إن كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ ، فإن كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا ، فحذف الجواب ، لدلالة ما تقدم عليه.

وهذا القول من الحُسْن بمكان ، لأن القاعدة أنه إذا توارد في غير مسألتنا على جواب واحد شيئاً ، كلّ منها يقتضي جواباً كان الجواب المذكور للأول كقولك : والله إن تأني لأكرِّمنك ، بالتأكيد جواباً للأول ، وإنْ تأني والله أكْرِمُك بالجزم جواباً للشرط ، فكذا القياس يقتضي في مسألة توارد شرط على شرط أن يكون الجواب للسابق منها ، ويكون جواب الثاني محذوفاً للدلالة الأولى ، وجوابه عليه.

فمنْ ثُمَّ لزم في وقوع المعلق على ذلك أن يكون الثاني واقعاً قبل الأول ضرورة أنَّ الأول قائمٌ مقام الجواب حتى إن الكوفيين وأبا زيد والمبَرِّد - رحمهم الله - يزعمون في نحو : أنت ظالم إِنْ فعلت : أنَّ السابق على الأداة هو الجواب ، لا دليلٌ على الجواب . والجواب لا بد من تأخّره عن الشرط ، لأنَّه أثره ومسبيه ، فكذلك الدليل على الجواب ، لأنَّه قائم مقامه ومغنٍ في اللفظ عنه . /

. ٨٤ / يونس (١)

وقد يجوز في هذا أنَّ في كُلٍّ من الجملتين مجازاً، فمجاز الأولى الفصل بينهما وبين جوابها بالشرط الثاني ، ومجاز الثانية بحذف جوابها .

وعلى هذا فيجوز كون الشرط الأول ماضياً ومضارعاً، وأما الشرط الثاني فلا يجوز في فصيح الكلام أن يكون إلا ماضياً، لأنَّ القاعدة في الجواب أنه لا يحذف الأول والشرط ماضٍ ، فاما قوله :

إِنْ تَسْتَغْيِثُوا بِنَا إِنْ تَذَرُّو وَتَجِدُوا مِنَّا مِعَالِلَ عَزِيزُهَا كَرَمٌ^(١)

ضرورة كقوله :

يَا أَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنْكَ إِنْ يُصْرِعُ أَخْرُوكَ تُصْرِعُ^(٢)

القول الثاني : قول ابن مالك - رحمه الله : إنَّ الجواب المذكور للأول كما ي قوله الجمهور ، لكن الشرط الثاني لا جواب له لا مذكور ولا مقدر ، لأنَّه مقيد للأول تقديره بحال واقعة موقعه ، فإذا

(١) انظر الشاهد رقم ٦٨١ .

(٢) في الدرر اللوامع منسوب لعمرو بن خثام البجلي خطيبه الأقرع بن حابس المجاشعي في شأن منافرة جرير بن عبد الله البجلي ، وخالد بن أرطاة الكلبي . وفي شرح شواهد المغني للسيوطى : عمرو بن خثام بالجيم ، وفي معجم الشعراء / ٥٦٠ عمرو بن الخثام البجلي بالخاء ، وفي هامش التحقيق ذكر أنَّ البلاذري قال : ويقال : عامر بن الخثام .

من شواهد : سيبويه ١ / ٤٣٦ ، والخزانة ٣ / ٣٩٦ ، وشرح شواهد المغني للسيوطى ٢ / ٨٩٧ ، والممعن والدرر رقم ١٩٢ .

قلت : « إن ركبتِ إنْ لبستِ فأنْ طالق » ، فالمعنى : إن ركبت لابسةَ فأنْ طالق .

وكذلك التقدير في البيت : « إن تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا » ، فهو موافق للجمهور في اشتراط تأخير المقدم ، وتقديم المؤخر ، لكن تحريرجه مخالفٌ لتحريرجه .

وعندني أن ما أدعوه أولى من جهات :

أحدها : أن دعواهم جاريةٌ على القياس ، فإن الشرط يكون جوابه ظاهراً ومقدراً ، ودعاوه خارجة عن القياس ، لأنه جعله شرطاً لا جواب له ، لا في اللفظ ولا في التقدير ، وكان ادعاء ما يجري على القياس أولى .

الثاني : أن ما ادعاه لا يطرد له إلا حيث يمكن اجتماع اللفظين كالأمثلة السابقة .

أما إذا قيل : « إن قُمتِ ، إن قَدْتِ فأنْ طالق » فإنه لا يمكن أن يقدر في ذلك : إن قمت قاعدةً ، فإن هذا من المحال . وينبغي على قوله أنها لا تطلق أصلاً .

وكذلك إذا لم يجتمع الفعلان في العادة وإن لم يتضاداً نحو : « إن أكلت إن شربت » ، وكذلك إذا قال : إن صليت إن توضأت أثبَت ، فإنه لا يصح أن يقدر إن صليت متوضتاً بمعنى مُوقعاً لل موضوع فإنهما لا يجتمعان . /

الثالث : أن الشرط بعيد من مذهب الحال ، ألا ترى أنه للاستقبال والحال حال كلفظها ، وبابها المقارنة . وإذا تباعد ما بين الشيئين لم يصح التجوز بأخذهما عن الآخر . وقد نصّ هو على أن الجملة الواقعـة حالاً شرطـها أن لا تصدر بدلـيل استقبـالـ؛ لما بينـهما من التـنافـي ، نـعـمـ في مـسـائـلـ الـقـصـرـيـةـ^(١) عـنـ الشـيـخـ أـبـيـ عـلـيـ رـحـمـهـ اللـهـ إـجـازـةـ ذـلـكـ فـيـ نـحـوـ لـأـضـرـبـتـهـ ذـهـبـ أـوـ مـكـثـ ،ـ وـلـأـضـرـبـتـهـ إـنـ ذـهـبـ وـإـنـ مـكـثـ .

والـذـيـ يـتـحـرـرـ لـيـ أـنـ الـحـالـ كـمـاـ ذـكـرـ النـحـاـةـ عـلـىـ ضـرـبـيـنـ :ـ حـالـ مـقـارـنـةـ ،ـ وـحـالـ مـنـتـظـرـةـ ،ـ وـنـعـنـيـ حـالـاـ مـقـدـرـةـ ،ـ فـالـأـولـىـ وـاضـحةـ ،ـ وـالـثـانـيـةـ نـحـوـ :ـ «ـ فـادـخـلـوـهـاـ خـالـدـيـنـ»^(٢) ،ـ فـإـنـ الـخـلـودـ لـيـسـ شـيـئـاـ يـقـارـنـ الدـخـولـ ،ـ وـإـنـماـ هـوـ اـسـتـمـارـاـ فـيـ الـمـسـتـقـبـلـ .

ويـقدـرـ التـحـوـيـوـنـ ذـلـكـ :ـ اـدـخـلـوـهـاـ مـقـدـرـيـنـ الـخـلـودـ .ـ وـكـذـلـكـ «ـ لـتـدـخـلـنـ الـمـسـجـدـ الـحـرـامـ إـنـ شـاءـ اللـهـ آـمـنـ مـحـلـقـيـنـ رـؤـوسـكـمـ»^(٣)ـ أـيـ

(١) في ط والنـسـخـ المـخـطـوـطـةـ :ـ «ـ الـقـصـرـيـ»ـ وـفـيـ الـبـغـيـةـ ١ / ٤٩٧ـ .ـ «ـ الـقـصـرـيـ»ـ .

وـالـمـسـائـلـ الـقـصـرـيـةـ نـسـبـةـ إـلـىـ قـصـرـ بنـ هـبـيرـةـ بـنـ وـاحـيـيـ الـكـوـفـةـ وـقـيـلـ :ـ إـنـ أـبـاـ عـلـيـ أـمـلـاـهـ عـلـىـ تـلـمـيـذـهـ مـحـمـدـ بـنـ طـوـسـيـ الـقـصـرـيـ فـسـمـيـتـ بـهـ .ـ وـمـاتـ شـابـاـ .ـ انـظـرـ مـقـدـمةـ الإـيـضـاحـ الـعـضـديـ صـ (ـزـ)ـ تـحـقـيقـ دـ /ـ حـسـنـ شـاذـلـيـ فـرـهـودـ .ـ وـانـظـرـ أـيـضاـ كـشـفـ الـظـنـونـ ٢ /ـ نـهـرـ ١٦٧٠ـ .ـ

(٢) الزـمـرـ / ٧٣ـ ،ـ وـفـيـ طـ وـالـنـسـخـ المـخـطـوـطـةـ :ـ «ـ اـدـخـلـوـهـاـ»ـ بـدـونـ فـاءـ .ـ

(٣) الـفـتـحـ / ٢٧ـ .ـ

مقدّرين ، فإنّهم في حالة الدخول لا يكونون مُحلّقين ومقصّرين ، إنما هم مقدّرون الحلق والتقصير فهذا كلام العرب من اعتراض الشرط على الشرط ، فوجدناهم لا يستعملونه إلاً والحكم مُعلّق على مجموع الأمرين بشرط تقدّم المؤخر ، وتأخر المقدّم ، فوجب أن يحمل الكلام على ما ثبت في كلامهم كقولهم :

* إِنْ تَسْتَغْيِثُوا بِنَا إِنْ تَذْعُرُوا *

فإنَّ الذَّعْر مقدَّم على الاستغاثة ، والاستغاثة مقدَّمة على الوجدان . فهذا ما عندي في دفع هذا المذهب .

المذهب الثالث : أن الشرط الثاني جوابه مذكورٌ ، والشرط الأول جوابه الشرط الثاني وجوابه ، فإذا قيل : إنْ ركبت ، إن لبست ، فأنت طالق ، فإنما تطلق إذا ركبت أولاً ، ثم لبست ، وهذا القول رأى من قال به ترتيب اللفظ وإعطاء الجواب لما جاوره ، وإنما يستقيم له هذا العمل على تقدير الفاء في الشرط الثاني ، ليصح كونه جواباً للأول .

وعلى قول هذا فلا يلزم مضيَّ فعل الشرط الأول ولا الثاني ، لأنَّ كلاًًا منهما قد أخذ جوابه .

وهذا القول باطل بأمور :

أحدها : أن الفاء لا تمحى إلا / في الشعر .

الثاني : أن القاعدة في اجتماع ذوي جواب أن يجعل الجواب للسابق منها .

والثالث : أنه لا يتأتى له في نحو قوله :

* إن تستغشو بنا إن تذعرو *

لأن الذّعْر مقدم على الاستغاثة - البيت .

فهذا ما بلغنا من الأقوال في هذه المسألة وما حضرنا فيها من المباحث .

ويجوز لنا أنه إذا قيل : إن تذعرو ، إن تستغشو بنا تَجِدوا » أو إن تَوْضِّاً إنْ صَلَّيْتَ كَانَ كَلَامًا باطلاً ، لما قررناه من أن الصحيح أن الجواب للشرط الأول ، وأن جواب الثاني محذوف مدلولٌ عليه بالشرط الأول وجوابه ، فيجب أن يكون الشرط الأول وجوابه مسبيّين عن الشرط الثاني ، والأمر فيما ذكرت بالعكس .

والصواب أن يقال : إن صَلَّيْتَ ، إن تَوْضِّاً أَثَبْتَ بِتَقْدِيرِ : إن توْضِّاً فإن صَلَّيْتَ أَثَبْتَ ، وكُنَا قدْمَنَا أَنَّه يَعْتَرِضُ بِأَكْثَرِ مِنْ شَيْئَيْنَ ، وَتَمْثِيلُ ذَلِكَ : إِنْ أَعْطَيْتُكَ ، إِنْ وَعَدْتُكَ ، إِنْ سَأَلْتُكَ فَعَبْدِي حَرّ ، فإن وقع السؤال أولاً ، ثم الوعد ، ثم الإعطاء وقعت الحرية ، وإن وقعت على غير هذا الترتيب فلا حرية على القول الأول ، وهو الصحيح .

ويأتي فيه ذلك الخلاف في التوجيه ، فالجمهور يقولون : فعبدلي

حُر جواب إن أعطيتك ، وإن أعطيتك فعبني حُر دال على جواب إن وعدتك . وهذا كله دال على جواب : إن سألتني ، وكأنه قيل : إن سألتني ، فإن وعدتك ، فإن أعطيتك فعبني حُر .

و عند ابن مالك : أن المعنى : «أعطيتك واعداً لك سائلاً إياي فعبني حُر» فـ «واعداً» حال من فاعل أعطيتك ، وسائلأً حال من مفعوله ، و قوله : فعبني جواب للشرط الأول .

هذا مقتضى قوله في الشرطين وهو ضعيف . والله أعلم . تمت
بحمد الله وعونه . / [٤١ / ٤]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِعْرَابُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَاعْمَلُوا صَالِحًا ﴾

سَأَلَتْ - وَفِقْكَ اللَّهِ - عَنْ قَوْلِهِ فِي إِعْرَابِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَعْمَلُوا صَالِحًا ﴾^(١).

إِنْ «صَالِحًا» لَيْسَ مَفْعُولًا بِهِ بَلْ هُوَ إِما نَعْتُ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ كَمَا يَقُولُهُ أَكْثَرُ الْمُعْرِبِينَ فِي أَمْثَالِهِ، وَإِما حَالٌ كَمَا هُوَ المَنْقُولُ عَنْ سِبْوِيهِ، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ «وَأَعْمَلُوهُ صَالِحًا» وَالضَّمِيرُ لِلْمَصْدَرِ. وَذُكِرَتْ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ اسْتَنْكَرُ قَوْلَهُ فِي ذَلِكَ، وَقَالُوا: إِنَّ «عَمَلَ» مِنَ الْأَفْعَالِ الْمُتَعَدِّيَةِ بَدْلِيلٍ قَوْلَهُ تَعَالَى: «أَنْ أَعْمَلُ سَابِغَاتٍ»^(٢)، وَقَوْلَهُ تَعَالَى: «يَعْمَلُونَ لِهِ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِيبٍ»^(٣).

فَاعْلَمْ - وَفِقْكَ اللَّهِ - أَنْكَ إِذَا تَدَبَّرْتَ مَا أَقُولُهُ انْحَلَّتْ عَنْكَ كُلَّ شُبُّهَةٍ فِي ذَلِكَ ، وَعَلِمْتَ أَنَّ اسْتَنْكَارَهُمْ لِذَلِكَ مَسَارِعَةً إِلَى مَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ ، وَغَيْرَهُ عَنْ مَعْنَى كَلَامِ النَّحَاةِ، وَأَدْلَلُ الْعَقْلِ.

(١) المؤمنون / ٥١ . فِي النُّسُخِ الْمُخْطُوَطَةِ أَخْرَى الْحَدِيثِ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ بَعْدِ الْحَدِيثِ عَنْ «خَلْقِ اللَّهِ السَّمَاوَاتِ». وَفِي طَحْدَتِ الْعَكْسِ .

(٢) سِبَا / ١١ .

(٣) سِبَا / ١٣ .

وببيان ذلك بأمور :

أحدها: أن الفعل المتعدي هو الذي يكون له مفعول به والمفعول به هو محل فعل الفاعل، وإن شئت قلت: الذي يقع عليه فعل الفاعل، وكلتا العبارتين موجودة في كلام النحاة. وهذا المفعول به هو الذي بني النحاة له اسم مفعول كمضروب ومائكول ومشروب، فزيّد المضروب، والخبز المائكول، والماء المشروب هي محل تلك الأفعال، وليس مفعولة، وإنما هي مفعول بها.

ومن ضرورة قولنا : مفعول به أن يكون المفعول غيره . ومعنى قول النحاة : مفعول به أنه مفعول به : أي مفعول به^(١) شيء من الأحداث ، والمفعول هو ذلك الحدث الواقع به وهو المصدر . وسماه النحاة مفعولاً مطلقاً بمعنى أن ما سواه من المفاعيل مفعول مقيد ، فإنك تقول : مفعول به : ومفعول فيه ، ومفعول له ، ومفعول معه ، وليس فيها مفعول نفسه إلا المصدر فهو المفعول المطلق أي المجرد عن القيود ، وهو الصادر عن الفاعل وهو نفس فعله .

وأما المضروب والمائكول والمشروب فلم يصدر عن الفاعل ، وإنما صدر عن الفاعل شيء آخر فيه . ومن تدبر قول النحاة « مفعول به » عرف ذلك ، وأن المفعول غيره .

واطلقوا عليه اسم مفعول . ولم يقولوا اسم مفعول به ، لفهم

(١) « أي مفعول » سقط من ط .

المعنى في ذلك . والشخص في نفسه مضروب بمعنى أن الضرب واقع به . [٤٢] ولا يقال : مضروب به ، بل هو مضروب نفسه . والمعنى : وقوع / الضرب به ، وذلك مفهوم من معنى الفعل لا من معنى اسم المفعول .

ولا يبني اسم مفعول للمصدر ، وإن كان هو المفعول المطلق ، فلا يقال للضرب : مضروب ، وكذلك لا يبني اسم مفعول من الفعل اللازم إلا أن يكون مقيداً بظرف ونحوه .

وهذه الأمور كلها واضحة من مبادئ النحو أشهر من أن تذكر ، ولكننا احتجنا إلى ذكرها .

وكل فعل لم يُبنِ منه اسم مفعول لم يقل عنه : إنه متعدّد بل هو لازم ، وإن كان له مفعولٌ حقيقي وهو الفعل ، والعمل هو الفعل ، وهو المفعولُ المطلق فهو مصدرٌ وليس مفعولاً به ، ولا يبني له اسم مفعول فلا يتعدى فعله إليه تعدى الفعل إلى المفعول به ، بل تُعدّيه إلى المصدر ، فلذلك لم يجز أن يكون : عملت عملاً صالحًا متعدّياً إلى «صالحاً» على المفعول به .

الثاني : أن الفعل الاصطلاحي يدل على معنى وزمان ، وذلك المعنى سماه النحاة حديثاً وفعلًا حقيقياً ، وسموا اللفظ الدال عليه مصدرًا ومفعولاً مطلقاً . وهذه الألفاظ صحيحة باعتبار غالب الأفعال .

وقد يكون المعنى الذي يدل عليه الفعل قائماً بالفاعل فقط من غير أن يكون صادرًا عنه كاليعلم ، بل قد لا يكون حديثاً أصلًاً ولا فعلًاً

حقيقياً كالعلم القديم ، فإنك تقول : عَلِمَ اللَّهُ كَذَا ، فالمعنى الذي يدلّ عليه هذا الفعل وهو العلم القديم ، ليس بفعلٍ ولا مفعولٍ ولا حدث ، بل هو معنى قائم بالذات المقدّسة على مذهب أهل السنة . وتسمية ما اشتق منه فعلًا أمرٌ اصطلاحي . وقصدى من هذا التنبية . على أن تسمية النهاة المصدر مفعولاً مطلقاً وفعلًا ليس مطرداً في جميع موارده .

وقد تنبه بعض النهاة لما ذكرنا من غير أن يوضحه هذا الإيضاح ، بل اقتصر على تقسيم المصدر إلى معنىًّا قائماً بالفاعل كالفهم والحدّر ، وإلى صادر عنه كالضرب والخط^(٢) ، وإن كان الضرب والخط قائمين بالفاعل أيضاً .

ولم يطلق النهاة المفعول المطلق على ذلك . وقد ذكرنا أن المفعول به شيءٌ وقع عليه المفعول المطلق كما ذكره النهاة ، وليس مفعولاً . وإذا نظرت إليه بقولك : ضربت زيداً ونحوه ظهر ذلك ظهوراً قوياً ، فإن زيداً ليست ذاته من فعل الضارب / .

[خلق الله العالم]

وهنا قسم آخر وهو قولنا : « خلق الله العالم » اختيار ابن الحاجب في « أماليه » انتصار العالم على المصدر بناء على أن الخلق هو المخلوق .

(١) في طفقط : « والخط » بالباء .

وأكثر النحويين لم ينظروا إلى ذلك . وظاهر كلامهم أن الخلق غير المخلوق كما هو قول طائفة من الأصوليين . وعلى هذا فالعالم مفعولٌ به ، وهو مفعول ، لأنه الآخر الصادر عن الخلق . وذات العالم موجودة بالفاعل بخلاف ذات المضروب .

والنحوة لا يسمون هذا مفعولاً مطلقاً وإنما يسمونه مفعولاً به ، والخلق نفسه هو المفعول المطلق ، وكذلك في الأفعال العامة لقوله تعالى : « مِمَّا عَمِلْتُ أَيْدِينَا^(١) » فالضمير في « عملت » مفعول به ، وهو مفعول للمخلوق . ولم يذكر النحوة هذا النوع في المفاعيل .

والظاهرة أن النحوة إنما اقتصرت على ما ذكروه من المفاعيل ، لأن العالم وإن كانت ذاته موجودة بفعل الله تعالى فالخلق واقع به ، فاندرج تحت حدّهم المفعول به ، وإن زاد بأمر آخر ، وهو كون ذاته موجودة بفعل الله تعالى .

ولم يتعرض النحوة لهذا الرائد لأنه ليس من صناعتهم ، ولا حاجة لهم إلى ذكره ، لكن يلزم على هذا أن يكون لنا مفعول من غير تقييد ليس بمصدر ، وهم قد قالوا : إن المفعول المطلق هو المصدر ، فيجب أن يقال : إن في تفسيرهم المفعول المطلق تسمحاً أو اصطلاحاً ، وإن المفعول هو الذي نشأ عن الفاعل فتارة يكون هو الفعل خاصة ، وهو المصدر ، وتارة يكون زائداً عليه كهذا المثال .

ويحتمل أن يقال : إن كثيراً من النحاة معتزلة ، وعند المعتزلة المعدوم شيء بمعنى أنه ذات متقررة في العدم ، فلا تأثير للفاعل في ذاته ، وإيراده للوجود معنى واقع عليه كالضرب على المضروب . ويكون منهم من أطلق ذلك عن عملِ واعتزال ، ومنهم من قاله : تقليداً . وهكذا الكلام في أوجد الله العالم ، ونحوه من اللفاظ الدالة على إنشاء الذوات .

وهذا الذي قلناه كله على الاصطلاح المشهور عند متأخري النحاة .

وأما سيبويه رحمه الله - وهو إمام الصنعة فأطلق على المفعول به أنه مفعول ، ولم أر في كلامه مفعولاً به ، فإنه قال باب الفاعل الذي [٤ / ٤٤] لم يتعده فعله إلى / مفعول ، وباب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول . وذكر في الأول ذهب ، وجلس ، وفي الثاني : ضرب عبدالله زيداً .

وقال : انتصب زيداً لأن مفعول تعودى إليه فعل الفاعل .

وهذا الذي قاله سيبويه سالم عن الاعتراض ، وليس فيه إطلاق المفعول على المصدر ، بل على ما يتعدى إليه فعل الفاعل ، وذلك أعم من أن يكون حاصلاً بفعل الفاعل أو ليس حاصلاً بفعله ، ولكن فعل الفاعل واقع عليه . وتسمية الأول مفعولاً حقيقة ، وتسمية الثاني مفعولاً اصطلاح أو على حذف الجار وال مجرور ، وإرادة أنه مفعول

به .

ولا يرد على عبارة سيبويه شيءٌ مما ذكرناه في تسمية معنى المصدر فعلاً حقيقةً، ولا في تسمية المصدر مفعولاً مطلقاً، فسبحان من أسعده في عبارته، وحمها عن أن يدخل عليها بآفساد.

الثالث : أن النحاة اختلفوا في إطلاق المفعول المطلق :

فقال جمهورهم : إنه يطلق على جميع المصادر . وقال بعضهم : لا يطلق إلا على مصادر الأفعال العامة كعمل و فعل و صنع .

وهذا القول كالشاذ عند النحاة . وقد نبهنا على أن بعض المصادر لا يصح أن يقال : إنه فعلٌ حقيقيٌ ولا مفعول مطلق وهو العِلْمُ القديم . ومن هذا يظهر أن معنى التعدي : أن يتعلق معنى الفعل بغير الفاعل كقولنا : علم الله كذا ، فعلْهُ متعلق بالعلم ، وتسميته تعالى فاعلاً في هذا المثال ليس المراد به أنه فاعل العلم ، لأن علمه ليس بمفعول ، وإنما هو على اصطلاح النحاة في أن من أسنده إليه فعل على وجه مخصوص يسمى فاعلاً .

الرابع : أن غير الله تعالى لا أثر لفعله في الذوات إجماعاً ، أعني لا يفعل ذاتاً ، وهذا متفق عليه بيننا وبين المعتزلة ، وقادت عليه الأدلة العقلية . ولم يذهب أحد من أهل الميل إلى خلافة ، ولوهذا لما قال أصحابنا : إن أعمال العباد مخلوقة لله تعالى ، واحتجوا بقوله تعالى : « والله خَلَقْكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ^(١) » حاولت المعتزلة الجواب بجعل « ما »

موصولة، فيكون المراد الأصنام، وهي مخلوقة لله تعالى بالاتفاق. ورد أصحابنا هذا الجواب بأن الآية جاءت للرد عليهم في عبادتهم إياها وهم / لم يعبدوها من حيث ذاتها ، وإنما عبدوها من [٤ / ٤٥] حيث هي معمولة لهم بِنَحْتِهِمْ وَتَصْوِيرِهِمْ ، كأنه قال : أتعبدون ما تنتهيون والله خلقكم ونحتكم ^(١) أو والنحت الذي تنتهيونه ، أو والمنحوت الذي صورتموه فهذه ثلاثة تقادير لأهل السنة .

أحدها : أن تكون ما مصدرية .

الثاني : أن تكون موصولة والمراد بها المصدر . وبعض النحاة يقدّرها هكذا في كل مكان أريد فيها المصدرية ، وينكر جعلها مصدرية ، وإن كان المشهور خلافه .

وعلى هذين التقديرتين الدلالة من الآية لأهل السنة ظاهرة جداً .

والثالث : أن تكون موصولة، والمراد بها المنحوت بقيد النحت وفيه جهتان : ذاته ، ولم يُعبد من جهتها ، وصُنعته ، وهي التي عُبِدَ من جهتها ، وهي مخلوقة لله تعالى بمقتضى الآية، ودللت الآية على أنها معمولة لهم .

فإن ثبت أن الصورة الحاصلة في الصنم معمولة للأدمي وقعت الدلالة لأهل السنة من الآية ، ولا تُعَيِّنُ أن يكون العمل نفسه ، فتصبح الدلالة لأهل السنة . والراجح من هذين الأمرين سند ذكره .

^(١) في ط : « ونحيتكم » .

الخامس : الصورة الحاصلة في المراد وهي على قسمين :

أحدهما : مالا أثر لفعل العباد فيه البَتَّةُ ، بل هو من فعل الله تعالى وحده إِمَّا بلا سبب من العباد ، وإِمَّا بسبب منهم يحاولونه فيوجد الله تعالى تلك الصُّورَةُ عنده ، وذلك هو الصُّورَةُ الطَّبِيعِيَّةُ ، وهي كالذُّواتُ فلَا يقال : إنها مفعولة للعباد البَتَّةُ .

والثاني : ما هو أثر صنعة العبد وهو الصُّورَ الصناعِيَّةُ .

ومن أمثلة ذلك : الصورة الحاصلة في الصنْم بفتح العباد وتصويرهم ، هل تقول : إن تلك الصورة معمولة للعباد أو الله تعالى ؟
ولا شك أن على مذهب أهل السنة لا تردد في ذلك ، فإن الكُلُّ بفعل الله تعالى ، وإنما التردد على مذهب المعتزلة أو بالإضافة الكسبية على مذهب أهل السنة .

[٤ / ٤٦] والحق أن ذلك ليس من فعل العباد ولا من / كَسْبِهِمْ فإن القدرة الحاصلة لا تؤثر في غير محلها ، فإذا قلنا : صور المشرك الصنْم لم يكن من فعل المشرك إلا التصوير القائم به ، والصورة الناشئة عنه من فعل الله تعالى ، فلا يقال فيها : إنها معمولة للعباد إلا على جهة المجاز ، وإنما يقال : هي مصوّرة كما يقال في « زيد » المتعلق به الضرب : إنه المضروب .

وإذا قلنا : عمل المشرك الصنْم ، ففي الكلام مجاز بخلاف

قولنا : صور المشرك الصّنم ، وسبيه أن عمل فعل عامّ ، وصور فعل خاصّ . وسيأتي الفرق بين الأفعال الخاصة والعامّة ، فقولنا : عَمِلَ يقتضي أن الصّنم معمولٌ لمن أُسند إليه الفعل ، وليس شيءٌ من الصّنم ، لا من مادّته ولا من صورته فعلاً للْعَبْدُض ، ولا من عمله ، فكيف يكون مجموعه من عمله ؟ فلابدّ من مجاز . وفي جهة المجاز وجوه :

أحداها : أن يكون استعمل « عَمِلَ » في معنى صور استعمالاً للأعم في الأخص .

الثاني : أن يكون على حذف مضاف ، كأنه قال : عَمِلَ تصوير الصّنم ، فلا يكون التصوير على هذا مفعولاً به بل مصدراً .

وهذا الوجهان هما أقرب الوجوه التي خطرت لنا، فلنقتصر عليهما ، وبالثاني يقوى أن المراد في قوله تعالى : « وما تَعْمَلُونَ » للتصوير فيكون حجّة لأهل السنة .

السادس : الأفعال ضربان : خاصة ، وهي الأكثر مثل : قام ، وقعد وخرج ، في اللازم ، وضرب ، وأكل ، وشرب في المتعدي . وإنما كثر هذا الضرب الخاص لازماً ومتعدياً ، لأنه الذي يحصل به كمالفائدة في الخبر عن فعل خاص ، والأمر به والتهي عنه ، ونحو ذلك .

الضرب الثاني : الأفعال العامّة مثل : فعل وعَمِلَ وصنع ، وإنما جاءت هذه الأفعال ، لأنّه قد يقصد الإخبار عن جنس فعل بدون

تخصيص نوعه ، إما لعلم بالجنس دون النوع ، وإما لغرض آخر ، وكذلك الأمر به والنهي عنه وما أشبه ذلك ، ولكن هذا القصد أقل من قصد كمال الفائدة ، فلا جرم كان هذا الضرب من الضرب الأول ، ولم يجيء منه إلا ألفاظ معدودة .

[٤ / ٤٧] وإذا سئلنا عن هذه / الأفعال العامة هل هي متعددة أو لازمة ؟ لم يجز لنا إطلاق القول بواحد من الأمرين ، لأنها أعم من الأفعال المتعددة ومن الأفعال الالزامة ، والأعم من شيئاً لا يصدق عليه واحداً منها ، فإن الأعم يصدق على الأخص ولا ينعكس ، وإنما يصح أن يقال ذلك عليها بطريق الإهمال الذي هو في قوة جزئي ، فمتنى وجد في كلام أحد من الفضلاء أن عَمِيل متعددة وجوب حمله على ذلك ، وأن مراده أنها قد تكون متعددة .

وكذا إذا قبل : لازمة أو غير متعددة ، وأريد به التزوم كما هو غالب الاصطلاح .

وقد يراد بغير المتعدّي : أنه الذي لا يتجاوز معناه من حيث هو هو فيصح بهذا الاعتبار أن تقول : إن عَمِيل لا تتعدّي ، لأن معناها العمل ، والعمل من حيث هو هو لا يتعدّي إلا إذا أريد به عمل خاص ، فيكون ذلك العمل الخاص هو المتعدّي لا مطلق العمل . ومدلول عَمِيل إنما هو مطلق العمل ، فيصح أن مدلولها لا يتعدّي وهكذا : فعل وصنع .

السابع : أن هذه الأفعال مع عمومها لها مصادر ، وهي : الفعل والعمل والصنعة ، وهي أحداث عامة يندرج تحتها غيرها من الأحداث الخاصة ، وتلك الأحداث أفعال حقيقة ويصدق عليها : مفعولات ، ومعمولات ، ومصنوعات ، باعتبار أنها صادرة عن الفاعل ، والشخص فاعل لفعله ، فلا شك أن فعله مفعول له ، فلذلك اتفق النحاة هنا على أنه يطلق على مصادر هذه الأفعال اسم المفعول المطلق ، بخلاف الأفعال الخاصة لا يصدق على الضرب أنه مفعول عند بعضهم ، وإن كان هو مفعولاً في الحقيقة . ولا شك أنه لا يصدق عليه مضروب بلا خلاف .

وإنما صدق على الفعل مفعول لاتفاقهما في لفظ «فاء ، عين ، لام» ، وكذلك عمل وصنع . ويقال في العمل والصنعة : معمول ومصنوع ، ومع ذلك فلا يكون متعدياً بل يصح ذلك .

وإن أريد به معنى خاص لازم ، أو أريد به مطلق الفعل الذي هو أعم من اللازم والمتعدد ، فإذا قلت : عملت عملاً أو فعلت فعلًا أو صنعت صنعاً فانتصابه على المصدر ليس إلا ، نعم إن أردت بالفعل المفعول الذي ليس هو الحدث بل المفعول به كان مجازاً ، وحينئذ يصح فيه أن يكون مفعولاً به .

وفيه تجوز أيضاً من جهة أن حقيقة المفعول هو الصادر عن [٤ / ٤٨] الفاعل ، وحقيقة المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل على ما تقدم من اصطلاح متاخر النحاة ، وهو ما متغيران كما قدمنا .

الثامن : إذا قلت : عَمِلَ مِحْرَاباً ، فإن أُسندت الفعل إلى الله تعالى صَحٌ وانتصب «محراباً» على أنه مفعول به وهو أيضاً مفعول . ومنه قوله تعالى : ﴿ مِمَّا عَمِلْتَ أَيْدِينَا ﴾ ، وقد بينا وجه ذلك فيما سبق .

وإن أُسندته إلى غير الله ، فقلت : عَمِلَ النَّجَارُ مِحْرَاباً لَمْ يَكُنْ المِحْرَابُ مَفْعُولاً نَفْسَهُ ، لِمَا قَدَّمْنَا أَنْ عَمِلَ الْعَبَادُ لَا يَتَجَازُهُمْ ، ولأنَّ مَادَةَ المِحْرَابِ لَيْسَ مَعْمُولَةً لِلْعَبَادِ وَهِيَ جَزءٌ مِنَ الْمِحْرَابِ ، وأوْلَى أَنْ لَا يَكُونَ الْكُلُّ مَعْمُولاً لَهُمْ .

وفي جعله مفعولاً به تفصيل ، وهو أنك إذا جعلت عَمِلَ مِحْرَاباً عن «نَجَرٍ» كان إعماله في «محراباً» حقيقةً على أنه مفعول به كقولك : نَجَرْتُ مِحْرَاباً ، فإن النَّجَرُ واقع على المِحْرَابِ وقُوَّةُ الضرب على زيد ، وكان المجاز في لفظ عَمِلَ ليس إلا .

وإن جعلت عَمِلَ على حقيقته ، فإن جعلته على حذف مضارف كما سبق فالتقدير : عَمِلَ تصویر مِحْرَاب ، فالتصوير مصدر ، فإذا حذف وأقيم المِحْرَاب مقامه أعرَبَ مفعولاً به على المجاز .

وإن قَدْرُته : عملت صنعة مِحْرَاب ، على أن تكون الصورة الحاصلة في المِحْرَاب مَعْمُولَةً بخلاف ما قلناه فيما سبق كان كذلك أيضاً .

وإن جعلت المِحْرَاب مَعْمُولاً باعتبار أنه محل العمل إطلاقاً لاسم المحل على الحال لزم المجاز أيضاً ، فالمجاز لازم على كل

تقدير ، ولا شك في جواز الإطلاق قال تعالى : « لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلْتُهُ أَيْدِيهِمْ ^(١) ». »

التاسع : بان بهذا : أن قوله « اعملوا صالحاً » إنما ينتصب « صالحاً » فيه على غير المفعول به ، ولا يجوز انتصابه على المفعول به إلا بمجازين :

أحدهما : إطلاق الصالح على المفعول الذي ليس عملاً .

والثاني : إضافة العمل إليه .

وشيء ثالث : وهو حذف الموصوف من غير دليل ، بخلاف ما إذ قدرنا عملاً الذي هو المصدر ، فإن الفعل يدلّ عليه ، وكل واحد من هذه الثلاثة لا يصار إليه من / غير ضرورة ، ولا ضرورة في جعله [٤ / ٤٩] مفعولاً به ، فكيف يصار إليه ، وفيه هذه المحذورات الثلاثة ؟

العاشر : ظهر بهذا وجه التقدير في قوله تعالى : « إن اعْمَلْ سَابِغَاتٍ » ، وقوله تعالى « يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِبٍ وَتَمَاثِيلٍ ». وأما قوله تعالى : « اعْمَلُوا آلَ دَاؤَدَ شَكْرًا ^(٢) » فانتصاب « شَكْرًا » على أنه مفعول له .

وجوز الزمخشري أن يكون مفعولاً به على المشاكلة وفيه مجاز .

(١) بـ / ٣٥ .

(٢) بـ / ١٣ .

وأما قوله تعالى : « مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ »^(١) قوله : « وَمَنْ يَعْمَلْ مِن الصالحات »^(٢) وما أشبه ذلك فكلها ترجع إلى المصدر .

الحادي عشر : إنما فرقنا بين الأفعال العامة والخاصة ، لأن تعدى الفعل إلى المفعول معناه وصول معناه إليه ، فال فعل الخاص كالضرب مثلاً تعدى بوصول الضرب إلى المضروب ، ولا يلزم من ذلك أن يكون الضارب مؤثراً في ذات المضروب ، أعني موجداً لها ، والفعل العام كعامل مثلاً تعدى بوصول معناه وهو العمل ، والعمل معنى عام في الذات وصفاتها ، فلذلك اقتضى العموم ، واتحاد المعمول حتى يقوم دليل على خلافه .

فمثار الفرق إنما هو من معاني الأفعال ووصولها إلى المفعول .

الثاني عشر : من الأفعال نوع آخر مثل قال ولفظ ، يخفى الفرق بين القول والمقال ، واللفظ والملفوظ ، لأن المقال والملفوظ هو الأصوات والحرف المقطعة ، وهي القول واللفظ .

والوجه في الفرق بينهما أن هنا امررين :

أحدهما ، حركة اللسان ونحوه مما فيه مقاطع الحروف بتلك الحروف .

(١) النساء / ١٢٣ .

(٢) النساء / ١٢٤ .

والثاني نفس تلك الحروف المقطعة المسموعة التي هي كيفيات تعرض للصوت الخارج بتلك الحركات ، فالأول : هو التلفظ وهو القول واللُّفْظ اللذان هما مصدران ، والثاني : هو المقول والملفوظ ، فإذا قلت : لفظت لفظاً ، أو قلت قولًا لك أن تري الأول فتنصب اللُّفْظ والقول على المصدرية ، ولكن أن تري الثاني فتنصبهما على المفعول به ، وهما أمران متغايران وإن لم يتجاوزا / الفاعل وهو اللافظ القائل [٤ / ٥٠] المتكلّم . وليس من شرط تعدى الفعل أن يتجاوز إلى غير محلّ الفاعل ، بل الشرط المغایرة سواءً تجاوز في محله أو في غير محله .
هذا ما انتهى إليه نظري في هذه المسألة . والله تعالى أعلم .

[رأى للجرجاني في إعراب «السموات» مفعولاً، في
«خلق الله السموات»]

أورد الشيخ عبد القاهر الجرجاني على قولهم في مثل : «خلق الله السموات والأرض^(١)» أن السموات مفعولٌ به إيراداً ، هو أن المفعول به عبارةً عما كان موجوداً ، فأوجد الفاعل فيه شيئاً آخر نحو ضربت زيداً ، فإن زيداً كان موجوداً ، والفاعل أوجد فيه الضرب .
والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجوداً بل عدماً مخصوصاً ، والفاعل يوجده ويخرجه من العدم .

و «السموات» في هذا التركيب إنما كانت عدماً مخصوصاً فاخترجها الله تعالى من العدم إلى الوجود . انتهى .

وتبعه على ذلك ابن الحاجب وابن هشام ، ويقال إنه مذهب الرماني أيضاً .

[إجابة التبريري عن هذا الاعتراض]

أجاب الشيخ تاج الدين التبريري عنه :

بأننا لا نُسلِّم أن من شرط المفعول به وجوده في الأعيان قبل إيجاد الفعل ، وإنما الشرط توقف عقلية الفعل عليه سواء كان موجوداً في الخارج نحو : ضربت زيداً أو ما ضربته ، أم لم يكن موجوداً نحو بنيت الدار . قال الله تعالى : ﴿ أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ﴾^(١) ، فإن الأشياء متعلقة بفعل الفاعل بحسب عقليته ، ثم قد توجد في الخارج وقد لا توجد ، وذلك لا يُخرِّجه عن كونه مفعولاً به . وقال الله تعالى : ﴿ خَلَقْتَكُمْ مِنْ قَبْلِ وَلَمْ تَكُنْ شَيْئاً ﴾^(٢) .

وأجاب الشيخ شمس الدين الأصفهاني في شرح الحاجية :

بأن المفعول به بالنسبة إلى فعل غير الإيجاد يقتضي أن يكون موجوداً ، ثم أوجد الفاعل فيه شيئاً آخر ، فإن إثبات صفة غير الإيجاد يستدعي ثبوت الموصوف أولاً ، وأما المفعول به بالنسبة إلى الإيجاد فلا يقتضي أن يكون موجوداً ، ثم أوجد الفاعل فيه الوجود ، بل يقتضي أن لا يكون موجوداً ، وإلاً لكان تحصيلاً للحاصل .

[٥١ / ٤]

انتهى . /

(١) طه / ٥٠

(٢) مريم / ٩

[فائدة في قول سيبويه : زيد أفضل من عمرو]

قال سيبويه : «من» في قولهم : «زيد أفضل من عمرو» لابتداء الارتفاع^(١) ،

واعتراض بأنه لا يقع بعدها «إلى». انتهى.

[إجابة الشيخ ذكوان عن هذا الاعتراض]

وأجاب الشيخ ذكوان :

بأن المتكلّم غرضه بيان ابتداء الفعل ، وليس له غرض في انتهاءه . فتأمل .

[تفسير قوله تعالى: ﴿الثَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ﴾ الآية]

من فوائد الشيخ جمال الدين بن الزمل堪اني في تفسير قوله تعالى: ﴿الثَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ﴾^(٢) ، الآية

(١) عبارة سيبويه كما وردت في الكتاب هي : «وكذلك : هو أفضل من زيد ، إنما أراد أن يفضله على بعض ولا يعم ، وجعل : «زيداً» الموضع الذي ارتفع منه أو سفل منه في قوله : شرًّا من زيد». انظر ٢ / ٣٠٧ .

(٢) التوبة / ١١٢ .

في الجواب عن السؤال المشهور وهو أنه: كيف ترك العطف في جميع الصفات، وعطف الناهون عن المنكر على الأمرون بالمعروف باللواو^(١)؟

قال : عندي فيه وجه حسنٌ وهو أن الصّفات تارة تُنسَقُ بحرف العطف ، وتارة تُذْكَر بغيره ، ولكلّ مقالٍ معنىً يناسبه ، فإذا كان المقامُ مقامَ تَعْدَادِ صفاتٍ من غير نَظَرٍ إلى جمع أو انفراط حَسْنٍ إسقاط حرف العطف .

وإن أريد الجمع بين الصّفتين أو التبّيه على تغایرهما عُطِّف بالحرف ، وكذلك إذا أريد التشويغ لعدم اجتماعهما أتى بالحرف أيضاً .

وفي القرآن الكريم أمثلة تبيّن ذلك ، قال الله تعالى : ﴿ عَسَى رَبُّهُ إِن طَّلَّقُكُنَّ أَن يُبْدِلَهُ أَزْواجًا خَيْرًا مِنْكُنْ مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيَّبَاتٍ وَأَبْكَارًا ﴾^(٢) .

فأتى باللواو بين الوصفيين الآخرين ، لأن المقصود بالصفات الأولى ذُكرُها مجتمعةً ، واللواو قد ثُوِّهِم التشویغ ، فحذفت . وأمّا الأبكار

(١) الآية بقامتها هي : « التائبون العابدون ، الحامدون ، السائحون ، الراكعون ، الساجدون ، الأمرون بالمعروف ، والناهون عن المنكر ، والحافظون لحدود الله ، وبشر المؤمنين » .

(٢) التحرير / ٥

فلا يكن ثيّبات ، والثيّبات لا يكُنْ أبكاراً ، فأتى بالواو لتضاد التوعين ، وقال تعالى: « حَمَّ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ . غَافِرُ الذَّنْبِ ، وَقَابِلُ التَّوْبَ شَدِيدُ الْعَقَابِ ذِي الطُّولِ »^(٢) .

فاتى بالواو في الوَصْفَيْنِ الأوَلَيْنِ ، وحذفها في الوصفين الآخرين ، لأن غفران الذَّنْب ، وقبول التوبة قد يُظَنُّ أنهما يجريان مَجْرِي الواحد لتلازمهما ، فمن عَفَرَ الذَّنْبَ قَبْلَ التَّوْبَةِ ، فبَيْنَ اللَّهِ سَبَحَانَهُ [٤ / ٥٢] وَتَعَالَى بِعَطْفِ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ أَنَّهُمَا / مفهومان متغاييران ، ووصفان مختلفان يجب أن يُعطى كُلُّ واحدٍ منهما حُكْمَهُ ، وذلك مع العطف أَبْيَنَ وأَوْضَعَ ، وأَمَّا شَدِيدُ الْعَقَابِ ، وذِي الطُّولِ فَهُمَا كالمتضادَيْنِ ، فَإِنْ شَدَّةُ الْعَقَابِ تَقتضي اتِّصالُ الضررِ ، وَالاتِّصافُ بِالطُّولِ يَقتضي اتِّصالُ النفعِ ، فَحذفُ لِيعرفُ أَنَّهُمَا مجتمعان في ذاته تعالى ، وأن ذاته المقدسة موصوفة بهما على الاجتماع ، فهو في حالة اتصافه بشَدِيدِ الْعَقَابِ ذُو الطُّولِ ، وفي حالة اتصافه بذِي الطُّولِ شَدِيدُ الْعَقَابِ ، فَحَسْنُ تَرْكُ العطف لهذا المعنى .

وفي الآية التي نحن فيها يتضح معنى العطف وترُكُه مما ذكرناه ؛ لأن كُلَّ صفةٍ ممَّا لم تُنسق بالواو مغايرة للأخرى .

والفرقُ أَنَّهُما في اجتماعهما كالوَصْفُ الواحدِ لموصوف واحدٍ ، فلم يَحْتَاجْ إِلَى عَطْفٍ ، فلما ذُكِرَ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالْمُنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ

(١) غافر ١ ، ٢ ، ٤ .

وهما متلازمان أو كالمتلازمين مستمدان من مادة واحدة كغُفران الذَّنب وقَبُول التوبه حَسْنُ العطف ، ليبيِّنَ أنَّ كُلَّ واحد متعبد به على حدته ، قائم بذاته ، لا يكفي منه ما يحصل في ضمن الآخر ، بل لا بدَّ أن يظهر أمره بالمعروف بتصريح الأمر ونفيه عن المنكر بتصريح النهي ، فاحتاج إلى العطف .

وأيضاً فلما كان الأمر والنهي ضَدَّيْنَ أحدهما طَلَبَ الإِيجاد ، والأخر طَلَبُ الإِعدام كانا كالثَّ نوعين المتغايرين في قوله « ثَيَّبات وأبكاراً » فَحَسْنُ العطف بالسواء .

[سؤال الصَّفدي للسبكي عن إعراب: « استطعْمَا أهْلَهَا »]

كتب الصَّلاح الصَّفدي إلى الشيخ تقي الدين السبكي يسأله عن قوله تعالى: « استطعْمَا أهْلَهَا »^(١) .

أسيدنا قاضي القضاة ومن إذا
بدا وجْههُ استحِيَاهُ الْقُرْمَان^(٢)
وَمَنْ كَفَّهُ يَوْمَ النَّدَاءِ وَيَرَاعِهِ
عَلَى طِرْسِهِ بِحَرَانٍ يَلْتَقِيَانِ

(١) الكهف / ٧٧

(٢) وانظر النص الشعري والتعليق عليه ، وإجابة السبكي عنه نثراً وشِعراً في تفسير الألوسي ١٦ / ٣ ، ٤ ، ٥ .

وَمَنْ إِنْ دَجَتْ فِي الْمُشْكِلَاتِ مَسَائِلُ

جَلَاهَا بِفَكْرٍ دَائِمٍ الْمَعْانِ

رَأَيْتَ كِتَابَ اللَّهِ أَكْبَرَ مُعْجِزًا

لِأَفْضَلِ مَنْ يَهْدِي بِهِ التَّقْلَانِ

وَمِنْ جُمْلَةِ الْإِعْجَازِ كَوْنِ اخْتِصَارِهِ

بِإِيجَازِ الْفَاظِ وَبَسْطِ مَعْانِ

وَلَكَنِّي فِي الْكَهْفِ أَبْصَرْتُ آيَةً

بِهَا الْفَكْرُ فِي طُولِ الزَّمَانِ عَنَانِي

وَمَا هِيَ إِلَّا، أَسْطَعْمَا أَهْلَهَا، فَقَدْ

نَرَى أَسْتَطْعَمَا هُمْ مِثْلَهُ بِبِيَانِ /

فَمَا الْحِكْمَةُ الْغَرَاءُ فِي وَضْعِ ظَاهِرٍ

مَكَانٌ ضَمَّنَ إِنَّ ذَاكَ لِشَانِ

فَارْسَدُ عَلَى عَادَاتِ فَضْلِكَ حِيرَتِي

فَمَا لِي بِهَذَا يَا إِمَامَ يَدَانِ

[٤ / ٥٣]

فَأَجَابَهُ بِمَا نَصَّهُ :

قوله : « استطعما أهلها » متعين واجب ولا يجوز مكانه :

استطعماهم ، لأنَّ استطعما صفة للقرية في محلَّ خفض جارية على غير

من هي له كقولك أهل قريةٍ مُسْتَطَعِمٍ أهلها .

لو حذفت «أهلها» هنا، وجعلت مكانه ضميراً لم يجُزْ ، فكذلك هذا .

ولا يسوغ من جهة العربية شيء غير ذلك ، إذ استطعما صفة القرية ، وجعله صفة لقرية سائغٌ عربيّ لا تردد الصناعة ولا المعنى ، بل أقول : إن المعنى عليه .

أما كون الصناعة لا تردد فلأنه ليس فيه إلا وصف نكرة بجملة ، كما توصف سائر النكرات .

والتركيب محتملٌ ثلاثة أعاريب :
أحدها : هذا .

والثاني : أن تكون الجملة في محل نصب صفة لأهل .

والثالث : أن تكون الجملة جواب إذا .

والأعاريب الممكّنة منحصرة في الثلاثة لا رابع لها .
وعلى الأول لا يصحّ لما قدمناه ، فمن لم يتأمل الآية كما تأملناها ظنّ أن الظاهر وقع موقع المضمر أو نحو ذلك فغاب عنه المقصود ، ونحن - بحمد الله - وفتنا الله للمقصود ، ولمحنا بعين الإعراب الأول من جهة معنى الآية ومقصودها ، وأنّ الثاني والثالث وإن احتملهما التركيب بعيدان عن مغزاها .

أما الثالث وهو كونه جواب إذا فلأنه تصير الجملة الشرطية معناها الإخبار باستطاعهما عند إتيانهما ، وأن ذلك تمام معنى الكلام .

ويجعل مقام موسى والخضر عن تجريد قصدهما ، أو أن يكون
معظمه ، أو هو طلب طعمة أو شيئاً من الأمور الدنيوية ، بل كان
القصد : ما أراد ربك أن يبلغ اليتيمان أشدّهما ، ويستخرجا كنزهما
رحمةً من ربك ، وإظهار تلك العجائب لموسى عليه السلام ، فجواب
إذا قوله : « قالَ لَوْ شِئْتَ » إلى تمام الآية .

وأما الثاني وهو كونه صفة « لأهل^(١) » في محل نصب فلا تصير
العناية إلى شرح حال « أهل » من حيث « هُم هُم » ولا يكون للقرية أثر
[٤ / ٥٤] في ذلك ، ونحن نجد بقية الكلام مشيراً إلى القرية نفسها / ألا ترى
إلى قوله تعالى : « فوجَدَا فِيهَا » ، ولم يقل : عندهم ، وأن الجدار
الذي قصدا إصلاحه ، وحفظ ما تحته جزءٌ من قرية مذمومةٍ مذموم^(٢)
أهلها ، وقد تقدم منهم سوء صنيع من الإباء عن حق الضيف مع
طلبه ، وللبقاء تأثير في الطياع ، فكانت هذه القرية حقيقة بالإفساد
والإضاعة ، قُوبلت بالإصلاح لمجرد الطاعة ، فلم يقصد إلا العمل
الصالح ، ولا مواجهة بفعل الأهل الذين منهم غاء ورائح ، فلذلك
قلت : إن الجملة يتquin من جهة المعنى جعلها صفة لقرية ، ويجب
معها الإظهار دون الإضمار ، وينضاف إلى ذلك من الفوائد أن الأهل
الثاني يحتمل أن يكونوا هم الأول أو غيرهم ، أو منهم ومن غيرهم .

(١) في قوله تعالى : « إِذَا أَتَيْنَا أَهْلَ قَرْيَةً » .

(٢) سقطت الكلمة : « مذموم » من ط .

والغالب أن من أتى قرية لا يجد جمّلة أهلها دفعةً بل يقع بصره أولاً على بعضهم ، ثم قد يستقر بهم ، فلعل هذين العبدان الصالحين لما أتيا قدر الله لهم لما يظهر من حُسْن استقراء جميع أهلها على التدريج ، ليبيّن به كمال رحمته ، وعدم مؤاخذته بسفه صنيع بعض عباده .

ولو عاد الضمير ، فقال : استطعماهم تعين أن يكون المراد الأولين لا غير ، فأتى بالظاهر استشعاراً بتأكيد العموم فيه ، وأنهما لم يتراكا أحداً من أهلها حتى استطعماه فأبى ، ومع ذلك قابلهم بأحسن الجزاء .

فانظر إلى هذه المعاني والأسرار كيف غابت عن كثير من المفسّرين ؟ واحتجبت تحت الأستار حتى ادعى بعضهم أن ذلك تأكيد ، وادعى بعضهم غير ذلك ، وترك كثيراً التعرّض لذلك رأساً .

وبلغني عن شخص أنه قال : إن اجتماع الضميرين في كلمة واحدة مستقلّ ، فلذلك لم يقل : استطعماهم وهذا شيء لم يقله أحد من النّحاة ، ولا له دليل ، والقرآن والكلام الفصيح ممتلىء بخلافه ، وقد قال تعالى في بقية الآية ﴿يُضَيِّقوهُمَا﴾ وقال تعالى : ﴿فَخَانَتَاهُمَا﴾^(١) ، وقال تعالى : ﴿هَتَنِي إِذَا جَاءَنَا﴾^(٢) في قراءة

(١) التحرير / ١٠

(٢) الزخرف / ٣٨

الحرميين وابن عامر^(١) ، ولا ما يوضع^(٢) هكذا .

فهذا القول ليس بشيء ، وليس هو قوله حتى يُحْكى . وبما قيل
نبهت على رَدَّه .

ومن تمام الكلام في ذلك أن « استطعما » إذا جعل جواباً فهو
متأخر عن الإتيان ، وإذا جعل صفةً احتمل أن يكون الإتيان قد اتفق
[٤ / ٥٥] قبل هذه المرة / وذكر تعريفاً وتنبيهاً على أنه لم يحملهما على عدم
الإتيان لقصد الخير ، قوله : « فوجدا » معطوفاً على « أتيا » .

فهذا ما فتح الله على ، والشعر يضيق عن الجواب .

وقد قلت :

لأسرار آيات الكتابِ معاني
تدقَّ فلا تبدو لكلَّ معاني
وفيها لمرتاضٍ ليسبِّ عجائب
سنابرقها يعنيه القمران
إذا بارقَ منها لقلبي قدْ بدا
هممتُ قريرَ العين بالطيرانِ

(١) في النشر ٢ / ٣٦٩ : قرأ المدينان وابن كثير ، وابن عامر وأبو بكر بـالـفـ بـعـدـ الـهـمـزـةـ عـلـىـ التـثـنـيـةـ ، وقرأ الـبـاقـونـ بـغـيـرـ الـفـ عـلـىـ التـوـحـيدـ .

(٢) في ط : « وأن موضع » مكان : « ولا ما يوضع » ، كما في النسخ المخطوطة .

سروراً وإبهاجاً وصولاً على العلّى
 كأني على فوق السمّاك مكانٍ
 فما المُلكُ والأكون بالبيضِ والقنا
 وعندِي وجوهُ أسفَرَتْ بتهاني
 وهاتيك منها قد أبحثُك سرّها
 فشكراً لمن أولاًك حُسْنَ بَيَانٍ
 أرى استطع مما وصفاً على قرية جرى
 وليس لها^(١) والنحو كالميزان
 صناعته تقضي بأنْ استارة
 يعود عليه ليس في الإمكان
 وليس جواباً لا ولا وصف أهلها
 فلا وجه للإضمamar والكتمان
 وهذه ثلاثة ماسواها بِمُمْكِينٍ
 تعين منها واحدٌ فسباني
 ورضت لها^(٢) فكري إلى أن تمخضت
 به زُبْدة الأحقاب من ذِ زمانٍ

(١) في هامش الألوسي ١٦ / ٤ : « أي صفة جرت على غير من هي له ». .

(٢) في الألوسي : « بها » بالباء .

وأن حياتي في تموج أبحـر
من العـلم في قلبي يمـد^(١) لـساني

وكم من كناس^(٢) في حـمـايـ لمـخدـر^(٣)

إلى أن أرى أهـلاً ذـكـيـ جـنـانـ

فيـصـطـادـ منـيـ ماـ يـطـيقـ اـقـتـاصـهـ

ولـيـسـ لـهـ بـالـشـارـدـاتـ يـداـنـ

منـيـ (٤) سـلـيمـ الـذـهـنـ رـيـضـ اـرـتـوـيـ

بـكـلـ عـلـومـ الـخـلـقـ ذـوـ إـمـعـانـ

فـذـاكـ الـذـيـ يـرجـىـ لـإـيـضـاحـ مـشـكـلـ

وـيـقـصـدـ لـلـتـحـرـيرـ وـالـتـبـيـانـ

وـكـمـ لـيـ فـيـ الـأـيـاتـ حـسـنـ تـدـبـرـ

مـنـ اللـهـ ذـيـ الـفـضـلـ الـعـظـيمـ حـبـانـيـ

بـجـاهـ رـسـولـ اللـهـ قـدـ نـلـلتـ كـلـماـ

أـتـيـ وـسـيـأـتـيـ دـائـمـاـ بـأـمـانـ

(١) في ط : « وعند » مكان : « ويد » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة وتفسير الألوسي .

(٢) الكناس : المكان الذي بين الشجر يكتن فيه ويستر الظبي .

(٣) أي مستر .

(٤) في ط : « مناتي » .

فصلٌ على الله ما هبَّ الصَّبا

وسلمَ ما دامت له الملوان^(١)

وكتب الصلاح الصفدي بهذا السؤال أيضًا إلى الشيخ زين^(٢)

الدين / على بن شيخ العوينة^(٣) المؤصلـي - رحمه الله - فأجاب بما [٤ / ٥٦] نصّه يقول :

سألت لماذا استطعـما أهلها أتـى

عن استطـعـاهم إن ذاك لشـانـ

وفيـ اختصارـ ليس ثـمـ ولم تـقـفـ

على سـبـبـ الرـجـحانـ مـنـذـ زـمانـ

فـهـاـكـ جـوـابـ رـافـعاـ لـقـابـهـ

يـصـيرـ بـهـ الـمـعـنىـ كـرـأـيـ عـيـانـ

إـذـاـمـ اـسـتـوـىـ الـحـالـانـ فـيـ الـحـكـمـ رـجـحـ الضـ

مـيـرـ وـأـمـاـ حـيـنـ يـخـتـلـفـانـ

بـأـنـ كـانـ فـيـ التـصـرـيـحـ إـظـهـارـ حـكـمـةـ

كـرـفـعـةـ شـأنـ أوـ حـقـارـةـ جـانـ

كـمـثـلـ أـمـيـرـ الـمـؤـمـنـيـنـ يـقـولـ ذـ

وـمـاـ نـحـنـ فـيـ صـرـحـواـ بـأـمـانـ

(١) الملوان : الليل والنهر : الواحد : ملأً مقصور .

(٢) في الألوسي ١٦ / ٤ : عز الدين .

(٣) في طفقط : « الغوينة » بالغين .

وهذا على الإيجاز والبساط جاء في
 جوابي مشوراً بحسن بيان
 فلا تتحن بالنظم من بعد عالماً
 فليس ليكُل بالقريض يدان
 وقد قيل إن الشعري يزري بهم فلا
 يكاد يُرى من سابق برهان
 ولا تنسني عند الدعاء فإنني
 سأبدي مزاياكم بكل مكان
 واستغفر الله العظيم لما طغى
 به قلمي أو طال فيه لساني

والجواب المتوسط بالنشر

هو أنه لما كانت الألفاظ تابعةً للمعنى لم يتحتم الإضمار بل قد يكون التصريح أولى ، بل ربما يكاد يصل إلى حد الوجوب كما سنبين إن شاء الله تعالى .

ويدل على الأولوية قول أرباب علم البيان ما هذا ملخصه : لما كان للتصرير عمل ليس للكناية كان لإعادة اللفظ من الحسن والبهجة والفحامة ما ليس لرجوع الضمير . انتهى كلامهم .

فقد يعدل إلى التصرير إما للتعظيم وإما للتحقير والنداء ، وإما لتشريع في النداء يُقْبِح الفعل ، وإما لغير ذلك .

فمن التعظيم قوله تعالى : « قل هو الله أحد ، الله الصمد »^(١) دون « هو » قوله تعالى : « وبالحق أنزلناه وبالحق نزل »^(٢) ولم يقل : وبه ، قوله تعالى : « الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج »^(٣) فقد كرر لفظ « الحج » مرتين دون أن يقال : فمن فرضه فيهن ولا جدال فيه إعلاماً بتعظيمه .

هذه العبارة من حيث إنها فريضة العمر فيها شبهة عظيم بحال الموت والبعث فناسبه حال تعظيمه في القلوب / التصرير بالاسم [٤ / ٥٧] ثلاث مرات . ومنه قول : الخليفة أمير المؤمنين يرسم بكل ذكر دون « أنا » إما لتعظيم ذلك الأمر ، أو لتوقيبة داعية المأمور ، أو نحوهما ، وقول الشاعر :

* نَفْسَ عِصَامَ سَوَّدَتْ عِصَاماً^(٤) *

. ٢ ، ١ / الإخلاص

. ١٠٥ / الإسراء

. ١٩٧ / البقرة

(٤) في ديوان النابغة تحقيق الشيخ محمد طاهر بن عاشور ما نصه : « في جميرة أشعار العرب في باب خبر الذين قدمو النابغة يقول لعاصم بواب النهان : نفس عصام سودت عصاماً وعلمه الكرا والإقداماً وجعلته ملكاً هماً

وقد ثبت ذلك في آخر شرح عاصم بن أيوب ، ولا أدرى ، هل هو مما أثبته عاصم أو من زيادات المطبعة ، وزاد شطرًا رابعًا قوله :

وقول أبي تمام

٧٠٠ = قد طلبنا فلم نجِدْ لك في السؤ
دَيْ والمُجَدْ والمكارم مِثْلًا

فإن إيقاع الطلب على المثل أوقع من إيقاعه ضميره لو قال:
طلبنا لك مثلاً فلم نجده . وقال بعض أهل العصر:

٧٠١ = إذا بَرَقَتْ^(١) يَوْمًا إِسْرَةً وَجَهَهُ
عَلَى النَّاسِ قَالَ النَّاسُ جَلَّ الْمُنْورُ

وأما ما يكاد يصل إلى حد الوجوب، فمثل قوله تعالى :
﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ﴾^(٢) إلى قوله تعالى : ﴿وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً
إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِنَبِيٍّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتُكْحِهَا﴾ إنما عدل عن
الإضمار إلى التصريح ، وكرر اسمه صلى الله عليه وآله وسلم تبيهاً
على أن تخصيصه صلى الله عليه وآله وسلم بهذا الحكم أعني النكاح

* حتى علا وجاء الأقواما *

=
انظر ملحقات حرف الميم / ٢٤٧

هذا وفي هامش الديوان / ٢٤٧

« هو عصام بن شهير الجرمي حاجب العمان بن المنذر ، يزيد أنه اكتسب
السؤدد بكمالاته لا بآبائه ، ولذلك اشتهر أن يقال للذى اكتسب السؤدد من
غير سابق أسلافه : إنه عصامي ، ويقولون : كن عصامياً ولا تكون عظامياً ».

(١) في ط : « بُرْحَتْ » مكان : « بُرْقَتْ » ، تحريف ، صوابه من المخطوطات .

(٢) الأحزاب / ٥٠ .

بالهبة عن سائر الناس لمكان النبّوة ، و تكرير^(١) اسمه صلى الله عليه وآلـه وسلم تنبـيـهاً عـلـى عـظـم شـأنـه ، وجـالـلة قـدـره إـشـارـة إـلـى عـلـة التـخـصـيـص وـهـيـ النـبـوـة .

ومن التـحـقـير : « فـبـدـلـ الـذـينـ ظـلـمـواـ قـوـلـاـ غـيـرـ الـذـيـ قـيـلـ لـهـمـ فـأـنـزـلـنـاـ عـلـىـ الـذـينـ ظـلـمـواـ »^(٢) دون « عليـكـمـ » ، « وـقـالـواـ قـلـوـبـنـاـ غـلـفـ بـلـ لـعـنـهـمـ اللـهـ بـكـفـرـهـمـ »^(٣) أـضـمـرـهـناـ ، ثـمـ لـمـاـ أـرـادـ المـبـالـغـةـ فـيـ ذـمـهـمـ صـرـحـ فـيـ الآـيـةـ الثـانـيـةـ وـالـثـالـثـةـ بـكـفـرـهـمـ فـقـيـلـ : « فـلـعـنـةـ اللـهـ عـلـىـ الـكـافـرـيـنـ »^(٤) « وـلـلـكـافـرـيـنـ عـذـابـ مـهـيـنـ »^(٥) وـأـمـالـهـ كـثـيرـ .

إـذـاـ تـقـرـرـ هـذـاـ أـصـلـ فـنـقـولـ : لـمـاـ كـانـ أـهـلـ هـذـهـ الـقـرـيـةـ مـوـصـوفـيـنـ بـالـشـعـحـ الـغالـبـ ، وـالـلـؤـمـ الـلـازـبـ بـدـلـلـ قـوـلـهـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ وـسـلـمـ « كـانـواـ أـهـلـ قـرـيـةـ لـيـتـامـاـ » ، وـقـدـ صـدـرـ مـنـهـمـ فـيـ حـقـ هـذـيـنـ الـعـبـدـيـنـ الـكـرـيمـيـنـ عـلـىـ اللـهـ مـاـ صـدـرـ مـنـ المـنـعـ بـعـدـ السـؤـالـ كـانـواـ حـقـيـقـيـنـ بـالـنـدـاءـ عـلـيـهـمـ بـسـوـءـ الصـنـيـعـ ، فـنـاسـبـهـ ذـلـكـ التـصـرـيـعـ بـاسـمـهـمـ لـمـاـ فـيـ لـفـظـ الـأـهـلـ مـنـ الدـلـالـةـ عـلـىـ الـكـثـرـةـ مـعـ حـرـمـانـ هـذـيـنـ /ـ الـفـقـيرـيـنـ مـنـ خـيـرـهـمـ مـنـ [٥٨ / ٤] اـسـتـطـعـاـمـهـمـاـ إـيـاـهـمـ ، وـلـمـاـ دـلـلـ عـلـيـهـ حـالـهـمـ مـنـ كـدـرـ قـلـوبـهـمـ وـعـمـىـ

(١) في ط : « ولكن » مكان : « وتـكرـيرـ » ، تـحـرـيفـ . صـوـابـهـ مـنـ الـمـخـطـوـطـاتـ .

(٢) البقرة / ٥٩

(٣) البقرة / ٨٨

(٤) البقرة / ٨٩ وفي ط : « لـعـنـةـ » بـدـونـ فـاءـ .

(٥) البقرة / ٩٠

بصائرهم ، حيث لم يتفسروا فيهما ما تفرّسه صاحب السفينة في قوله : «أرى وجوه الأنبياء» .

هذا ما يتعلّق بالمعنى .

وأمّا ما يتعلّق باللفظ فلِمَا في جمْع الضميرين في الكلمة واحدة من الاستقال ، فلهذا كان قليلاً في القرآن المجيد .

وأمّا قوله تعالى : ﴿فَسَيُكْفِرُهُمْ﴾^(١) ، وقوله ﴿أَنْزَلْنَا مِنْهُ مِنْ كُلِّ هُنْدَرٍ﴾^(٢) فإنه من هذا القبيل ، لأنّه عدُول عن الانفصال إلى الاتصال الذي هو أخضر ، وعند فك الضمير لا يؤدي إلى التصرّيف باسم ظاهر ، بل يقال : فَسَيُكْفِرُكَ إِيَّاهُمُ اللَّهُ ، وَأَنْزَلْنَا مُكْمِلاً إِيَّاهَا ، فكان الاتصال أولى ، لأنّه أخضر ، ومؤداهما واحد بخلاف مسألتنا .

ثم هنا سؤالات

فال الأول : ما الفرق بين الاستطعام والضيافة ؟ فإن قلت : إنّهما بمعنى .

قلت : فلِمَ خصّصهما بالاستطعام ، والأهل بالضيافة ؟

والثاني : لِمَ قال : فـ «أَبْوَا» دون «فَلَمْ»^(٣) مع أنه أخضر .

(١) البقرة / ١٣٧

(٢) هود / ٢٨

(٣) أي «فلم يضيفوها» .

والثالث : لم قال : «أتيا أهـل قـرية» دون : «أتيا قـرية» والـعـرف بـخـلاـفـه، تـقولـ: أتـيـتـ إـلـىـ الـكـوـفـةـ كـمـاـ قـالـ تـعـالـىـ «ادـخـلـواـ مـصـرـ»^(١).

والـجـوابـ عـنـ الـأـوـلـ :ـ أـنـ الـاسـطـعـامـ وـظـيـفـةـ السـائـلـ وـالـضـيـافـةـ وـظـيـفـةـ السـؤـالـ ،ـ لـأـنـ الـعـرـفـ يـقـضـيـ بـذـلـكـ فـيـدـعـوـ المـقـيـمـ إـلـىـ مـنـزـلـهـ الـقـادـمـ يـسـأـلـهـ ،ـ وـيـحـمـلـهـ إـلـىـ مـنـزـلـهـ .

وـعـنـ الـثـانـيـ :ـ أـنـ فـيـ إـلـبـاءـ مـنـ قـوـةـ الـمـنـعـ مـاـ لـيـسـ فـيـ «ـفـلـمـ»ـ ،ـ لـأـنـهـ تـنـقـلـ الـمـضـارـعـ إـلـىـ الـماـضـيـ وـتـنـفـيـهـ ،ـ فـلـاـ يـدـلـ عـلـىـ أـنـهـ لـمـ يـضـيفـوـهـ فـيـ الـاستـقـبـالـ بـخـلـافـ الـإـبـاءـ الـمـقـرـونـ بـأـنـ ،ـ فـإـنـهـ يـدـلـ عـلـىـ النـفـيـ مـطـلـقاـ ،ـ وـأـيـةـ^(٢)«ـ وـيـأـبـيـ اللـهـ إـلـاـ أـنـ يـتـمـ نـورـةـ»^(٣)ـ أـيـ حـالـاـ وـاستـقـبـالـاـ .

وـعـنـ الـثـالـثـ :ـ أـنـ مـبـنـىـ عـلـىـ أـنـ مـسـمـىـ الـقـرـيـةـ مـاـذـاـ ؟ـ أـهـوـ الـجـدارـ وـأـهـلـهـ مـعـاـ حـالـ كـوـنـهـ فـيـهـ أـمـ هـيـ فـقـطـ ،ـ أـمـ هـمـ فـقـطـ ؟

وـالـظـاهـرـ عـنـديـ أـنـ يـطـلـقـ عـلـيـهـاـ /ـ مـعـ قـطـعـ النـظـرـ عـنـ وـجـودـ أـهـلـهاـ [٥٩/٤]ـ وـعـدـمـهـمـ بـدـلـيلـ قـولـهـ تـعـالـىـ :ـ «ـ أـوـ كـالـذـيـ مـرـ عـلـىـ قـرـيـةـ وـهـيـ خـاوـيـةـ عـلـىـ عـرـوـشـهـاـ^(٤)ـ»ـ سـمـاـهـاـ قـرـيـةـ ،ـ وـلـاـ أـهـلـ ،ـ وـلـاـ جـدارـ قـائـمـاـ ،ـ وـلـعـدـمـ تـنـاـولـ

(١) يوسف / ٩٩.

(٢) في ط : «ـ وـأـيـةـ»ـ ،ـ اـتـحـرـيفـ صـوـابـهـ مـنـ النـسـخـ المـخـطـوـطـةـ .

(٣) التوبـةـ / ٣٢ـ .

(٤) البقرـةـ / ٢٥٩ـ .

لفظ القرية إياهم في البيع إذا كانت القرية وأهلها ملكًا للبائع ، وهم فيها حالة البيع . ولو كان الأهل داخلين في مُسماها لدخلوا في البيع ، ولثبتت المغایرة بين المضاف والمضاف إليه ، وإنما ذكر الأهل ، لأنه هو المقصود من سياق الكلام دون الجدران ، لأنه بمعرض حكاية ما وقع منها من اللؤم .

فإن قلت : فما تصنع بقوله تعالى : « وَكُمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ يَطِرَّتْ مَعِيشَهَا »^(١) ، « وَكُمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَا هَا فجاءَهَا بِأَسْنَا بَيَاتٍ أَوْهُمْ قَاتِلُونَ »^(٢) ، « وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً »^(٣) ، « وَاسْأَلَ الْقَرْيَةَ »^(٤) فَإِنَّ المراد في هذه الآيات وأمثالها الأهل :

قلت : هو من باب المجاز ، لأن الإِمْلاك إنما ينْسُبُه اليهم دونها بدليل « أوهم قاتلون » ، « فإذا بها الله لباس الجُوع والخوف » ، « وبطرت معيشتها » ولاستحالة السُّؤال من غير الأهل ، على أنا نقول : لو تصور وقوع الهلاك على نفس القرية بالخسف والحريق والغرق ونحوه لم يتعين الحقيقة لما ذكرناه . والله أعلم .

(١) القصص / ٥٨

(٢) الأعراف / ٤

(٣) التحـلـ / ١١٢

(٤) يوسف / ٨٢ .

مسألة في « ما أَعْظَمَ الله ! »

سُئِلَ الشِّيخُ تَقِيُ الدِّينِ السَّبِيْكِيَ - رَحْمَهُ اللَّهُ - عَنْ رَجُلٍ قَالَ : مَا أَعْظَمَ اللَّهَ ؟ فَقَالَ آخَرُ : هَذَا لَا يَجُوزُ .

فَأَجَابَ : يَجُوزُ ذَلِكَ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ ﴾^(١) .
وَالضَّمِيرُ فِي « بِهِ » عَائِدٌ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، أَيْ : مَا أَبْصَرْهُ ! وَمَا أَسْمَعْهُ !
فَدَلَّ عَلَى جُوازِ التَّعْجِبِ فِي ذَلِكَ .

وَهَذَا كَلَامٌ صَحِيحٌ ، وَمَعْنَاهُ : أَنَّ اللَّهَ فِي غَايَةِ الْعَظَمَةِ ، وَمَعْنَى
التَّعْجِبِ فِي ذَلِكَ : أَنَّهُ لَا يَنْكِرُ ، لَأَنَّهُ مَا تَحَارُّ فِيهِ الْعُقُولُ .

وَالإِتِيَانُ بِصِيغَةِ التَّعْجِبِ فِي ذَلِكَ جَائِزٌ لِلْأَيَّةِ الْكَرِيمَةِ ، وَإِعْظَامُ
اللَّهِ تَعَالَى وَتَعْظِيمُ الشَّنَاءِ عَلَيْهِ بِالْعَظَمَةِ أَوْ اعْتِقَادِهَا ، وَكُلَّهُمَا / [٤ / ٦٠]
حَاصِلٌ ، وَالْمُوجِبُ لِهِمَا أَمْرٌ عَظِيمٌ .

فَبَلَغَنِي بَعْدَ ذَلِكَ عَنْ شِيفَنَا أَبِي حِيَّانَ أَنَّهُ كَتَبَ^(٢) . . . فَنَظَرَتْ
فَرَأَيْتَ أَنَّ أَبَا بَكْرَ بْنَ السَّرَّاجِ فِي الْأَصْوَلِ قَالَ فِي شَرْحِ التَّعْجِبِ : وَقَدْ

(١) الكهف / ٢٦ .

(٢) فِي هَامِشِ طَمَانِي نَصَّهُ : « بِهِامِشِي بِيَاضِهِ هَنَا فِي نَسْخَةِ الْمُؤْلِفِ . وَبِالْبِيَاضِ
أَيْضًا فِي النَّسْخَ المَخْطُوَّةِ الَّتِي حَقَّ الْأَشْبَاهُ فِي ضَوْئِهَا . »

حُكِيَتْ أَلْفَاظُ مِنْ أَبْوَابٍ مُخْتَلِفةً مُسْتَعْمِلَةً : «مَا أَنْتَ مِنْ رَجُلٍ» ، تَعْجَبْ ، و «سَبَّحَانَ اللَّهَ» ، و «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» ، و «كَالِيُومْ رَجُلًا» ، و «سَبَّحَانَ اللَّهَ^(١) مِنْ رَجُلٍ» ، و «حَسِبَكَ بِزِيدِ رَجُلًا» و «مِنْ رَجُلٍ» ، و «الْعَظَمَةُ لِلَّهِ مِنْ رَبٍّ» ، و «كَفِى بِزِيدِ رَجُلًا» تَعْجَبْ .

فَقُولُهُ : الْعَظَمَةُ لِلَّهِ مِنْ رَبٍّ دَلِيلٌ لِجَوازِ الْعَجَبِ فِي صَفَةِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِصِيغَةِ مَا أَفْعَلَهُ ، وَأَفْعِلْ بِهِ .

وَمِنْ جَهَةِ الْمَعْنَى لَا فَرْقٌ مِنْ حِيثُ كُونَهُ تَعْجِبًا .

(١) في ط سقط لفظ الجلالة: والتوصيب من المخطوطات.

خلاف بصري وكوفي في فعل التعجب اسم هو أم فعل؟

وقال كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري في كتاب : *الإنصاف في مسائل الخلاف في النحو*:

مسألة

ذهب الكوفيون : إلى أن **أفعال**^(١) في التّعجّب نحو: «ما أحسن زيداً» اسم ، والبصريون: إلى أنه فعل ، وإليه ذهب الكسائي . ثم قال: والذي يدل على أنه ليس بفعل ، وأنه ليس التقدير فيه: ^(٢) [شيء] أحسن زيداً قولهم: ما أعظم الله .

(١) في ط والنسخ المخطوطة : «**ال فعل** » تحرير صوابه من الإنصاف المسألة الخامسة عشرة ١ / ١٢٦ .

(٢) في ط : بعده (شيء عظيم) بين قوسين وعلق المصحح في هامشه : «موضع هذين اللفظين حال في «ي» أي في النسخة المخطوطة اليمنية . وبهامشها هذا البياض في نسخة المؤلف . وفي النسخة المخطوطة بياض بعد قوله : «ليس التقدير فيه» . . ما يدل على أن النسخة متفقة في هذا البياض تبعاً لنسخة المؤلف وتكلمة هذا البياض من الإنصاف الذي نقل عنه السيوطى هذا النص . والساقط ما بين معقوفين وهو كلمة : «شيء» .

وفي ط فقط بعد قوله : (ليس التقدير فيه) : «شيء عظيم» بين قوسين ، وهي زيادة ليست في النسخة المخطوطة .

ولو كان التقدير ما زعمتم لوجب أن يكون التقدير : شيء أعظم الله ، والله تعالى عظيم لا يجعل جاعل . وقال الشاعر :

٧٠٢ = ما أقدر الله أن يُدْنِي على شَحْطٍ

مَنْ دَارَهُ الْحَزْنُ مِمَّنْ دَارَهُ صُولُ^(١)

ولو كان الأمر على ما زعمتم لوجب أن يكون التقدير فيه : شيء أقدر الله ، والله تعالى قادر لا يجعل جاعل .

واحتاج البصريون بأمور^(٢) . ثم قال : والجواب عن كلمات الكوفيين^(٣) .

ثم قال : وأما قولهم : في « ما أعظم الله »^(٤) قلنا : معناه شيء

(١) هو خندج بن حندج المري

من شواهد : الإنصاف ١ / ١٢٨ ، والعيني ١ / ٢٣٨ ، والهمع والدرر رقم ١٧٦٦ ، والأشموني ١ / ١٠١ . وفي العيني: هو من قصيدة لامية، وأوّلها هو قوله: في ليل صول تناهى العرض والطول كأنما ليله بالليل موصول والشَّحْطُ بالشين المعجمة والفاء المهملة أي على بُعد . شَحْطٌ يُشَحْطُ بفتح عين الفعل فيها ، والمصدر: شَحْطٌ بفتح الشين وسكون الفاء ، وهذا هنا حركت الحاء للضرورة . والحزن: اسم موضع ببلاد العرب ، وصول: اسم ضيعة من ضياع جرجان ويقول لها: جول بالجيم .

(٢) انظر هذه الأمور في الإنصاف ١ / ١٢٩ ، لأن السيوطني لم يذكر النص بكلمه ، بل ذكره ملخصاً .

(٣) وانظر أيضاً إجابته عن كلمات الكوفيين في ١ / ١٣٨ .

(٤) في نسخ الأشباء ، اضطراب في العبارة ، وهي بهذه الحالة في النسخ جميعاً والعبارة كما وردت في الإنصاف هي : « وأما قولهم : لو كان التقدير فيه : =

أعظم الله أي وصفه بالعظمة ، كما تقول : عَظَمْتَ عظيماً . ولذلك الشيء ثلاثة معان : / أحدها ؛ أن يعني بالشيء من يُعظِّمه من عباده . [٤ / ٦١] والثاني : أن يعني بالشيء ما يدل على عظمة الله تعالى وقدرته من ^(١) مصنوعاته .

والثالث : أن يعني به نفسه ، أي أنه عظيم لنفسه ، لا لشيء جعله عظيماً فرقاً بينه وبين غيره .

وحكى : أن بعض أصحاب المبرد قدم إلى بغداد قبل قديوم المبرد ، فحضر حلقة ثعلب ، فسئل عن هذه المسألة ، فأجاب بجواب أهل البصرة . وقال : التقدير : شيء أحسن زيداً ، فقيل له : ما تقول في « ما أعظم الله » ؟ فقال : شيء أعظم الله ، فأنكروا عليه ، وقالوا : لا يجوز : إنه عظيم لا يجعل جاعل ، ثم سحبوه من الحلقة فاخرجوه . فلما قدم المبرد أوردوا عليه هذا الإنكار ^(٢) ، فأجاب بما قدمناه ، فبان بذلك قبح إنكارهم وفساد ما ذهبوا إليه .

= شيء أحسن زيداً لوجب أن يكون التقدير في قولنا : ما أعظم الله : شيء أعظم الله . والله تعالى عظيم لا يجعل جاعل .

قلنا : معنى قوله : شيء أعظم الله أي وصفه بالعظمة كما يقول الرجل إذا سمع الأذان : كبرت تكريراً ، وعظمت تعظيمياً أي وصفته بالكبرياء والعظمة لا صيرته كبيراً عظيماً ، فكذلك ها هنا ». انظر الإنصاف ١٤٦/١

(١) في نسخ الأشباء : « في » وفي الإنصاف « من »

(٢) في الإنصاف : « الإشكال » مكان : « الإنكار »

وقيل : يحتمل أن يكون قوله : « شيءٌ أَعْظَمُ اللَّهَ » بمنزلة الإخبار أنه عظيمٌ لا شيءٌ جعله عظيماً لاستحالته .

وأما قول الشاعر : « ما أقدر اللَّه * ، فإنه وإن كان لفظه لفظاً التعجب فالمراد به المبالغة في وصفه تعالى بالقدرة كقوله : « فَلَيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا »^(١) جاء بصيغة الأمر ، وإن لم يكن في الحقيقة أمراً . انتهى كلامه^(٢) .

وهو نصٌ صريح في المسألة ، وناطق بالاتفاق على صحة إطلاق هذا اللفظ ، وأنه غير مستنكر ، ولكنه مختلف^(٣) . . . هل يبقى على حقيقته من التعجب ، ويحمل ما على الأوجه الثلاثة ، أو يجعل مجازاً عن الإخبار . وأما إنكار اللفظ فلم يقل به أحد ، وإلا والأصح أنه باق على معناه من التعجب .

وقال الباقي أبو الوليد في « كتاب السنن » من تصنيفه في باب أدعية من غير القرآن فذكر منها : ما أحلمك عمن عصاك ، وأقربك مِنْ دعاك ، وأعطفك على من سألك . وذكر شعر المغيرة :

٧٠٣ = سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ مَا أَجَلَّ عَنِّي مِثْلَكَ

انتهى .

(١) مريم / ٧٥

(٢) انظر النص بقامة في الإنصال في المسألة الخامسة عشرة .

(٣) بعد قوله : « مختلف » بياض في النسخ المخطوطة . وفي هامش ط « بياض في نسخة المؤلف »

[٦٢ / ٤] ورأيت أنا في السيرة عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه رواه / [٤ / ٤] ابن إسحاق ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه - وناهيك بهما - ^(١) في جوار ابن الدعنة ^(٢)

قال القاسم : إن أبي بكر الصديق رضي الله عنه لقيه سفيه من سفهاء قريش وهو عائد إلى الكعبة ^(٣) فحثنا على رأسه تراباً فمرّ بأبي بكر الوليدُ بن المغيرة أو العاصُ بن وائل ، فقال : ألا ترى ما يصنع هذا السفيه ؟ قال : أنت فعلت ذلك بنفسك وهو يقول : أي رب ما أحلمك أي رب ما أحلمك ، أي رب ما أحلمك . انتهى .

ولو لم يكن في هذا إلا كلام ابن القاسم لكتفى فضلاً عن روایته عن أبي بكر وإن كانت مُرسلة ^(٤) .

(١) هكذا في ط والنسخ المخطوطة ، وإضافة كلمة « كان » قبل « في جوار » تصلح العبارة .

(٢) هو ربيعة بن رفيع الذي أجار أبي بكر رضي الله عنه . انظر القاموس : « دعن »

(٣) في ط : « اللküبة » تحريف

(٤) الحديث المرسل : « المشهور في تعريفه : أنه ما سقط منه الصحابيّ كقول نافع : قال رسول الله ﷺ : كذا ، أو فعل كذا ، أو فعل بحضرته كذا ، ونحو ذلك فهو إذن مرفوع التابعيّ مطلقاً » .

انظر : علوم الحديث ومصطلحه للدكتور صبحي الصالح ص / ٢١٦ .

توجيه للزمخري في قوله تعالى:

﴿ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾

قال الزمخشري: في قوله تعالى: ﴿ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾^(١): معناه: الذي يجله الموحدون عن التشبيه بخلقه أو الذي يقال له: ما أجملك وما أكرمك، وقال أيضاً: ﴿ أَبْصِرْ وَأَسْمِعْ ﴾ أي جاء بما دلّ على التعجب من إدراكه للسموعات والمبصرات؛ لدلالة على أن أمره في الإدراك خارج عن حدّ ما عليه إدراك السامعين والمبصرين ، لأنّه يدرك ألطاف الأشياء وأصغرها كما يدرك أكبرها حجماً ، وأكثفها جرمًا ، ويدرك البواطن كما يدرك الظواهر .

وذكر أبو محمد بن علي بن إسحاق الصيمرى في كتاب «التبصرة والذكرة في النحو»: وإذا قلت: «ما أعظم الله» فذلك الشيء عباده الذين يعظمونه ويعبدونه .

ويجوز أن يكون ذلك الشيء هو ما يستدلّ به على عظمته من بدائع خلقه .

ويجوز أن يكون ذلك هو الله عز وجل ، فيكون لنفسه عظيماً لا شيء جعله عظيماً . ومثل هذا يستعمل في كلام العرب كما قال الشاعر :

* ٧٠٤ = * نفس عصام سوّدت عصاما^(١) *

انتهى ، وهو كالأنباري^(٢)

وقال المتنبي :

٧٠٥ = ما أقدر الله أن يُخْزِي خَلِيقَتَهُ .
ولا يُصدِّقُ قوماً في الَّذِي زعموا

وقال الواحدي في شرحه يقول: الله تعالى قادر على إخزاء خليقه بأن يُمْلِكَ عليهم لثيماً ساقطاً من غير أن يصدق الملاحدة الذين يقولون بقدم الدهر / يشير إلى أن تأمير مثله إخزاء للناس ، والله تعالى [٤ / ٦٣] قد فعل ذلك عقوبة لهم ، وليس كما تقول الملاحدة .

وقال ابن الدّهابي في « شرح الإيضاح » : فإن قيل : فإذا قدرت « ما » بتقدير شيء فما تصنع بما أَعْظَمَ الله !

فالجواب من وجوه :

أحدها: أن يكون الشيء نفسه.

(١) سبق ذكره رقم ٦٩٩ .

(٢) في ط : كالباري : تحرير واضح .

ويجوز: أن يكون ما دلّ عليه من مخلوقاته.

الثاني : مَن يعظِّمْه مِنْ عباده .

الثالث : أن تكون الأفعال الجارية عليه يَحْمِلُها على ما يجوز عليه من صفاته تعالى ، فيحمل على أنه عظيم في نفسه .

[**توجيه الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ما هذا بشرًا﴾**]

وقال الزمخشري : في «ما هذا بشرًا»^(١) : المعنى تنزيه الله تعالى من صفات العجز والتعجب من قدرته على خلق جميلٍ مثله .

وأما **﴿حاشا لله ما علمنا عليه من سوء﴾**^(٢) ، فالتعجب من قدرته على خلقٍ عفيف مثله . انتهى .

(١) يوسف / ٣١

(٢) يوسف / ٥١

[الرِّفْدَةُ فِي مَعْنَى وَحْدَهُ]

«الرِّفْدَةُ فِي مَعْنَى وَحْدَهُ» تأليف الشيخ تقى الدين السبكي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ الإمام تقى الدين أبو الحسن علي السبكي الشافعىـ رحمه اللهـ الحمد لله وحده ، وصلى الله على سيدنا محمد المشرف على كُلّ مخلوق قبله وبعده ، وسلم تسليماً كثيراً ، وبعد .

فهذه عجالة مسماة « بالرِّفْدَةِ^(١) في معنى وحده » كان الداعي إليها أن الزمخشري قال في قوله تعالى : ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾^(٢) معناه : وعلى الأئمَّةِ وَحْدَهُمْ لا تُحْمَلُونَ ، ولكن عليها وعلى الْفُلْكِ ، فتوقفت في^(٣) قبول هذه العبارة ، فأحببت أن أنبئ على ما فيها ، وأذكر موارد^(٤) هذه اللفظة .

(١) الرِّفْدَةُ : العطاء

(٢) المؤمنون / ٢٢ .

(٣) « في » سقطت من ط .

(٤) في ط : واذكر « قوله » بوضع « قوله » مكان : « موارد » تصويبه من النسخ المخطوطة .

وأول ما أبتدئ بقول : الحمد لله وحده ، فأقول معناه : الحمد لله لا لغيره ، ولا يُشاركه فيه أحد .

[٤ / ٦٤] « وحده » منصوب على الحال عند جمهور النحوين منهم / الخليل وسيبوه ، قالا : إنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال ، كأنه قال : إيجاداً ، وإيجاداً موضع موحداً .

واختلف^(١) هؤلاء : إذا قلت : رأيت زيداً وحده ، فالأكثرُون يقدّرون في حال إيجادي له بالرؤى ، ويعبرون عن هذا بأنه حال الفاعل .

والمرد يقدّره في حال أنه مفرد بالرؤية ، ويعبر عن هذا بأنه حال من المفعول .

ومنع أبو بكر بن طلحة^(٢) من كونه حالاً من الفاعل ، وقال : إنه حال من المفعول ليس إلا ، لأنهم إذا أرادوا الفاعل قالوا : مررت به وحدني . كما قال الشاعر :

(١) في ط : « دا اختلف » ، تحريف

(٢) هو محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن خلف بن أحد الأموي الإشبيلي ، أبو بكر المعروف بابن طلحة .

درس العربية والأدب بأشبيلية أكثر من خمسين سنة ولد ببابرة متصرف صفر سنة ٥٤٥ هـ ، ومات بأشبيلية متصرف صفر سنة ٦١٨ هـ . انظر البغية

٧٠٦ = والذِّبْ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَّتْ بِهِ

وَحْدِي وَأَخْشَى الرِّيَاحَ وَالْمَطَّرَ^(١)

وهذا الذي قاله ابن طلحة في البيت صحيح ، ولا يمتنع من أجله أن يأتي الوجهان المتقدمان في : رأيت زيداً وحده ، فإن المعنى يصح معهما .

ووحيده يضاف إلى ضمير المتكلّم والمخاطب والغائب فتقول : ضربته وحدي ، وضربتـه وحـده ، وضرـبـتـك وحـدـك ، وضرـبـتـك وحـدـي ، ويختلف المعنى بحسب ذلك .

ومنهم من يقول : « وحده » مصدر موضوع موضع الحال .

وهولاء يخالفون الأولين في كونه اسم مصدر ، فمن هولاء من يقول : إنه مصدر على حذف حروف الزيادة أي إيهاده .

ومنهم من قال : إنه مصدر لم يوضع له فعل .

وذهب يونس وهشام في أحد قوليه : إلى أنه منصب انتساب الظروف، فيجريه مجرى « عنده » فجاء « زيد وحده » تقديره : جاء زيد على وحده ، ثم حُذِفَ الْحُرْفُ ، ونصب على الظرف .

وحكى من كلام العرب : « جلسنا على وحدتنا » .

(١) من مقطعة للربيع بن ضبيع الفزاري .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٣٢٧ ، والمجمع والدرر رقم ١٢٣٤

وإذا قلت : زيد وحده فكان التقدير: زيد مَوْضِعَ التفرد .

ولعل هؤلاء يقولون : إنه مصدر وضع موضع الظرف .

وحكم عن الأصمعي : وحد يحد ، ويدل على انتسابه على

[٤ / ٦٥] الظرف قول العرب: زيد وحده ، فهذا خبر لا حال . /

وأجاز هشام في: « زيد وحده » وجهاً آخر ، وهو أن يكون منصوباً بفعل مضمر يَخْلُفُه « وَحْدَهُ » كما قالت العرب: زيد إقبالاً وإدباراً .

قال هشام : ومثل زيد وحده في هذا المعنى : زيد أُمَّةُ الأول ، وقصته الأولى ، وحاله الأولى ، خلف هذا المنصب الناصب كما خلف « وحْدَهُ » « وَحَدَّهُ ». وسمى هذا منصوباً على الخلاف الأول ، وقال : لا يجوز « وحده زيد » كما لا يجوز : « إقبالاً وإدباراً عبد الله » وكذلك : قِصَّتُهُ الأولى سعد .

وعلى أنه منصب على الظرف يجوز « وحده زيد » كما يجوز « عندك زيد » .

هذا كلام النحاة وهو توسيع فيما تقتضيه الصناعة واللسان ، والمعنى متقارب كُلُّه دائر على ما يفيدهُ من الحصر في المذكور.

فقوله : الحمد لله وَحْدَهُ مفید حَصْر « الحمد » في الله سبحانه وتعالى .

وقوله تعالى: «إِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِي الْقُرْآنِ وَحْدَهُ»^(١) ،
والضمير يعود على «ربك» فمعناه : لم يُذْكَرْ معه غيره .

وكذا قولنا : لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ : أَنَا أَفْرَدُنَا بِالْوَحْدَانِيَّةِ .

فانظر كيف تجدر المعنى في ذلك كله سواءً ، فإذا قلت : حمدتُ
الله وحده ، أو ذكرت ربك وحده ، فمعناه وتقديره عند سيبويه : مُوحِدًا
إِيَّاه بالحمد والذكر على أنها حال من الفاعل . والحاء في مُوحِدًا
مكسورة .

وعلى رأي ابن طلحة مُوحِدًا هو ، والحاء مفتوحة .

وعلى رأي هشام معناه : حَمَدْتُ اللَّهَ وَذَكَرْتُهُ عَلَى انْفَرَادٍ .
فهذه التقادير الصناعية الثلاثة، والمعنى لا يختلف إِلَّا اختلافاً
يسيراً .

فإِذا جعلناه من أوحد الرباعي فمعناه : مُوحِدًا بالمعنيين
المتقددين .

وإِذا جعلناه من وحدة الثلاثي فمعناه : منفرداً بذلك ، فعلى
الأول الجامد والذاكرا أفرده بذلك ، وعلى الثاني هو انفرد بذلك .

والعامل في الحال : حمدت ، وذكرت ، وصاحب الحال

الاسم المنصوب على التعظيم أو الضمير الذي في حمّدت وذكرت على القولين .

وإذا قلت : الحمد لله وحده فالعامل في الحال المستقر الممحذف الذي هو الخبر في الحقيقة ، وهو العامل في الجار والمجرور . صاحب الحال الله ، ووحده حال .

وإن جعلتها ظرفاً فالمعنى : الحمد لله على انفراده ، فلم يختلف المعنى اختلافاً مُخِلّاً بالمقصود .

وإذا قلنا : لا إله إلا الله وحده ، فما أن نقول معناه : على [٤ / ٦٦] انفراده أنه جعله ظرفاً / أو منفرداً بالوحدانية ، أو منفرداً بها على الاختلاف في تقدير الحال ، صاحب الحال الضمير في « كائن » العائد على الله تعالى ، والعامل في الحال « كائن » .

وأما المنطقيون فقالوا : إن « وحده » يصير الكلام بها في قوّة كلامين . فقولنا : رأيت زيداً أفاد إثبات رؤيته ، ولم يُفْدِ شيئاً آخر .

وقولنا : رأيت زيداً وحده أفاد إثبات رؤيته ، ونفي رؤية غيره ، وهو معنى ما قاله التّحاة أيضاً ، وتصير الجملة بعد أن كانت موجبة متضمنة إيجاباً وسليباً وبذلك حلوا مَثْلَطة^(١) ركبها بعض الخلافيين وهي: الماء وحده رافع للحدث وكلّ ما هو^(٢) رافع للحدث رافع للخبر

(١) في القاموس : المغلطة : الكلام يُغَلَطُ فيه ، ويغالطُ به .

(٢) في ط : « وكلمة » تحريف

فالماء وحده رافع للجَبَث^(١) ، فلا يكون المائع غير الماء رافعاً للجَبَث .

وحلَّه أن هذا قياسٌ من الشَّكْل الأول ، وشرطه إيجاب صُغْرَاه ، وهذه الصُّغرى بدخول « وحده » فيها لم تصر موجبة بل موجبة وسالبة ، تقديرها : الماء رافع للحدث ولا شيء من غيره برافع للحدث .

وهذا الحل صحيح إذا أريد بوحده ذلك ، وقد يراد بوحده أنه يفيد تعجرده عن المخالف بمعني : الماء وحده - بلا خليط يخرجه عن اسم الماء - رافع للحدث ، وهذا صحيح ، ولا تخرج الجملة بها عن كونها موجبة ، ولا ينتفع بها المغالط .

وقد يراد بوحده : أنه من حيث هو مع قطْع النَّظر عما سواه ، وهو أيضاً صحيح ، ولا يُتَّسِّع ما أراده المغالط .

ولا يخفى أنَّ المراد بالماء^(٢) مع استعماله في الوضوء الاستعمال المخصوص مع النَّية .

وبعض هذه الاحتمالات يأتي في قوله : رأيت زيداً وحده ، قد يراد به أنك رأيته في حال هو منفرد بنفسه ليس معه غيره ، وإن كانت رؤيتك شاملة له ولغيره ، ولكن هذا احتمال مرجوح ، وللهذا لم تذكره النَّحَاة ، وإنما كان مرجحاً ، لأنَّه يحوجه إلى تقدير محفوظ تقديره :

(١) الجَبَث : البول والغائط .

(٢) في ط : « باللائع » مكان : « الماء مع » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

كائناً ، ويكون « وحده » حالاً من الضمير فيه . والعامل فيه^(١) ذلك الممحذف ، والأصل عدم الحذف وعدم التقدير ، فلذلك قلنا : إنه مرجوح .

والأول لا تقدير فيه ولا حذف ، بل العامل «رأيت» المصرح به .
هذا كلّه في جانب الإثبات إذا قلت : رأيت زيداً وحده .

أما في حالة النفي إذا نفيت الرؤية عنه وحده فلك صنعتان أو

[٤ / ٦٧] أكثر : /

أحدها : أن تأتي بآداة النفي متقدمة فتقول : ما رأيت زيداً وحده ، فهذه في قوّة السالبة البسيطة وهي سلب لما اقتضته الموجبة ، فمعناها بعد السلب يحصل بإحدى ثلاث طرق :

أحدها : رؤيتهما معاً .

الثانية : عدم رؤية واحد منهما فلا يرى هذا ولا هذا .

والثالثة : برؤية غير زيد ، وعدم رؤية زيد على كُلّ واحد من هذه التقادير الثلاث يصحّ : ما رأيت زيداً وحده ، لأن المبني روئيته مقيدة بالوحدة ، ونفي كُلّ مرئي من اثنين يحصل بطريقِ ثلاث كما بيناه . هذا إذا^(٢) قدمت حرف النفي .

(١) في ط : « في » مكان « فيه » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

(٢) في ط : « إذ » صوابه من المخطوطات .

ويشبه هذا من بعض الوجوه تقديم حرف السلب على «كُلّ» في

قولنا :

* = ٧٠٧ * ما كُلَّ ما يَتَمَنَّى الْمَرءُ يُدْرِكُهُ^(١)

وأنه سلب للعموم ، لا عموم السلب ، وأنه يفيد جزئياً لا كلياً فقد يدرك بعض ما يتمناه . وكذلك :

* = ٧٠٨ * وَلَيْسَ كُلُّ النَّوْى تَلْقَى الْمَسَاكِينُ^(٢)

أما^(٣) إذا أخرت حرف النفي فإن أخرته عن المبتدأ الذي هو الموضوع وقدّمه على «وحده» مع الفعل كقولك : «زيد لم أره وحده» فهو كالحالة المتقدمة محتمل للمعاني الثلاثة كما سبق، لأن النفي يقدم على الفعل المنفي المقيد بالوحدة ، فقد نفى مركباً، فينتفي بانتفاء أحد أجزائه كالحالة السابقة حرفاً بحرف . والضابط في ذلك ما ذكرناه .

(١) للمنتبي . ديوانه / ٤٣٦٦ من قصيدة مطلعها :

بِمَ التَّعْلُلِ لَا أَهْلٌ لَا وَطْنٌ لَا نَدِيمٌ لَا كَاسٌ لَا سَكْنٌ
قالها ملأ بلغه أن قوماً نعوه في مجلس سيف الدولة بحلب وهو بمصر، وقامه:

* تجربى الرياح بما لا تستهى السفن *

وفي هامش الديوان شرح البرقوقي يقول : إن أعدائي يتمنون موتي ، ولكنهم لا يدركون ما يتمنون ، ثم ضرب لذلك مثل السفن ، قال : إن السفن - يعني أهلها - تستهى الرياح الموافقة لسيرها ، ولكن الرياح كثيراً ما تجربى على غير ما تستهى .

والبيت من شواهد : المغني / ١ / ٢٢٠ .

(٢) سبق ذكره رقم ٥٩٥

(٣) في هامش ط : « لم يذكر الصنعة الثانية ، ولعلها هذه »

وإن أخرته عن « وحده » كقولك : زيد وحده لم أره، أو ما رأيته،
أولاً أراه، فهذا موضع نظر وتأمل .

والراجح عندي فيه أنك لم تره ، وقد رأيت غيره ، لأنها قضية
ظاهرها أنها تشبه الموجبة المعدلة ، فقد حكمت بنفي الرؤية المطلقة
التي لم تقييد بـ « وحده » على « زيد » المقيد بالوحدة .

هذان الأمران لا شك فيهما، وبهما فارقتا « لم أره » وحده ، لأنه
نفي لرؤيه مقيدة لا لرؤيه مطلقة .

هذا لا شك فيه ، ولكن النظر في أن تقييد زيد بـ « وحده » هل معنى
التقييد يرجع لك معنى زيد في ذاته ، أو إلى ماحكم به عليه ، وهو
النفي ؟ هذا موضع النظر . والظاهر أنه الثاني ، وهو أنه يفيد تقييد
[٤ / ٦٨] الحكم وهو النفي ، فيكون نفي الرؤية مقصوراً على زيد فمعنى /
« وحده » في هذه الصيغة : أن زيداً انفرد بعدم الرؤية المطلقة ، وأن
غيره مرئي فقد سرى التقييد من المحكوم عليه إلى المحكوم به ،
وعليك يا طالب العلم أن تضبط هذه الأمور الثلاثة وتميز بينها
وتعرف تغايرها .

أحدها : إطلاق الضرب المنفي كما دلّ عليه الكلام .

والثاني : تقييد المحكوم عليه الذي دلت الصناعة عليه مع
المحافظة على إطلاق الضرب أو الرؤية أو نحوهما من الأفعال .

الثالث : سريان التقيد من المحكوم عليه إلى الحكم ، وهو النفي الوارد على الضرب المطلق ، فإذا علقت هذه الثلاثة وميّزت بينها ظهر لك ما قلناه .

ويحتمل أيضاً وهو عندي غير راجع: إنما نفيت الفعل عن المقيد بالوحدة ، فيكون حاصلاً للمحكوم عليه بدونها.

وهو عندي ضعيف ، وبذلك تبيّن ضعف قول الزمخشري ، وأنه لو قال : معناه: ولا يحملون على الأئمّة وحدها ، ولكن عليها وعلى الفلك سلم من هذا الاعتراض .

فإن قلت : ما حمل الزمخشري على تقدير الحصر .

قلت ، تقديم المعمول وما يقتضيه وأو العطف من الجمْع فقد حصر الحمل فيهما ، ومن ضرورته نفيُ الحمل على غيرهما ، وغيرهما إما أحدهما بقيد الوحْدة لمعاييرته لمجموعهما ، وإما خارجُ عنهما .

لا سبيل إلى الثاني لقوله تعالى : ﴿ والخَيْلُ وَالْبَغَالُ وَالْحَمِيرُ لَتَرْكِبُوهَا وَزِينَةً ﴾^(١) فتعين الأول .

وإما كون ما لها صدر الكلام، والخلاف في كون الفعل بعدها يعمل فيما قبلها أو لا فلا حاجة بنا إلى ذكره ، لعدم تأثيره فيما نحن فيه .

فإن قلت : هل يشبه هذا التأخير في قوله : « كُلّ ذلك لم يكن ^(١) » ؟

قلت : نعم من بعض الوجوه حيث فرقنا بين تقديم النفي وتأخيره ، ولذلك جعل قوله :

٧٠٩ = قد أصبحت أُمُّ الخيار تَدْعِي
على ذنبًا كله لم أصُنْعَ ^(٢)
ضرورة لأن مقصود الشاعر أنه لم يصنع شيئاً منه ، فلذلك رفع ولو لا ذلك نصب « كله » .

والله أعلم ، آخر الكتاب ، والله الحمد . / ٦٩]

(١) حديث شريف قاله ﷺ لما قال له ذو اليدين : أنسنت الصلاة أم قصرت الصلاة ؟

انظر همμ المقام μ ٤/٣٨٣

(٢) مطلع أرجوزة لأبي النجم العجلي .

وأم الخيار : كنية امرأة . والذنب الذي أدعى عليه هو الشيب ، والصلع ، والعجز .

من شواهد : سيبويه ٤٤/١ ، ٦٩ ، والخصائص ٢٩٢/١ ، ٢٩٢/٣ ، ٦١/٣ .
والمغني ١/٢٢٠ ، ٥٥٢/٢ ، ٦٧٦ ، ٧٠٤ ، والخزانة ١٧٣/١ .

[نَيْلُ الْعُلَا فِي الْعَطْفِ بِلَا]

تأليف الشيخ تقى الدين السبكي جواباً عن سؤال سأله ولده بهاء الدين أحمد - تغمدهما الله برحمته .

وقال الشيخ صلاح الدين الصفدي يمدح هذا المؤلف :
يا من غدا في العلم ذا همة

عظيمة بالفضل تملأ الملا
لم ترق في النحو إلى رتبة
سامية إلا بنيل العلا
بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا محمد وآلـه
وصحبـه وسلم .

سألت - أكرمك الله - عن ، « قام رجل لا زيد » ، هل يصح هذا الترثـيب؟ وأنـ الشيخ أبا حيـان جـزم بـامتـاعـه ، وـشرطـ أنـ يكونـ ماـ قبلـ « لا » العـاطـفةـ غـيرـ صـادـقـ عـلـىـ ماـ بـعـدـهاـ ، وأنـكـ رـأـيـتـ سـبـقهـ^(١)ـ إـلـىـ ذـلـكـ السـهـيلـيـ فـيـ (نـتـائـجـ الـفـيـكـرـ) ، وـأنـهـ قـالـ : لأنـ شـرـطـهاـ أـنـ يـكـونـ الـكـلامـ
الـذـيـ قـبـلـهاـ يـتـضـمـنـ بـمـفـهـومـ الـخـطـابـ نـفـيـ ماـ بـعـدـهاـ ، وـأنـ عـنـدـكـ فـيـ ذـلـكـ
نظـراـ لـأـمـورـ :

(١) في بعض المخطوطات: « يسبقه » بالياء.

منها : أن البَيَانِين تَكَلَّمُوا عَلَى الْقَصْر ، وَجَعَلُوا مِنْهُ قَصْرَ الْإِفْرَاد ، وَشَرَطُوا فِي قَصْرِ الْمَوْصُوفِ إِفْرَاداً عَدْمَ تَنافِي الْوَصْفَيْن كَقُولُنَا : زَيْدٌ كَاتِبٌ لَا شَاعِرٌ ، وَقَلْتُ : كَيْفَ يَجْتَمِعُ هَذَا مَعَ كَلَامِ السَّهِيلِيِّ وَالشِّيخِ ؟ .

وَمِنْهَا : أَنَّ « قَامَ رَجُلٌ لَا زَيْدٌ » مِثْلُ « قَامَ رَجُلٌ وَزَيْدٌ » فِي صِحَّةِ التَّرْكِيب ، فَإِنْ امْتَنَعَ قَامَ رَجُلٌ وَزَيْدٌ فِي غَایَةِ الْبَعْد ، لِأَنَّكَ إِنْ أَرَدْتَ بِالرَّجُلِ الْأَوَّلِ زَيْدًا كَانَ كَعْطَفِ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ تَأكِيدًا ، وَلَا مَانِعٌ مِنْهُ إِذَا قَصَدَ الْإِطْنَابِ .

وَإِنْ أَرَدْتَ بِالرَّجُلِ غَيْرَ زَيْدًا ، كَانَ مِنْ عَطْفِ الشَّيْءِ عَلَى غَيْرِهِ ، وَلَا مَانِعٌ مِنْهُ . وَيَصِيرُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ مِثْلُ : قَامَ رَجُلٌ لَا زَيْدٌ فِي صِحَّةِ التَّرْكِيب ، وَإِنْ كَانَ مَعْنَاهُمَا مَتَعَاكِسِين ، بَلْ قَدْ يَقُولُ : قَامَ رَجُلٌ لَا زَيْدٌ أُولَى بِالْجُوازِ مِنْ : قَامَ رَجُلٌ وَزَيْدٌ ، لِأَنَّ « قَامَ رَجُلٌ وَزَيْدٌ » إِنْ أَرَدْتَ بِالرَّجُلِ فِيهِ زَيْدًا كَانَ تَأكِيدًا ، وَإِنْ أَرَدْتَ غَيْرَهُ كَانَ فِيهِ إِلْبَاسٌ عَلَى السَّامِعِ ، وَإِيَّاهُمْ أَنَّهُ غَيْرُهُ ، وَالتَّأكِيدُ وَالْإِلْبَاسُ مُنْتَفِيَانِ فِي : قَامَ رَجُلٌ لَا زَيْدٌ .

[٤ / ٧٠] رَجُل / زَيْدٌ عُمُومٌ وَخَصْوَصٌ مُطْلَقٌ ، وَبَيْنَ كَاتِبٍ وَشَاعِرٍ عُمُومٌ وَخَصْوَصٌ مِنْ وَجْهِ كَالْحَيْوَانِ وَكَالْأَبِيسِنِ .

وَإِذَا امْتَنَعَ جَاءَ رَجُلٌ لَا زَيْدٌ كَمَا قَالُوهُ فَهُلْ يَمْتَنَعُ ذَلِكُ فِي الْعَامِ

والخاصّ مثل : « قام النّاس لا زيد » ؟ وكيف يمنع أحدٌ مع تصريح ابن مالك وغيره بصحة : قام النّاس وزيد ؟

وإن كان في استدلاله على ذلك بقوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ أَوْ أَلْيَةً ، لَا نَأْنِ جَبْرِيلَ إِمَّا مَعْطُوفٌ عَلَى الْجَلَالَةِ الْكَرِيمَةِ أَوْ عَلَى رَسُولِهِ ، وَالْمَرَادُ بِالرَّسُولِ الْأَنْبِيَاءِ ، لَا نَأْنِ الْمَلَائِكَةَ وَإِنْ جَعَلُوا رُسُلًا فَقَرِيبَتْهُمْ عَطْفَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ تَصْرِيفٌ هَذَا .﴾^(١)

ولأي شيء يتسع العطف بـ « لا » في نحو « ما قام إلا زيد لا عمرو » ، وهو عطفٌ على موجب ؛ لأن زيداً موجب .

وتعليلهم بأنه يلزم نفيه مرتين ضعيف ، لأن الإطناب قد يقتضي مثل ذلك ، لاسيما والنفي الأول عام ، والنفي الثاني خاص فأسوء درجاته أن يكون : مثل : « ما قام النّاس ولا زيد ». .

هذا جملة ما تضمنه كتابك في ذلك . بارك الله فيك .

[الجواب]

والجواب : أما الشرط الذي ذكر السهيلي وأبو حيّان في العطف بـ « لا » فقد ذكره أيضاً أبو الحسن الأبدي في « شرح الجُزُولية » فقال : لا يعطف بلا إلا بشرط : هو أن يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم

(١) البقرة / ٩٨ . والآية هي : « قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرَسُولِهِ ، وَجَبْرِيلَ ، وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوًّا لِلْكَافِرِينَ »

الخطاب نَفْيِ الفِعل عَمَّا بعدها ، فيكون الأول لا يتناول الثاني نحو قوله : جاءني رجلٌ لا امرأة ، وجاءني عالمٌ لا جاهلٌ .

ولو قلت : مررت برجل لا عاقلٍ لم يَجُزْ ، لأنَّه ليس في مفهوم الكلام الأوَّل ما ينفي الفعل عن الثاني ، وهي لا تدخل إلَّا لتأكيد النَّفْيِ .

فإن أردت ذلك المعنى جئت بـ «غير» فتقول : مررت برجل غير عاقلٍ وغير زيدٍ وغير ذلك ، ومررت بزيد لا عمروٍ ، لأنَّ الأوَّل لا يتناول الثاني .

وقد تضمنَ كلام الأبدي هذا زيادةً على ما قاله السهيلي وأبو حيَّان ، وهي قوله : إنها لا تدخل إلَّا لتأكيد النَّفْيِ .

وإذا ثبت أنَّ «لا» لا تدخل إلَّا لتأكيد النَّفْيِ اتضح اشتراط الشرط المذكور ، لأنَّ مفهوم الخطاب اقتضى في قوله : «قام رجل» نفي المرأة ، فدخلت «لا» للتصرير بما اقتضاه المفهوم .

وكذلك : «قام زيد لا عمرو. أمّا «قام رجل لا زيد» فلم يقتضي المفهوم نفي زيد ، فلذلك لم يجز^(١) العطف بـ «لا» ، لأنَّها لا تكون لتأكيد نَفْيِ بل لتأسيسِه / وهي وإن كان يؤتى بها لتأسيس النَّفْيِ فكذلك في نفي يُقصد تأكيدهُ بها بخلاف غيرها من أدوات النَّفْيِ كـ «لم» وـ «ما» ، وهو كلام حسن .

(١) في ط : «لم يجر» بالراء ، تحرير واضح

والأبذى هذا كان أمةً في النحو حتى سمعت الشيخ أبا حيان يقول : إنه سأله أحد شيوخه عن حد النحو فقال له : الأبذى ، يعني أنه تجسّد نحواً.

وإنما قلت هذا ، لثلاً يقع في نفسك أنه لتأخره قد يكون أخذه عن السهيلي .

وأيضاً تمثيل ابن السراج فإنه قال في كتاب «الأصول» : وهي تقع لإخراج الثاني مما دخل فيه الأول ، وذلك قوله : ضربت زيداً لا عمراً ، ومررت برجل لا امرأة ، وجاءني زيد لا عمرو ، فانظر أمثلته لم يذكر فيها إلا ما اقتضاه الشرط المذكور .

وقد يعرض على الأبذى في قوله : إنها لا تُذكر إلا لتأكيد النفي .

ويجاب : بأنه لعل مراده أنها للنفي المذكور بخلاف «ما» و «لم» و «ليس» فلذلك اختيرت هنا ، أو لعل مراده أنها لا تدخل في أثناء الكلام إلا للنفي المؤكد بخلاف ما إذا جاءت أول الكلام قد يراد بها أصل النفي كقوله : لا أقسم وما أشبهه ، والأول أحسن .

وأيضاً تمثيل جماعة من النحاة منهم ابن الشجري في الأمالي ، قال : إنها تكون عاطفةً فتشترك ما بعدها في إعراب ما قبلها ، وتنتهي عن الثاني ما ثبت للأول كقوله : خرج زيد لا بكر ، ولقيت أخاك لا أباك ، ومررت بحميك لا أبيك .

ولم يذكر أحدٌ من النحاة في أمثلته ما يكون الأول فيه يحتمل أن يندرج فيه الثاني ، وخطر لي في سبب ذلك أمران :

أحدهما : أن العطف يقتضي المغایرة ، فهذه القاعدة تقتضي أنه لا بدّ في المعطوف أن يكون غير المعطوف عليه ، والمغایرة عند الإطلاق تقتضي المباینة ، لأنها المفهومة منها عند أكثر الناس ، وإن كان التحقيق أنَّ بين الأعمّ والأخصّ ، والعام والخاص ، والجزء والكل مغایرة ، ولكن المغایرة عند الإطلاق إنما تصرف إلى مالا يصدقُ أحدهما على الآخر .

وإذا صحَّ ذلك امتنع العطف في قولك : جاء رجلٌ وزيدٌ لعدم المغایرة .

فإن أردت غير زيد جاز ، وانتقلت المسألة عن صورتها ، وصار [٤ / ٧٢] كأنك قلت : جاء رجلٌ غيرُ زيدٍ لا زيد ، وغير زيد / لا يصدقُ على زيد ، ومسائلتنا إنما هي فيما إذا كان رجلٌ صادقاً على زيد ، محتملاً ، لأن يكون إياه ، فإن ذلك ممتنع للقاعدة التي تقررت ، وجرت المغایرة بين المعطوف والمعطوف عليه .

ولو قلت : جاء زيد ورجلٌ كان معناه : ورجل آخر ، لما تقرر من وجوب المغایرة .

وكذلك لو قلت : جاء زيد لا رجل وجب أن تقدّر : لا رجل آخر .

والأصل في هذا أنا نريد أن نحافظ على مدلولات الألفاظ ، فيبقى المعطوف عليه على مدلوله من عموم أو خصوص ، أو إطلاق أو تقييد ، والمعطوف على مدلوله كذلك .

وحرف العطف على مدلوله وهو قد يقتضي تغيير نسبة الفعل إلى الأول ك «أو» ، فإنها تغير نسبته من الجزم إلى الشك ، كما قال الخليل في الفرق بينها وبين إما ، وك «بل» فإنها تغيره بالإضراب عن الأول ، وقد لا يقتضي تغيير نسبة الفعل إلى الأول بل زيادة حكم آخر عليه^(١) ، و «لا» من هذا القبيل ، فيجب علينا المحافظة على معناها مع بقاء الأول على معناه من غير تغيير ، ولا تخصيص ، ولا تقييد ، وكأنك قلت : قام إما زيد وإما غيره لا زيد . وهذا لا يصح .

الأمر الثاني^(٢) : أن مبني كلام العرب على الفائدة ، فحيث حصلت كان التركيب صحيحاً ، وحيث لم تحصل امتنع في كلامهم .

وقولك : قام رجل لا زيد مع إرادة مدلول رجل في احتماله لزيد وغيره لا فائدة فيه البة ، مع إرادة حقيقة العطف^(٣) .. أو يزيد على كونه لا فائدة فيه ، ونقول : إنه متناقض ، لأنه إن أردت الإخبار بنفي

(١) في ط : « بل زيادة عليه حكم آخر » بتقديم عليه » صوابه من المخطوطات .

(٢) في ط : وأما الأمر الثاني : « أن » وفي بعض النسخ المخطوطة : الأمر الثاني بدون « أما » وفي بعضها الآخر : الشيء الثاني بدون « أما »

(٣) في ط : « البة بإرادة حقيقة أول ... » وفي الهاشم تعليق : بياض في الأصول . وتصويبه من النسخ المخطوطة التي في يدي ، وليس فيها بياض .

قيام زيد ، وبالإخبار بقيام رجل ، المحتمل له ولغيره كان متناقضاً .

وإن أردت الإخبار بقيام رجل غير زيد كان طريقك أن تقول :

غير زيد .

فإن قلت : إن « لا » بمعنى « غير » لم تكن عاطفةً ، ونحن إنما نتكلّم في العاطفة ، والفرق بينهما: أن التي بمعنى غير مقيدة للأول ، مبيّنة لوصفه ، والعاطفة مبيّنة حُكْماً جديداً لغيره .

فهذا هو الذي خطر لي في ذلك ، وبه يتبيّن أنه لا فرق بين قولك :

قام رجل لا زيد ، وقولك قام زيد لا رجل ، كلاهما ممتنع إلا أن يُراد

[٤ / ٧٣] بالرجل غير زيد فحيثئذ يصحّ فيهما إن كان / يصحّ وضع « لا » في هذا

الموضع موضع « غير » .

وفيه نظر وتفصيل سذكره ، وإلا فنعدل عنها إلى صيغة « غير »

إذا أريد ذلك المعنى .

وبين العطف ومعنى غير فرقٌ وهو أن العطف يقتضي النفي عن الثاني بالمنطق ، ولا تعرّض له للأول إلا بتأكيد ما دلّ عليه بالمفهوم إن سلّم .

ومعنى « غير » يقتضي تقييد الأول ، ولا تعرّض له للثاني إلا بالمفهوم إن جعلتها صفة ، وإن جعلتها استثناء فحكمها حكم الاستثناء من أن الدلالة هل هي بالمنطق أو بالمفهوم؟ وفيه بحث .

والتفصيل الذي وَعَدْنَا فيه هو أنه يجوز : قام رجل غير عاقل ،

وأمر ب الرجل غير عاقل ، وهذا رجل لا امرأة ، ورأيته طويلاً غير قصير ،
فإن كانا علمين جاز فيه « لا » و « غير » .

وهذا الوجهان اللذان خطرا لي زائدان على ما قاله السهييلي
والآبدي من مفهوم الخطاب ، لأنه إنما يأتي على القول بمفهوم اللقب
وهو ضعيف عند الأصوليين ، وما ذكرته يأتي عليه وعلى غيره .

على أن الذي قاله أيضاً وجه حسن يصير معه العطف في حكم
المبين بمعنى الأول من انفراده بذلك الحكم وحده ، والتصريح بعدم
مشاركة الثاني له فيه ، وإلا لكان في حكم كلام آخر مستقل ، وليس هو
المسألة ، وهو مطرد أيضاً في قولك : قام رجل لا زيد ، « وقام زيد لا
رجل » ، لأن كليهما عند الأصوليين له حكم اللقب .

وهذا الوجه مع الوجهين اللذين خطر إلى إنما هي في لفظة
« لا » خاصة لاختصاصها بسعة النفي ، ونفي المستقبل على خلاف
فيه . ووضع الكلام في عطف المفردات لا عطف الجمل . فلو جئت
مكانها بـ « ما » أو « لم » أو « ليس » وجعلته كلاماً مستقلاً لم تأت المسألة ولم
تمتنع .

وأما قول البشريين في قصر الموصوف إفراداً : زيد كاتب لا شاعر
صحيح ولا منافاة بينه وبين ما قلناه .

وقولهم : عدم تنافي الوصفين معناه : أنه يمكن صدقهما على ذات
واحدة بخلاف الوصفين المتنافيين وهما اللذان لا يصدقان على ذات

واحدة كالعالم والجاهل ، فإن الوصف بأحدهما ينفي الوصف بالأخر
استحالة اجتماعهما .

[٤ / ٧٤] وأما شاعرُ وكاتبُ فالوصف بأحدهما لا ينفي / الوصف بالأخر
لإمكان اجتماعهما في شاعر كاتب ، فإنما يجيء نفي الآخر إذا أريد
قصر الموصوف على أحدهما بما تفهمه القرائنُ ، وسياقُ الكلام ، فلا
يقال مع هذا : كيف يجتمع كلام البيانيين مع كلام السهيلي والشيخ
لظهور إمكان اجتماعهما ؟

وقولك في آخر كلامك : وبين كاتب وشاعر عموم وخصوص من
وجه أحاشيك منه وحاشاك أن تتكلّم به .

وقولك : كالحيوان والأبيض كأنك تبعت فيه كلام الشيخ الإمام
العلامة شهاب الدين القرافي ، فإنه قال ذلك - رحمه الله - وهو غفلة
منه أو كلام فيه تسمح أطلقه لتعليم بعض الفقهاء عن الاحتاط له بالعلوم
العقلية ، ولذلك زاد على ذلك ، ومثل بالزنا والإحسان ، لأن الفقيه يتكلّم
فيهما ، وتلك كلها ألفاظ متباعدة ومعانيها متباعدة ، والتباين أعمّ من
التنافي ، فكلّ متنافيين متبايّنان ، وليس كلّ متبايّنين متنافيين .

وعجب منك كونك غفلت عن هذا وهو عندك في منهاج
البيضاوي في الفصيح . والناطق والنظر في المعقول إنما هو في
المعاني ، والنسب الأربعـة من التباين والتساوي والعموم المطلـق

والعموم من وجهه بينها^(١) . والشعر والكتابة متباینان ، والزنا والإحسان متباینان ، والحيوانية والبياض متباینان ، وإن صدق على ذات ثالثة .

فما نقله البیانيون من عدم التنافي صحيح ، ولم يشترط التنافي فلذلك يظهر أن يصح أن يقال : « قام كاتب لا شاعر »^(٢) ، وإن كنت لم أر هذا المثال ، ولا ما يدل عليه في كلام أحد ، لأن كاتباً لا يصدق على شاعر بمعنى أن معنى الكتابة ليس في شيء من معنى الشعر بخلاف رجل وزيد ، فإن زيداً رجل ، والشعر والكتابة في رجل واحد كثوبين يلبسهما^(٣) واحد ، أفترى أحد الثوبين يصدق على الآخر ؟ فالفقیه والتحوی الصرّف يريد أن يتأنس بهذه الحقائق ومعرفتها .

وأما قولك : « قام رجل وزيد » فتركيب صحيح ، ومعناه : قام رجل غير زيد وزيد ، واستفادنا التقىد من العطف ، لما قدمناه من أن العطف يتضى المغايرة فهذا المتكلّم أورد كلامه أولاً على جهة الاحتمال لأن يكون زيداً ، وأن / يكون غيره ، فلما قال : وزيد علمنا [٤ / ٧٥] أنه أراد بالرجل غيره ، وله مقصود قد يكون صحيحاً في إبهام الأول وتعين الثاني ، ويحصل للثاني به فائدة لا يتوصّل إليها إلا بذلك التركيب أو مثله مع حقيقة العطف بخلاف قولك : قام رجل لا زيد لم

(١) في طفقط : « بينها » بالشنية .

(٢) في ط : « كاتب الشاعر » تحریف ، صوابه من النسخ المخطوطة

(٣) في ط : « بينها » مكان : « يلبسهما » تحریف

يحصل به قطُّ فائدة ، ولا مقصود زائد على المغایرة الحاصلة بدون العطف في قوله : قام رجل غير زيد .

وإذا أمكنت الفائدة المقصودة بدون العطف يظهر أن يمتنع العطف ، لأن مبني كلام العرب على الإيجاز والاختصار . وإنما نَعْدِلُ إلى الإطناب لمقصود لا يحصل بدونه ، فإذا لم يحصل مقصود به ، فيظهر امتناعه ، ولا يَعْدِلُ إلى الجملتين ما قدر على جملة واحدة ، ولا إلى العطف ما قدر عليه بدونه ، فلذلك قلنا بالامتناع .

وبهذا يظهر الجواب عن قوله : إن أردت غيره كان عَطْفًا .

وقولك : ويصير على هذا التقدير مثل : قام رجل لا زيد في صِحَّة التَّرْكِيب ممنوع ، لما أشرنا إليه من الفائدة في الأول دون الثاني ، والتَّاكيد يفهم بالقرينة ، والإلباب ينتفي بالقرينة ، والفائدة حاصلة مع القرائن في : قام رجل ، يزيد : « زيد » ، وليس حاصلة في : قام رجل لا زيد مع العطف كما بيناه .

وقولك : وإن كان معناهما متعاكسين صحيح وهو لا ينفعك ولا يضرك .

وقولك : وأي فرق ؟ قد ظهر الفرق كما بين القدم والفرق^(١) .

وأماماً^(٢) قوله : هل يمتنع ذلك في العام والخاص مثل قام الناس

(١) في القاموس : الفرق : طريق في شعر الرأس .

(٢) في ط : « وما » تحريف .

لا زيد؟ فالذى أقوله في هذا: إنه إنْ أريد النّاس غير زيد جاز،
وتكون لا عاطفة كما قررناه من قبل.

وإنْ أريد العموم وإخراج زيد بقولك : لا زيدُ على جهة
الاستثناء فقد كان يخطر لي أنه يجوز ، لكنّي لم أر سيبويه ولا غيره من
النّحاة عد «لا» من حروف الاستثناء فاستقرّرأبى^(١) على الامتناع إلّا إذا
أريد بالنّاس غير زيد ، ولا يمتنع إطلاق ذلك حملاً على المعنى
المذكور بدلالة قرينة العطف .

ويحتمل أن يقال : يمتنع كما امتنع الإطلاق في : «قام رجل لا
زيد» ، فإنّ احتمال إرادة الخصوص جائز في الموضعين ، فإنّ كان
مسوّغاً جاز فيهما ، وإلّا امتنع فيهما. ولا فرق / بينهما إلّا إرادة معنى [٤ / ٧٦]
الاستثناء من «لا» . ولم يذكره النّحاة .

فإنّ صَحَّ أن يراد بها ذلك افترقا ، لأنّ الاستثناء من العامّ جائز ،
ومن المطلق غير جائز .

وفي ذهني من كلام بعض النّحاة في : «قام الناس ليس زيداً أنه
جعلها بمعنى «لا» ، والمشهور أن التقدير : ليس هو زيداً .

فإنّ صَحَّ جعلها بمعنى «لا» وجعلت «لا» استثناء صَحَّ ذلك . وظهر
الفرق وإلّا فهما سواء في الامتناع عند العطف ، وإرادة العموم بلا

(١) في ط : «رأبى» بالباء ، تعرّيف

شكّ ، وكذا عند الإطلاق حملاً على الظاهر حتى تأتي قرينة تدلّ على إرادة الخصوص .

وأمّا قام الناس وزيد فجوازه ظاهر مما قدمناه من أن العطف يفيد المغایرة ، فأفادت الواو إرادة الخصوص بالأول ، وإرادة تأكيد نسبة القيام إلى زيد ، والإخبار عنه مرّتين بالعموم والخصوص .

وهذا المعنى لا يأتي في العطف بـ «لا» .

وكأنّي بك تعرّض عليّ في كلامي هذا مع كلامي المتقدم في تفسير المغایرة .

فاعلم : أن الأصل في المغایرة أنها حاصلة بين الجزئي والكلّي، وبين العام والخاص وبين المتبادرين .

وأهل الكلام فسّروا الغيرين باللذين يمكن انفكاك أحدهما عن الآخر ، ونسبوا هذا التفسير إلى اللغة وبنوا عليه أن صفات الله ليست غيرة ، لأنها لا يمكن انفكاكها ، ولا غرض لها في تجويز ذلك هنا ، وإنما الغرض أن العطف يستدعي مغایرة تحصل بها فائدة . وعطف الخاص على العام ، وإن أريد عموم الأول إذا حصلت به فائدة ، وهو تقرير حكم الخاص وتصييره كالإخبار به مرّتين من أعظم الفوائد فيجوز ، فلذلك سلكته هنا . وفيما تقدم لم تحصل فائدة فمنعه .

وقد استعملت في كلامي هذا ، «وكأنّي بك» ، لأن الناس يستعملونه

ولا أدرى هل جاء في كلام العرب أم لا ؟ إلا أن في الحديث : « كأنني به » فإن صَحَّ فهو دليل الجواز .

وفي كلام بعض النحاة ما يقتضي منعه ، وقال في قولهم : « كأنك بالدنيا لم تكن » : إن الكاف للخطاب والباء زائدة ، والمعنى : لأن الدنيا لم تكن ، ولذلك منعه في : كأنني بهذا الم يكن هكذا على خاطري من كتاب « القصريات » عن أبي علي الفارسي ، وكان صاحبنا أحمد بن الطارتـي - رحمـه الله - شاباً نشأ وبرع / في النحو [٤/٧٧]

ضريراً مات في حداثته أو قفني في مجاميع له كلام جمعه في « كأنك بالدنيا لم تكون وبالآخرة لم تزل » لا يحضرني الآن ، وفيه طول .

وأما استدلال الشيخ جمال الدين بعطف جبريل فصحيح في عطف الخاص على العام ، إن كان العطف على « ملائكته » ، لأنـه من جملة الملائكة ، وكذا إن عطف على الرسـل ، ولم يقصد بهم البشر وحـدهـم .

واما منازعة الولد له إذا حمل الرسـل على البشر أو عطف على الجـالـلةـ الـكـرـيمـةـ فالـمـتـمـسـكـ بـحـمـلـ الرـسـلـ عـلـىـ الـبـشـرـ إنـ صـحـ لـكـ وجـبـ العـطـفـ عـلـىـ الـمـلـائـكـةـ ،ـ وـهـوـ مـنـهـمـ قـطـعاـ ،ـ فـحـصـلـ عـطـفـ

الخاص على العام .

والعطف على الجـالـلةـ معـ كـونـهـ عـطـفـاـ عـلـىـ الـأـوـلـ دونـ ماـ بـعـدـهـ هوـ

غير منقول في كلام النّحاة ، ومع ذلك هو مذكور بعد ذكر الملائكة الذين هو منهم قطعاً ، وبعد الرّسل الذين هو منهم ظاهراً ، ذلك يوجب صحة عطف الخاص على العام ، وإن قدرت العطف على الجلالة ، لأنّا لا نعني بعطف الخاص على العام إلاّ أنه مذكور بعده ، والنظر في كونه يقتضي تخصيصه أولاً .

وأمّا قوله : ولأي شيء يمتنع العطف بـ « لا » في نحو : « ما قام إلاّ زيد لا عمرو ، وهو عطف على موجب ؟ فلِمَا تقدم أن « لا » عطف بها ما اقتضى مفهوم الخطاب فيه ليُدْلِيَ عليه صريحاً وتأكيداً للمفهوم ، والمنطق في الأول الثبوت والمستثنى عكس ذلك ، لأنّ الثبوت فيه بالمفهوم لا بالمنطق ، ولا يمكن عطْفُها على المنفي لما قيل : إنه يلزم نفيه مرتين .

وقولك : إن النفي الأول عام والثاني خاص صحيح ، لكنه ليس في مثل : جاء زيد لا عمرو، لما ذكرنا أن النفي في غير زيد مفهوم، وفي عمرو منطق ، وفي الناس المستثنى منه منطق ، فخالف ذلك الباب .

وقولك : فأسوء درجاته أن يكون مثل ما قام الناس ولا زيد ممنوع ، وليس مثله لأن العطف في : ولا زيد ليس بـ « لا » بل بالواو ، وللعلطف بـ « لا » حكم يختصّه ليس للواو .

وليس في قولنا : ما قام الناس ولا زيد أكثر من خاص بعد عام .

هذا ما قدره الله لي من كتابتي جواباً للولد ، فالولد - بارك الله فيه - ينظر فيه ، فإن رضيه وإلا فتحف بجوابه .

والله أعلم . تمّت بعون الله . /

[VΛ / ε]

الحكم والأناة في إعراب «غير ناظرين إناء»

تأليف قاضي القضاة تقى الدين أبي الحسن السبكي الشافعى -
رحمه الله - وفيه يقول الصلاح الصدفى مادحأله :

يا طالب النحو في زمانِ أطول ظلاً من القناة
وما تحلى منه بعقد عليك بالحلم والأناة

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآلها وصحبه وسلم

قال شيخ الإسلام والمسلمين تقى الدين السبكي - رحمه الله تعالى - قوله تعالى : (لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامِ غَيْرِ ناظرِينَ إِنَاه)^(١) : الذي نختار في إعرابها أن قوله : (أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامِ) حال ، ويكون معناه : مصحوبين والباء مقدرة مع أن ، تقديره بـأن أي مصاحباً .

وقوله : « غير ناظرِينَ إِنَاه » حال بعد حال ، والعامل فيها

ال فعل المفرّغ في « لا تَدْخُلوا » . ويجوز تعدد الحال .

و جوز الشیخ أبو حیان : أن تكون الباء للسبیة .

ولم يقدّر الزمخشري حرفًا أصلًا ، بل قال : « أن يؤذن » في معنى الظرف ، أي وقت أن يؤذن .

وأورد عليه أبو حیان بأن المصدريّة لا تكون في معنى الظرف ، وإنما ذلك في المصدر الصريح نحو : أحیثك صياغ الدیک أي وقت صياغ الدیک ، ولا تقول : أن يصبح .

فحصل خلاف في أن « أن يؤذن » ظرف أو حال ، فإن جعلناها ظرفاً كما قال الزمخشري فقد قال : « إن غير ناظرين » حال مِنْ « لا تدخلوا » وهو صحيح ، لأنه استثناء مفرّغ من الأحوال ، كأنه قال : لا تدخلوا في حالٍ من الأحوال إلّا مصحوبين غير ناظرين ، على قولنا ، أو وقت « أن يؤذن لكم » غير ناظرين على قول الزمخشري .

وإنما لم يجعل غير ناظرين حالاً من يؤذن ، وإن كان جائزًا من جهة الصناعة ، لأنّه يصير حالاً مقدرةً ولأنّهم لا يصيرون^(١) منهيين عن الانتظار بل يكون ذلك قيداً في الإذن ، وليس المعنى على ذلك ، بل على أنّهم نهوا أن يدخلوا إلّا بإذن ، ونهوا إذا / دخلوا أن يكونوا [٧٩ / ٤] ناظرين إناه ، فلذلك امتنع من جهة المعنى أن يكون العامل فيه

(١) في ط : « لا يعبرون » صوابه من بعض نسخ المخطوطات

« يؤذن » وأن يكون حالاً من مفعوله . فلو سكت الزمخشري على هذا لم يرد عليه شيء لكنه زاد وقال : وقع الاستثناء على الوقت والحال معاً ، كأنه قيل : لا تدخلوا بيوت النبي إلا وقت الإذن ، ولا تدخلوها إلا غير ناظرين ، فورد عليه أن يكون الاستثناء شيئاً وهما ، الظرف ، والحال بأداة واحدة ، وقد منعه النحو أو جمهورهم .

والظاهر أن الزمخشري ما قال ذلك إلا تفسيرًّا معنى ، وقد قدر أداتين ، وهو من جهة بيان المعنى قوله^(١) : [وَقَعَ الْإِسْتِثْنَاءُ عَلَى الْحَالِ وَالْوَقْتِ مَعًا] كأنه قال : لا تدخلوا بيوت النبي [] من جهة الصناعة ، لأن الاستثناء المفرغ يعمل ما قبله فيما بعده ، والمستثنى في الحقيقة هو المصدر المتعلق بالظرف والحال ، فكأنه قال : لا تدخلوا إلا دخولاً موصوفاً بكذا .

ولست أقول بتقدير مصدر هو عامل فيهما ، فإن العمل للفعل المفرغ ، وإنما أردتُ شرح المعنى .

ومثل هذا الإعراب هو الذي نختاره في مثل قوله تعالى : « وما اختلف الذين أتوا الكتاب إلا من بعد ما جاءهم العلم بغياناً بينهم »^(٢)

(١) في ط : بعد الكلمة : « قوله » : « من جهة الصناعة » وقد سقطت بعد الكلمة « قوله » عبارة أشير إليها في هامش ط بأنها بياض في الأصول . وفي النسخ المخطوطة التي بين يدي مكان البياض العبارة التي بين معقوفين في النص ، وقد سقطت من ط .

أي إلّا اختلافاً من بعد ما جاءهم العِلْم بَغْيَاً بينهم ، فالجار والمجرور ليسا بمستثنين بل يقع عليهما المستثنى وهو الاختلاف كما تقول : « ما قمت إلّا يوم الجمعة ضاحكاً أمام الأمير في داره » ، فكلّها يعمل فيها الفعل المفرّغ من جهة الصناعة .

وهي من جهة المعنى كالشيء الواحد لأنّها بمجموعها بعضٌ من المصدر الذي تضمنه الفعل المنفي . وهذا أحسن من أن يقدر : « اختلفوا بَغْيَاً بينهم » ، لأنّه حينئذ لا يفيد الحصر .

وعلى ما قلنا ، يفيد الحصر فيه كما أفاده في قوله : « من بعد ما جاءهم العِلْم » فهو حَصْرٌ في شيئين لكن بالطريق الذي قلناه ، لا أنه استثناء شيئاً بل استثناء شيء واحد صادق على شيئين .

ويمكن حمل كلام الزمخشري على ذلك ، فقوله : وقع الاستثناء على الوقت والحال معاً صحيح ، وأن المستثنى أعم ، لأن الأعم يقع على الأخص ، والواقع على الواقع واقعٌ فتخلص عمما ورد عليه من قول التّحاة : لا يستثنى بادة واحدة دون عطف شيئاً . / [٤/٨٠]

وقد أورد عليه أبو حيّان في قوله : إنّها حال في « لا تدخلوا » : أنّ هذا لا يجوز على مذهب الجمهور ، إذ لا يقعُ عندهم بعد إلّا في^(١) الاستثناء إلّا المستثنى أو صفة المستثنى .

(١) سقطت « في » من ط ، صوابه في النسخ المخطوطة

وأجاز الأخفش والكسائي في ذلك في الحال . وعلى هذا يجيء ما قاله الزمخشري .

وهذا الإبراد عجيب ، لأنه ليس مراد الزمخشري : لا تدخلوا غير ناظرين ، حتى يكون الحال قد تأخر بعد أداة الاستثناء على مذهب الأخفش والكسائي ، وإنما مراده أنه حال من « لا تدخلوا » ، لأنه مفرغ ، فيعمل فيما بعد الاستثناء ، كما في قوله : ما دخلت إلا غير ناظر ، فلا يرد على الزمخشري إلا استثناء شيئاً ، وجوابه : ما قلناه . وحاصله : تقيد إطلاقهم : لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئاً ، ما إذا كان الشيئان لا يعمل الفعل فيهما إلا بعطف ، أما إذا كان عاملاً فيهما بغير عطف فيتوجه [الاستثناء إليهما لأن حرف الاستثناء]^(١) كال فعل ، ولأن الفعل عامل فيهما قبل الاستثناء ، فكذا بعده .

واختار أبو حيّان في إعراب الآية : أن يكون التقدير : فادخلوا غيرنا ناظرين كما في قوله : ﴿ بالبيّنات والزّبْر﴾^(٢) أي أرسلناهم . والتّقدير في تلك الآية قوي لأجل البُعد والفصْل ، وأمّا هنا فيحتمل هو وما قلناه .

فإن قلت : قولهم : لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئاً

هل هو متفق عليه أو مختلف فيه ؟ وما المختار فيه ؟

(١) ما بين معقوفين سقط من ط . وفي هامش ط كتب : بياض في الأصول ، صوابه من المخطوطات .

(٢) آل عمران / ١٨٤

قلت : قال ابن مالك - رحمه الله - في التسهيل : لا يستثنى بأدلة واحدة دون عطفٍ شيئاً ، ويوهم ذلك بدل و فعل مضمر لا بدلان خلافاً لقوم .

قال أبو حيّان - رحمه الله تعالى - إنَّ من النَّحويين من أجاز ذلك ، ذهبوا إلى إجازة « ما أخذ أحدٌ إلَّا زِيدٌ درْهَمًا » ، « وما ضرب القوم إلَّا بعضهم بعضاً » .

قال : ومنع الأخفش والفارسيٌّ واختلفا في إصلاحها .

وتصححها عند الأخفش بأن يقدم على إلَّا المرفوع الذي بعدها ، فتقول ما أخذ أحدٌ زِيدٌ إلَّا درْهَمًا » ، « وما ضرب القوم بعضاً إلَّا بعضاً » قال : وهذا موافق لما ذهب إليه ابن السرّاج وابن مالك من أن حرف الاستثناء إنما يستثنى به واحد .

وتصححها عند الفارسيٌّ بأن تزيد فيها منصوباً قبل إلَّا ، فتقول : « ما أخذ أحدٌ شيئاً إلَّا زِيدٌ درْهَمًا » ، « وما ضرب القوم أحداً / إلَّا بعضاً بعضاً .

قال أبو حيّان : ولم نَدْرُ تخریجه لهذا التركيب ، هل هو على أن يكون ذلك على البدل فيهما ، كما ذهب إليه ابن السرّاج في : ما أعطيت أحداً درْهَمًا إلَّا عمراً دائِقاً ، ليُبدَّل المرفوع من المرفوع ، والمنصوب من المنصوب ، أو هو على أن يُجعل أحدهما بدلاً ، والثاني معمول عامل مضمر ، فيكون إلَّا زِيدٌ بدلاً من أحد ، وإلَّا

بعضهم بدلًا من القوم ، ودرهماً منصوب بضرب مضمرة ، كما اختاره ابن مالك ؟

والظاهر من قول المصنف يعني ابن مالك خلافاً لقوم أنه يعود لقوله : لا بدلان ، فيكون ذلك خلافاً في التخريج ، لا خلافاً في صحة هذا التركيب .

والخلاف كما ذكرته موجود في صحة التركيب ، فمنهم من قال : هذا التركيب صحيح ، لا يحتاج إلى [تخريج لا تصحيح^(١)] الأخفش ، ولا تصحيح^(٢) الفارسي .

هذا كلام أبي حيّان^(٣) ، وحاصله أن في صحة هذا التركيب خلافاً ، فالأخفش والفارسي يمنعانه ، وغيرهما يجوزه ، والمجوزون له ابن السراج ، يقول : هما بدلان . وابن مالك يقول : أحدهما بدل ، والأخر معمول مضمر ، وليس في هؤلاء من يقول : إنهما مستثنيان بأداة واحدة ، ولا نقل ذلك أبو حيّان عن أحد .

وقوله في صدر كلامه : إنَّ من التحوينِ من أجزاء محمولٍ على

(١) ما بين معقوفين سقط من ط ، وفي ط : « لا يحتاج إلى تصحيح » الخ تصويبه من النسخ المخطوطة في ط : « ولا لتصحيح » باللام .

(٢) في ط بعد أبي حيّان رقم (١) يشير به في الهاشم إلى أن هنا « بياض في الأصول » ومكان البياض في النسخ المخطوطة : « رحمة الله »

التّركيب ، لا على معنى الاستثناء ، فليس في كلام أبي حيّان ما يقتضي الخلاف في المعنى بالنسبة إلى جواز استثناء شيئاً بأداة واحدة من غير عطف .

واحتاج ابن مالك بأنه كما لا يقدّر بعد حرف العطف معطوفان كذلك لا يقع بعد حرف الاستثناء مستثنيان .

وتعجبُ الشّيخ أبو حيّان منه ، وذلّك لجواز قولنا : ضرب زيداً عمراً ، وبشرّ خالداً ، وضرب زيداً عمراً بسوط ، وبشرّ عمراً بجريدة . وقال : إن المجوزين لذلك عللوا الجواز بشبه إلّا بحرف العطف . وابن مالك جعل ذلك علة للمنع .

وفي هذا التّعجب نظر ، لأن ابن مالك أخذ المسألة مطلقة في هذا المثال وفي غيره ، وقال : لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئاً ، ولا شكّ أن ذلك صحيح في قولنا : قام القوم إلّا زيداً ، وما قام القوم إلّا زيداً، وما قام إلّا خالد ، وما أشبه ذلك مما يكون العامل فيه واحداً والعمل / واحداً ، ففي مثل هذا يمنع التّعدد ، ولا يكون [٤/٨٢]

مستثنيان بأداة واحدة ، ولا معطوفان بحرف واحد .

والشّيخ في « شرح التّسهيل » مثل قول المصنف بحرف عطف : قام القوم إلّا زيداً وعمراً ، وهو صحيح ، ومثله دون عطف : باعطيت الناس إلّا عمراً الدنانير ، وكأنه أراد التّمثيل بما هو محلّ نظر ، وإلّا فالمثال الذي قدمناه هو من جملة الأمثلة ، ولا ريبة في امتناع

قولك : قام القوم إلّا زيداً عمراً ، ثم قال الشيخ : قال ابن السرّاج : هذا لا يجوز ، بل تقول : أعطيت الناس الدنانير إلّا عمراً .

قال : فإن قلت : ما أعطيت أحداً دِرْهَمًا عَمْرًا دانقاً ، وأردت الاستثناء لم يجز ، وإن أردت البدل جاز ، فأبدلت عمراً من أحد ، ودانقاً من درهم ، كأنك قلت : ما أعطيت إلّا عمراً دانقاً .

قلت : وقد رأيت كلام ابن السرّاج في الأصول كذلك ، قال الشيخ أبو حيّان - رحمه الله - وهذا التقرير الذي قبره في البدل وهو ما أعطيت إلّا عمراً دانقاً لا يؤدي إلى أن حرف الاستثناء يستثنى به واحد، بل هو في هذه الحالة التقديرية ليس ببدل ، إنما نصبهما على أنهما مفعولاً أعطيت المقدرة ، ولا يتوقف على وساطة إلّا لأنّه استثناء مفرّغ ، فلو أسقطت إلّا فقلت : ما أعطيت عمراً دِرْهَمًا جاز عملها في الاسمين بخلاف عمل العامل المستثنى الواقع بعد إلّا فهو متوقف على وساطتها .

قلت : الحالة التقديرية إنما ذكرها ابن السرّاج لما أعرّبها بدلين فأسقط البدلتين ، وصار كأن التقدير ما ذكره ، وابن السرّاج قائل بأن حرف الاستثناء لا يستثنى به إلّا واحد ، حتى إنه قال قبل ذلك في : « ما قام أحد إلّا زيداً إلّا عمراً » : إنه لا يجوز رفعهما ، لأنّه لا يجوز أن يكون لفعل واحد فاعلان مختلفان ، يرتفعان به بغير حرف عطف ، فلا بدّ أن ينتصب أحدهما .

والظاهر أنَّ الشِّيخ أراد أن يشرح كلام ابن السَّراج، لا أنه يرد عليه .

ثم قال الشِّيخ : ذهب الزَّجاج إلى أنَّ البدل ضعيفٌ، لأنَّه لا يجوز / بدل اسمين من اسمين ، لو قلت : ضرب زيدُ المُرْأة أخوك [٨٣/٤] هنَدًا لم يجز .

قال : والسماع على خلاف مذهب الزَّجاج ، وهو أنه يجوز بدل اسمين من اسمين قال الشاعر :

٧١٠ فَلَمَّا قرنا التَّبَعَ بالنَّبَعِ بعضاً
بعض أبْتَ عِيدانه أَنْ تَكَسَّرَ^(١)

وردَ ابن مالك على ابن السَّراج بأنَّ البدل في الاستثناء لا بدَّ من اقترانه بِالْأَ يعنى وهو^(٢) قدر : ما أخذ أحدٌ بغير إلَّا^(٣) .

وقد يجاب عن ابن السَّراج بأنَّ الذي لا بدَّ من اقترانه بِالْأَ هو البدل الذي يراد به الاستثناء .

أما هذا فلم يرد به معنى الاستثناء ، بل هو بدلٌ منفيٌ ، قدّمت إلَّا عليه لفظاً وهي في الحكم متأخرة .

(١) للنابغة الجعدي الصحابي .

انظر حاشية يس ٢٤٩/١ ، والممع والدرر رقم ٨٩٤ .

(٢) أي ابن السَّراج

(٣) في ط : « أحد زيد بدلًا » مكان : « أحد بغير إلَّا » تحرير صوابه من النسخ المخطوطة .

وحاصله أنه يلزم الفصل بين البدل والمبدل إلأ ، ويلزمه الفصل بين إلأ وما دخلت عليه بالبدل بما قبلها .

والشيخ تعقب ابن مالك بكلام طويل لم يُرده . ولم يتخلص لنا من كلام أحد من النّحاة ما يقتضي حصرین .

وقد قال ابن الحاجب في شرح المنظومة في المواضع التي يجب فيها تقديم الفاعل في قوله : إذا ثبت المفعول بعد نفسي فلازم تقديميه نوعي ، قال : كقولك ما ضرب زيد إلأ عمراً ، فهذا مما يجب فيه تقديم الفاعل ، لأن الغرض حصر ماضية زيد في عمره وخاصة أي لا مضروب لزيد سوى عمرو ، فلو كان له مضروب آخر لم يستقم بخلاف العكس .

فلو قدم المفعول على الفاعل انعكس المعنى .

قال : فإن قيل : ما المانع أن يقال فيها : ما ضرب إلأ عمراً زيد ويكون فيه حيثذا تقديم المفعول على الفاعل ؟

قلت : لا يستقيم لأنه لو جوز تعدد المستثنى المفرغ بعد إلأ في ^(١) كقولك : ما ضرب إلأ زيد عمراً أي ما ضرب أحداً إلأ زيداً عمراً كان الحصر فيما معناه ، والغرض الحصر في أحدهما ، فيرجع

(١) في ط : بعد « في » إشارة في الهمش إلى أن هنا بياضاً في الأصول : وليس في المخطوطات إشارة إلى هذا البياض

الكلام بذلك إلى معنى آخر غير مقصود ، وإن لم يجوز كانت المسألة الأولى ممتنعة لبقائها بلا فاعل ، ولا ما يقوم مقام الفاعل ، لأن التقدير حيثئذ : ضرب زيد ، فيبقى ضرب الأول / بغير فاعل ، ويكون في [٨٤/٤] الثانية «عمرو» منصوباً بفعل مقدر غير «رب» الأول فيصير جملتين فلا يكون فيهما تقديم فاعل على مفعول .

هذا كلام ابن الحاجب وليس فيه تصريح بنقل خلاف .

ورأيت كلام شخص من العجم يقال له : العديسي شرح كلامه ، ونقل كلامه هذا ، وقال : لا يخفى عليك أن هذا الجواب إنما يتم ببيان أن «زيداً» في قولنا : ما ضرب إلا عمرو زيداً ، «وعمراً» في قولنا : «ما ضرب إلا زيد عمراً» يمتنع أن يكونا مفعولين لضرب الملفوظ ، ولم يتعرض المصتف في هذا الجواب فيكون هذا الجواب غير تمام .

وقال المصنف في «أمالى الكافية» : لا بد في المستنى المفرغ من تقدير تمام ، فلو استعملوا بعد إلا شيئاً لوجب أن يكون قبلهما تماماً . فإذا قلت : ما ضرب إلا زيد عمراً ، فاما أن تقول : لا تمام لهما ، أولهما تماماً ، أو لأحدهما دون الآخر .

الأول : يخالف الباب ، والثاني : يؤدي إلى أمر خارج عن القياس من غير سبب .

ولو جاز ذلك في اثنين جاز فيما فوقهما ، وذلك ظاهر البطلان .

والثالث : يؤدّي إلى اللبس فيما قصد ، فلذلك حكموا بأن الاستثناء المفرغ إنما يكون لواحد ، وبهؤول ما جاء على ما يوهم غير ذلك بأنه يتعلّق بما دل عليه الأول ، فإذا قلت : ما ضرب إلا زيداً عمراً فنحن نجوز ذلك لا على أنه لضرب الأول ، ولكن لفعل محفوظ دلّ عليه الأول كأنّ سائلاً سألا من ضرب ؟ فقال : عمراً ، أي ضرب عمراً .

قال الحديسيّ : ولسائل أن يختار الثالث ، ويقول : العام لا يقدر إلا الذي يلي إلاّ منها ، فإن العام إنما يقدر للمستثنى المفرد لا لغيره ، والمستثنى المفرغ هو الذي يلي إلاّ فلا يحصل للبس أصلاً ، فثبت أن جواب شرح المنظومة لا يتمّ بما ذكره في الأمالي أيضاً ، نعم يَتّمُ بما ذكره ابن مالك وهو أن الاستثناء في حكم جملة مستأنفة ، لأن معنى جاء القوم إلاّ زيداً إنما منهم زيد ، وهذا يقتضي أن لا يعمل ما قبل [٨٥ / ٤] إلاّ فيما بعدها لما لاح أن إلاّ بمثابة « ما » و« إلاّ » في صورة مندوحة / عنه وهي إعمال ما قبل إلاّ في المستثنى المنفي على أصله ، وفيما بعد إلاّ المفرغة وهو المستثنى المفرغ تحقيقاً أو تقديرًا نحو: ما جاءني أحد إلا زيد على البدل ، وفيما بعد المقدمة على المستثنى منه ، والمتوسطة بينه وبين صفة الإضمار، إنْ قدر العامل بعد إلاّ في الصور لكثرة وقوعها نحو: ما قاموا إلاّ زيداً ، وما قام إلاّ زيد ، وما جاء إلاّ زيداً القوم ، وما مررت بأحد إلاّ زيداً خيراً من عمرو وأن لا يجوز : ما ضرب إلاّ زيد

عَمْرًا ، وَلَا إِلَّا عَمْرًا زِيدًا ، لَأَنَّهُ إِنْ كَانَ شَيْئِينَ فَهُوَ مُمْتَنِعٌ ، وَإِنْ كَانَ الْمُسْتَشْتَنِي مِمَّا يَلِيهِ إِلَّا دُونَ الْأُخْرَى يَكُونُ مَا قَبْلَهُ عَامِلًا فِيمَا بَعْدَهُ فِي غَيْرِ الصُّورِ الْأَرْبَعِ ، وَهُوَ مُمْتَنِعٌ .

وَمَا وَرَدَ قَدْرُ عَامِلِ الثَّانِي فَتَقْدِيرُ مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمْرًا زِيدًا : ضَرَبَ زِيدًا .

وَذَهَبَ صَاحِبُ الْمُفْتَاحَ : إِلَى جُوازِ التَّقْدِيمِ حِيثُ قَالَ فِي فَصْلِ الْقَصْرِ : وَلَكَ أَنْ تَقُولَ فِي الْأُولَى : مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمْرًا زِيدًا ، وَفِي الثَّانِي مَا ضَرَبَ إِلَّا زِيدًا عَمْرًا ، فَتَقْدِيرُهُ وَتَؤْخِرُهُ إِلَّا إِنَّ هَذَا التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ لِمَا اسْتَلَزَمَ قَصْرُ الصَّفَةِ قَبْلَ تَمامِهَا عَلَى الْمُوصَوفِ قَلَّ وَرَوَدَ فِي الْاسْتِعْمَالِ ، لَأَنَّ الصَّفَةَ الْمَقْصُورَةَ عَلَى عَمْرٍ وَفِي قَوْلَنَا : مَا ضَرَبَ زِيدًا إِلَّا عَمْرًا هِيَ: ضَرَبَ زِيدًا لَا الضَّرَبَ مُطْلَقًا ، وَالصَّفَةُ الْمَقْصُورَةُ عَلَى زِيدٍ فِي قَوْلَنَا : مَا ضَرَبَ عَمْرًا إِلَّا زِيدًا هِيَ الضَّرَبُ لِعَمْرٍ .

وَقَالَ الْحَدِيثِيُّ عَلَى صَاحِبِ الْمُفْتَاحِ : إِنَّ حُكْمَهُ بِجُوازِ التَّقْدِيمِ إِنَّ أَثَبْتَ بِوَرَدِهِ فِي الْاسْتِعْمَالِ فَهُوَ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ بَأَنَّ مَا وَرَدَ فِي الْاسْتِعْمَالِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي فِيهِ مَعْمُولاً لِعَامِلٍ مُقْدَرٍ ، كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ وَابْنُ مَالِكٍ ، وَأَصْوَلُ الْبَابِ لَا تَشْتَتِ بِالْمُحْتَمَلَاتِ .

وَإِنْ أَثَبْتَ بِغَيْرِهِ فَلَا بَدَّ مِنْ بِيَانِهِ لِلنَّظَرِ فِيهِ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَهَلْ يَجُوزُ التَّقْدِيمُ فِي إِنْمَا ؟ قَلْتَ : لَا يَجُوزُ

قطعاً في إنما ، وإنما جوز في ما وإلا ، لأن ما وإلا أصل في القصر ،
ولأن التقديم في ما وإلا غير ملتبس . كذا قاله صاحب المفتاح .

وقال الحديبي : امتناع التقديم في إنما يقتضي امتناعه في « ما » و
« إلا » ليجري باب الحصر على سنن واحد .

قال مولانا العلامة قاضي القضاة شيخ الإسلام أوحد
المجتهدین :

وقد تأملت ما وقع في كلام ابن الحاجب من قوله : ما ضربَ
[٨٦/٤] أحد أحداً إلا زيداً / عَمِراً ، قوله : إن الحصر فيهما معاً ، والسابق
إلى الفهم منه أنه لا ضارب إلا زيداً ، ولا مضروب إلا عمرو ، فلم
أجده كذلك ، وإنما معناه : لا ضارب إلا زيد إلا عمر ، فانتفت
ضاربية غير زيد لغير عمرو ، وانتفت مضروبة عمرو من غير زيد ،
وقد يكون زيد ضرب عمراً وغيره ، وقد يكون عمرو ضربه زيد وغيره .

وإنما يكون المعنى نفي الضاربية مطلقاً عن غير زيد ، ونفي
المضروبة مطلقاً عن غير عمرو .

وإذا قلنا : ما وقع ضرب إلا من زيد على عمرو فهذا حصران
مطلقاً بلا إشكال ، وسببه أن النفي ورد على المصدر ، واستثنى منه
شيء خاص وهو ضرب زيد لعمرو ، فبقى ما عداه على النفي كما ذكرناه
في الآية الكريمة وفي الآية الأخرى التي ينبغي فيها الاختلاف : « إلا »

منْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَعْيًا بَيْنَهُمْ »^(١) . وَالْفَرْقُ بَيْنَ نَفْيِ الْمَصْدَرِ وَنَفْيِ الْفَعْلِ: أَنَّ الْفَعْلَ مُسْنَدٌ إِلَى فَاعِلٍ فَلَمَّا [يُنْتَفَى عَنِ الْمَفْعُولِ إِلَّا ذَلِكُ الْمَقِيدُ ، وَالْمَصْدَرُ لَيْسَ كَذَلِكُ ، بَلْ هُوَ] مُطْلَقٌ ، فَيُنْتَفَى مُطْلَقًا إِلَّا [الصُّورَةُ الْمُسْتَشَأةُ مِنْهُ بِقِيودِهَا] . وَقَدْ جَاءَنِي كِتَابُكَ - أَكْرَمُكَ اللَّهُ - تَذَكَّرُ فِيهِ أَنْكَ^(٤) [وَقَفْتُ عَلَى مَا قَدْرَتِهِ فِي إِعْرَابٍ] قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿غَيرٌ نَاظِرٍ إِنَاهٌ﴾ وَأَنَ النَّحَاةُ اخْتَلَفُوا فِي أَمْرَيْنِ :

أحدهما : وقوع الحال بعد المستنى نحو قوله : أكرم الناس
إلا زيداً قائمين ، وهذه هي التي اعترض بها الشيخ أبو حيّان على
الزمخري ، وهو اعتراض [غير مسلم]^(٥) لأن الزمخري جعل الاستثناء
وارداً عليها وجعلها حالاً مستثنة فهى في الحقيقة [مستثنة]^(٦)

. ۱۹ / آل عمران (۱)

(٢) بعد : «فلا» في ط سقط إلى قوله : هو مُطلق، وقد أشير إلى ذلك في الهمامش بعبارة : «بياض في الأصول» وما بين معقوفين هو ما سقط من ط صوابه من النسخ المخطوطة التي في يدي

(٣) طبعًـ قولـه : « مطلقاً إلا » سقطـت العـبـارـة التي بين معـقوـفين ، وقد أشارـ إليهاـ فيـ الـهـامـشـ بـكـلـمـةـ : « كـذاـ » أيـ بـيـاضـ فيـ الأـصـوـلـ مـثـلـ الـبـيـاضـ السـابـقـ . وـماـ بـيـنـ معـقوـفـينـ منـ النـسـخـ المـخـطـوـطـةـ .

(٤) سقطت العبارة التي بين معقوفين من ط ، وصوابها من النسخ المخطوطة ، وقد أشير في هامش طبأَنْ بعد «أنك» بياض في الأصول .

(٥) ما بين معقوفين سقط من ط ، وأشار إليه في هامشها والتصويب من المخطوطات

(٦) ما بين معقوفين سقط من ط، صوابه من النسخ المخطوطة

فلم يقع بعد إلا حينئذ إلا المستثنى ، فإنه مفرغ للحال .
والشيخ فهم أن الاستثناء غير منسحب عليه ، فلذلك أورد عليه
أن «غير ناظرين إناء» ليس مستثنى ولا صفة للمستثنى به ، ولا يستثنى
منه ، وقد أصبحت فيهما .

قلت : لكن للشيخ بعض عذر على ظاهر كلام الزمخشري لما
قال : إنه حال من «لا تدخلوا» . ولم يتأمل الشيخ بقية كلامه فلو
اقتصر على ذلك لامكنا أن يقال : إن مراده : لا تدخلوا غير ناظرين إلا
أن يؤذن لكم ، ويكون المعنى أن دخولهم غير ناظرين إناءً مشروط
بالإذن وأما «ناظرين»^(١) فممنوع مطلقاً بطريق الأولى ، ثم قدم
المستثنى وأخر الحال ، فلو أراد هذا كان إيراد الشيخ متوجهًا من جهة
[٨٧/٤ النحو] .

ثم قلت - أكرمك الله : الثاني ، وكأنك أردت الثاني من
الأمرتين اللذين اختلف فيهما ، وذكرت استثناء شيئين ، وقد قدّمت
أني لم أظفر بتصريح نقل في المسألة .

والذي يظهر أنه لا يجوز بلا خلاف ، كما لا يكون فاعلان لفعل
واحد ، ولا مفعولان لهما فعل^(٢) واحد لا يتعدى إلى أكثر من واحد ،
كذلك لا يكون مستثنيان [من مستثنى واحد بآدأة واحدة]^(٣) ولا من
(١) في ط: إشارة في الهاشم إلى قوله: «ناظرين» بكلمة: «كذا» مع أنها محكية
(٢) في ط: «لهما لفعل» تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة
(٣) ما بين معقوفين سقط من ط . وقد أشير إليه في هامشها بأنه «هنا بياض في
الأصول» ، والتوصيب من النسخ المخطوطة .

مستثنى منها بآداة واحدة ، لأنها كقولك : استثنى المتعدّي إلى واحد ، فكما لا يجوز في الفعل لا يجوز في الحرف بطريق الأولى .

وكذلك اتفقا على ذلك ، ولم يتكلّموا فيه في غير باب أعطى وشبيهه ، وقولك : إنه لا يكاد يظهر لها مانع صناعي وهي جديرة بالمنع ، وما^(١) المانع من قول الشخص : ما أعطيت أحدا شيئاً إلا عمراً دانقاً؟ وإنما ينبغي منع ذلك في مثل : إلا عمراً زيداً إذا كان العامل يطلبهما بعمل واحد ، أمّا إذا طلبهما بجهتين فليس يمتنع .

ولم يذكر ابن مالك حجة إلا الشبه بالعطف .

ونحن نقول في العطف بالجواز في مثل : ما ضرب زيداً عمراً وبكر خالداً قطعاً ، فظيره : ما أعطيت أحداً شيئاً إلا زيداً دانقاً .

وصرّح ابن مالك بمنعه ، وقد فهمت ما قلته ، وقد تقدّم الكلام بما فيه كفاية وجواب . إن شاء الله .

وقولك : إن الآية نظيره ممنوع ، بل هي جائزة ، وهو ممنوع . والله سبحانه وتعالى أعلم . تمت الرسالة بحمد الله وعونه وحسن توفيقه^(٢) .

(١) في ط : «ولا» مكان : «وما» صوابه من المخطوطات

(٢) في نسخة (ى) التي صاحب ناشر الأشباء في ضئلها قوله في الهاشم : بهامش (ى) على يد فقير رحمة ربه محمد بن أبي بكر بن أحمد الطوخي الكناني - عفوا الله عنه - وذلك بالمدرسة الجودرية .

تعليق ابن بَرِّي على قول شاعِر في وصف الدنيا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدَ وَآلِهِ وَصَاحْبِهِ وَسَلَّمَ : رأيت في بعض المجاميع من كلام أبي محمد عبدالله بن بَرِّي^(١) على قول الشاعر في وصف دينار :

٧١١ = وأصْفَرَ مِنْ ضَرْبِ دَارِ الْمُلُوكِ

تَلَوْحٌ عَلَى وَجْهِهِ جَعْفَراً

ملخصه في «يلوح» روايتان^(٢) إحداهما رواية الفراء ، وهي الرواية الصحيحة أنها بالباء ولا إشكال على نصب «جعفر» على [٤/٨٨] هذه ، لأنَّه مفعول بتلوح / وتلوح بمعنى : ترى وتبصر ، وتقول : لُحْتَ الشَّيْءَ : إذا أبصرته .

وهذا بين لا إشكال فيه ولا تعسف في إعرابه .

وأمّا الرواية الأخرى وهي المشهورة «يلوح» ففيها إشكال فمن

(١) ابن بَرِّي له ترجمة وافية في كتابي «المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة» ص ٤٧.

(٢) في ط : «روaiten» .

النحاة من قال: إنه منصوبٌ بإضمار فعل ، تقديره: أقصدوا جعفراً . ومنهم من جعله من باب المفعول المحمول على المعنى من جهة أن جعفراً داخلٌ في الرؤية من جهة المعنى ، لأن الشيء إذا لاح لك فقد رأيته .

تعليق على معنى : « وَآتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً » لِتاج الدين الحموي

وفي هذا المجموع أيضاً :

سئل الإمام أبو محمد بن بري الإمام تاج الدين محمد بن هبة الله بن مكي الحموي عن قوله تعالى : « وَآتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً »^(١) كيف تكون نحلة ، والنحلة في اللغة: الهبة بلا عوض؟ والصدق تستحقه اتفاقاً لا على وجه التبرع .

فأجابه بأنه لما كانت المرأة يحصل لها في النكاح ما يحصل للزوج من اللذة ، وتزيد عليه بوجوب النفقة والكسوة والمسكن كان لها المهر مجاناً ، فسمى نحلة . كذا ذكره أثمننا .

وقال بعضهم : لما كان الصداق في شرع من قبلنا لأولياء المنكوحات بدليل قوله تعالى : « قَالَ أَنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنْكِحَكَ إِحْدَى

ابتي هاتين على أن تاجرني ثمانين حجاج^(١) ثم نسخه شرعننا صار ذلك عطية اقتطعت لهن فسمى نحلة . والله أعلم .

جمع حاجة

في جمع حاجة من كلام ابن بري :

قال : سألت - وفقك الله تعالى لما يرضيه ، وجعلك مِمَّا يَتَبَعُ الحقَّ و يأتيه - عن قول الشيخ الرئيس أبي محمد القاسم بن علي الحريري في كتابه (درة الغواص) : إن لفظة حوائج مِمَّا توهَّم في استعماله الخواص^(٢) ، وسألت أن أميز لك الصحيح والعليل ، من غير

(١) القصص / ٢٧ .

(٢) نص الحريري في «درة الغواص» / ٥٤ : «ويقولون في جمع حاجة : حوائج ، فَيَتَوَهَّمُونَ فِيهِ كَمَا وَهِمْ بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ فِي قَوْلِهِ : إِذَا مَا دَخَلْتَ الدَّارَ يَوْمًا وَرَفِعْتَ سُورَكَ لِي فَانْظُرْ بِمَا أَنَا خَارِجُ فَسِيَّانَ بَيْتِ الْعَنْكَبُوتِ وَجُوسِقَ رَفِيعَ إِذَا لَمْ تُقْضِ فِيهِ الْحَوَائِجَ وَالصَّوَابَ أَنْ يَجْمِعَ فِي أَقْلَى الْعَدْدِ عَلَى حَاجَاتِ لَقْوَلِ الْأُولَى .

وقد يخرج الحاجات يا أم مالك كرائم من رب بمن ضئين
وأن يجمع في أكثر العدد على حاج مثل هامة وهام ، وعليه قول الراعي .
ومُرسِلٌ وَرَسُولٌ غَيْرٌ مَتَّهَمٌ وَحَاجَةٌ غَيْرٌ مَزْجَاً مِنَ الْحَاجَةِ
وأَشِيدَتُ لَأَبِي الْحَسِينِ بْنِ فَارِسِ اللُّغُوِيِّ :
وَقَالُوا كَيْفَ أَنْتَ فَقِلْتَ خَيْرٌ
تُقْضِي حَاجَةَ وَتَفْوَتْ حَاجَةَ
إِذَا ازْدَحَتْ هَمُومُ الصَّدْرِ قَلَنَا
عَسَى يَوْمًا يَكُونُ لَهَا انفِرَاجٌ
نَدِيَّيِي هَرَّتِي وَسَرُورُ قَلْبِي
دَفَّاتِرُ لِي وَمَعْشوقِي السَّرَّاجُ »

إسهاب ولا تطويل ، وأنا أجيبك عن ذلك بما فيه كفاية ، مع / سلوك [٨٩/٤] طريق الحق والهداية .

ومن أعجب ما يُحْكى ويُذَكَّر ، وأغرب ما يُكتَب ويُسْطَر ، أنه ذكر أنه لم يَحْفَظ لتصحيح هذه اللفظة شاهدًا ، ولا لبَشَرٍ فيها بيتاً واحداً ، بل أنسد لبديع الزمان بيتاً نسبه إلى الغَلَطِ فيه ، والعجز عن إصلاحه وتلافيه ، وهو قوله :

٧١٢ = فسيّان بيت العنكبوت وجوسق
ربيع إذا لم تُقض فيه الحوائج^(١)

حتى كأنه لم يمرّ بسمعه الخبرُ المنقول ، عن سيد البشر أبي البتول ، حين قال بلسان الإعلان ، « استعينوا على إنجاح الحوائج بالكتمان ». .

وهذا الخبرُ ذكره القضاعي في شهابه ، في الباب الرابع من أبوابه .

وذكر أيضاً قوله : « إنَّ لِلَّهِ عِباداً خلقهم لحوائجِ النَّاسِ »^(٢) .

(١) انظر درة الغواص / ٥٤

(٢) انظر اللسان : « حوج » وقامه : « يفزع الناس إليهم من حوائجهم ، أولئك الأُمنون يوم القيمة »

وذكر الهروي في كتابه الغربيين^(١) قوله عليه السلام : «اطلبوا الحوائج إلى حسان الوجوه» ، قوله صلى الله عليه وآله وسلم : «إياكم والآقواد؟ قالوا : يا رسول الله وما الآقواد؟ فقال هو الرجل يكون منكم أميراً فيأتيه المسكين والأرملة، فيقول لهم : مكانكم حتى انظر في حوائجكم ويأتيه الغني فيقول : عجلوا في قضاء حاجته».

وذكر ابن خالويه في شرحه مقصورة ابن دريد عند ذكر فضل الخيل أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : «التمسوا الحوائج على الفرس الكميّت الأرثم^(٢) المحجل الثالث ، المطلق اليد اليمنى» .

فهذا ما جاء من الشواهد النبوية^(٣) ، وروته الثقات من الرواية المرضية على صحة هذه اللفظة .

وأما ما جاء من ذلك في أشعار العرب فكثير ، من ذلك ما أنشده

(١) كتاب الغربيين غريبي القرآن والحديث لأبي عبيد الهروي أحمد بن محمد المتوفى سنة ٤٠١ هـ حققه د / محمود محمد الطناحي طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث ١٩٧٠ م . وانظر الحديث في اللسان : «حوج»

(٢) الأرثم : هو الفرس الذي يكون في طرف أنفه بياض ، ورئيم كفرح فهو رئيم وأرثم ، وهي رثاء . انظر القاموس «رثم»

(٣) في ط : «البنوته» بالباء ، تحريف ظاهر .

أبو زيد ، وهو قول أبي سلمة المحاربي^(١) :

٧١٣ = ثَمِّنْتُ حَوَائِجِي وَوَدَاتُ بِشَرًّا

[٩٠ / ٤] فَبِئْسٌ مُعَرَّسُ الرَّكْبِ السَّغَابُ^(٢)

وأنشد أيضاً للراجز :

٧١٤ = يَا رَبَّ رَبَّ الْقُلُصِ النَّوَاعِجِ

مُسْتَعِجَلَاتٍ بِذَوِي الْحَوَائِجِ^(٣)

وقال الشماخ :

٧١٥ = تَقْطُّعٌ بَيْنَنَا الْحَاجَاتُ إِلَّا

حَوَائِجَ يَعْسِفُنَّ مَعَ الْجَرِيءِ^(٤)

وقال الأعشى :

(١) في ط : «المجازي» تحريف صوابه من النسخ المخطوطة واللسان

(٢) انظر اللسان : «حوج». وفي تحريرات في هذا البيت، فيه : «وودات»

بالدال ، والصواب : «ووذات» بالذال ، وهي كذلك في المخطوطات
واللسان. ووذاته : عبته وزجرته.

وفي : «فيين» مكان : «فبيش» وصوابه من المخطوطات واللسان.

وثَمِّنْتُ : قال ابن بري : «أصلحت». وسغاب جمع : سغبان وهو
الجائع.

(٣) انظر اللسان : حوج. وفي ط : «ما دب القلص» بالدال تحريف ، صوابه
من المخطوطات واللسان .

(٤) انظر اللسان : حوج . وانظر ديوان الشماخ .

٧٠٦ الناس حول قيابه

أهل الحوائج والمسائل^(١)

وقال الفرزدق :

٧١٧ = ولی بلاد السند عند أميرها

حوائج جمّات وعِندي ثوابها^(٢)

وأنشد أبو عمرو بن العلاء :

٧١٨ = صَرِيعَىْ مُدَامْ ما يُفَرِّقُ بَيْنَا

حوائج من إلقاء مالٍ ولا نخل^(٣)

وانشد ابن الأعرابي :

٧١٩ = من عَفَّ خَفَّ على الوجوه لِقاوَةٌ

وأخو الحوائج وجهه مبذول^(٤)

وأنشد أيضاً :

٧٢٠ = فَإِنْ أَصْبِحْ تُحَاسِبُنِي هَمُومٌ

ونفس في حوائجه انتشار^(٥)

(١) انظر اللسان : حوج.

وهو من قصيدة للأعشى في ديوانه ١٥٦ ومطلعها :

قالت سمية: من مَدْخَنْتَ فقلت: مسروق بن وايل.

(٢) انظر اللسان : حوج.

(٣) انظر اللسان : «حوج».

(٤) انظر اللسان : «حوج».

(٥) انظر اللسان : «حوج» وفيه: «تُحَاجِلْنِي» مكان : «تُحَاسِبُنِي»

وأنشد الفراء :

٧٢١ = نهارُ المرءُ أمثلُ حين تُقضى
حوائجهُ من الليل الطويل^(١)

وانشد ابن خالويه :

٧٢٢ = خَلِيلِي إِن قَامَ الْهُوَى فَاقْعُدَا بِهِ
لَعْنَا تُقْضِي مِنْ حَوَائِجِهِ رَمًا^(٢)

وقال هميان بن قحافة :

٧٢٣ = حَتَّى إِذَا مَا قَضَتِ الْحَوَائِجَ
وَمَلَأْتُهُ حُلَابَهَا الْخَلَا نِجَارًا^(٣)

قال آخر :

٧٢٤ = بَدَأْنَا بِنَا لَا راجِياتِ لِحَاجَةٍ
وَلَا يَائِسَاتِ مِنْ قَضَاءِ الْحَوَائِجِ^(٤)

(١) انظر اللسان : «حوج». وفي ط: «مثُل» تحرير وفي ط: «يقضي» بالباء

(٢) انظر اللسان : «حوج»، ولعنا: لغة في لعل، ورم الشيء: أصلحه. وفي اللسان: برواية : حوائجنا

(٣) انظر اللسان : «حوج». والخلنج كسمنٌ: شجر «معرب» جمعه: خلانج.
انظر القاموس. «خلج»

(٤) انظر اللسان : «حوج» وروايته: «ragiāt khallazat»

وقال ابن هرمز :

٧٢٥ = إني رأيت ذوي الحوائج إذْ عَرَوا
فَأَتُوكَ قَصْرًا أو أَتُوكَ طِرْوَقًا / [٩١/٤]

فقد وجب ببعض هذا سقوط قول المخالف حين وجبت الحجّة
عليه، ولم يبق له دليل يستند إليه، وأنا أتبع ذلك بأقوال العلماء، ليزداد
القول في ذلك إيضاحاً وتبييناً .

قال الخليل في (كتاب العين) في فصل «راح» يقال : يوم راح
وكبس صاف^(١) على التخفيف من رائق وصائف، فطرح الهمزة كما قال
الهذلي :

* = * وهي أداء سارُها^(٣) ٧٢٦

(١) في ط والنسخ المخطوطة : «صاق» بالصاد، وفي اللسان : «ضاف»
بالضاد

(٢) قطعة من بيت هو بتمامه كما ورد في اللسان : «حوج»
وسوَد ماءَ المرْدِ فاهَا فلوئهَ كلوُن النُّور وهي أداء سارُها
وفي ط : «ماء» مكان : «أداء» تحريف

وفي أمالى ابن الشجيري ٢١٠ / ١ نسب الشاهد إلى أبي ذؤيب، وفسر المرد
بشعر الأراك، والنور : دخان الفتيلة يتخذ كحلاً للوشم . وروايته :
«النور» بواوين . ورواية اللسان والنوادر ١٩٨ : النور بهمز الواو
الأولى، وفسر في النوادر النور : الكحل الذي يحيى به الجلد المقرح
بالإبرة أو بحديدة حتى تبقى علامته كما يفعل السطار اليوم
وفي شرح ديوان الهذلين ٢٤ / ١ : أراد سائرها وكان ينبغي أن يقول:
وهي آدم سائرها .

أي سائرها ، وكما خففوا الحاجة من الحاجة ، ألا تراهم جمعوها على حوائج . انقضى كلام الخليل .

وقد أثبتت صحة الحوائج وأنها من كلام العرب وأن حاجة مجدوذة من حاجة .

وكذلك حَكَى عن أبي عمرو بن العلاء أنه يقال : في نفسي حاجة وحاجة ، وإن كان لم ينطق بها عنده .

وكذلك ذكرها عثمان بن جني في كتابه (اللمع) .

وحكى المهلبي عن ابن دريد أنه قال : حاجة ، وحاجة ، وحواء ، والجمع : حاجات ، وحوائج ، و حاج ، وحجوج وأنسد البيت المتقدم ، * صرِيعيْ مدام * البيت .

وذكره ابن السكيت في كتابه المعروف (بالالفاظ) قريباً من آخره : باب الحوائج ، يقال في جمع حاجة : حاجات ، و حاج و حجج و حوائج .

وقال سيبويه فيما جاء فيه : تَفَعَّل واسْتَفْعَل بمعنى ، يقال تَنْجَزْ فلان حوائجه واستنجز حوائجه .

وذهب قوم من أهل اللغة : إلى أن حوائج يجوز أن يكون جمع : حُوَجَاء ، وقياسها: حَوَاجٍ مثل^(١) صَحَارٍ ، ثم قدمت الياء على

(١) في ط: «من» مكان: «مثلك»، تحرير، صوابه من النسخ المخطوطة واللسان

الجيم ، فصارت حوائج ، والمقلوب من كلام العرب كثير .

وشاهد حوجاء قول أبي قيس بن رفاعة :

٧٢٧ = مَنْ كَانَ فِي نَفْسِهِ حَوْجَاءُ يَطْلُبُهَا
عِنْدِي فَإِنِّي لَهُ رَهْنٌ بِإِصْحَارٍ^(١)

والعرب تقول «بدأت^(٢)حوائجك» في كثير من كلامهم ، وكثيراً ما

(١) في اللسان : «حوج» هذا الشعر تمثيل به عبد الملك بعد قتل مصعب بن الزبير ، وهو يخطب على المنبر بالكونفة ، فقال في آخر خطبته : «وما أطئتمكم تزدادون بعد الموعظة إلا شرًا ، ولن نزداد بعد الإذلال إليكم إلا عقوبة وذعراً ، فمن شاء منكم أن يعود إليها فليعد ، فإنما مثلني ومثلكم كما قال قيس بن رفاعة :

من يصل ناري بلا ذنبٍ ولا ترةٍ يصلني بنارٍ كريمٍ غير غدارٍ
إلى قوله :

من كان في نفسه حوجاء يطلبها عندي فاني له رهن بإصحاب
أقيم عوجته إن كان ذا عوج كما يقؤم قذح النبعة الباري .

وقد استدل به الرمخشري في «الفائق في غريب الحديث» عند ذكره قول قتادة رحمه الله - «أن تسجد بالأخرة منها أخرى لا يكون في نفسك حوجاء ، هي الرببة التي يحتاج إلى إزالتها». يقال : ما في صدرى حوجاء ولا لوجاء». قال قيس بن رفاعة الخ . ثم علق على البيتين بقوله : «يريد من كان له رببة في أمر يطلب عندي إزالتها فأنا مزيلها». انظر الفائق ١ / ٣٣٨

(٢) في طو النسخ المخطوطة هكذا : بدأت» وفي اللسان : والعرب تقول : «بدأت حوائجك »

يقول ابن السكين^(١) : إنهم كانوا يقضون حوائجهم في البساتين والبراحات^(٣) / وإنما غلط الأصمعي في هذه اللفظة حتى جعلها مولدة [٩٢/٤] كونها خارجة عن القياس ، لأن ما كان على مثل حاجة مثل : غارة وحارة لا يجمع على غواير وحوائر ، فقطع بذلك على أنها مولدة غير فصيحة .

على أنه حكى الرقاشي والسجستاني^(٣) عن عبد الرحمن عن الأصمعي أنه رجع عن هذا القول ، وإنما هو شيء كان عَرَض له من غير بحث ولا نظر . وهذا هو الأشبه به ، لأن مثله لا يَجْهَلُ ذلك ، إذ كان موجوداً في كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وكلام غيره من الفصحاء .

وذكر سيبويه في كتابه أنه يقال : تَنْجَزْ حوايجه واستنجزها ، وكان القاسم بن علي الحريري لم يمر به إلا القول الأول المحكى عن الأصمعي دون القول الثاني .

ولو أنه سلك مسلك النّظر والتّسديد ، وأضرّب عن مذهب

(١) في ط فقط : «لأن السبب» مكان «ابن السكين» تحريف واضح ، صوابه من النسخ المخطوطة واللسان : حوج

(٢) في ط والنّسخ المخطوطة : «البراحات» وفي اللسان : «حوج» الراحت . والبراحات ؛ جمع بَرَاحٍ كسحابٍ ، وهي المسعد من الأرض لا زرع بها ولا شجر . انظر القاموس .

(٣) في ط فقط : «والسجستاني» تحريف صواب من النسخ المخطوطة . واللسان .

التسليم والتقليد لكان الحق أقرب إليه من حبل الوريد .

آخر المسألة ، والحمد لله على كل حال ، وصلى الله على سيدنا
محمد والصحاب والأئل ، وسلم إلى يوم المآل .

[مسألة في تكرار « لا » وعدم تكرارها]

وفي فوائد الشيخ جمال الدين بن هشام - رحمه الله تعالى

مسألة :

سئللت عن الفرق بين قولنا : والله لا كَلَمْتُ زِيداً ولا عَمْراً ولا بَكْرَاً بتكرار « لا » ، وبدون تكرارها ، حتى قيل : إن الكلام مع التكرار ، أيمانٌ في كُلٍّ منها كفارة ، وأنه بدون التكرار يمينٌ في مجموعها كفارة .

والجواب : أن بينهما فرقاً يُبني على قاعدة ، وهي أن الاسمين المتفقِّيُّ الإعراب المتوسطُ بينهما واو العطف تارةً يتعين كونهما متعاطفين ، وتارةً يتمتع ذلك ، ويجب تقدير مع الباقِي^(١) ، ويكون العطف من باب عطف الجُمل ، وتارةً يجوز الأمران .

فالأول : نحو اختصم زيد وعمرو ، واصطلح زيد وعمرو
وجلست بين زيد وعمرو ، وهذا زيد وعمرو ، وذلك لأن الاختصار

(١) في ط: «الباقي» وفي بعض النسخ المخطوطة : «النافي» وبعضها الآخر : «الثاني»

[٤/٩٣] والاصطلاح / والبَيْنَةُ والمبدأ الدَّالُّ على متعدد لا يكتفي بالاسم المفرد .

والثاني : نحو قامت هند وزيد ، قوله تعالى : ﴿ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةً ولا نُومً﴾^(١) .

وقوله تعالى : ﴿ فَادْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ﴾^(٢) ، ﴿ ادْهَبْ أَنْتَ وَأَخْوَكَ﴾^(٣) ، ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ﴾^(٤) ، ﴿ لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ﴾^(٥) ، فهذه ونحوها يتبعن فيها إضمار العامل أي ، ولا يأخذن نوم ، ولْيَدْهَبْ رَبُّكَ ، ولْيَدْهَبْ أَخْوَكَ ، ولْيُسْكُنْ زَوْجُكَ .

وكذلك التقدير : و « لَا نُخْلِفُهُ » ثم حذف الفعل وحده ، فبرز الضمير وانفصل .

ولولا ذلك لَمْ يَعْمَلْ فعل الأمر ، والفعل المضارع ذي النون في الاسم الظاهر ، أو الضمير المنفصل ، وإسناد الفعل المؤنث إلى الاسم المذكر .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ تَبَرُّوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ﴾^(٦) ،

(١) البقرة / ٢٥٥

(٢) المائدة / ٢٤ . وفي ط: «ادْهَبْ» بدون فاء

(٣) طه / ٤٢

(٤) البقرة / ٣٥

(٥) طه / ٥٨

(٦) الحشر / ٩

وقول الشاعر :

٧٢٨ = * وَزَجْجُنُ الْحَوَاجِبَ وَالْعَيْنَا * ^(١)

وقول الآخر :

٧٢٩ = * عَلْفَتْهَا تَبْنَا وَمَاء بَارِدًا * ^(٢)

وقوله :

٧٣٠ = * مَتَقْلِدًا سِيفًا وَرَمْحًا * ^(٣)

أَيْ وَأَلْفَوْ إِيمَانًا، أَوْ أَحْبَوْ إِيمَانًا، وَكَحْلَنَ الْعَيْنَ، وَسَقِيتَهَا
مَاء، وَحَامِلًا رَمْحًا .

(١) سبق ذكره رقم ٣٤٣ .

(٢) قامه :

* حَتَّى شَتَّتْ هَمَّةً عَيْنَاهَا *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٢٥٨ ، وشرح شذور الذهب / ٢٤٠ ،
والأشموني ١٤٠ / ٢ .

(٣) صدره :

* يَا لَيْتَ بَعْلَكَ فِي الْوَغْنِ *

نسب إلى عبد الله بن الزبيري .

من شواهد : الإنصاف ٦١٣ / ٢ ، والمقتضب ٥٠ / ٢ برواية : * يَا لَيْتَ زَوْجَكَ
قَدْ غَدَا * .

والخصائص ٤٣١ / ٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ١٢١ ، ٤٧٣ ، والحجّة لابن
خالويه : ٦٧ / ٢ ، وابن الشجيري ٣٢١ / ٢ ، وابن يعيش ٥٠ / ٢ ، وأمالي المرتضى
٣٧٥ ، ٢٦٠ / ٢ ، ٥٤ / ١

ومن ذلك قولهم : ما جاءني زيدٌ ولا عمروُ، أي ولا جاءني عمرو ، لأن حرف النفي لا يدخلُ على المفردات ، لأن الذي ينفي إنما هو النسبة . وكذلك القول في حرف الاستفهام إذا قيل : أجاءك زيد أو عمرو؟ بتحريك الواو ، تقديره : أو جاءك عمرو.

فإن قلت : ما ذكرته في النافي منتفض بقولهم : جئت بلا زاد ، وما ذكرته في الاستفهام منتفض بقوله تعالى : ﴿أَئِنَا لَمَبْعُوثُون﴾^(١) .

قاله الزمخشري . قلت : أما هذا الإعراب فمردود ، والصواب أنّ « أو آباؤنا » مبتدأ ، وخبره محذوف مدلول عليه بقوله تعالى : ﴿لَمَبْعُوثُون﴾ كما أنها في قراءة من سكن الواو كذلك .

وأما المثال المذكور ، فأصله : ما جئت بزاد ، ولكنهم عدلوا عن ذلك لاحتماله خلاف المراد ، وهو نفي المجيء البتة ، فإنَّ مَنْ لَمْ يَجِيءْ يَصُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَمْ يَجِيءْ بِزَادٍ ، فلذلك أدخلوا « لا » على مصب النفي ، ومن ثَمَّ سماها التحويتون مُقْحمةً أي داخلةً في موضع ليس لها بالأصلة .

فإن قلت : فَلِمَ يَقُولُونَ : ما جاءني زيد ولا عمرو حتى احْتِيجَ [٩٤/٤] إلى إضمار / العامل؟

قلت : إنما يقولونه إذا أرادوا الدلالة على نفي الفعل عن كُلٌّ

(١) الصفات / ١٦ والأية بقامتها : «أَئِنَا لَمَبْعُوثُونَ أَوْ أَبَاؤُنَا الْأُوْلَوْنَ»

منهما بصفتي الاجتماع والافتراق؛ إذ لو لم يُكَرِّروا الثاني احتمل إرادة
نفي اجتماعها ونفي كلّ منها .

فإن قلت : فهلاً أجازوا في الاستفهام هل جاءك زيد وهل
عمر؟ إذا أرادوا التّصيّص على الاستفهام عن مجئي كُلّ منها ،
ورفع احتمال الاستفهام عن اجتماعهما في المجيء في وقت .

قلت : لِئَلَّا تقع أداة الصدر حشواً .

فإن قلت : قُدر العامل ، وقد صار ذُو الصدر صدراً .

قلت : نعم ، لكن تبقى صورة اللّفظ حينئذ قبيحة؛ إذ الأداة
داخلة في اللّفظ في حشو الكلام ، وهم مُعْتَنون بإصلاح الألفاظ كما
يَعْتَنُون بإصلاح المعاني .

والثالث : نحو قام زيد وعمر .

فإن قلت : فهل نصّ أحد على جواز الوجهين في ذلك على
وجوب تقدير العامل مع تكرار النافي ؟

قلت : أما مسألة تكرار النافي فقد أوضحت بالدليل السابق
وجوب تقدير العامل فيها .

وأما ما أجزت فيه الوجهين فلا سبيل إلى دفع الإمكان فيه .

على أنني قد وقفت في كلام جماعةٍ على ذلك .

قال بعض المحققين : اعلم أن الواو ضربان : جامعه للاسمين في عامل واحد .

ونائبة مناب الشنیة حتى يكون قوله : قام زيد وعمرو بمنزلة : قام هذان ، ومضمر بعدها العامل .

وينبني على ذلك مسائل :

إحداها : قام زيد وهند بترك تأنيث الفعل فهذا جائز على الوجه الأول ، لأننا نقول على الأول : غلبنا الذكر ، ولا يقال ذلك على الثاني لأن الاسمين لم يجتمعا .

الثانية : اشتراك زيد وعمرو / [٩٥/٤]

الثالثة : زيد قام عمرو أبوه ، وهاتان جائزتان على التقدير الأول دون الثاني .

الرابعة : النفي فتقول على الأول : ما قام زيد وعمرو فلا يُفَيِّد النفي كما تقول : ما قام هذان .

وتقول على الثاني : ما قام زيد ولا عمرو ففيه ، كما تقول : ما قام زيد ولا قام عمرو . انتهى .

وهو كلام حسن بديع ، وقد أورده أبو حيأن في (الارتفاع) وهو كالمنكر له للطفة وغرابته .

وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخَيْرُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾^(١).

«إِنْ قَلْتَ، كَانَ مِنْ حَقِّ الْضَّمِيرِ أَنْ يُوَحَّدَ كَمَا تَقُولُ : مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ وَلَا اِمْرَأً إِلَّا كَانَ مِنْ شَأنِهِ كَذَا وَكَذَا .

قلت : نعم ، لَكِنْهُمَا وَقَعَا تَحْتَ النَّفِيِّ ، فَعِمَّا كُلَّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ فَرَجَعَ الْضَّمِيرُ عَلَى الْمَعْنَى لَا عَلَى الْلَّفْظِ .» انتهي .

وقد أشكل هذا الكلام على بعضهم فاعتبرضه ، وذلك ، لأنَّ النحوين نصّوا على أنَّ الضمير [بعد الواو]^(٢) لكونها موضوعة للجمع تكون على حسب المتعاطفين ، تقول : زيد وعمر أكرمتهم ، ويُمتنع أكرمتهم .

وأجابوا عن قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ ﴾^(٣) : أنَّ الضمير بعد «أو» لكونها موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء يكون على حسب أحد المتعاطفين ، تقول : زيداً أو عمراً أكرمه^(٤) ، ولا تقول أكرمهُما .

وأجابوا عن قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا ﴾^(٥) : فلما رأى هذا المُعْتَرِضُ هذه القاعدة أشكل عليه قول

(١) الأحزاب / ٣٦ . وفي ط : « تكون » بالباء .

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط ، صوابه من المخطوطات

(٣) التوبة / ٦٢

(٤) في ط والنسخ المخطوطة : زيداً وعمراً بالواو .

(٥) النساء / ١٣٥

الزمخشي : كان من حق الضمير أن يُوحَّد، لأن العطف فيهما بالواو.

سؤال الزمخشي على ما قدّمت تقريره أن الكلام مع النافي جملتان لا جملة ، والواو إنما تكون للجمع إذا عَطَّفتْ مفرداً على مفرد لا إذا عَطَّفتْ جُمْلَةً على جملة ، ومن ثمّ منعوا أن يقال : هذان يقوم ويقعد ، وأجازوا هذان قائمٌ وقاعدٌ ، لأن الواو جَمَعَتْ بينهما وصَيَّرَتْهُما كالكلمة الواحدة المُثُنَّاة التي يصحّ الخبر بها عن

[٩٦/٤] الاثنين / .

وقال سيبويه رحمه الله : إذا قيل : رأيت زيداً وعمرًا ، ثم أدخل حرف النفي ، فإن كانت الرؤية واحدة قلت : ما رأيت زيداً وعمرًا .

وإنْ كنت قد مررت بكلِّ منهما على حِدة ، قلت : ما مررت بزيد ، ولا مررت بعمرو

وهذا معنى ما نقل عنه ابن عصفور في (شرح الجُمل) ، فأوجب تكرار النافي عند تكرار الفعل ، ولكنه صرّح بالفعل مع النافي .

وقد بيّنا أن تكرار النافي كافٍ ، لأنَّه مستلزم تكرير الفعل .

إذا تقرر هذا فنقول : إذا كَرَرَ الحالف النافي فهي أَيْمَانٌ ، لِمَا بيّنا من أن تكرار «لا» يؤذن بِتَكْرَارِ العامل ، وصار قوله : والله لا كَلَمْتُ زيداً ، ولا ماشيتُ عمرًا ، ولا رأيت بَكْرًا . وهذه أَيْمَانٌ قَطْعاً

يجب في كُلّ منها كَفَارَةً ، فكذلك في المثال المذكور لا يفترقان إلَّا فيما يرجع إلى التصريح ، والتقدير ، وكون الأفعال متّحدة المعنى أو متعدّدة ، وكلا الأمرين لا أثر له .

وإذا لم يُكَرِّرْ النَّافِي فالكلام محتملٌ لليمين، والأيمان بناءً على نية الفعل وعدمها ، وإنما حكموا بأنها يمين واحدة بناءً على الظاهر ، كما أنهم لم يحكموا باتحاد اليمين مع تكرار « لا » مع احتمالها للزيادة كما في قوله تعالى : « ﴿ وَلَا النُّورُ ﴾^(١) بعد قوله سبحانه وتعالى « ﴿ وَمَا يَسْتُوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ ﴾ لأنه خلاف الظاهر نعم : إنْ قصد المتكلّم بقوله : وَاللَّهُ لَا كَلَمْتُ زِيدًا وَعُمْرًا مَعْنَى : وَلَا كَلَمْتُ عَمْرًا فَهُوَ يَمِينٌ ، لأن ذلك أحد محتملي الكلام ، وقد نوه .

وإن قصد بقوله : « لَا كَلَمْتُ زِيدًا وَلَا عُمْرًا : معنى « لَا كَلَمْتُ زِيدًا وَعُمْرًا » الذي لم يضمّر فيه الفعل أو لا قدر « لَا » زائدة فيمين^(٢) واحدة ، لا يلزمه في نفس الأمر إلَّا كَفَارَةً واحدةً ، وإن كان قد يلزم في الحكم بخلاف ذلك بناءً على ظاهر لفظه .

وقد يقال بامتناع هذا الوجه بناءً على أن « لَا » إنما تزاد إذا كان في اللّفظ ما يُشعر بذلك كقرينة قوله تعالى : « ﴿ وَمَا يَسْتُوِي ﴾ ، فإن الاستواء لا يُعقل منسوباً إلى واحد .

(١) فاطر / ١٩

(٢) من ط: «فيهن» تحرير تصويب من المخطوطات

وكذا قوله تعالى : « ما مَنَعَكُمْ أَلَا تَسْجُدُ »^(١) ، فإنَّ من المعلوم أنَّ التَّوْبِيعَ عَلَى امتناعه من السُّجُود لا عَلَى امتناعه من نَفْيِ السُّجُود ، [٤/٩٧] لأنَّه إِذَا امتنع / من نفيه كان مُثبِّتاً له .

فَأَمَّا المِثَالُ المَذْكُورُ فَلَا دَلِيلٌ فِيهِ عَلَى ذَلِكَ فَلَا تَكُونُ « لَا » فِيهِ إِلَّا نَافِيَةً . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) الأعراف / ١٢.

(٢) في ط رقمت خطأ ٩٨ ، والتسلسل يوجب أن تكون ٩٧ .

[فائدة في « إنما » لابن هشام]

ومن فوائده أيضاً تغمّدَه اللهُ تعالى برحمته :

اعلم أن الكلام في « إنما » في موطنين : أحدهما : لفظي ، والآخر : معنوي ، أمّا اللّفظي فـمـن جـهـة بـسـاطـتها أو تـرـكـيـبـها ، وأمّا المعنوي فـمـن جـهـة إـفـادـتها الحـصـر ، أو عـدـم إـفـادـتها له .

والمدّعى في الوجه الثاني : أنها مفيدة للحصر استدل لها بأمور :

أحدـها : فـهـم أـهـل اللـسـان لـذـكـر كـمـا تـقـرـر مـن فـهـم الصـحـابة رضـي الله عنـهـم مـن : (إنـما المـاء مـن المـاء) ^(١) ، وـمـن فـهـم ابن عـباس رضـي الله عنـهـما مـن : (إنـما الرـبـا فـي النـسـيـثـة) مـع عـدـم المـخـالـفة مـنـهـم ، فـكـان ذـلـك ، إـجـمـاعـاً عـلـى أـنـها مـفـيـدـة للـحـصـر .

على أن الاحتجاج بقضية ابن عباس مع الصحابة رضي الله

(١) حديث : (إنـما المـاء مـن المـاء) حـدـيـث مـتـفـق عـلـيـه انـظـرـ المـعـجمـ المـفـهـرـس لـالـفـاظـ . ٣٢٤ / ٦ .

عنهم قد يحتمل الاعتراض بأن المُعْتَرِض قد يقتصر على ذكر أحد أوجه المنع لأمرٍ ما ، لكون ذلك الوجه أجهلٌ ، وأبعد عن الاعتراض .

وربما فعل ذلك على سبيل التّنّزيل للخُصُم فيما ادعاه وفهمه ، فلا يلزم من اقتصارهم على الاعتراض بما فيه معارضة ، وهو إيرادهم الدليل المقتضى ، فتحرّيـمـ رـبـاـ التـفـاضـلـ أنـ يـكـونـواـ مـسـلـمـينـ لـهـ فيـ دـعـوـاهـ للـحـصـرـ .

وقد يقال أيضاً : إن ابن^(١) عباس رضي الله تعالى عنـهـماـ فـهـمـ الـخـصـرـ وـادـعـاهـ ، وـهـمـ لـمـ يـنـفـوهـ وـلـمـ يـشـتـوهـ ، فـتـجـيـءـ مـسـأـلـةـ «ـمـاـ»ـ إـذـاـ قـالـ الـبـعـضـ وـسـكـتـ الـبـاقـونـ ، وـهـلـ ذـلـكـ حـجـةـ أـوـ لـيـسـ بـحـجـةـ ؟ـ فـيـهـ كـلـامـ مـشـهـورـ فـيـ أـصـوـلـ الـفـقـهـ .

الدليل الثاني : معاملة العرب للاسم بعدها معاملة ما بعد إلا المسبوقة بالنفي . وقولهم : «معاملة ما وإلا» تمثيل ، لا أن ذلك خاص بـ «ـمـاـ»ـ وـذـلـكـ فـيـ قـوـلـهـ :

٧٣١ = * . . وإنما يدافع عن أحـسـابـهـمـ أناـ أوـ مـثـلـيـ *

(١) سقطت من طـكلـمةـ : «ـابـنـ»

(٢) الـبـيـتـ بـتـمـامـهـ :

أـنـ الضـامـنـ الرـاعـيـ عـلـيـهـمـ وـإـنـاـ

يـدـافـعـ عـنـ أـحـسـابـهـمـ أناـ أوـ مـتـلـيـ

فهذا كقوله :

٧٣٢ = قد علِمْتُ سَلْمَى وجَارَاتُهَا ما قَطْرُ الْفَارَسِ إِلَّا أَنَا^(١)

فأما قول بعض المتأخرین في : « إنما أَمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ »^(٢) ،
و « إنما أَشْكُوُ »^(٣) ونحو ذلك من الآیات : إن الضمير محصور ، ولم
يفصل ، فلا يتشارک به ، ولو صَحَّ خرج / نحو :

* ... وإنما يُدَافِعُ عن أَخْسَابِهِمْ أَنَا *

عن الاستشهاد به وكان ضرورة لمخالفته الاستعمال .

الدليل الثالث : أن « إن » للإثبات و « ما » للنفي ، والنفي
والإثبات ضدان ، فلا يجتمعان على محل واحد ، فوجب أن يصرف
أحدهما للمذكور ، والآخر إلى غيره ؛ ليصح اجتماعهما .

لا جائز أن يكون المنفي هو المذكور والمثبت هو ما عده
للاتفاق على أن قولك : إنما زيد قائم يفيد إثبات القيام لزيد ، فإذا
بطل ذلك تعين العكس وهو نفي القيام عن غير زيد ، وإثباته لزيد ،
ولا معنى للحصر إلا هذا .

(١) في اللسان « قطر » عن الليث : إذا صرعت الرجل صرعة شديدة قلت :
قطْرُهُ ، وأنشد الشاهد .

(٢) النمل / ٩١

(٣) يوسف / ٨٦

هذا حاصل كلام الإمام فخر الدين ومنْ تبعه .

وهو فاسد المقدمتين ، لأن إن للتأكيد ، لا للإثبات بدليل أنك تقول : إن زيداً قائماً ، وإن زيداً ليس بقائماً ، فتجدها إنما دخلت لتأكيد الكلام نفياً كان أو إثباتاً «وما» زيد مثلك في قولك : ليتما زيداً قائماً لا نافية .

الدليل الرابع : أن إن للتأكيد وما حرف زائد للتأكيد ، فلما أخذوا الحكم من بين مؤكدين ، ناسب أن يكون مختصاً بالمستند إليه .

قال السكاكيني : وليس بشيء لأنه « لازم » له في قولك : إن زيداً قائماً ، لأن إن واللام معاً للتأكيد ، ثم إنك تقول : أحلف بالله إن زيداً قائماً ، فتجمع بين ثلاث مؤكّدات : القسم ، وإن ، واللام ، ولا يفيد هذا الحصر باتفاق .

واستدلَّ منْ قال : إنها ليست للحصر بقوله تعالى : « إنما المؤمنون الذين إذا ذُكِرَ الله وَجَلَتْ قُلُوبُهُم »^(١) . فلو كان معناه : « ما المؤمنون إلا الذين إذا ذُكِرَ الله وَجَلَتْ قُلُوبُهم » للزم سلب الإيمان عنمن لا يجعل قلبه عند ذكر الله تعالى ، والإجماع منعقد على خلافه .

والجواب : أن المراد بالمؤمنين الكاملون بالإيمان . ولا شك أن

(١) الأفقال / ٢
(٢) في طفقط: الكاملون بالإيمان

مَنْ لَا يَحِلُّ قَلْبُهُ عِنْدَ ذِكْرِ اللَّهِ فَلِيَسْ بِكَامِلِ الإِيمَانِ .

وَرَدَّ بِأَنَّ هَذَا مَجَازٌ .

وأجيب : بأنه يجب المصير إليه جمعاً بين الأدلة ، فإنه قد قام الدليل الذي قدمناه على إفادتها الحصر ، وهو معاملة الضمير بعدها معاملته بعد إلا المسبوقة بالنفي ، ولهذا قال المحققون : والأكثر أنها للحصر حتى لقد نقل النحووي إجماع النحوين على إفادتها الحصر .

[٩٩/٤] ذكره في شرح مسلم ، وهو / غريب .

فهذا ما يتعلّق بإثبات الأمر الثاني المعنوي .

وأمّا ما يتعلّق بالأول ، فنقول : إن أصل إنما «إن» ما و«ما»، وأن «إن» من «إنما» هي التي كانت الرافعة^(١) الناسبة قبل وجود «ما» وإنما هي الحرف التالي لتحولت^(٢) في قولهم : ليتما أخوك منطلق ، فهence ثلاثة أمور يدلّ عليها عندي أمران :

أحدهما : أنّهم لم يختلفوا في ليتما ، ولعلّما ولكنما ، وكأنما في ذلك ، يعني في تركيبيها ، وأن «ما» غير نافية ، فلتَكُنْ إنما كذلك .

(١) من ط: «الواقعة» مكان : «الرافعة» تحريف صوابه من النسخ المخطوطة

(٢) في بعض النسخ المخطوطة : «التالي للجواب في قوله» :

فإن قيل : هذه غير تلك التي تدخل عليها « ما » الكافية ، وإن إنما على قسمين .

فهذه ، دعوى ما لا يثبت ولا يقوم عليه دليل .

وأيضاً فبأي شيء تفرق أيها العاقل بين إنما هذه وإنما تلك ؟ وأيضاً فلم يقل أحد : إن إنما على قسمين مفيدة للحصر وغير مفيدة له .

فهذا الحق الذي لا يحيد عنه من فيه أدنى إنصاف .

فإن قيل : معاملة « ما » بعد إنما معاملة ما بعد إلا المسبوقة بالتنفي يدل على أن « ما » نافية ، فذلك غير لازم ، إذ لا يمتنع أن يكون الشيء حكمه حكم شيء آخر ، وإن لم يكن مركباً منه ، ولا من شيء يشبهه ، وإنما الأمر في ذلك أن العرب استعملوا « إنما » بعد تركيبها من الحرفين في موطن الحضر ، وخصوصها بذلك لمشاركتها لـ « ما » إلا في الحكم لأنهم استعملوها استعمالها ، وألزموها موضعها ، لأن « ما » من « إنما » نافية ، كما أنه ليس ذلك لأجل أن إنما مأخوذة من « إلا »^(١)

ثم هذه المقالة بعد فسادها من جهة النظر مخالفة لأقوال النحاة ،

(١) في ط : « الایم » ولا معنى لها ، وعلق المصحح في الهاشم بقوله : في الأصل : « الايثم » وكأن المصحح نظر إليها في صورة كلمة واحدة والتصويب من المخطوطات والأسلوب .

فإنهم إنما ينصّون على أن «ما» كافية ، ولا يعرف القول بأنها نافية إلا بعض المتأخّرين . واللهُ سبحانه وتعالى أعلم .

[المبدوء به متحرّك ، والموقوف عليه ساكن]
[من فوائد ابن هشام]

مسألة : لما كان الابتداء آخذًا في التحرير لم يكن المبدوء به إلاً متحرّكًا . ولما كان الانتهاء آخذًا في السكون لم يكن الموقوف عليه إلاً ساكناً . كُل ذلك للمناسبة . وهذا تعليلٌ حسنٌ . واللهُ أعلم . / [١٠٠/٤]

[تعليق على أبيات]
من أبيات الحماسة

أقول حين أرى كَعْبَاً ولحيته لا بارَك اللهُ في بِضْع وسِتَّين^(١) ٧٣٣

من السَّنَين تملّأها^(٢) بلا حَسْبٍ ولا حِياءٍ ولا عَقْلٍ ولا دِين

(١) انظر اللسان : «بِضْع» فقد ذكر أن أبي تمام أنشد في باب المجاء من الحماسة لبعض العرب هذين البيتين وروايته في البيت الثاني : «ولا قدر» مكان : «ولا عقل» وفي ط : «تملأها» مكان : «تملأها» تحريف صوابه من النسخ المخطوطة واللسان .

قوله : « وستين » يحتمل وجهين :

أحدهما : أن تكون الكسرة كسرة إعراب ، والنون مفعولة لأنها لام الكلمة ، على حد قوله صلى الله عليه وآله وسلم . « اللهم اجعلها عليهم سنيناً كسيني يوسف » .

والثاني : أن يكون معرباً بالياء ، وتكون النون زائدة لفظاً وحكمها عن مقدر بها الثبوت ، وتكون الضرورة قادتها إلى أن أتى بالحركة على ما يقتضيه أصل التقاء الساكدين . وهذا كثير كقوله :

* ٧٣٤ = وقد جاوزت حد الأربعين^(١)

* ٧٣٥ = وأنكروا زعاف آخرین^(٢)

(١) لسحيم بن وثيل من قصيدة مدح بها نفسه، ويعرض بالأبيرد وابن عمه .
وصدره :

* وماذا يتغنى الشعراء مني *

وقبله :

عذرتُ البذل إن هي خاطرتي فما بالي وبالي ابني لبون
أخوه حسين مجتمع أشدي ونجذب مدارسة الشؤون
من شواهد: ابن يعيش ٥/١١، ١٣، والعيني ١/١٩١ والخزانة ٤١٤/٣
والتصريح ١/٧٧، ٧٩، والأشموني ١/٨٩. والهمم والدرر رقم ٨٤.
(٢) لجرير من أبيات خاطب بها فضالة . وصدره :

* عرفنا جعفراً وبني أخيه *

انظر ديوانه جرير ٢/٥٧٧ ، وروايته: « وبني عبد » مكان: « وبني أخيه »
والزعنفة بالكسر والفتح : القصير والقصير ، وجمعة: زعاف ، وهي أجنحة
السمك ، وكل جماعة ليس أصلهم واحداً .
من شواهد: العيني ١/١٨٧ ، والخزانة ٣/٣٩٠ والتصريح ١/٧٩ ، والهمم
والدرر رقم ٨٣ ، والأشموني ١/٨٩ .

ورجع أبو الفتح ابن جننى هذا الوجه الأول بقوله : « من السَّنَين ». وبيان ذلك أنه في الأصل تمييز منصوب فحّفه : لا بَارَكَ اللَّهُ فِي بِضْعٍ وَسَتِينَ سَنَةً ، فلماً أتى به على مقتضى القياس الأصلي وهو ذكر لفظة « من » وجمع « سنة » وتعريفها ، فلذا حكم على قوله : « وَسَتِينَ » أنه جاء به على مقتضى القياس في حركته وهي الكسرة .

قلت : ويرجحه أمر آخر وهو أن الإعراب بالحركات مع التزام الياء إنما هو معروف في باب سنة وعضة وقلة ، أعني ما حذفت لامه ، وأما غير ذلك فلعله لا يثبت فيه . والله أعلم .

[الفرق بين العَرْض والتَّحْضِيص]

[لابن هشام]

الفرقُ بين العَرْض والتَّحْضِيص : أنَّ العَرْض : طلبُ بلين ورفق والتَّحْضِيص : طلبُ بإز عاج وعنف .

[الفرق بين علم وعرف]

[ومن فوائد ابن هشام]

مسألة : قال أبو الفتح : قلت لأبي علي : إذا كانت عِلْمٌ بمعنى : عَرَفَتْ عُدِيَّتْ إلى مفعول واحد ، وإذا كانت بمعنى العِلْم

عُدِيَتْ إِلَى مَفْعُولِينَ فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ «عَلِمْتَ» وَ«عَرَفْتَ» مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى؟ .

فَقَالَ : لَا أَعْلَمُ لِأَصْحَابِنَا فِي ذَلِكَ فَرْقًا مَحْصَلًا ، وَالذِّي عَنِّي
فِي ذَلِكَ أَنْ عَرَفْتُ مَعْنَاهَا : الْعِلْمُ مِنْ جِهَةِ الْمَشَاعِرِ وَالْحَوَاسِ بِمَنْزِلَةِ
أَدْرَكْتُ .

وَعَلِمْتَ مَعْنَاهَا : الْعِلْمُ مِنْ غَيْرِ جِهَةِ الْمَشَاعِرِ وَالْحَوَاسِ ،
يَدِلُ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي عَرْفَتْ قُولَهُ تَعَالَى : ﴿يُعْرَفُ الْمُجْرِمُونَ
بِسِيمَاهُمْ﴾^(١) ، وَالسِّيمَا تَدْرِكُ بِالْحَوَاسِ وَبِالْمَشَاعِرِ . وَكَذَلِكَ فِي ذَكْرِ
الْجَنَّةِ : ﴿عَرَفَهَا لَهُمْ﴾^(٢) ، أَيْ طَيْبٌ رَائِحَتِهَا لَهُمْ مِنَ الْعَرْفِ وَهُوَ
الرَّائِحةُ ، وَالرَّائِحةُ إِنَّمَا تُعْلَمُ مِنْ جِهَةِ الْحَاسَةِ . وَقُولَهُ :

٧٣٦ = أَوْ كُلَّمَا وَرَدْتُ عَكَاظَ قَبِيلَةُ

بَعْثُوا إِلَيْهِ عَرِيفَهُمْ يَتَوَسَّمُ^(٣)

قَلْتُ لَهُ : أَفِيجُوزُ أَنْ يَقُولَ : عَرَفَتْ مَا كَانَ ضَدِّهِ فِي الْلُّفْظِ :
أَنْكَرْتُ ، وَعَلِمْتَ مَا كَانَ ضَدِّهِ فِي الْلُّفْظِ : جَهَلْتُ؟ فَإِذَا أَرِيدَ بِعَلِمْتَ

(١) الرَّحْن / ٤١

(٢) حَمْدٌ / ٦

(٣) لطَرِيفُ بْنُ تَمِيمٍ الْعَنْبَريُّ .

مِنْ شَوَاهِدِهِ : سَيِّبوِيهُ ٢١٥ / ٢ ، وَالْمَنْصُفُ ٦٦ / ٣

وَبَعْدَهُ :

فَتَعْرَفُونِي أَنَّنِي أَنَا ذَاكُمْ شَالٌ إِسْلَاحِيُّ فِي الْخَوَادِثِ مُعْلَمُ

العلم المُعاقبُ عبارته الإنكار تعدى إلى مفعول واحد، وإذا أريد بالعلم المعاقبة عبارته الجهل تعدى إلى مفعولين، ويكون هذا فرقاً بينهما صحيحاً؛ لأن أنكَرْت ليس بمعنى جَهْلٍ، لأن الإنكار قد يصاحب العلم، والجهل لا يصاحب العلم، وأنه إنما ينكر الإنسان ما يعمله ولا يَصْحُّ أن يُنْكِرَ ما قد يجهله، وأن الجهل يكون في القلب فقط، والإِنكار يكون باللسان، وإن وُصف القلب به كقولك: أنكَرْت قلبي كان مجازاً، وكُونُ الإنكار باللسان دلالة على أن المعرفة متعلقة بالمشاعر، فقال: هذا صحيح . والله أعلم .

شروط التنازع

ووجدت بخط الشيخ ركن الدين بن قدید ما نصه : وجدت بخط [٤٠٢] الشيخ جمال الدين بن هشام رحمه الله تعالى :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله وصلاته على سيدنا محمد خير خلقه وآلـه .

قال الفقير إلى ربـه عبد الله بن هشـام ، غـفر الله له ، ولوالـديـه ولأـحبابـه ، ولـجـمـيعـ الـمـسـلـمـينـ .

هـذا فـصـلـ فيـ الشـرـوطـ الـتـيـ بـهـاـ يـتـحـقـقـ تـنـازـعـ العـاـمـلـينـ أوـ العـوـاـمـلـ قـدـ تـتـبـعـنـاـ ذـلـكـ فـوـجـدـنـاهـ منـحـصـراـ فـيـ خـمـسـةـ شـرـوطـ :ـ شـرـطـينـ فـيـ العـاـمـلـ ،ـ وـشـرـطـينـ فـيـ الـمـعـمـولـ ،ـ وـشـرـطـ بـيـنـهـماـ .

فـأـمـاـ الشـرـطـانـ اللـذـانـ فـيـ العـاـمـلـ :

فـأـحـدـهـماـ :ـ أـنـ لـاـ يـكـونـ مـنـ نـوـعـ الـحـرـوفـ فـلـاـ تـنـازـعـ فـيـ نـوـعـ :

إنْ لَمْ تَفْعُلْ ، وَلَا فِي نَحْوِ قول الشاعر :

٧٣٧ = حَتَّى تَرَاهَا وَكَانَ وَكَانَ

أعناقها مُشَدَّدَاتُ في قَرنٍ^(١)

الثاني أن يكون كُلُّ منها طالباً من حيث المعنى لما فرضَ التنازع فيه ، فلا تَنَازُعَ في : « وَجَحَدُوا بَهَا وَاسْتَيْقَنُتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًا^(٢) » لأن طالب الظلم والعلو الجحد لا الاستيقان .

ولَا في : « وَذَكَرَ فِي إِنَّ الذِّكْرَى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ^(٣) » لأن طالب المؤمنين هو فعل النفع ، لا الأمر بالتذكير لعمومبعثة . كذا قالوا .

ولك أن تقول : لا يمتلك الشَّارِعُ فيهما ، أمّا في الأولى فعلى جعل ظُلْمًا وَعُلُوًا مصدرين في موضع الحال كجاء زيد رَكْضًا ، التقدير: وجحدوا بها ظالِمِينَ مستعدين ، واستيقنوا وحالتهم هذه .

وأما في الثانية فلان عمومبعثة لا ينفي تخصيص « عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ ». .

(١) قيل : إنه لخطاب المجاشعي ، وقيل : للأغلب العجل .

من شواهد : العيني ٤/١٠٠ ، والصریح ١/٣١٧ ، ٢/١٣٠ ، والأشمونی ٣/٨٣ ، والهمع والدرر رقم ١٥٧٢

(٢) النحل / ١٤

(٣) الذرايات / ٥٥

وقد قال كثير من المفسرين في : « قُلْ لِعِبَادِي »^(١) : إن المراد بالمخالصين ، وإن الإضافة إضافة تشريف . وبنوا على هذا صحة الجزم في قوله سبحانه : « يَقِيمُوا »^(٢) ، و« يَقُولُوا »^(٣) . ونحو ذلك مما جزم في جواب الشرط المقدّر بعد الأمر فلو لا أن المراد : المخلصون [٤/١٠٣] لم يَصِحَّ أن يكون التقدير : إن تَقُولُ لهم يَقِيمُوا، ويَقُولُوا لِمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ من الْخُلُفَ في خَبَرِ الصَّادِقِ، إِذْ قَدْ تَخَلَّفَ مِنَ القَوْلِ لَهُمْ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ جَمْ غَفِيرٌ لَا يُحْضِي .

والمثال الجيد فيما نحن فيه قول الشاعر ، أنسد الفارسي :

٧٣٨ = عِدِينَا فِي غَدٍ مَا شَاءْتَ إِنَّا
نُحِبُّ وَلَوْ مَطَّلْتَ الْوَاعِدِينَا

فلا تَنَازُعَ بَيْنَ : نُحِبُّ ، وَمَطَّلْتَ فِي « الْوَاعِدِينَ » ، لأن الممطول موعودٌ لا واعِدٌ ، فـ « الْوَاعِدِينَ » مفعول لـ « نُحِبُّ » لا غير .

وأما الشيطان اللذان في المعمول :

فأحدهما : أن لا يكون سببياً ، فلا تنازع بين « ممطول » « وَمَعْنَى » في قوله :

(١) إبراهيم / ٣١

(٢) من الآية السابقة : وهي : قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا^(١)

(٣) من الآية : « وقل لعبادي يقولوا التي هي أحسن ». سورة الإسراء / ٥٣

* = وعَزَّةُ مَمْطُولٌ مَعْنَىً غَرِيمُهَا^(١) ٧٣٩

لأنهما حينئذ خبران لعزّة .

وإذا أعمل أحدهما في « الغريم » أعطى الآخرة ضميره كما هو قاعدة التنازع ، ويلزم من ذلك عدم ارتباط أحد الخبرين بالمخبر عنه، الآتري أنه يؤول به التقدير على إعمال الأول إلى قوله : وعَزَّةُ مَمْطُولٌ غَرِيمُ ، وعلى الثاني إلى قوله : وعَزَّةُ مَمْطُولٌ غَرِيمُها معنىً غريم .

فإذا ثبت أن التنازع في هذا النحو متعدد وجوب أن يُحمل على أن هذا السببي مبتدأ مؤخر ، وما قبله خبران له يتحملان ضميره ، والجملة خبرُ الأول .

هذا تقرير قول جماعة منهم أبو عبدالله بن مالك رحمهم الله
أجمعين .

وأقول: جوز التنازع في هذا النحو جماعة منهم أبو بكر ابن طاهر في (طرز الإيضاح) ، وأبو الحسن ابن الбادش في حواشيه . ونقله بعضهم عن الفارسي ، وهو لازم لجماعته منهم الأستاذ أبو على الشلوبين - رحمهم الله تعالى - لأنهم أجازوا في قول الله سبحانه : ﴿ وَلَمَنْ صَرَّ

(١) لكثير ، وصدره :

* قضى كل ذي دينٍ فوقَّ غريمَ *

من شواهد: ابن عييش ٨ / ١ ، وشرح شذور الذهب / ٣٧٠ ، والعيني ٣ / ٣ ، والتصریح ١ / ٣١٨ ، والهمج والدرر رقم ١٥٣٠ ، والأشمونی ٢ / ١٠١

وَغَفَرَ إِنْ ذَلِكَ لِمَنْ عَزَّمَ الْأُمُورَ^(١) كون «من» موصولةً مخبرًا عنه بأن ذلك من عَزَّمَ الْأُمُورَ ، والرَّابط بينهما الإشارة إلى المصدر المفهموم من فعل الصلة المقدر إضافته إلى ضمير مَنْ ، أي أن صَبَرَهُ وَغَفَرَهُ انه، فقد جعلوا الارتباط حاصلًا بالإشارة إلى المصدر المقدر ارتباطه بالمبتدأ بمنزلة الإشارة إلى نفس المبتدأ في نحو : «ولِيَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ»^(٢) ، فيلزمُهم في مسألتنا الارتباط بالضمير العائد على الغريم ، لأنَّه مرتبٌ [٤/١٠٤] بضمير المبتدأ ، / بل تجويز هذا في مسألتنا أقيس من تجويزه في الآية الكريمة لوجهين :

أحدهما : أن الضمير هو الأصل في باب الربط فلا بُعْدَ في أن يكون التَّوْسُعُ فيه أكثر .

والثاني ؛ أن باب التنازع تجُوزوا فيه في الإضمار فأعادوا الضمير على ما تأخر لفظاً ورتبةً نحو : ضربوني وضررت قومك ، وأعادوا فيه الضمير مفرداً على المثنى والمجموع ، فقالوا : ضربني وضررت قومك على معنى : ضرَبَنِي مَنْ ثُمَّ .

كذا قدره سيبويه ، ولم يُجَوِّزْوا ذلك في باب المبتدأ ، ألا ترى أنه لا يجوز : صاحبُها في الدار ، ولازيدان قام بمعنى : قام مَنْ ثُمَّ .

(١) الشوري / ٤٣

(٢) الأعراف / ٢٦

وإذا انتفى ذلك ظهر أنَّ مسألتنا أولى بالإجازة. ثم إننا إذا سلمنا امتناع التنازع لما ذكروا يمنع تعميم المُنْعَنْ، فنقول: تعليق المنع بكون المعهول سببياً تعميماً فاسداً، لأنهم أسلدوا المنع لعدم الارتباط، وذلك ليس موجوداً في كل سببٍ على تقدير التنازع فيه، لأنه إذا كان العاملان متعاطفين بفاء السببية أو بواو العطف وهما مفردان، فإن الارتباط حاصلٌ من جهة العاطف، وأنْ فُقد من جهة الضمير، لأن فاء السببية تنزل الجملتين كالجملة الواحدة، لأنهما سببٌ، ومبنيٌ، والواو في المفردات للجمع، ولهذا أجازوا الاكتفاء بضمير واحدٍ في نحو: «الذِي يَطِيرُ فَيَغْضِبُ زَيْدَ الذَّبَابِ». وقال الله جلت كلمته: «إِنَّمَا تَرَأَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً»^(١)، وقال الشاعر :

٧٤٠ = وَإِنْسَانٌ عَيْنِي يَحْسُرُ الْمَاءَ تَارَةً
فَيَبَدُو وَتَارَاتٍ يَجْمِعُ فَيَغْرِقُ^(٢)

وأجازوا : مررت برجل كريمٍ بنوك وابنه .

فعلى هذا الذي شرحناه لا يلزم من امتناع التنازع في نحو :

وعزة ممطولةً معنى غيرها

(١) الحج / ٦٣

(٢) سبق ذكر رقم / ٣١١

حيث لا فاء سببية ولا واوا بين المفردتين أن يمتنع في : عزة ممطولٌ معنىٌ غريمها ، وعزه ممطول فمعنىٌ غريمها . ثم إذا لم يكن « معنىً » مبتدأ البتة فلا منع . وأن وجد السببي مثاله إذا^(١) قيل لك : ما معك من خبر زيد ؟ فتقول : قام وقعد أبوه ، لا يمنع التنازع فيه أحد^(٢) ، وإذا^(٣) ثبت جوازه في ذلك ونحوه ، فالصواب أن يقال : [إن / الشرط أن لا يكون الحمل على التنازع مؤدياً إلى عدم الرابط .

الثاني : أن لا يكون محصوراً فلا تنازع في : ما قام وقعد إلا
زيد لأمرين :

أحدهما ، أن الواقع بعد إلا إما أن يكون ظاهراً أو مضمراً ، وأيّاً ما كان فهو غير متأتٍ ، فإن كان ظاهراً ، فإنه يتضمن أن يقول في نحو : ما قام وقعد إلا الزيدان ، وإلا الزيدون : ما قاما أو قاموا أو قعوا ، أو قعدوا . ولم يتكلّم بمثل هذا .

وإن كان مضمراً ، فإنه إن كان حاضراً نحو: ما قام وقعد إلا أنا أو إلا أنت لم يتّأت الإضمار في أحدهما إذا أعملت الآخر ، لأنك إما أن تُضمِّر ضميراً غائباً ، فيلزم إعادة ضمير غائب على حاضر .

(١) في ط: «مثله قيل لك» بسقوط: «إذا» ووضع «مثله» مكان: «مثاله» صوابه من المخطوّطات

(٢) في ط: «واحد»

(٣) في ط: «إذا» بدون واو.

أو ضميراً حاضراً فنقول : ما قام وقعدتُ إلا أنا، أو وقعدت إلا أنت، أو تقيس ذلك على إعمال الثاني ، فيلزم مخالفة قاعدة التنازع ، لأنك تعيد الضمير على غير المتنازع فيه ، لأن ضميري المتكلّم والمخاطب إنما يفسرهما حضوراً منْ هما له ، لا لفظه .

والضمير في باب التنازع إنما يعود على لفظ المتنازع فيه .
وإن كان غائباً لزم إبرازه في الثنوية والجمع وقد ذكرنا أنه لم يتكلّم

. به .

الوجه الثاني : أن الإضمار في أحدهما يؤدي إلى إخلاء عامله في الإيجاب ، لأن الفعل إنما يصير موجباً بمقارنة «إلا» لمعموله لفظاً أو معنىً ، فإذا لم يقترن بها لفظاً ولا معنىً فهو باقٍ على التقي ، والمقصود بخلاف ذلك .

وإذا امتنع التنازع فيما ذكرنا فاعلم أنه محمولٌ على الحذف ، ويمّن نصّ على ذلك ابن الحاجب وابن مالك ، فأصله : ما قام أحد ولا قعد إلا زيد ، فحذف «أحد» من الأولى لفظاً ، واكتفى بقصده ودلالة التقي والاستثناء عليه كما جاء : « وإن من أهل الكتاب إلا لمؤمنٍ به »^(١) ، « وما من إلا له مقام معلوم »^(٢) ، أي : ما منْ أهل الكتاب أحد إلا لمؤمنٍ به ، وما منا أحد إلا له مقام معلوم .

(١) النساء / ١٥٩ .

(٢) الصّافات / ١٦٤

وذهب بعضهم : إلى أن نحو ذلك من باب التنازع وليس بشيء
لما شرحتنا

ولم يذكر ابن مالك هذا الشرط في صدر باب التنازع فاقتضى
[٤/١٠٦] ظاهر / كلامه أنه منه ، ثم قال في أثناء الباب ، ونحو : ما قام وقعد إلا
زيد محمول على الحذف لا على التنازع خلافاً لبعضهم ، وكان حقه
أن يذكره حيث تعرض لذكر شروط التنازع .

وذكر ابن الحاجب شرطاً في المعمول غير ما ذكر ثاء ، وهو أن لا
يكون ضميراً ، وقال في توجيهه ذلك : لأن العاملين إذا وجها إلى مضمر
استويا في صحة الإضمار فيه ، فلا تنازع في نحو : ضربت وأكرمت ،
ورد عليه ابن مالك بأن هذا منه تقرير بأنه لا يتأتى في المضمر صورة
تنازع ، فلا وجه لهذا الاحتراز ، لأن قولنا : إذا تنازع العاملان ،
لا يمكن تناوله لذلك .

وقد يقال : إن هذا إنما ذكر للإعلام من أول الأمر بصورة
التنازع لا للاحتراز عن صورة يتأتى فيها صورة التنازع في الضمير ،
ولا يحکم النحويون بأنه من التنازع . ثم إن هذا المعترض قد ذكر
من شروط التنازع تأثير المعمول ، وأقام الدليل على أنه لا يتأتى ولا
يتصور في غيره ، وهو نظير ما اعترض به على أبي عمرو .

فإن قلت : إن الحجّة التي احتاج بها أبو عمرو على أن التنازع لا
يتأتى في المضمر إنما يستمر في المضمر المتصل ، فأما المنفصل
فيمكن التجاذب بين العاملين فيه نحو : ما قام وقعد إلا أنا .

قلت : قد مضى أن ذلك إنما يتّجه على الحذف كما شرحته.

وأمّا الشرط الذي بينهما فتقدّم العاملين وتأخّر المعامل .

قال ابن مالك : وإنما لم يتأتّ التّنازع بين عاملين متّأخررين نحو : زيد قام وقعد ، لأنَّ كُلَّاً من المتأخررين مشغول بمثل ما يشغل به الآخر من ضمير الاسم السّابق ، فلا تنازع بخلاف المتقدّمين ، نحو : قام وقعد زيد فإنَّ كُلَّاً من الفعلين متوجّه في المعنى إلى زيد ، وصالح للعمل في لفظه ، وأعمل أحدهما في ظاهره ، والآخر في ضميره . انتهى بنصّه .

وأقول : هذا إنما يتمشّى في المتقدّم المرفوع ، فأمّا في المنصوب وال مجرور فلا يتمشّى ، فنحو : زيداً ضربت وأكرمت ، ونحو : بزيد مررت وأتبعت لم يقتض تعليله امتناع التّنازع في المتقدّم مطلقاً ، بل بشرط كونه مرفوعاً وينبغي / أن يكون الفريقان في ذلك [٤/١٠٧] متفقين على اختيار إعمال الأول ، لأنَّ أسبق العاملين وأقربهما إلى المعامل ، ولذا لا يمتنع تنازع العاملين معهولاً متوسّطاً بينهما ، كقولك : إنْ تَجِدْ زيداً تؤدب .

وهذه المسألة ينبغي أن يكون إعمال الأول فيها أرجح عند الجميع لتساويهما في القُرْب ، وفضلُ الأول بالسبق ، وأن إعماله بنفي

الإضمار قبل الذّكر .

فهذا ما اقتضاه ظاهر الأمر عندي ، ولست مُبتدعاً في ذلك بل مُتّبعاً ، فقد نقل أبو حيّان إجازة التّناظع في المتقدّم في تفسيره سورة «براءة» ، وأنَّ بعضَهم جَعَلَ منه: «بِالْمُؤْمِنِينَ رَوْفٌ رَّحِيمٌ»^(١) ، قال: والأكثرُونَ عَلَى منعه .

وذكر ابن هشام الخضراوي في «شرح الإيضاح» عن أبي عليَّ أنه أجازه في قوله :

* ٧٤١ * مَهْمَا تُصِيبَ أَفْقَأَ مِنْ بَارِقٍ تَشِيمٌ^(٢)

أن يكون أفقاً ظرفاً لتشيم ، وبارقاً مفعول به منصوب بتشيم أيضاً ومين زائدة ، لأن الكلام غير إيجاب لتقدم الشرط ، ومفعول تُصب محدود أي مهما تصيبة ، والهاء عائد على البارق أو الأفق .

قال ابن هشام : وهذا من تنازع العاملين مع التّوسط ، وقلما يذكّره النّحويون . انتهى .

والحق أولى بالاتّباع من الوقوف مع قول الجمهور ، فإنّهم قد ذكروا علة لم يَظْهِرُوا طرداً لها .

(١) التوبة / ١٢٨

(٢) لساعدة بن جوزية . وصدره :

* قَدْ أُوْبَيْتَ كُلَّ مَا فِيهِ ضَاوِيَّةً *

من شواهد: المغني / ٣٦٧ ، وانظر ديوان المذلين / ١٩٨

[رأى في التنازع بخط ابن القوبع]

شاهدت بخط الإمام العلامة ركن الدين

أبي عبد الله محمد الشهير بابن القوبع^(١) - رحمه الله :

أَبْلَغَ الْعَالَمِينَ عَنِي بِأَنَّ كُلَّ عِلْمٍ تَصْرُورٌ وَقِيَاسٌ
قَدْ كَشَفْتُ الْأَشْيَاءَ بِالْكَشْفِ حَتَّى
ظَهَرَتْ لِي فَلِيسَ فِيهَا الْتِبَاسُ
وَعَرَفْتُ الرِّجَالَ بِالْعِلْمِ لِمَا عَرَفَتُ الرِّجَالَ النَّاسُ

هذه الأبيات الثلاثة كتبت بخطه ، ورأيت بعد هذه الأبيات
بخطه - رحمة الله عليه :

هذا كلام على طريقة البحث ، وأما التحقيق فإن يقال : يمنع
التنازع في التقدم والمتاخر ، وذلك لأنه إنما يتحقق تجاذب العاملين
للعمول مع تأخره عنهم ، أما إذا تقدم وجاء بعده كزیداً ضربت
وأكرمت ، فإن الأول بمجرد / وقوعه بعده يأخذُه قبل مجيء الثاني ، [٤/١٠٨]
لأنه طالب له من حيث المعنى ، ولم يجد معارضًا ، فإذا جاء الثاني لم

(١) في ط: «القويع» بالياء مكان الباء، تحرير صواه من البغية
وفي البغية ٢٢٦/١: هو محمد بن عبد الرحمن بن يوسف ابن عبد الرحمن بن
عبد الجليل الجعفرى التونسي أبو عبدالله ركن الدين القويغ بفتح القاف فيما
اشتهر على الألسنة. وقيل: هو بضمها، وهو طائر. ولد بتونس في رمضان
سنة ٦٦٤. ومات بالقاهرة في ٢٧ من ذي الحجة سنة ٧٣٨ هـ

يُكَنْ لِهِ أَنْ يَطْلُبَهُ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا جَاءَ بَعْدَ أَخْذِهِ لَهُ ، وَكَذَا الْبَحْثُ فِي
الْمُتَوَسِّطِ .

فَهَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى هُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَا يَعْدُلُ عَنْهُ ، وَيَنْبَغِي
أَنْ يَكُونَ هُوَ حَجَّةُ النَّحْوَيْنِ لَا مَا احْتَاجَ بِهِ أَبْنَى مَالِكَ .

انتَهَتِ الْمُسَائِلَةُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا ، وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِي
لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الطَّيِّبِينَ
الظَّاهِرِيْنَ ، وَسَلَّمَ تَسْلِيْمًا كَثِيرًا . انتَهَى بِنَصْهِ . وَاللَّهُ سَبَّحَانَهُ أَعْلَمُ .

[رأي ابن النحاس في إعمال الثاني]

قال ابن النحاس : لا أعلم أن في التنزيل العظيم ما هو صريح
في إعمال الثاني إلا قوله سبحانه : « وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرُ لَكُمْ
رَسُولُ اللَّهِ »^(١) . ولو أعمل الأول لقليل : تعالوا يستغفر لكم إلى رسول
الله ، ومثله في الحديث وهو عكس الآية ، لأن الثاني تعدى بالجار ،
ولو أعمل الأول لعداه بنفسه . انتهى .

وأمّا باقي الآي فلا صراحة فيها ، وقولهم : لو أعمل الأول
لأضمر في الثاني لا يلزم ، لأن الإضمار غير واجب ، وقد ذكرنا
أمثلته ، وإذا لم يجب لم يكن معنا قاطعاً . انتهى .
وأقول : ما قاله مُسْلِمٌ إِلَّا أَنْ مشائخنا^(٢) في هذا العلم ذكروا أن

(١) المنافقون / ٥

(٢) في ط : «مشائخنا» بالهمزة .

الإضمamar وإن لم يجب لأنّه فضلة ، لكن يلزم إجماع القراء السبعة على غير الأفصح .

قوله : وأعمل المضمير في ضمير ما تنازعاه يقتضي عدم التنازع في الحال .

قال ابن معط في « شرح الجُزوئية » وتقول في الحال : إن تزرنني ضاحكاً آتك في هذه الحالة ، ولا يجوز الكنایة عنها ، لأن الحال لا تُضمر .

وتقول في الظرف على إعمال الثاني : سرْتُ وذهبت اليوم ، وعلى الأول سرت وذهبت فيه اليوم ، وفي المصدر على الثاني إن تضرب بـكراً أضربك ضرباً شديداً وعلى الأول أضربكه ضرباً شديداً .

وفي كتاب « إصلاح الغلط » لابن قتيبة قال : قرأت على ثعلب قول / الشاعر :

٧٤٢ فَرَطْنَ فِلَارَدٌ لِمَا فَاتَ وَانْقَضَى ولكن تعوض أن يُقالَ عَدِيمٌ^(١)

قال : ما معنى « تعوض » ؟ ثم قال : بلغني أنَّ الخلدي يعني المبرد أنه صَحَّفَ هذا البيت ، وذكر أنه سمعه من أصحابه هكذا ، فإن يكن

(١) لزاحم العقيلي .

من شواهد: سيبويه ١/٣٥٥ . وروايته : « لما بُتَّ مَكَانٌ : « لَمَا فَاتَ » ، و « بَعْوَضٌ » مَكَانٌ : « تَعْوَضٌ »

تصحيفاً من سيبويه فقد صحفوا كلّهم .

فقلت له : فكيف الرواية ؟ فقال : هذا يصف رجلاً مات له ميت ، فقال له : فَرَطْنَ يعني المدامع ، فلا ردُّ لما فات يعني من الموت ولكن تعوض الصبر عن مصيتك ، ولا تكثر الجزع فيقال : عديم .

قال ابن قتيبة : وهذا المعنى أجود وأولى بتفسير البيت مما جاء به أصحابنا . وقد عرضت كلامه في ذلك على أبي إسحاق الزجاج فاستحسنـه .

التنازع له شروط

الأول : أن يتقدم عاملان فأكثـر ، ولا يقع بين المتأخرـين .
هكذا أطلق المتأخرـون ، ومنهم ابن مالك وعلـل بعلة قاصرـة .

وشرط هذا العاملـ أمور :

أحدـها : عند بعض النـحة وهو أن لا يكون فعل تعجب ، لأنـه جرى مجرـى المثل ، فلا يتصرـف فيه بفصل ولا غيرـه . وأجازـه أبو العباس ، ومنعـه ابن مالـك : قال : لكنـ بشرط إعمالـ الثانيـ كقولـك : ما أحـسن وأعـقل زـيدـاً بنـصبـ زـيدـاً بأـعقلـ ، لا بأـحسنـ ، لـئـلاً يلزمـ فصلـ ما لا يجوزـ فـصلـه ، وكـذا : أحـسنـ بهـ ، وأعـقلـ بـزيدـ ، بـإعمالـ الثانيـ ، ولا تـعملـ الأولـ فـتقولـ : وأعـقلـ بهـ يـزيدـ لـالفـصلـ .

ويجوز على أصل الفراء: أحْسِن وَأَعْقِل بزيد، على أن أصله: أحْسِن به، ثم حذفت الباء لدلالة الثانية عليها، ثم تصل الضمير واستتر كما استتر في الثاني في: «أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ»^(١) إلا أن الاستدلال بالأول على الثاني أكثر.

والثاني أن لا يكون حَرْفًا ، قال ابن عمرون : وجَزَ بعضهم التنازع في لَعْلَّ وعَسْيٍ ، فيقال : لَعْلَّ وعَسْيٍ زِيدٌ أن يخرج ، على إعمال الثاني . وللعلَّ وعَسْيٍ زِيدًا خارجًّا ، على إعمال الأول . وليس واضحًا إذ لا يقال : عَسْيٍ زِيدًا خارجًا ، ويلزم منه حذف منصوب

[١١٠/٤]

/ عَسْيٍ /

الثالث عند بعض النحاة أيضًا : وهو أن لا يكون العامل يطلب أكثر من مفعول واحد .

الرابع : أن لا يكون أحد العاملين مؤكداً فلا تنازع في » .

* = أَتَاكَ الْأَحِقُونَ احْبِسْ احْبِسْ (٢)

الخامس : أن يكونا قد تأخر عنهما اسم أو أكثر هو مطلوب لكلٌّ

(١) مريم / ٣٨

(٢) قائلة مجهول، وصدره:

* فَإِنْ إِلَى أَيْنَ النَّجَاهُ بِيَغْلِي

من شواهد: ابن الشجري ١/٢٤٣ ، والخزانة ٢/٣٥٣ والعيني ٣/٩ ،

منهما ، فلو كان مطلوباً لأحدهما فلا تنازع .

السادس : أن تكون المعمولات أقلّ من مقتضيات العوامل ،
فلا تنازع في : ضربت وأكرمت الجاهيل العالم إن جاز هذا الكلام ،
لأنَّ كُلَّاً من العاملين قد أخذ مقتضاه .

السابع : أن يكون بين العاملين أو العوامل اتصال بوجه ما .

الثامن : أن لا يكون في المعمول سبيباً ، فلا تنازع في .

* وعزة ممطولة معنى غريمها *

إذا لم يجعل «غريمها» مبتدأ ، وكذا زيد قام وقدع أبو، لأنك إن
أضمرت في أحدهما ضمير الأب وحده خلا الخبر من الرابط أو الأب
[في ^(١) الضمير ، فيحتاج لضميرين ، أحدهما مضاف ، والأخر
مضاف إليه، وذلك باطل لامتناع إضافة الضمير، فبطل كونُ
«غريمها» مرفوعاً على غير الابتداء .

والحادي عشر : أن لا يكون المعمول مضمراً . شرط ذلك ابن
الحاجب وشرحه معروف .

والعاشر : هو الشرط الأول .

= والتصريح ٣١٨/١ ، والأسموني ٩٨/٢ ، وهو مع الموضع والدرر رقم
١٥٦٦ ، ١٥٢٧

(١) سقطت الكلمة «في» من ط. صوابه من النسخ المخطوطة

[مسألة في أفعال ستة متحدة المعاني ، مختلفة بالمعنى واللزوم]

طُوبى لمن صدَّقَ رسولَ اللهِ ، وامنَ به ، وأحبَ طاعته ، ورَغَبَ فيها ، وأرادَ الخيرَ ، وهمَّ به ، واستطاعَه ، وقدرَ عليه ، ونسى عملَه ، وذهَلَ عنه ، وخافَ عذابَ اللهِ ، وأشْفَقَ منه ، ورجاً ثوابَه ، وطمَعَ فيه .

فهذه أفعال ستة متحدة المعاني وهي مختلفة بالمعنى واللزوم
فدلل على أن الفعل المتعدي لا يتميّز من غيره بالمعنى . / [١١١/٤]

* * *

بِشْرُ الْحَافِي يَذَكُّرُ حَالَةً فِي الْمُسْلِمِينَ

٧٤٤ = قَطْعُ الْلَّيَالِي مَعَ الْأَيَّامِ فِي خَلَقِ (١)

وَالنَّوْمَ تَحْتَ رِوَاقِ اللَّيْلِ وَالْقَلْقَ

أَخْرَى وَأَجْدَرَ لِي مِنْ أَنْ يَقَالَ غَدًا

إِنِّي التَّمَسْتُ الْغَنَى مِنْ كَفَّ مُرْتَزِقٍ

(١) يقال : ثوبَ خَلَقَ : أي بالـ. يستوي فيه المذكر والمؤنث ، لأنَّه في الأصل مَصْدَر .

قالوا: رَضِيَتْ بِذَا قُلْتَ: الْقُنْوَعُ^(١) غَنِيٌّ
لِيسَ الْغَنِيُّ كُشْرَةُ الْأَمْوَالِ وَالْوَرْقِ

رَضِيَتْ بِاللَّهِ فِي عُسْرٍ وَفِي يُسْرٍ
فَلَسْتُ أَسْلُكُ إِلَّا وَاضْبَحَ الْطُّرُقَ

وَقَالَ بَعْضُهُمْ فِي التَّنَازُعِ أَيْضًا :

٧٤٥ = طَلَبَتُ فَلَمْ أَدْرِكْ بِوَجْهِي فَلَيَتَّيِ

قَعَدْتُ وَلَمْ أَبْغِ النَّدَا بَعْدَ سَابِقٍ^(٢)

قَدْ تَنَازَعَ أَرْبَعَةُ عَوَامِلٌ مَعْمُولاً وَاحِدًا ، وَهُوَ النَّدَاءُ ، فَتَأْمَلُ .

قال الشيخ جمال الدين بن هشام : اجتمع في هذا البيت تنازع بين اثنين، وتنازع بين ثلاثة، وتنازع بين أربعة، فقد تنازع «طلبت» (ولم أدرك) في «بوجهي» وقد تنازعا «ولم أبغ» في «الندا»، وقد تنازع الثلاث وقعدت في الظرف فهذه اتفاقية غريبة. انتهى.

ففي قوله : مَعْمُولاً وَاحِدًا وَهُوَ «النَّدَا» نَظَرٌ، بل المعمول الواحد قوله : «بعد» كما قرره الشيخ جمال الدين - رحمة الله عليه

وَالْمُسْلِمِينَ أَجْمَعِينَ .

(١) الْقُنْوَعُ يَضْمَنُ الْقَافَ وَالْتَّوْنَ : السُّؤَالُ وَالتَّذَلُّلُ ، وَبَابُهُ خَضْعٌ ، وَالْوَصْفُ : قَانِعٌ ، وَقَنْعٌ . وَقَالَ الْقَرَاءُ : الْقَانِعُ : الَّذِي يَسْأَلُكَ فِيمَا أَعْطَيْتَهُ قَبْلَهُ . وَالْقَنْاعَةُ : الرَّضَا بِالْقَسْمِ ، وَبَابُهُ سَلْمٌ فَهُوَ قَبْعٌ وَقَنْوَعٌ . وَالْشَّاهِدُ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ فِي قَوْلِهِ : أَخْرَى وَأَجْدَرُ لِي

(٢) مِنْ شَوَاهِدَ : الْأَشْمُونِي٢ / ١٠١ ، وَرَوَيْتُهُ «عِنْدَ سَابِقٍ» . وَانْظُرْ حَاشِيَةَ يَسِ

أحكام كذا لابن هشام

قال الشيخ جمال الدين بن هشام رحمة الله تعالى عليه :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد وآلـه وصحبه وسلم تسلیماً كثيراً
وبعد، فأنني لما وقفت على (كتاب الشذوذ في أحكام كذا) لأبي حيـانـ
رحمـهـ اللهـ تـعـالـىـ - رأـيـتهـ لمـ يـزـدـ عـلـىـ أـنـ نـسـجـ أـقـوـاـ وـحـدـدـهاـ^(١)ـ ، وـجـعـ
عـبـارـاتـ وـعـدـدـهاـ ، وـلـمـ يـفـصـحـ كـلـ إـلـفـاصـاحـ عـنـ حـقـيقـتـهاـ وـأـقـاسـمـهاـ ،
وـلـاـيـنـ مـاـيـعـتـمـدـ عـلـيـهـ مـاـأـورـدـهـ مـنـ أـحـكـامـهـ ، وـلـاـنـبـهـ عـلـىـ مـاـأـجـمـعـ عـلـيـهـ
أـرـبـابـ تـلـكـ الـأـقـوـاـ وـاتـفـقـواـ ، وـلـاـأـعـرـبـ عـمـاـخـتـلـفـواـ فـيـهـ وـافـرـقـواـ .

فرأـيـتـ أـنـ النـاظـرـ فـيـ ذـلـكـ لـاـ يـحـصـلـ مـنـهـ بـعـدـ الـكـدـ وـالـتـعبـ إـلـاـ عـلـىـ
الـاضـطـرـابـ وـالـشـغـبـ . /

فاستـخرـتـ اللـهـ فـيـ وـضـعـ تـأـلـيفـ مـهـذـبـ أـبـيـنـ فـيـ مـاـأـجـمـلـ ، [٤/١١٢]
وـاـسـتـثـنـافـ تـصـنـيـفـ مـرـتـبـ أـورـدـ فـيـ مـاـأـهـمـ ، وـسـمـيـتـهـ : «ـ فـوـحـ الشـذـوذـ
بـمـسـأـلةـ كـذاـ »ـ .

(١) فـيـ طـ : «ـ وـحـدـهـ »ـ ، صـوـابـهـ مـنـ الـمـخـطـوـطـاتـ

وبالله تعالى أستعين ، وهو حسبي ونعم المُعِين ولا حول ولا قوة
إلا بالله العلي العظيم .
وينحصر في خمسة فصول .

الفصل الأول : في ضبط موارد استعمالها :

اعلم أن لِكَذَا استعمالين .

أحدهما : أن يستعمل كُلُّ من جُزُّيها على أصله ، فيراد بالكاف التشبيه وبـ «ذا» الإشارة ، ولا يراد بمجموعهما : الكنائية عن شيء ، فهذه بمعزل عمّا نحن فيه، وذلك كقولك : رأيت زيداً فقيراً وعمراً^(١) كذا ، قوله الشاعر :

٧٤٦ = وأسلمني الزَّمَانُ كَذَا فَلَا طَرَبٌ وَلَا أَسْنُ

ويكون اسم الإشارة في هذا النوع باقياً على معناه ، يصح أن يسبقه حرف التنبية وأن يليه كافُ الخطاب ، ولام البُعد ، ألا ترى أنك لو قلت في المثال : ورأيت عمراً هكذا ، وكذاك ، وكذلك ، وقلت في البيت : «وأسلمني الزمان هكذا» كان مستقيماً إلَّا أن حرف التنبية هنا متقدّم على الكاف كما أريتُك ، وإنما القاعدة فيه مع سائر حروف الجرّ أن يتأخر عنها كقولك : بهذا ، ولهذا ، إلَّا في هذا الموضع خاصة ، قال أبو الطيب :

(١) من ط : «وعمروا» تحرير واضح

٧٤٧ = ذي المعالي فَلَيُعْلُمُونَ مَنْ تَعَالَى

هَكَذَا هَكَذَا وَإِلَّا فَلَا لَا^(١)

والثاني : أن يخرج كُلَّ من الجزأين عن أصله ، ويستعمل
المجموع كناءة ، وهذه على ضربين :

أحدهما : أن تكون كناءة عن غير عدد كقولك : مررت بـذا
وكذا .

واعتقادي في هذه أنها إنما يتكلم بها من يخبر عن غيره ، وأنها
تكون من كلام المُخْبِر عنه .

هذا الذي شهد به الاستقراء ، وقضى به الذوق الصَّحيح ، فلا
يقول أحد ابتداءً : مررت بـدار كذا ، ولا بـدار كذا ، وكذا ، بل
يقول : بالـدار الفلانية .

ويقول : مَنْ يُخْبِرُ عَنْهُ : قال فلان : مررت بـدار كذا ، وبـدار
[١١٣/٤] كذا ، وكذا / ، وذلك لشأن اعتئى المخبر ، أو لغير ذلك . ومنه

(١) مطلع قصيدة مدح بها سيف الدولة ، ويدرك نهوضه إلى ثغر الحدث لما بلغه أن
الروم أحاطت به ، وذلك في جمادى الأولى سنة ٣٤٤
وبعده :

شرف ينطح النجوم بروقي
حال أعدائنا عظيم وسيف الدا
وله ابن السيف أعظم حالا .

. ٢٥٤ / ٣ انظر الديوان

ما جاء في حديث الحساب - أعاذنا الله من سوء فيه - : «أتذكر يوم
كذا وكذا ، فعلت فيه كذا وكذا» .

وقولُ مَنْ قال : «أما بمكان كذا وكذا وجْدُ^(٢)» ، إنما الكنية فيه
من كلام مَنْ حكى عن غيره ، ألا ترى أنهم حكوا : أنه قيل له في
الجواب : بلى ، وجاداً .

ولو كان السائل كانياً لم يعلم مُراؤه ، ولم تقعِ إجابته بالتعيين ،
ودعوى أن المسئول عَلِم ما كنى به على خلاف الأصل والظاهر .
وغلط جماعةٌ فجعلوا من هذا الاسم قوله :

* وأسلمني الزمان كذا *

والحقُّ أن ذلك ليس من الكنية في شيء ، وقد مضى .
الضرب الثاني : وهو الغالب : أن يكتن بها عن عددٍ مجهمول
الجنس والمقدار .
وهذه والتي قبلها مركبتان من شيئاً :

أحدهما الكاف والظاهر أنها الكاف الحرفية المفيدة للتضليل ،
لأنها القِسْمُ الغالب من أقسام الكاف ، كما رکبواها مع «أن» في
«كأن» نحو قوله : كأنَّ زيداً أسدًّا .

(٢) في ط: «وحد» بالحاء مكان: «وجذ»، تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة
واللسان: «وجذ» حيث ورد ما نصه: «قال سيبويه: «وسمعت من العرب
من يقال له: أما تعرف بمكان كذا وكذا وجذًا، وهو موضع يمسك الماء؟
فقال: بلى، وجذًا أي أعرف بها وجذًا»

والثاني «ذا» التي للإشارة كما رَكِبَوها مع «حب» في نحو : «حَبْذا» ومع «ما» في نحو «ماذَا صنعت» في أحد التقادير .

ولا يُحْكَم على «ذا» بأنها في موضع جَرْ ولا على الكاف بـأَنَّها متعلقة بشيء ، ولا بـأَنَّ فيها معنى التشبيه ، وأن كان باقياً بعد التركيب في كأن إلأ أنه لا معنى له هنا ، فلا وجه لـتَكْلِيف^(١) ادعائه ، لأن التركيب كثيراً ، يُزيل معنى المفردتين ، ويُحدِّث مجموعها معنى : لم يكن ، ويُحْكَم على مجموع الكلمتين بـأَنَّه في موضع رفع أو نصب أو جَرْ بحسب العوامل الداخلية عليها .

ويدل على أن الأمر كذلك أمور :

أحدها : أن «ذا» لا تؤثر لـتأنيث تمييزها ، تقول : له عندي كذا وكذا أمةً ولا تقول : كذه وكذه .

[٤/١١٤] والثاني : أنها لا تتبع بتابع ، لا يقولون : كذا نفسه رجلاً .

والثالث : أنهم قالوا : «إِنْ كَذَا وَكَذَا مَالْكُ» بـرفع المال . ذكره أبو الحسن في المسائل .

الرابع : أنهم قالوا : حسبي بكذا ، فـأدخلوا عليه الجار . ذكره أبو الحسن أيضاً .

الخامس : أنهم يقولون : كذا وكذا دِرْهَمًا مع أنهم لا يُرَكِّبون

(١) في ط : «لتَكْلِيف» .

ثلاثة أشياء ، فما ظُنِّك بأربعة ، فلوًّاً أن «كذا» قد صارت بمنزلة الشيء الواحد لم يُسع ذلك .

وذهب جماعةٌ من النحويين : إلى أن الكاف وذا كلمتان باقيتان على أصلهما من غير تركيب .
ثم اختلفوا على أقوال :

أحدٍها : أن الكاف حرف تشبيه وأنَّ معنى التشبيه باقٍ وهذا ظاهر قول سيبويه والخليل ، وصريح قول الصفار^(١) .

بيان الأول : أن سيبويه ، قال : صار «ذا» بمنزلة التنوين ، لأن المجرور بمنزلة التنوين^(٢) . وقال الخليل^(٣) : كأنهم قالوا : «له كالعدد درهماً» ، فهذا تمثيل وإن لم يتكلّم به ، وإنما تجئ الكاف للتشبيه فتصير وما بعدها بمنزلة شيء واحد . انتهى .

(١) هو قاسم بن عليّ بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسى الشهير بالصفار .
صاحب الشلوبين وابن عصفور ، وشرح كتاب سيبويه شرحاً حسناً ، يقال : إنه أحسن شروحه ، ويرد فيه كثيراً على الشلوبين بأرجح رد . مات بعد ٦٣٠ هـ . انظر
البغية ٢٥٦ / ٢

(٢) نص سيبويه ١/٢٩٧ : هذا باب جرى مجرى كم في الاستفهام . وذلك قوله : (كذا وكذا درهماً وهو مبهم في الأشياء بمنزلة «كم» وهو كناية للعدد ، بمنزلة فلان إذا كنت به في الأسماء ، وكقولك كان من الأمررين ذيَّة وذيَّة ، وذيَّت وذَيَّت ، وكيَّت وكيَّت . صار ذا بمنزلة التنوين ، لأن المجرور بمنزلة التنوين»

(٣) وانظر رأي الخليل في سيبويه ١/٢٩٨ .

وبيان الثاني ، أن الصفار لمارد على جواز: كذا درهم بالمخض
بأن أسماء الإشارة لا تضاف اعترض على نفسه بأن معنى الكاف
والإشارة قد زال .

وأجاب بأن المتكلّم لا بدّ أن يقدّر في نفسه عدداً لها ، وحينئذ
يقول له: عدد مثل هذا العدد.

الثاني : أن الكاف اسم بمنزلة مثل . قال ابن أبي الربيع يظهر لي
أن الكاف اسم بمنزلة مثل في قوله : لي مثله رجلاً ، قال: والأصل أن
يقال حيث يكون هناك مشار إلية يساويه ما عندك في العدد ، فالأصل :
له عندي مثل ذا من العدد ، ثم جيء برجلي تفسيراً لمثل كما قالوا :
مثل ذلك عالماً.

الثالث : أنها اسم ، ولكن لا معنى للتشبيه فيها ، قاله أبو الطيب
العبدّي^(١) قال: الكاف في نحو: «له عندي كذا درهماً» اسم في موضع
رفع بهذا الابتداء ، ثم / اعترض على نفسه بأنَّ أبا علي ذكر أن الكاف
إنما تكون أسماء بشرطين :

(١) في البغية: «العيدي» بالياء ، وفي ط والنسخ المخطوطة «العبدّي» بالياء .
وهو أحمد بن بكر بن احمد بن بقية العبدّي أبو طالب . قرأ على السيرافي ،
والرماني ، والفارسي .

من مؤلفاته: شرح الإضاح . شرح كتاب الجرمي . مات يوم الخميس العاشر
من شهر رمضان ٤٠٦ هـ . انظر البغية ٢٩٨/١

أحدهما : أن يكون ذلك في الشعر.

الثاني : أن يتعين الموضع كذلك كما في قوله الأعشى :

٧٤٨ = أَتَنْهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ

كَالْطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الرِّزْيُتُ وَالْفَتْلُ^(١)

أراد مثل الطعن ، لأن الكلام شعر ، و «ينهى» فعل لا بد له من
فاعل

فأجاب بأن ذلك في الكاف المفيدة للتشبيه وهي في «كذا» إنما جاءت
كالمركبة مع «ذا» بدليل أن الواو قد سقط فتركت مع مثلها ، وإذا كان
ذلك وفارقتها لم يمتنع أن تكون مرفوعة بالابناء .

والرابع : أنها محتملة للحرافية والاسمية قاله أبو البقاء في «شرح
الإضاح» ، قال : إذا قيل له : «عندكذا درهماً» «فكذا» في موضع
الصفة لمبتدأ ممحض ، أي شيء كالعدد ، أو الكاف اسم مبتدأ «كمثل»
قال : فإذا جعلت الكاف حرفاً لم تتحرج إلى أن تتعلق بشيء ، لأن
التركيب غير حكمها كما في «كان» ، فإنها قبل أن تقدم كانت متعلقة
بمحض وهي الآن غير متعلقة بشيء .

(١) ديوان الأعشى / ١٥٠ .

من شواهد : ابن عيسى ٤٣/٨ ، والخزانة ٤/١٣٢ . ورواية ابن عيسى والخزانة :
«يهلك» مكان : «يذهب» وانظر شرح ابن عقيل ١/٢٣٣ ، والهمم والدرر
رقم ١١٠٦ .

الخامس : أنَّ الكاف حَرْفٌ جَّرِّ زائد وهو قول ابن عصفور ،
 قال : ولا معنى لِلتَّشْبِيهِ فِي هَذَا الْكَلَامِ ، فَإِنَّ الْكَافَ زَائِدَةً كَزِيادَتِهِ فِي
 قَوْلِهِمْ : فَلَمَّا كَذِي الْهَيَّةِ أَيْ ذُو الْهَيَّةِ إِلَّا أَنَّهَا زَائِدَةً لَازِمَةً كَلْزُومِ «مَا»
 فِي : «أَئِذَا مَا» .

وَذَا مَجْرُورَةً بِالْجَارِ الزَّائِدِ كَانْجَرَارِ أَيْ بِالْكَافِ الزَّائِدِ فِي قَوْلِهِ
 تَعَالَى : «وَكَلَّا إِنْ مِنْ قَرْيَةٍ»^(١) ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَعْنَاهَا كَمْ ، وَلَيْسَ فِيهَا
 مَعْنَى تَشْبِيهٍ .

وَإِذَا ثَبِّتْ أَنَّهَا زَائِدَةٌ لَمْ تَكُنْ مَتَّعِلَّقَةً بِشَيْءٍ ، فَلَيْسَ مَا قَالَهُ بِلَازِمٍ ،
 لَأَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ عَدَمَ مَعْنَى التَّشْبِيهِ هُنَا لِزِيادةِ الْكَافِ ، بَلْ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ
 تَرْكِيَّبِهَا مَعَ «ذَا» ، وَأَنَّهُ صَارَ لِلْمَجْمُوعِ بِالتَّرْكِيبِ مَعْنَى آخَرَ .

وَقَدْ أَقْمَنَا الدَّيْلِيلَ عَلَيْهِ فِيمَا مَضِيَ ، ثُمَّ دَعَوْيَ التَّرْكِيبِ ، وَإِنْ
 كَانَتْ كَدَعْوَى الزِّيَادَةِ فِي أَنَّهَا خَلَفُ الْأَصْلِ ، لَكِنَّهَا أَقْرَبُ ، فَكَانَ
 اعْتِبَارُهَا أَوْلَى .

* * * *

الفصل الثاني : في كيفية اللّفظ بها وتمييزها

أما اللّفظ بها فالمسنون في الكُنى بها من غير عدد الأفراد والعلف ، / ، نحو مَرْتُ بِمَكَانٍ كَذَا وَبِمَكَانٍ كَذَا كَذَا ، وفي الكُنى [٤/١١٦] بها عن عدد العطف لا غير

وكذا مثل بها سيبويه والأخفش والأئمة، وقال^(١) الشاعر :

٧٤٩ = عِدَ النَّفَسَ نَعْمَى بَعْدَ بُوْسَاكَ ذَاكِرًا
كَذَا وَكَذَا لُطْفًا بِهِ تُسِيِّ الجُهْدُ^(٢)

ومِمَّن صَرَحَ بِأَنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا : كَذَا دِرْهَمًا بِتَمِيزِهَا ، وَلَا كَذَا كَذَا دِرْهَمًا ابْنُ خَرْوَفَ.

وذكر ابن مالك أن ذلك مسمون ولتكنه قليل، وسيأتي نقل كلامهما بعد.

واما اللّفظ بتمييزها ففيه ثلاثة أقوال.

(١) في ط فقط: «قول» بدون واو، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة.

(٢) انظر شرح شواهد المغني للسيوطى / ٥١٤ ، وهمع الهوامع والدرر رقم /

أحدها : أنه منصوب "أبداً" . وهذا قول البصريين ، وهو الصواب بدللين :

أحدهما : أنه المسموع كقوله :

* كذا وكذا لطفاً به نسى الجهد *

والثاني : القياس ، وذلك من وجوه :

أحدها: أن الخفض إما بالكاف على أنها حرف جر، وعلى أنها اسم مضاد أو بإضافة ذا ، ولا سبيل إلى شيءٍ من ذلك، لأن «ذا» معمولة للكاف ، وحرفُ الجر لا يُخفض شيئاً ، والاسم لا يضاف مرتين ، ومن ثمّ وجب نصبُ التمييز في نحو « ما في السماء قدر راحة سحاباً » وأسماء الإشارة لا تضاف ، لأنها ملزمة للتعریف ، والتمييز نكرة ، والقاعدة أن تضاف النكرة للمعرفة لا العكس.

الثاني. أن الكاف لمّا دخلت على «ذا» وصارتا كناية عن العدد صارت كذلك بمنزلة يزيد^(١) «إذا سمى به [ويزيد] وأمثاله إذا سمى به لا يجوز إضافته ، لأنه محكم والمحكم لا يُضاف.

والثالث : أن الكلمة اشبهت بالتركيب أحد عشر وأخواته ، وذلك لا يضاف كراهة الطول فكذلك هذا.

القول الثاني : أنه جائز الخفض بشرط أن لا يكون تكرار

(١) كلمة : «ويزيد» سقطت من ط ، والتصويب من النسخ المخطوطة.

ولا عَطْفٌ فتقول: كذا دَرَهْمٌ، وله التُّوْبُ، ولا تقول: كذا كذا درَهْمٌ
ولا كذا وكذا / درَهْمٌ ، قاله الكوفيون ، ومَنْ وافقهم ، وشُبهتهم في [٤/١١٧].
ذلك حَمْلٌ كناية العَدْد على صريحه ، وقد ذكرنا ما يَرِدُ هذا القياس .

وقال ابن إِيَاز : يجوز الجَرُّ من وجْهَيْن :

أحدهما: إِجْرَاء كذا مجرى كَمُ الخبرية ،

والثاني: أن الكلمتين ركبتا وصارتا كلمةً واحدةً يعني فال مضاف المجموع لا اسم الإشارة فقط . والمحذور إنما يلزم على القول بأن المضاف اسم الإشارة .

والثالث : أنه جائز الْخَفْضُ والرَّفع . وهذا خطأ أيضاً ، لأنه غير مسموع ولا يقتضيه القياس ، فإن «كذا وكذا دِرْهَمًا» من باب : «خَمْسَةَ عشر دِرْهَمًا» لا من باب : «رطل زيتاً». فافهمه .

الفصل الثالث في إعرابها :

والذي يظهر لي أنه مبني على الخلاف في حقيقتها، فإذا قيل: «له عندي كذا وكذا درهماً». فإن قيل بالتركيب فمجموع كذا مبتدأ، خبرهُ الجار والمجرور ، والظرفُ متعلق به ، والظرفُ يعمل في الطرف إذا كان متعلقاً بمحذوف لوقوعه موقع ما يعمل، نحو، أكُلَّ يوم لك توبٌ.

وإن قيل : لا تركيب ، فإن قيل للكاف اسمٌ فهي المبتدأ ، وإن قيل : حرف فالجار والمجرور صفة موصوف محذوف ، أي : له عندي عدد كذا وكذا درهماً.

وقال ركن الدين الاستراباذي في (شرح كافية ابن الحاجب) : الغالب في تمييز كذا أن يكون منصوباً ، لأنها منزلة : «ملؤه» في قوله : لي ملؤه عسلاً.

ويجوز كونه مجروراً بإضافة «كذا» إليه على تنزيلها منزلة ثلاثة ومائة .

وأن يكون مرفوعاً ، فإذا قيل : «له عندي كذا درهم» فله خبر مقدم ، ودرهم مبتدأ مؤخر .

وكذا حال «هكذا»، قالوا : وفيه نظر. والأولى عندي أن يكون مبتدأ ودرهم بدلًا أو عطف بيان «وله» خبر و«عندي» طرف له. انتهى.
وقد مضى أن الصحيح امتناع الرفع والجر .

الفصل الرابع في بيان معناها عند النحوين

وفي ذلك أقوال:

[١١٨/٤] أحدها: ابن مالك وهو أنها للتکثیر بمنزلة / كم الخبرية.

وابعه على ذلك ابنه في شرحه لخلافته. ومقتضى قولهما هذا أنها لا يُكُنْ بها عَمّا نقص عن الأَحَدِ عَشَرَ، لأنَّه عَدْ قَلِيلٌ.

الثاني: أنها للعدد مطلقاً قليلاً كان أو كثيراً وهو قول سبويه والخليل ومن تابعهما واختاره ابن خروف.

وممّن نقل ذلك عن سبويه الأستاذ أبو بكر بن طاهر وذلك ظاهر من كلامه فإنه قال: هذا باب ما جرى مجرى كم في الاستفهام، وذلك قوله: «له كذا وكذا درهماً»، هو مبهم من الأشياء بمنزلة كم، وهو كنایة للعدد، صار «ذا» بمنزلة التّنوين. وقال الخليل: كأنهم قالوا: له كالعدد درهماً.

الثالث: أنها بمنزلة «ما» استعملت استعماله من الأعداد الصريحة فيقال: له كذا دراهم ، فتكون للثلاثة بما فوقها إلى العشرة ،

وكذا كذا درهماً، ف تكون للأحد عشر بما فوقها إلى التسعة^(١)

عشر .

(١) في طفقط «السبعة» تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة

وكذا درهماً، فتكون للعشرين وأخواتها من العقود إلى التسعين ،

وكذا^(١) وكذا درهماً، ف تكون لأحد عشرتين^(٢) وما فوقها من الأعداد المتعاطفة إلى التسعة والتسعين .

وكذا درهماً فيكون للمائة وللألف وما فوقهما.

فإذا أقرَّ مُقْرِّ بـكلام فيه «كذا» الزمانه بالمتيقن ، وهو أول مرتبة من المراتب المشروحة ، وحلفناه في الباقي . وهذا قول الكوفيين ، وتبعهم جماعة منهم ابن معط في فصوله .

الرابع ، أن الأمر كما قالوا إلَّا في مسئلتي الإضافة ، فإنهم ممتنعان ، لما قدمنا من التعليل . فإن أردت العدد القليل أو المائة أو الألف وما فوقهما قلت: كذا من الدرَّاهم

ويقدّر عند أهل هذا القول الفرق بين العدد القليل والمائة والألف ، لأن «مِنْ» إنما تَدْخُلُ على العدد المجموع المعرف ، تقول: عشرون من الدرَّاهم ، ولا يجوز عشرون من درَّاهم . وهذا قول المبرد والأخفش وابن كيسان والسيّرا في ، وبه قال الشَّلَوَيْنَ وابن عصفور والصفار والذِّي / جَرَاهُمْ على القول بذلك أبو محمد بن السَّيِّد ، فإنه [٤/١١٩]

(١) في طفقط: «وكذا كذا» بدون عاطف ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

(٢) في طفقط: «وتسعين» تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة ،

حکى اتفاق البصريين والکوفيين على ذلك، وأن الخلاف إنما هو في جواز الخفْض نحو : كذا درْهم ، وكذا دراهم . والبصريون يمنعون ، والکوفيون يجيزون . وفي کلام أبي البقاء في (شرح الإيضاح) ما هو أبلغ من هذا فإنه قال :

«وذهب معظم النحوين وأصحاب الرأي : إلى أنَّ مَنْ قال كذا درْهَمًا لزمَه عشرون درْهَمًا ، لأنَّك لم تُكررَ العدد ، ولم تَعْطِفْ عليه ولم تُضِفْهُ لتمييز ، فحمل على أول عدد حاله ذلك .

فإن جرَّت الدرَّهم فقد حمله النحوين وأصحاب الرأي على مائة .» انتهى . فنقل الجرَّ عن النحوين ، ونقل إجراء «كذا» مجرى العدد الصريح في حالة نصب التمييز عن مُعظم النحوين .

الخامس : أن الأمر كما قال الكوفيون في كذا كذا درْهَمًا وفي كذا درْهَم خاصَّة ، قاله الأستاذ أبو بكر بن طاهر . فهذا ما بلغنا من الأقوال .

فأمَّا قول ابن مالك : فكان الذي دعاه إليه أن سيبويه شبَّهها بكم الاستفهامية ، وهي منزلة الأحد عشر وأخواتها ، وليس هذا بشيء ، لأنها إنما شبَّهت بها في نصب التمييز لا في المعنى ، إلا ترى أنها ليست للاستفهام كما أنَّ كم للاستفهام ، ثم إنَّ كم نفسها بمنزلة ، الأحد عشر ، ولا تختص بالعدد الكبير بدليل أنك تقول : كم عبداًيل ملَكت ، فيصبح الواحد فما فوقه .

وأما قول سيبويه والمحققين فوجّهه أنها كَلْمَة مبهمة كما أن كَمْ كَلْمَة مبهمة، فكما أنك لو قلت: كَمْ كَمْ عَبْدًا مَلِكْتُ ، أو كَمْ وَكَمْ عَبْدًا مَلِكْتُ أو غير ذلك لم يقتضي مساواة ما شابهته من العَدَد الصريح ، فكذا كذا .

وأما قول الكوفيين ومن وافقهم فمردودٌ من جهات :

أحدها : أنه قول بلا دليل ، وإنما هو مجرد قياس في اللغة .

وذكر ابن إياز أن البُستي^(١) في تعليقه أن أبا الفتح سأله أبا علي عن قولهم : إن كذا كذا درهماً يحمل على أحد عشر درهماً ، وكذا وكذا درهماً يحمل على أحد وعشرين ، وكذا درهم ، يحمل على مائة . قال : وكذا وكذا ، وكذا درهماً عمل على مائة وأحد وعشرين / [٤٢٠/٤] درهماً .

فقال أبو علي : هذا من استخراج الفقهاء ، وليس هو في النحو إنما كذا بمنزلة عَدَمِ مَنْوَنَ ، والجر خطأ .

الثاني : أن الناس اختلفوا ، فقال ابن خروف : إن الْعَرَبَ لم يقولوا كذا كذا درهماً ، ولا كذا كذا درهماً ، ولا كذا درهم ، لا بالإضافة ولا بالنصب ، وعلى هذا فالحُكْمُ على هذه الألفاظ بما ذكروا باطلاً لأن حكم على ما لا يتكلّم به ، فأين معناه ؟

(١) هو أحمد بن محمد البُستي يُعرف بالخازندي أبو حامد صنف تكملة العين - شرح أبيات أدب الكاتب ، كتاب التفصّلة . ومات في رجب سنة ٣٤٨ هـ انظر

وقال ابن مالك في «التسهيل»: وقد ورد «كذا» مفرداً أو^(١) مكرراً بلا واو، فأثبتت ورود هذين من خلافهم، والمثبت مقدماً على النافي، ولكن لما قال: استعمال هذين مع أن الحاجة التي دعت إلى الكنایة عن العدد المعطوف والمعطوف عليه داعية إلى الكنایة عن غيره من الأعداد دل على أن قوله: كذا لا يختص بالعدد المعطوف عليه.

والثالث: أنه سمع «أما»^(٢) مكان كذا وكذا وجذا^(٣)، وذلك دليل على أنها لم يرد بها معطوفٌ ومعطوفٌ عليه.

والرابع: أن موافقة العدد المبهم للعدد الصريح في طريقته في التمييز، وغيره لا يقتضي تساويهما في المعنى بدليل «كم» الاستفهامية فإنك تقول: كم درهماً لك، وتقول: كم وكم درهماً لك، أو تسقط الواو فيجب بجمع الأعداد في كلٍّ من هذه الصور.

الخامس: أن إجازة كذا درهم وكذا دراهم باطل بما قدمناه.

وأجيب بأنه خفض بالإضافة وأن معنى الإشارة قد زال.

(١) التسهيل / ١٢٥ : «أو» مكان . الواو . وفي ط بالواو .

(٢) في ط فقط: «إذا» مكان: «أما» تحريف ، صوابه من النسخ المخطوط

(٣) في ط فقط: «وجه» تحريف صوابه من النسخ المخطوطة

وأجاب الصفار بأن المتكلم بهذا لا بد أن يقدر في نفسه عدداً ما ، وحيثند : تقول ؛ له عدد مثل هذا ، أي مثل هذا المركب والمعطوف .

وفي مثل هذا الجواب نظر ، وهو مبني على إدعاء التركيب وأن معنى التشبيه باقٍ وهو بعيد جداً .

وأما قول أبي بكر فحجته أنه سمع من العرب : مررت بمكان كذا وكذا / فلما كان ذلك واقعاً على العدد ناسب أن يكون جاريًّا مجرى [١٢١/٤] ما يوافقه من الأعداد^(١) ، وليس هذا بشيء ، وقد جوز « كذا درهم » بالخوض على أن يراد مائة درهم مع اعترافه بأنه لم يسمع في غير العدد ، فها الفرق بينه وبين بقية الألفاظ ؟

وأما قول المبرد والأخفش ومن وافقهما فزعم الشلوبين وأصحابه أنه القياس ، وأنه لا ينافي قول سيبويه ، وأن قوله : إنها مبهمة أن قولنا : كذا كذا مبهم في الأحد عشر والتسعه عشر ، وما بينهما مبهم في القليل والكثير ، وكذلك يقولون في الباقي .

(١) في ط : فقط : الأعداد

الفصل الخامس : فيما يلزِمُ بها عند الفقهاء .

وقد اختلفت المذاهب في ذلك . فأماماً مذهب الإمام أحمد رضي الله عنه ، ففي (المحرر) ما معناه : أنه إذا أفرد كذا أو كررها بلا عطف ، وكان التمييز منصوباً فيهما أو مرفوعاً لزمه درهم ، فإن عطف أو نصب أو رفع فكذلك عند ابن حامد .

وقال التميمي : درهمان . وقيل : درهم وبعض آخر . وقيل : درهم مع الرفع ، ودرهمان مع النصب . وإن قال ذلك كله بالخُفْض قبل تفسيره بدون الدرهم ، قال المصنف : وهذا كله عندي إذا كان يُعرفُ العربية فإن لم يعرفها لزمه درهم في الجميع .

وأما مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه فالفتيا عندهم على أنه يلزم مع العطف والنصب درهمان ، فإن رفع أو جر لزمه درهم ، وكذا إن ركب أو أفرد سواء رفع التمييز أو نصبه أو جره .

ونقل المزنني عنه في : كذا كذا درهماً : أنه يلزم درهمان . وكذا يروى عنه في مسألة العطف والنصب .

وأما مذهب الإمام مالك رضي الله عنه ففي (الجواهر) لابن

شاس ما معناه : إذا قيل له عَلَى كذا فهـي كالشيء . فلو قيل : كذا درْهـماً فقال ابن عبد الحكم يلزمـه عـشـرون ، وإن قال : كذا وكذا درْهـماً لـزمـه أـحـد عـشـر . وإن عـطـف فـأـحـد عـشـرون .
وقال سـحنـونـ : ما أـعـرـف هـذـا ، فـإـن كـان هـذـا أـقـلـ ما يـكـونـ في
الـلـغـةـ بـهـذـا الـلـفـظـ فـهـوـ كـمـاـ قـالـوهـ ، وـإـنـ كـانـ يـقـولـ : القـولـ / قـولـ المـقـرـ [١٢٢/٤]
معـ يـمـينـهـ .

وكـذاـ يـقـولـ فـيـ : كـذاـ وـكـذاـ دـيـنـارـاـ أوـ دـرـهـماـ ، وـعـلـىـ الـأـوـلـ يـجـعـلـ
نـصـفـ الـأـحـدـ وـالـعـشـرـينـ دـيـنـارـاـ دـنـانـيرـ وـنـصـفـهاـ دـراـهمـ .

ومـاـ مـذـهـبـ الـإـمـامـ أـبـيـ حـنـيفـةـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ : أـنـ يـلـزـمـهـ فـيـ الـعـطـفـ
أـحـدـ عـشـرـ كـمـاـ فـيـ التـركـيبـ . وـالـلـهـ تـعـالـىـ أـعـلـمـ .

مسألة في التَّعْجُب

من إلقاء أبي بكر بن الأنباري يقول: ما أَحْسَنَ عَبْدَ اللَّهِ، «ما رَفَعَ رَفْعَتَهَا بِمَا فِي «أَحْسَنَ» وَنَصَبَتْ عَبْدَ اللَّهِ عَلَى التَّعْجُبِ.

وتقول في الذَّمِّ: ما أَحْسَنَ عَبْدَ اللَّهِ فَمَا لَا مَوْضِعَ لَهَا جَحْدُ وَرَفَعَتْ «عَبْدَ اللَّهِ» بِفَعْلِهِ وَفَعْلِهِ: ما أَحْسَنَ.

وتقول في الاستفهام: ما أَحْسَنَ عَبْدَ اللَّهِ؟ فَمَا رَفَعَ بِأَحْسَنِ، «وَأَحْسَنُ» بِهَا. والتَّاوِيلُ: أي شيء فيه أحسن: أعيناه، أو أنفه.

وتقول إذا أَرَدْتَهُ إِلَى نَفْسِكَ فِي التَّعْجُبِ: ما أَحْسَنَتِي «فَمَا رَفَعَ بِمَا أَحْسَنَتِي، وَالنَّوْنُ وَالْيَاءُ مَوْضِعُهُمَا نَصَبَ عَلَى التَّعْجُبِ.

وتقول في الذَّمِّ إذا رَدَدْتَهُ إِلَى نَفْسِكَ: ما أَحْسَنْتُ «فَمَا» جَحْد لَا مَوْضِعَ لَهَا، وَالثَّاءُ مَرْفُوعَةٌ بِفَعْلِهَا، وَفِعْلُهَا: ما أَحْسَنْتُ، فَتَقُولُ فِي الاستفهام: ما أَحْسَنْتِي «فَمَا» رَفَعَ بِأَحْسَنِ، «وَأَحْسَنُ» بِمَا، وَالْيَاءُ فِي مَوْضِعِ خَفْضٍ بِإِضَافَةِ أَحْسَنَ إِلَيْهَا.

فَإِنْ قَلْتَ: أَبَاكَ مَا أَحْسَنَ أَوْ مَا أَبَاكَ أَحْسَنَ كَانَ مُحَالًاً لِأَنَّهُ

ما نصب على التَّعْجُبِ، لا يُقْدَمُ على التَّعْجُبِ ، لأنَّه لم يَعْمَلْ فِيْهِ فِعْلًا
متصرِّفٌ فيتصرَّفُ بِتَصْرِفِهِ.

وكان الكسائي يُجيز : أبوك ما أحسن» قال: لِمَا لَمْ أَصْلِ إِلَى
نصب الأَبِ أَضْمَرْتُ لَهُ هَاءً ، يعود عليه فرفعته بها ، والتَّقْدِيرُ : أبوك ما
أَحْسَنَهُ .

وقال الفراء ، : لا أَجِيزُ رفع الأَبِ ، لأنَّه لَيْسَ هَنَاهَا دَلِيلٌ يَدْعُلُ
عَلَى رفع الأَبِ وَلَا أَضْمَرُ الْهَاءَ إِلَّا مَعَ سَتَةِ أَشْيَاءِ مَعِ : كُلَّ ، أَوْمَنْ ، وَمَا ،
وَأَيْ ، وَنَعْمَ ، وَبَيْسُنْ .

وتقول: عَبْدُ اللَّهِ مَا أَحْسَنَهُ بِرْفَعٌ «عَبْدُ اللَّهِ» بِمَا عَادَ عَلَيْهِ مِنْ
الْهَاءِ ، فَيُرْفَعُ مَا فِي أَحْسَنَ ، وَالْهَاءُ مَوْضِعُهَا نَصْبٌ عَلَى التَّعْجُبِ . :

وتقول عبد الله ما أحسن جاريته مِنْ قول الكسائي ، قال: لِمَا لَمْ
أَصْلِ إِلَى نَصْبِ الْأَوَّلِ أَضْمَرْتُ لَهَا هَاءً ، فَرَفَعْتُهَا بِهَا . والفراء / يحيلها ،
قال: لَيْسَ هَنَاهَا دَلِيلٌ عَلَى الْهَاءِ [١٢٣/٤]

وتقول في الاستفهام: عبد الله ما أَحْسَنَهُ بِرْفَعٌ عبد الله بِأَحْسَنَ ،
وَأَحْسَنَ بَعْدَ الله «وَمَا» استفهام والْهَاءُ مَوْضِعُهَا خَفْضٌ بِإِضَافَةِ أَحْسَنَ
إِلَيْهَا

فَإِنْ قَلْتَ: عبد الله ما أَحْسَنَ كَانَ مَحَالًا ، وَأَنْتَ تُضْمِرُ الْهَاءَ ، لَأَنَّ
الْمَخْفُوضُ لَا يُضْمِرُ ، وَلَأَنَّ الْمَضَافَ وَالْمَضَافَ إِلَيْهِ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ ،

(١) أي يُفسدُهَا

فلا يفرق بينهما ، فلا يضم المخصوص ويظهر الخافض
وتقول : عَبْدُ اللَّهِ مَا أَحْسَنْ ترْفَعْ عَبْدَ اللَّهِ بِمَا فِي أَحْسَنْ ، «وَمَا»
جَحْدٌ لَا مَوْضِعٌ لَهَا.

وإذا قلت : ما أحسن عَبْدَ اللَّهِ فَأَرْدَتْ أَنْ تَسْقُطْ مَا وَتَعَجَّبْتْ^(١) ،
قلت : أَحْسَنْ بَعْدَ اللَّهِ

وإذا أَرْدَتْ أَنْ تَأْمِرْ مِنْ هَذَا ، قلت : يَا زِيدُ أَحْسَنْ بَعْدَ اللَّهِ
رَجُلًا ، وإذا ثَنَيْتَ قلت يَا زِيدُ دَانْ أَحْسَنْ بَعْدِي اللَّهِ رَجُلَيْنِ ، وَيَا
زِيدُونَ أَحْسَنْ بَعْدِي اللَّهِ رَجُلَيْ ، وَتَنْصِيبُ رَجُلَيْ عَلَى التَّفْسِيرِ ،
«وَأَحْسَنْ» لَا يُشَنِّي لَا يُجْمِعْ ، وَلَا يُؤْثِتْ ، لَأَنَّهُ اسْمٌ . وَأَحْسَنْ لَيْسَ بِأَمْرٍ
لِلْمُخَاطِبِ ، إِنَّمَا مَعْنَى أَحْسَنْ بِهِ : مَا أَحْسَنَهُ ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ :
«أَسْمَعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ»^(٢) مَعْنَاهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ : مَا أَسْمَعَهُمْ وَمَا أَبْصَرَهُمْ

وتقول : كَانَ عَبْدُ اللَّهِ قَائِمًا ، إِذَا أَمْرَتْ مِنْهُ قُلْتَ : مَا أَكُونُ
عَبْدَ اللَّهِ قَائِمًا ، «فَمَا» مَرْفُوعَةُ بِمَا فِي أَكُونَ ، وَاسْمُ كَانَ مَضْمُرُ فِيهَا ،
وَعَبْدَ اللَّهِ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّعَجَّبِ ، وَقَائِمًا خَبَرَ كَانَ

فَإِنْ طَرَحْتَ «مَا» وَتَعَجَّبْتَ ، قلت : أَكُونُ بَعْدَ اللَّهِ قَائِمًا ،
وَأَكُونُ بَعْدِي اللَّهِ قَائِمَيْنِ ، وَأَكُونُ بَعْدِي اللَّهِ قِيَامًا ، وَأَحْسَنْ بَعْدَ اللَّهِ
رَجُلًا .

(١) في طفقط : «وتعجب»

(٢) مريم / ٣٨

قال الفراء: لِمَّا لَمْ أَصْرَحْ بِرُفْعِ الاسمِ أَدْخَلَتِ الْبَاءَ، لِتَدْلُّ عَلَى
الْمَطْلُوبِ، وَتَأْوِيلِهِ: عَبْدُ اللَّهِ حَسَنُ، فَلِمَّا لَمْ يَصِلْ إِلَى رَفْعِ جِئْتَ
بِالْبَاءَ، لِتَدْلُّ عَلَى الْمَطْلُوبِ مَا هُو؟ وَإِذَا قُلْتَ: ظَنَنتُ عَبْدَ اللَّهِ قَائِمًا
فَأَرَدْتَ أَنْ تَعْجَبَ بِـ«مَا» قُلْتَ: مَا ظَنَنْتَ بَعْدَ اللَّهِ قَائِمًا، فَإِنْ أَسْقَطْتَ
ـ«مَا» وَتَعَجَّبْتَ قُلْتَ: ظَنَنْتَ بَعْدَ اللَّهِ قَائِمًا.

آخر ما كان بخط ابن الجراح.

انتهى - بعون الله تعالى - الجزء السابع
ويليه - إن شاء الله - الجزء الثامن ، وأوله: مخاطبة جرت بين أبي
إسحاق الزجاج وأبي العباس أحمد بن يحيى

فهرس الشواهد الشعرية

الجزء السادس

رقم الصفحة	رقم الناهد	
		شواهد على حديث «غير الدجال أخواني عليكم»
١٤	٦٦٦	أرسلوني إلى قومي شراحي
١٥	٦٦٧	صديق إذا أعيا على صديق
١٥	٦٦٨	فإن له أضعاف ما كان أملاً
١٨ - ١٧	٦٦٩	وآخرى لأعداها غائظه فاجود جوداً من اللافظه
١٩	٦٧٠	فنفس العدو بها فائظه وكان مع الأطباء الأسهه
١٩	٦٧١	دخل الضيف عليهم فاحتمل واسأله عنّا إذا الناس نزل
		شواهد: حديث: «الإجاء كنزة يوم القيمة شجاع أقرع»
٢١	٦٧٢	سرت قرباً أحناؤها تصلصلُ
٢٢	٦٧٣	وبصيري يعلو بها عتد وأي
٢٢	٦٧٤	إلى جعفر سرْبَالَهُ لم يمْزِقُ
٢٣	٦٧٥	حَيٌّ وَمَنْ يُصْبِبُ الْحَيَّامَ بِعِيدٍ
		= فها أدرى وكلّ الظنّ ظني
		= وليس بمعيني وفي الناس متع
		= وليس الموافقني ليرفد خائباً
		= يداك يد خيرها يرتخي
		= فاما التي خيرها يرتخي
		= وأما التي شرّها يتنقى
		= فيما ليت الأطباء كان حولي
		= دار حي وتنوها مربعاً
		= فسائل عنها إذا الناس شتوا
		= وتشرب أثاري القطا الكُدرُّ بعدها
		= راحوا بصائرهم على أكتافهم
		= ولولا جنان الليل ما آب عامر
		= آب لا تبعد فليس بخالد

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
٢٤	٦٧٦	<p>شاهد على مسألة لابن مالك في: قم أنت وزيد = ليك يزيد ضارع لخصومه ومحبطة ما تطيح الطوائح</p>
٢٥	٦٧٧	<p>شاهد على نسبة الحال إلى المضاف إليه = كأن يدئي حرباً لها متسمهاً يداً مذنب يستغفر الله نائب</p>
٢٥	٦٧٨	<p>إملاء على شاهد شعرى لابن الحاجب = غير مأسوف على زمن ينقضى بالظماء والحزن تعليق ابن الحاجب على شاهد نحوى</p>
٢٩	٦٧٩	<p>وإنى لتعرونى لذكراك فترةً كما انقض العصفور بلله القطر = تعليق ابن الحاجب على بيت لابن قلاقس</p>
٣١	٦٨٠	<p>ما بال هذا الرّيم أن لا يريم لو كان يرقى لسليم سليم = شواهد أم المتصلة والمنقطعة</p>
٤٩	٦٨١	<p>هل ما علّمت وما استودعْت مكتوم = إذ جلها إذ تأتك اليوم مصروف أم هل كبير بكى لم يقض عبرته</p>
٥٠	٦٨٢	<p>إثر الأحبة يوم ال بين مشكوم = ما أبالي أنس بالحزنِ تيسَ أم جفاني بظهر غيب لئيم</p>

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
٥١	٦٨٣	= ولست أبالي بعد فقدي مالكاً أموتي ناعِم هو الآن واقع = أم كيف ينفع ما تعطى العلوق به
٥٢	٦٨٤	= رئان أنف إذا ما ضن باللبن
٥٥	٦٨٥	= *أهل رأونا بوادي القف ذي الأكم *
		شواهد على قول القائل: كأنك بالدنيا لم تكن . . .
٦٢	٦٨٦	= هون عليك فإن الأمور بكاف الإله مقاديرها
٦٤	٦٨٧	= كان قلوب الطير رُطْبَاً ويبساً لدى وكرها العنابُ والخشف البالي
٦٦	٦٨٨	= كأني بك تنحط إلى القبر وتنتفط
		شاهد على قوله: «أنت أعلم ومالك»
٧٦	٦٨٩	= *هذا ردائي مَطْوِيًّا وسُرِّيًّا بالا *
		شاهدان على تعليق ابن هشام على آية: «وله على الناس حجَّ البيت»
٨٧	٦٩٠	= ونحن منعنا البحر أن تشربوا به وقد كان منكم مأوه بمكان
٩٠	٦٩١	= مهلاً فداءً لك الأقوام كلهم وما ثمرَ من مال ومن ولد
		شاهد على قول جابر: «كان يكفي من هو أوفي منك شعيراً»
٩٦	٦٩٢	= إلى الحُول ثم اسم السلام عليكما ومن يبيك حولاً كاماً فقد اعتذر

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
		<p>شواهد على: اعتراض الشرط على الشرط</p> <p>لكن قومي وإن كانوا ذوي عذر ليسوا من الشر في شيء وإن هاتا إن تستغيشوا بنا إن تذعنوا تجلوا متى معاقل عز زانها كرم فإن عشرت بعدها إن وللت نفسى من هاتا فقولا لالعا من يفعل الحسنات الله يشكراها * نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض..... يا أقرع بن حابس يا أقمع إن يصرع أخوك تصرع</p>
		<p>شواهد في إعراب: «استطعنا أهلها»</p> <p>* نفس عصام سودت عصاما * قد طلبنا فلم نجد لك في السؤ دد والمجد والمكارم مثلا إذا برقت يوماً أسرة وجهه على الناس قال الناس جل المنور</p>
		<p>شاهدان في اسمية أ فعل في التعجب</p> <p>ما أقدر الله أن يُدنى على شحط من داره الحزن مَمِنْ داره صول سبحانك الله ما أَجَلْ عندي مثلك</p>

رقم الصفحة	رقم الشامد	
١٦٩	٧٠٤	<p>شاهدان على قوله تعالى: ﴿ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾</p> <p>* نفس عصام سوت عصاما = ما أقدر الله أن يخزي خليقته ولا يصدق قوما في الذي زعموا</p>
١٦٩	٧٠٥	<p>شاهد على « الرقة في معنى وحده »</p>
١٧٣	٧٠٦	<p>= والذئب أخشاه إن مررت به وحدي وأخشي الرياح والمطرا</p>
١٧٩	٧٠٧	<p>= * ما ككل ما يتمنى المرء يدركه *</p>
١٧٩	٧٠٨	<p>= * وليس كل النوى تلقى المساكين *</p>
١٨٢	٧٠٩	<p>= قد أصبحت أم الخيار تدعى علي ذنباً كله لم أصنع</p>
		<p>شاهد على إعراب « غير ناظرين إناء »</p>
٢٠٩	٧١٠	<p>= فلماً قرعنا النبع بالنبع بعضه بعض أبى عيدانه أن تكسرأ</p>
		<p>تعليق على شاهد لابن بري</p>
٢١٨	٧١١	<p>= وأصفر من ضرب دار الملوك تلوح على وجهه جعفرا</p>
		<p>شاهد في جمع « حاجة »</p>
٢٢١	٧١٢	<p>= فسيآن بيت العنكبوت وجوسق رفيع إذا لم تقض فيه الحاجة</p>
٢٢٣	٧١٣	<p>= ثمّمت حواجي ووذات بشرا فليس معرس السركب السغالب</p>

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
٢٢٣	٧١٤	يا ربَ ربَ القلص النواجع = تقطع بينما الحاجات إلا
٢٢٣	٧١٥	حِوائِج يعتسفن مع الجريء = الناس حول قبابه
٢٢٤	٧١٦	أهْلِ الْحِوائِجِ وَالْمَسَائِلُ = ولَي بِلَادِ السَّنَدِ عِنْدَ أَمِيرِهَا
٢٢٤	٧١٧	حِوائِجْ جَهَاتُ وَعِنْدِي ثوابها = صَرِيعَيْ مَدَامِ ما يُفَرِّقُ بَيْنَا
٢٢٤	٧١٨	حِوائِجْ مِنْ إِلْقَاحِ مَالٍ وَلَا نَخْلٍ = مِنْ عَفْ خَفْ عَلَى الْوِجْهِ لِقَاؤه
٢٢٤	٧١٩	وَأَخْوَوُ الْحِوائِجِ وَجْهَهُ مِنْدُولُ = فَإِنْ أَصْبَحَ تَحْسِبِنِي هُمُومٌ
٢٢٤	٧٢٠	وَنَفْسٌ في حِوائِجِهَا اِتْشَارُ = نَهَارُ الْمَرْءِ أَمْثَلُ حِينَ تُقْضِي حِوائِجُهُ مِنَ اللَّيلِ الطَّوِيلِ
٢٢٥	٧٢١	= خَلِيلِي إنْ قَامَ الْهُوَى فَاقْعُدَا بِهِ
٢٢٥	٧٢٢	لَعْنَا نَقْضِي مِنْ حِوائِجِهِ رَمَا
٢٢٥	٧٢٣	= حَتَّى إِذَا مَا قَضَتِ الْحِوائِجاً وَمَلَأْتُ حُلَبَاهَا الْخَلَانِجاً
٢٢٥	٧٢٤	= بَدَأْنَا بِنَا لَا رَاجِياتِ لَحَاجَةٍ وَلَا يَائِسَاتٍ مِنْ قَضَاءِ الْحِوائِجِ = إِنِّي أُرِيتُ ذُوي الْحِوائِجاً إِذْ عَرَوَا
٢٢٦	٧٢٥	فَأَتُوكَ قَصْرًا أوْ أَتُوكَ طَرُوقًا = * وهي أَدَمَاءُ سَارُهَا *
٢٢٦	٧٢٦	منْ كَانَ فِي نَفْسِهِ حَوْجَاءُ يَطْلُبُهَا =
٢٢٨	٧٢٧	عَنْدِي فَإِتَّيْ لَهُ رَهْنٌ بِاصْحَارٍ شَوَاهِدٌ فِي تَكْرَارٍ (لا)، وَعَدْ تَكْرَارَهَا
٢٣٣	٧٢٨	* وزَجَّجَنَ الْحِوائِجَ وَالْعَيْونَا *
٢٣٣	٧٢٩	* عَلْقَتُهَا بَيْنَا وَمَاءُ بَارِدًا *
٢٣٣	٧٣٠	* مَتَقْلِدًا سِيفًا وَرَعِيَا *

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
٢٤٢	٧٣١	شاهدان في «إنا» * وإنما يدافع عن أصحابهم أنا أو مثلي *
٢٤٣	٧٣٢	= قد علمت سلمى وجارتها ما قطر الفارس إلا أنا
		شواهد: تعليق على أبيات من الحماسة
٢٤٧	٧٣٣	= أقول حين أرى كعباً ولحيته لابرك الله في بضع وستين من السنين تملأها بلا حسب ولا حياء ولا عقل ولا دين
٢٤٨	٧٣٤	* وقد جاوزت حد الأربعين *
٢٤٨	٧٣٥	* وأنكرنا زعافن آخرين *
		شاهد في الفرق بين علم وعرف
٢٥٠	٧٣٦	= أو كلما وردت عكاظ قبليَّةً بعشوا إلى عريفهم يتoscُّم
		شواهد على شروط التنازع
٢٥٣	٧٣٧	= حتى تراها وكان وكان أعناقها مشدّدات في قرن
٢٥٤	٧٣٨	= عدinya في غد ما شئت إنا خبُّ ولو مظلّت الوعادينا
٢٥٥	٧٣٩	* وعزَّةٌ مخطوطٌ معنى غريئها *
٢٥٧	٧٤٠	= وإنسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو وتسارات يجم فيغرقُ
٢٦٢	٧٤١	* منها تصيب أفقاً من بارقِ تشم *
٢٦٥	٧٤٢	= فرطُنَ فلا ردُّ لما فات وانقضى ولكن بغوض أن يقال عديم

رقم الصفحة	رقم الشاعد	
٢٦٧	٧٤٣	* أَنَاكَ أَنَاكَ الْلَّا حُقُونَ احْبَسْ احْبَسْ *
		= أَحْرَى وَأَجْدَرْ لِي مِنْ أَنْ يَقَالْ غَدًا
٢٦٩	٧٤٤	إِنِّي التَّمَسْتُ الْغِنَى مِنْ كَفْ مَرْتَزَقْ
		طَلَبْتُ فَلَمْ أَدْرِكْ بِوْجَهِي فَلَيْتَنِي
٢٧٠	٧٤٥	قَعْدَتْ وَلَمْ أَبْغِ النَّدَا بَعْدَ سَابِقْ
شواهد على أحكام كذا		
٢٧٣	٧٤٦	= وَأَسْلَمْنِي السَّرْمَانْ كَذَا فَلَا طَرْبْ وَلَا أَنْسْ
٢٧٤	٧٤٧	= ذِي الْمُعَالِي فَلَيْعَلُّونَ مَنْ تَعَالَى هَكَذَا هَكَذَا وَإِلَّا فَلَا لَا
		أَتَتْهُوْنَ وَلَنْ يَنْهَى ذُوِي شَطَطْ
٢٧٩	٧٤٨	كَالْطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفَتْلُ
		عَدَ النَّفْسِ نَعْمَى بَعْدَ بُوسَكَ ذَاكِرًا
٢٨١	٧٤٩	كَذَا وَكَذَا لَطْفًا بِهِ نَسِيَ الْجَهَدْ

فهرس الموضوعات

الجزء السابع

	الفن السابع : مسائل نحوية
٥	من جموع ابن القماح : وقوع الواو فاء الكلمة
٧	الخلاف في وسواس من رؤوس المسائل للنّواوي
١٢	إشكال حديث : «غير الدجال أخوفي عليكم» وإجابة ابن مالك عنه
٢٠	صرف «أرئيس» في قوفهم : «بشر أرئيس»
٢١	توجيه حديث شريف لابن مالك
٢٣	مسألة لابن مالك في : قم أنت وزيد
٢٤	مسألة لابن مالك في الحال
٢٥	إملاء على شاهد شعري لابن الحاجب
٢٩	تعليق ابن الحاجب على شاهد نحوي مشهور
٣١	تعليق ابن الحاجب على بيت لابن فلاقيس الإسكندرى
٣٣	جواب عن سؤال سائل في حرف «لو»
٤٢	حقيقة الاستفهام والفرق بين أدواته
	توجيه ابن هشام للقول : كأنك بالدنيا
٥٨	لم تكن وبالآخرة لم تزل
٦٨	توجيه ابن هشام لقوفهم : أنت أعلم وما لك
٨٤	تعليق ابن هشام على آية : «ولله على الناس حج البيت... الخ»

- تعليق ابن هشام على قول منسوب لجابر
رضي الله عنه وهو:
« كان يكفي من هو أوفى منك شعيراً »
- ٩٣ مسألة: في قراءة: « وَقِيلَهُ » بالنصب
٩٨ تعليق على حديث : « لا يقتل مسلم بكافر »
١٠١ مسألة: اعتراض الشرط على الشرط لابن هشام
١٠٧ مسألة: في إعراب قوله تعالى: ﴿ وَاعْمَلُوا صَالِحَاتُمُ﴾
١٢٤ رأي ابن الحاجب في : « خلق الله العالم
١٢٧ رأي الجرجاني في إعراب السموات مفعولاً، في « خلق الله السموات »
١٤٠ فائدة في قول سبيويه : زيد أفضل من عمرو
١٤٢ تفسير قوله تعالى: ﴿ الْتَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ ﴾ الآية
١٤٢ سؤال الصفدي عن إعراب « استطعماً أهلها »
١٤٥ مسألة في : ما أعظم الله .
١٦١ خلاف بصري وكوفي في فعل التعجب اسم هو أم فعل؟
١٦٢ توجيه الرمخري لقوله تعالى: ﴿ ذُو الْحَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾
١٦٨ توجيه الرمخري لقوله تعالى: ﴿ مَا هَذَا بِشَرًّا ﴾
١٧٠ الرفده في معنى وحده لمعنى الدين السبكي
١٧١ نيل العلا في العطف بلا
١٨٣ الحكم والأناه في إعراب « غير ناطرين إننا »
٢٠٠ تعليق ابن بري على قول الشاعر في وصف الدنيا
٢١٨ تعليق على معنى : « وَآتَوْنَا النِّسَاءَ صَدَقَاتُهُنَّ نَحْلَةً »
٢١٩ لتج الدين الحموي
٢٢٠ جمع حاجة
٢٣١ مسألة في تكرار: « لا » وعدم تكرارها
٢٤١ فائدة في « إِنَّا » لابن هشام.

- ٢٤٧ المبدوء به متحرك ، والموقوف عليه ساكن لابن هشام
تعليق على أبيات من أبيات الحماسة
٢٤٩ من فوائد ابن هشام: الفرق بين العرض والتحضيض
٢٤٩ من فوائد ابن هشام: الفرق بين «علم» و«عرف» .
٢٥٢ شروط التنازع .
٢٦٩ مسألة في أفعال ستة متحدة المعاني ، مختلفة
٢٧١ بالتعدي واللزوم
٢٩٤ أحكام كذا لابن هشام
مسألة من التعجب

تَسْمِيَةً بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى

هـ ١٤٢١ / ٢٣ / ٢٠٢١
نماذج تسجيل . ٧ >> ٨
في الكتاب .

الأشباح والظواهر في التحو

للإمام جلال الدين سيوطي
المنوفية سنة ٩١١ هـ

الجزء السّابع

تحفیز

الدكتور عبد العال سالم مكرم

أستاذ لغوي عربي في جامعة الكويت

ولكنت أنت أعلم بالحقيقة

ابراهيم محمد ماسيلين، مختار وجمهوري

وقف الله تعالى على قبرك ليلة القدر

قال الله تعالى تعالى فيكتبه لك نعمان مائة حقيقة

رشيقة على قبورك كل يوم

الحقيقة المتعة

رسالة مؤسسة الرسالة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الأشباه والنظائر
فِي النَّجْو

٧

جميع الحقوق محفوظة للمنząd

الطبعة الأولى

١٤٠٦ - ١٩٨٥

مؤسسة الراحلة بيروت - شارع سوريا - بناية صدي وصالحة
هاتف: ٣١٩٠٣٩ - ٢٤١٦٩٢ ص.ب: ٧٤٦٠ برقاً: بيوران



فائدة من مجموع ابن القماح^(١)

وقوع الواو فاء الكلمة

إذا كانت الواو فاء الكلمة من الماضي فمضارعه يَفْعُل بكسر العين لفظاً أو تقديرأً .

ويسقط الواو في المضارع ، مثال лингطي : يَعْدُ ، ويَمِيقُ^(٢) منْ وَعَدْ ، وَوَمِيقَ .

ومثال التقديري : يَضَعُ ، ويَسَعُ ، مِنْ : وَضَعَ ، وَوَسَعَ ، فالالأصل في الكل بالواو ، فحذفت ، وفتحت عين الفعل لـ الخففة ، إذ حرف الحلق ثقيل ليُعد مخرجه ، فهي مكسورة تقديرأً ، وهو معنى قول الزمخشري : « وسقوطها فيما عينه مكسورة من مضارع فعل أو

(١) ابن القماح : هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن حيدرة ، شمس الدين أبو المعالي بن القماح ، ولد سنة ٦٥٦ هـ ، وتوفي في ربيع الأول ٧٤١ هـ القاهرة وامتحن بمحنة ذكر أنه نظم فيها أبياتاً في ليلة لم ينفلق فجرها إلا وقد فرج عنه وأولها :

اصبر على حلو القضاء ومره واعلم بأن الله بالغ أمره
ترجمته في طبقات الشافعية ٥ / ٢١٢ ، ٢١٣ .

(٢) ومقه : يَمِيقُ بكسر الميم فيها : أحبه فهو وامق . وانظر شرح مختصر تصريف العزي / ١٠٩

فعل لفظاً أو تقديراً.

واختلفوا في علة حذف الواو بين الياء والكسرة.

فعلّله الكوفيون بالفرق بين المتعدي ، فحذفت فيه لثقله وبين اللازم ، فبقيت لخفة ، وهو ضعيف ، فقد حُذفت في اللازم في : وَكَفَ (١) يَكْفُ وَوَنِيم (٢) الذِّبَابَ يَنْمُ .

وعلّله البصريون بالثقل .

وخصوصاً الحذف بالواو دون الكسرة أو الياء ، لأن الياء لا تحذف لدلالتها على معنى ، والكسرة لا يفيد حذفها كبير خفة ، فتعين حذف الواو ، فنقض الكوفيون عليهم ذلك : بـأو عـد يـوـعـد ، فقد ثبتت الواو.

قال ابن مالك ، الحذف إذا كانت الياء مفتوحة وهذه مضمومة.

قيل له : أنت عَلَّلتَ الحذف بالخفة والضمّة أثقل من الفتحة .

وقال ابن النحاس الصواب : أن هذه وقعت بين همزة وكسرة ، وأصله : « يـأـوـعـدـ » لأنـهـ مـنـ أـوـعـدـ .

(١) في القاموس : وَكَفَ الْبَيْتَ يَكْفُ وَكَفَا وَوَكِيفَا ، وَتُوكَافَا: قَطْرَ كَأَوْكَفَ ، وَنَاقَةَ وَكُوفَ: غَزِيرَةَ .

(٢) وَنِيمَ كَوَاعِدَ وَغَمَا وَوَنِيمَا . وَالوَنِيمَ: خَرْءَ الذِّبَابَ .

من رؤوس المسائل للنووي : الخلاف في «وسواس» أهو مصدر أم صفة؟

ومن رؤس المسائل وتحفة طلاب الوسائل للشيخ محى الدين النواوي رضي الله عنه وعنه .

سئل ابن مالك عن «وسواس» أهو مصدر مضارف إليه «ذو» مُقدّرة أم / هو صفة محضة للمبالغة؟

٢٧٦ / ٣

فأجاب : الفعل الموزون بفعل ضربان : صحيح كد حرج وسرهف^(١) وهو الأصل .

والثاني: الثنائي المكرر كـ «محمد ودمدم» ، وهو فرع ، لأن الأصل السلامـة من التـكرر ، ولأن أكثره يفهم معناه بسقوط ثالثـه كـ «تجـيج»^(٢) الماء بمعنى ثـجـ ، وكـ «فكـ الشـيء» بمعنى كـ «فـ» ، وكـ «كبـه» بمعنى كـ «بـ» ، وـ «ضرـضـه»^(٣) بمعنى رـضـه ، وـ «ذرـذـه»^(٤) بمعنى ذـرـه ، وـ «ذـفـذـ»^(٥) على الجـريـح بـمعـنى ذـفـ ، وـ «صـرـصـرـ الجـنـدـبـ» بـمعـنى: صـرـ ، وـ «عـجـعـجـ»

(١) في القاموس : سرهفت الصبي : أحسنت غذاءه ونعمته .

(٢) في القاموس : ثـجـ الماء : سـالـ ، والـتجـيجـ : الإـسـيلـ .

(٣) الرـضـ : الدـقـ .

(٤) ذـرـ الحـبـ : فـرقـهـ .

(٥) ذـفـ على الجـريـح ذـفـاـ ، وـ ذـفـافـاـ ، وـ ذـفــاـ حـرـكةـ : أـجهـزـ ، وـ الـاسـمـ : الذـفـافـ كـسـحـابـ .

الفَحْل بمعنى عَجَّ، وضمُّم السِّيف بمعنى ضَمَّم، ومُكْمَكَ الفصيل ما في الضرع بمعنى امْتَكَهُ، ومَطْمَط الكلام بمعنى : مطْطَهُ، أي مَدَهُ، ومُخْمَخ المخ : أَخْرَجَهُ.

وللنوعين مصدران مُطْرَدان.

أحدُهُما : فَعْلَهُ . والآخِرَة : فِعْلَالْ كَسْرٌ هَفَّةٌ وسِرْهَافٌ ، وزَلْزَلَةٌ وزِلْزَالٌ .

وَفِعْلَالْ أَحَقُّ بِهِمَا لِوَجْهِيْنِ :

أحدُهُما : أَنْ فَعْلَلْ مُشَاكِلًّا لِأَفْعَلَ فِي عَدَةِ الْحُرُوفِ وَفَتْحِ الْأُولَى ، وَالثَّالِثَ ، وَالرَّابِعَ ، وَسَكُونَ الثَّانِي ، فَجَعَلَ إِفْعَالَ مَصْدَرَ أَفْعَلَ ، وَفِعْلَالْ مَصْدَرَ فَعْلَلَ لِيَشَاكِلَ الْمَصْدَرَانِ كَمَا يَشَاكِلُ الْفِعْلَانَ ، فَكَانَ فِعْلَالْ أَحَقُّ بِهِمَا مِنْ فَعْلَةً .

وَالثَّانِي : أَنْ أَصْلَ المَصْدَرَ أَنْ يُبَيَّنَ وَزْنُهُ وَزُنْ فِعْلَهُ ، وَفِعْلَالْ أَشَدُ مَبَايِنَةً لِفَعْلَلْ فِي وَزْنِهِ مِنْ فَعْلَةً ، فَكَانَ أَحَقُّ بِهِ مِنْهُ ، وَإِنْ كَانَا سَيِّئَيْنَ^(١) فِي الْأَطْرَادِ مَعَ رُجْحَانِ فَعْلَلَةِ فِي الْاسْتِعْمَالِ عَلَى فِعْلَالِ فِي قُولَهِمْ : « وَسُوسٌ » الشَّيْطَانُ وَسِوَا سُوساً وَ« وَغُرْوٌ » الْكَلْبُ وَعِوَا عَا ، وَعَظْعَاظَ السَّهْمِ فِي مَرَّهِ عِظْعَاظًا إِذَا التَّوِي .

وَالْجَارِي عَلَى الْقِيَاسِ : وَسُوسٌ ، وَوَسُوسَةٌ ، وَوَغْرَوَاعٌ ، وَوَغْرَوَعَةٌ ، وَعِظْعَاظٌ وَعِظْعَاظَةٌ .

(١) السَّيَانُ : الْمِثْلَانُ .

والفتح نادر ، لأن الرباعي الصحيح أصل للرباعي المكرر أوله وثانية كما مر .

ولم يأت مصدر الصحيح مع كونه أصلاً إلا على فعلة، وفعلال بالكسر، فلا ينبغي للرباعي المكرر لفريعيته أن يكون مصدره إلا كذلك. وهذا يقتضي أن لا يكون له مصدر على فعال بالفتح، وإن ورد حِكْم بـشذوذه .

وأيضاً، فإن فعالاً المفتوح الفاء قد كثُر وقوعه صفةً مصوغاً من فعل المكرر ليكون فيه نظير فعال من / الثلاثي كـ«ضراب»، لأنهما متراكلان وزناً، فاقتضى هذا أن لا يكون لفعلال المفتوح الفاء في المصدرية نصيبٌ ، كما لم يكن لـفعال فيها نصيبٌ ، فلذلك استُدرَّ وقوع : وسُوس ، وَغَوْعَاع ، وَعَظْعَاظ مصادر ، وإنما حقها أن تكون صفات دالة على المبالغة في الوسْوَسَة والوعورة والعظمة ، فحق ما وقع منها في موضع محتمل للمصدرية والوصفية أن يحمل على الوصفية تخلصاً من الشذوذ ، ومخالفة المطرد الشائع الدائم .

وليس بـمُحِقٌّ من زعم في شيءٍ من الصفات الواردة على هذا الوزن أنه مصدر مضاد إليه « ذو » تقديرًا ، ويدل على فساد قوله أمران :

أحدهما : أن كُلَّ مصدر أضيف إليه « ذو » تقديرًا فـمجرد المصدرية أكثر من استعماله صفةً كـ«رضي» وصَوْم وفطر .

وَفَعْلَالُ الموصوف به لم يثبت مجرّده للمصدرية إلّا في وَسْوَاسِ وأخواته، على أن مَنْعَ مَصْدِرِيَّتها ممكِّنٌ، وذلك أنَّ مَنْ سمع منه وَسْوَاسٍ إلى الشَّيْطَانِ وَسَوْسًا بِالْفَتْحِ لا يَتَعَيَّنُ كونه قاصِدًا للمصدرية، بل يَحْتَمِلُ أَنْ يَقْصُدُ الْحَالَةَ، فَإِنَّ الْحَالَ قد يُؤْكِدُهَا عَامِلُهَا الْمُوافِقُ لِهَا لفظًا وَمَعْنَىً كَقُولِهِ تَعَالَى : « وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً »^(١) وَكَقُولِهِ تَعَالَى : « وَسَخَّرْ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالقَمَرَ وَالنَّجُومَ مَسْخَرَاتٍ »^(٢).

فَإِنَّمَا تَعَيَّنُ المَصْدِرِيَّةُ فِي « وَسْوَاسٍ » أَنْ لَوْ سَمِعَ مَضَافًا إِلَى الشَّيْطَانِ، وَمَعْلَقًا بِهِ مَعْمُولٌ، كَمَا سُمِعَ ذَلِكُ فِي الْوَسْوَسَةِ كَقُولِ بَعْضِهِمْ : « وَسْوَسَةُ الشَّيْطَانِ إِلَى النَّفْسِ دَاءٌ » فَتَتَعَيَّنُ المَصْدِرِيَّةُ فِي مَثَلِ هَذَا لَبَالِ انتِصَابِ بَعْدِ الْفَعْلِ.

الثاني : أَنَّ الْمَصْدِرَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ « ذُو » تَقْدِيرًا لَا يَؤْنِثُ وَلَا يُثْنِي وَلَا يُجْمِعُ بَلْ يَلْزَمُ طَرِيقَةً وَاحِدَةً لِيَعْلَمُ أَصْالَتَهُ فِي الْمَصْدِرِيَّةِ، وَفَرْعَيْتَهُ فِي الْوَصْفِيَّةِ، فَيَقُولُ : امْرَأَ صَوْمٌ، وَرَجُلٌ صَوْمٌ، وَرَجُلَانِ صَوْمٌ، أَوْ نِسَاءٌ .

وَفَعْلَالُ الموصوف به لَيْسَ كَذَلِكَ ؛ لَأَنَّهُ يَؤْنِثُ وَيُثْنِي وَيُجْمِعُ وَجْوَبًا فَيُقَالُ : رَجُلٌ ثَرَاثَارٌ ، وَتَمْتَامٌ ، وَفَفَاءٌ ، وَلَضْلَاضٌ^(٣) ، أَيْ مَاهِرٌ

(١) النساء / ٧٩

(٢) النحل ١٢ ، وَهَذَا عَلَى غَيْرِ قِرَاءَةِ حَفْصِ التِّي ضَمَّهَا الْمَصْحَفُ الشَّرِيفُ ، إِنَّمَا هِيَ قِرَاءَةُ حَزَّةِ الْكَسَائِيِّ وَأَبِي عَمْرُ وَابْنِ كَثِيرٍ وَنَافِعٍ وَآخَرِينَ حِيثُ قَرَءُوا : « وَالنَّجُومُ مَسْخَرَاتٍ » انْظُرْ مَعْجمَ الْقِرَاءَاتِ قِرَاءَةً رقم ٤٨٤ .

(٣) لَضْلَاضٌ : حَادِقٌ فِي الدَّلَالَةِ ، وَلَضْلَاضُهُ : النَّفَاتُهُ يَمِينًا وَشَمَالًا .

بالدَّلَالَةِ ، وَهُرْهَارِ أَيْ ضَحَّاكَ^(١) ، وجحجاج : سيد ، وفجفاج : كثير الكلام ، وكهكاه، ووطواط : ضعيف ، وسعاس وحسناس : خفيف الحركة ، وهفهاف : خميس البطن ، وبجاج : ممتلىء الجسم ، ودعادع وذداح : أي قصير، ونخاخ : ألكن ، وسمسام : سريع ، [٣ / ٢٧٨] وقعاع المفاصل : أي مصوت ، وشيء خشخاش أي يابس مصوت ، وسبع قضقاض : كاسر ، وحية نضناض : يحرك لسانه كثيراً .

وكل ذلك يؤثر بالباء ويثنى ويجمع ، ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « أبغضكم إلى وأبعدكم مني مجالس يوم القيمة الشثارون المتفهرون » .

ومنه : ريح زفافة أي محركة للحشيش ، وسفافة : تنخل التراب بمرها ، ودرع فضفاضة : واسعة .

الفعل من كل ذلك فعل ، والمصدر فعلة و فعل بالكسر ، ولم ينقل في شيء منها فعل بالفتح .

ومن أجاز ذلك كالزمخري فقياسه غير صحيح ، لأن القياس على النادر لا يصح ، فثبت ماقصدته من بيان أصلية الوصفية في فعل المفتوح الفاء ، وغرابة المصدرية فيه ، وامتناعها منه .

(١) في القاموس : ضحاك في الباطل .

فالقول المرضى أن « الوسواس » في قوله تعالى : (من شر الوسواس) هو الشيطان لا على حذف مضاف ، بل على أنه من باب فَعْلَال المقصود به المبالغة في مُعَيْل كثثار ، ونظائره .

والله أعلم بالصواب . انتهى .

إجابة ابن مالك عن إشكال حديث شريف

وسئل ابن مالك أيضاً عن قوله صلى الله عليه وآله :

«غَيْرُ الدَّجَالِ أَخْوَفُنِي عَلَيْكُمْ^(١)».

فأجاب : الكلام على لفظه ومعناه ، أمّا لفظه فلتضمنه إضافة «أخوف» إلى ياء المتكلّم مقوونة بنون الوقاية ، وهو إنما يعتاد مع الفعل المتعدّي ، لأن هذه النون تصون الفعل عن محذورات .

أحدها : التباس بالاسم المضاف لياء المتكلّم ، فلو قيل في ضربني : ضربي للتبس بالضرب ، وهو العسل الأبيض الغليظ ، فنفت نون الوقاية هذا المحذور .

الثاني : أمر مؤثثه بأمر مذكّره فلو قلت أكرّمي بدل أكْرِمْني قاصداً مذكراً لم يفهم المراد ، فنفت النون ذلك .

الثالث : ذهاب الوهم إلى أن المضارع صار مبنياً وذلك لو أوقعته على ياء المتكلّم غير مقوونة بالتون لخفّي إعرابه ، وظنّ به البناء على مراجعة الأصل ، فإن إعرابه على خلاف الأصل ، وأصله البناء .

(١) انظر مناقشة هذا الحديث في همع الهوامع ٢٢٥ / ١

٢٧٩ / ٣ [ف]لو قلت بدل «يُكْرِمِني» يُكْرِمِي لَظَنّ / عوده إلى الأصل ، فزيادة النون تمكّن من ظهور إعرابه .

والاسم مستغنٍ عن النون في الوجهين الأولين .

وأما الثالث فللاسم فيه نصيبٌ لكن أصالته في الإعراب أغنته وصانته من ذهاب الوهم إلى بنائه ، لا بسبب جليٍّ ، لكنه وإنْ أمنَ ظنَ بنائه فلم يُؤْمِن التباسُ بعض وجوه إعرابه ببعض ، فكان له في الأصل نصيب من إلحاق النون .

وينزل إخلاصه منها منزلة أصل متزوك يُنبئه عليه في بعض المواقع كما يُنبئ بالقَوْد واستحوذ على أصل قاد^(١) واستحاذ . وكان أولى ما يُنبئ به على ذلك أسماء الفاعلين ، فمن ذلك ما أنسد الفراء من قول الشاعر:

٦٦٦ = فما أدرى وكلَّ الظَّنْ ظَنِي
أمسِلْمِنِي إِلَى قومِي شراحِي^(٢)

(١) في ط : « قال » مكان : « قاد » ، تحريف .

(٢) نسب في الدرر اللوامع ١ / ٢١٢ إلى يزيد بن محمد الحارثي .
وذكر السيوطي في شرح شواهد المغني ص ٧٧٠ أن الفراء ذكر البيت على هذا النمط ليجعله باباً من النحو ، والصواب :

فما أدرى وظني كل ظن أيسِلْمِنِي ببني البدء الللاح .
وبنوا البدء الللاح : هم الذين لا يدينون للملوك .
قال صاحب الدرر : وكان القياس : أمسِلْمِي بالتحفيف .

فرخم « شراحيل » دون نداء اضطراراً .

ومثله ما أنشده ابن طاهر في تعليقه على كتاب سيبويه :

٦٦٧ = وليس بمعيني وفي الناس ممتنع

صديق إذا أعيَا عَلَى صَدِيق^(١)

وأنشد غيره :

٦٦٨ = وليس المُوافِيني ليرفَد خائباً

فإن له أضعاف ما كان آملأ^(٢)

= وقال ابن هشام في المغني ١ / ٣٨١ : « وزعم هشام : أن الذي في « أمسلمني » ونحوه تنوين لا نون » .

والبيت من شواهد المغني ١ / ٣٨١ ، ٧١٦ / ٢ ، والهمم والدرر رقم ١٧١.

(١) في ط : « معيني » وفي النسخ المخطوطة والأشموني ١ / ١٢٦ : « معيني » وفي ط والنسخ المخطوطة : « مقنع » وفي الأشموني « ممتنع » وفي ط ، والنسخ المخطوطة : « صديقي » .

(٢) من شواهد : المغني ١ / ٣٨١ ، والهمم والدرر رقم ١٧٢ ، والأشموني ١ / ١٢٦ .

قال العيني « هامش الأشموني » : « المعنى : ليس الذي يوافياني أي يأتيني ليرفد أي ليعطى من الرفد وهو العطاء . وفيه الشاهد ، فإن النون فيه نون الوقاية ، وليس نون التنوين كما ذهب إليه بعضهم ، إذ التنوين لا يجتمع مع الألف واللام ، والموصول مع صلته اسم ليس ، « وخائباً » خبره ، وليرفد على صيغة المجهول بالنصب على تقدير : لأن يرفد » .

ولأ فعل التفضيل أيضاً شبه بالفعل وخصوصاً بفعل التعجب ، فجاز أن تلحقه النون المذكورة في الحديث كما لحقت اسم الفاعل في الأبيات المذكورة . وهذا أجود ما يقال في هذا اللفظ عندي .

ويجوز : أن يكون « أخوف لي » وأبدل اللام نوناً كما في لعنـ مكان لعلـ ، وفي : رـفـنـ بمعنى رـفـلـ^(١) وهو الفرس الطـوـيل .

وأما الكلام من جهة المعنى فيه وجوه :

أظهرها : كون أخوف افعل تفضيل صيغ من فعل المفعول كقولهم: « أشـغلـ من ذات التـحـيـنـ^(٢) » « وأزـهـى من دـيكـ » « وأعـنـى بـحـاجـتكـ » « وأخـوفـ ما أخـافـ عـلـى أـمـتـى الأـئـمـةـ المـضـلـوـنـ »، إذ المراد أنـ الـمـعـبـرـ عـنـهـ بـذـلـكـ : شـغـلـ وـزـهـىـ وـعـنـىـ أـكـثـرـ مـنـ شـغـلـ غـيرـهـ وـزـهـوـهـ وـعـنـائـهـ .

(١) في القاموس : الرـفـلـ كـخـدـبـ : الطـوـيلـ الذـنـبـ ، الـكـثـيرـ الـلـحـمـ ، وـالـبـعـيرـ الواسـعـ الجـلدـ .

(٢) هي امرأة من بنى تميم الله بن ثعلبة ، كانت تبيع السمن في الجاهلية ، فأتاها خوات بن جبير الأنباري يبتاع منها سمناً ، فلم ير عندها أحداً وساومها فحلت بـخـيـاـ ، فنظر إـلـيـهـ ، ثـمـ قـالـ أـمـسـكـيـهـ حـتـىـ أـنـظـرـ إـلـىـ غـيرـهـ فـقـالتـ : حـلـ بـخـيـاـ آخرـ ، فـفـعـلـ ، فـنـظـرـ إـلـيـهـ ، فـقـالـ : أـرـيدـ غـيرـهـ فـأـمـسـكـيـهـ فـفـعـلـتـ ، فـلـمـ شـغـلـ يـدـيـهـ سـاـورـهـ فـلـمـ تـقـدـرـ عـلـىـ دـفـعـهـ حـتـىـ قـضـىـ مـاـ أـرـادـ وـهـرـبـ « انـظـرـ مـجـمـعـ الأـمـثـالـ ٣٧٦/١ .

وكذا أخوف ما أخاف / أي الأشياء التي أخافها على أمتى أحقرها [٣ / ٢٨٠]
بأن يخاف الأئمة المضلّون .

فمعنى الحديث هنا : غير الدجال أخوف مخوفاتي عليكم
فحذف المضاف إلى الياء فاتصل بها أخوف معهودة بالنون كما تقرر .

ويحتمل أن يكون : « أخوف » من أخاف بمعنى : خوف . ولا
يمعن ذلك كونه من ثلاثة فإنه على « أفعل » وما على وزن أ فعل
والثلاثي سواء عند سبيوبيه في التفضيل والتعجب ، صرّح به مراراً .
فالمعنى . غير الدجال أشد موجبات خوفي عليكم ، ثم اتصل
بالياء معهودة بالنون على ما تقرر .

ويحتمل أن يكون من وصف المعاني بصفات الأعيان وبالغة
كشفر شاعر ، وهذا الشّعر أشعر من هذا ، وعجب عاجب ، وموت
مائت ، وخوف خائف .

ويقال : فلان أخوف من خوفك . ومنه قول الشاعر^(١) .

٦٦٩ يداك يدُّ خيرُها يُرجِّى
وآخرى لأعدائها غائظَه

(١) نسب في العيني ١ / ٥٧٢ لطرفة ، وليس في ديوانه والبيت الأول من
شواهد : التصريح ١ / ١٨٢ ، والأسموني ١ / ٢٢٣ .
هذا وفي الأشباه مطبوعاً وخطوطاً : « فأما التي يرجى خيرها » ، « وأما التي
يتنقى شرها » .

قال العيني : اللافظة : البحر ، والهاء فيه للمبالغة ، كما في : راوية ، =

فاما التي خيرها يرجى
 فأجود جوداً من اللفظه
 وأما التي شرها يتقي
 فنفس العدو بها فائظه

فنصب « جوداً » بأجود على التمييز، وذلك موجب لكونه فاعلاً
 معنىًّ ، لأن كل منصوب على التمييز بأفعال التفضيل فاعل في المعنى
 ونصبة علامه فاعليته ، وجراه علامه أن (أ فعل) بعض منه .

ولهذا معنى : زيد أحسن عبداً : أن عبده فاق عبید غيره في
 الحُسْن .

وإن جررتْ فمعناه : أنه بعض العبيد الحسان وهو أحسنهم .
 فمعنى الحديث على هذا : خوفُ غير الدجال أخوفُ خوفي
 عليكم ، ثم حذف المضاف إلى غير ، وأقيم هو مقام المحذوف ، وحذف
 « خوف » المضاف إلى الياء ، وأقيمت هي مقامه ، فاتصل أخوف
 بالياء معهودة بالنون .

= وعلامة . وفي المثل : يقال : فلان أسمع من لافظة أي بحر . وقال
 الجوهرى : أسمح من لافظة ، يقال : هي العنز ، لأنها تدعى إلى الحلب
 وهي تجتر ، فتلفظ بجرتها ، وتقبل فرحاً بالحلب .
 وقوله : « فائظة » ، قال أبو القاسم الزجاجي : يقال : فاظ الميت بالظاء ،
 وفاضت نفسه بالضاد ، وفاظت نفسه بالظاء جائز عند الجميع إلا الأصمعي
 فإنه لا يجمع بين الظاء والنفس ، يقال : فاظ الرجل بالظاء المعجمة ،
 وفاضت نفسه بالضاد .

ويحتمل أن يكون «أخوف» فعلاً مستندأ إلى واو هي ضمير عائد على غير الدجّال، لأن من جملة ما يتناوله غير الدجّال الأئمة المضلون، وهم من يعقل، فغلبوا فجيء بالواو، ثم اجتازىء عنها بالضمة وحذفت كقوله.

٦٧٠ = فياليت الأطباء كانُ حولي

وكان مع الأطباء الأَسَاء^(١) /

وقال آخر :

٦٧١ = دارحٰيٰ وتنوها^(٢) مربعاً

دخل الضيف عليهم فاحتمل

(١) في ط : «الأطباء» بالمد، تحرير، صوابه من النسخ المخطوطة والمصادر . وفي ط : « والإِسَاء» بالهمزة .

وفي ط والنسخ المخطوطة : فياليت. وروى : «فلوأنَّ» .

من شواهد : الإنصاف ١ / ٣٨٥ ، وابن يعيش ٧ / ٥ ، ٨٠ / ٩ ، والخزانة ٢ / ٣٨٥ . والعيني ٤ / ٥٥١ ، والمعنى والدرر رقم ١٣٣ . وهذا البيت روى مع بيت آخر في الدرر على النحو التالي :

فلو أن الأطباء كانُ حولي وكان مع الأطباء الشفاعة
إذاً ما أذهبوا ملأ بقلبي وإن قيل : الشفاعة هم الأَسَاء
والطَّبْ بالكسر في اللغة : الحِدْق ، والطَّبِيب : الحَادِق .

والأَسَاء : جمع آسٍ كقصبة جمع قاضٍ ، وكذلك الشفاعة : جمع شافٍ . ثم قال الدرر : ولم أُعثِر على قائلهما .

(٢) جعلوها دائمة لهم في القاموس : «وتنة» الواتن: الشيء الثابت الدائم ، ووتنة وتوناً ووتنة دام ولم ينقطع .

وفي ط : «فاسأل واسأله» بالهمز في البيت الثاني .

فَسَلْ عَنَا إِذَا النَّاسُ شَتَّا
وَسَلْ عَنَا إِذَا النَّاسُ نَزَلُ

أراد : كانوا ، فحذف الواو ، وأبقى الضمة ، وكذلك أراد الآخر : احتملوا ، ونزلوا فحذف الواو، ثم سكّن اللام من احتمل ، ونزل للوقف . هذا ما تيسّر فيه . والله الحمد .

وسائل ابن مالك أيضاً

أيجوز صرف أَرِيس في قولهم : بئر أَرِيس^(١) ؟
فأجاب : نعم وهو في الأصل ، عبارة عن الأصل^(٢) .
ويطلق على الأكار^(٣) وعلى الأمير^(٤) .
وقيل : إن أَرِيد به الأمير فهو مقلوب رئيس^(٥) .

(١) في اللسان : أَرِس : في حديث خاتم النبيين ﷺ : فسقط من يد عثمان رضي الله عنه في بئر أَرِيس بفتح الهمزة ، وتحقيق الراء ، هي بئر معروفة قريباً من مسجد قباء عند المدينة » .

(٢) في اللسان : الإِرِس : الأصل .

(٣) في اللسان : الأَرِيس : الأكار . عن ثعلب .

(٤) في اللسان : الإِرِيس : الأمير ، عن كُرَاع حكاه في باب فعيل .

(٥) في اللسان : والأصل عنده - أي كراع - : رَئِيس على فعيل من الرياسة والمؤرس : المؤمر ، فَقُلِب .

وعن ابن الأعرابي : أَرِس يأْرِس أَرْسَا : إذا صار أَرِيساً ، وأَرِس يؤْرِس تأْرِيساً : إذا صار أَكَاراً . وجُمِعَ الأَرِيس : أَرِيسون ، وجُمِعَ الإِرِيس : إِرِيسون . ومن هذا ما جاء في كتاب النبي ﷺ إلى هرقل ... إن أبيت فعليك أشم الإِرِيسين » .

توجيه حديث شريف لابن مالك

وسئل رحمة الله أيضاً :

عن قوله صلى الله عليه وآلـه وسلم : «إلا جاء كنزه يوم القيمة
شجاعاً أقرع»

فأجاب فاعل جاء «الكانز». وكنزه مبتدأ، وأقرع خبره،
والجملة حالية؛ لأن الجملة الابتدائية المشتملة على ضمير ما قبلها
تقع حالاً، واقترانها بالواو أكثر. وقد جردت منه في قوله تعالى:
﴿اهبِطُوا بعْضُكُم لِيَعْضُ عَدُوًا﴾^(١) ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكُمْ مِّنَ الْمُرْسَلِينَ
إِلَّا إِنَّهُمْ لِيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾^(٢) وتقول العرب: «رجع فوره إلى بدئه»^(٣)
وكلمته فهو إلى فيّ.

وقال الشاعر^(٤) :

٦٧٢ = وَتَشَرُّبُ أَسَارِيَ الْقَطَا الْكُدُرُ بَعْدَمَا
سَرَّتْ قَرَبًا أَحْنَاهَا تَصْلَصَلُ^(٥)

(١) البقرة / ٣٦

(٢) الفرقان / ٢٠

(٣) هكذا في جميع النسخ : «فوره» والقول المشهور : «رجع عوده على بدئه»
انظر المجمع ٤ / ١٩.

(٤) هو الشنيري .

= (٥) انظر لامية العرب / ٦١ ، وهي قصيدة مشهورة مطلعها :

ومثله :

٦٧٣ = راحوا بصائرهم على أكتافهم
وبصیرتی یعدو بها عتید وأی^(١).

أی قوى . ومثله :

٦٧٤ = ولو لا جنان الليل ما آب عامر
إلى جعفر سربا له لم يمزق^(٢) / ٢٨٢]

= أقاموا بني أمي صدور مطيكم فلأنسي إلى قوم سواكم لأمبل
والأسار في الشاهد : جمع سور ، وهو بقية الشراب في الإناء . والقرب :
اليوم الذي ترد الطير الماء في صبيحته . وأحناؤها : جمع حنو ، وهو الجانب .
وتصلصل أي يسمع لها صوتاً .

يريد أن يقول : بأنه يرد الماء قبل القطا ، وهو أسرع الطير ، فتشرب
فضلاته ، وقد بلغ منها العطش مبلغاً تصور منه أحناؤها « انتظر شرح
الشاهد في هامش لامية العرب ، وفي شرح شواهد العيني ٢٠٧ / ٣ وبعد
هممت وهمت وابتدرنا وأسدكت وشمر مني فارت متمهلاً
والفارط : من يتقدم القوم إلى الماء . والمعنى أن سير القطا ثقيل كمن
أرخي ثوبه .

وفي ط والنسخ المخطوطة : « قرنا » مكان : « قرباً » تحريف و « أخبارها »
مكان : « أحناؤها » تحريف آخر .

(١) في اللسان : « عتى » : فرس عتى وعتى : شديد تام الخلق ، سريع الوثب
معد للجري . واستشهد هل ذلك بالشاهد وهو للأشعر الجعفري .

(٢) نسب في العين إلى سلامة بن جندل ، وأنشده الفارسي في الإغفال : « لم
يخرق » مكان : « لم يمزق » وهو من شواهد الأشموني ٢ / ١٩٠ ، والعيني
= ٣ / ٢١٠ ، وفي العيني : جنان الليل : أي ظلمته .

ويجوز جعل «كنزه» فاعل جاء ، «شجاع» خبر مبتدأ محذوف ، والجملة في موضع الحال أي جاء وهو شجاع أو صورته شجاع ، ولا بُعد فيه ، لأن فيه حذف المبتدأ والواو ، إذ الاهتمام بهذه الواو أقل من الاهتمام بالفاء المقترنة بمبتدأ وقع جواب شرط ، وقد حذفها معاً في قوله .

٦٧٥ = أَبِي لَا تَبْعَدْ فَلِيس بِخَالد حَيٌّ وَمَن يُصِيبُ الْحِمَامَ بَعِيدٌ^(١)

أي فهو بعيد فحذف الفاء وهي ألم من الواو .

[مسألة ابن مالك في : قم أنت وزيد]

قال ابن مالك : لا يصح في : قُمْ أَنْتَ وَزَيْدٌ الحُكْمُ بِعَطْفِ زَيْدٍ على فاعل قم ، لأن العامل فيه هو العامل في المعطوف عليه ، وقم ونحوه من أفعال الأمر لا يعمل في غير ضمير المخاطب ، فيحمل

=

وفي ط والنسخ المخطوطة : حشار «بالحاء ، تحريف ، تصويبه من الأسموني ، والعيني ، وفي ط والنسخ المخطوطة أيضاً «لا يمزق» .

(١) من شواهد : التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك / ١٣٤ .

وعلى محققه في هامشه بقوله : هو من أبيات الحماسة ، وقائله الضبي . قال التبريزى : لا تبعد مما ينذر به الميت .

ورواية ابن مالك : «المنون» مكان : الْحِمَامُ

ما وقع من ذلك على أن زيداً مرفوع بفعل دلّ عليه «قم» أي قم أنت، ولِيُقْمَ زيد.

وعليه يحمل قوله تعالى : ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾^(١)
وإليه أشار سيبويه بقوله يقال : دخلوا أوكُهم وآخرُهم ، ولا
يقال : ادخلوا أولَكُمْ وآخرَكم ، لأن دخل لا يصبح إسناده إلى أولَكُمْ
وآخرَكم .

وذكر أن عيسى بن عمر أجاز ذلك وهو نظير :

* لِيُكَ يزيد ضارع^(٢) *

يعنى أن أولَكم وآخرَكم مرفوع بفعل مضمر دلّ عليه : ادْخُلوا
كما أن ضارعاً مرفوع بفعل دلّ عليك «لِيُكَ». انتهى .

[مسألة لابن مالك في الحال]

قال ابن مالك : نسبة الحال إلى المضاف إليه على أوجه :
وجه : يجوز إجماعاً إذا كان المضاف مصدرأً أو صفةً عاملة
كأعجبني قيام زيد مسرعاً ، وإن زيداً ضارب عمر و مُتَبِّكاً .

ووجه : يمتنع إجماعاً حيث لم يكن المضاف مصدرأً ولا صفةً ولا

(١) البقرة / ٣٥.

(٢) للحارث بن نهيك ، وقام به : * خصومة . وختبئ ما تطيح الطوائح *

من شواهد : سيبويه ١٤٥/١ ، ١٨٣

بعض ما أضيف إليه كضررت غلامَ زيدٍ مُتّكئاً .

وثالث : مختلف فيه : إذا كان المضاف بعض المضاف إليه أو

يشبه بعضاً منه قوله :

٢٨٣ / ٣]

٦٧٧ = كأنَّ يَدِيْ حَرَبَاهَا مُتَسِمِّاً^(١)

يداً مذنبٍ يستغفر الله تائب /

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَنَزَّعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٌ إِخْوَانًا ﴾^(٢)

وقد صح جوازه عن أبي الحسن الأخفش . انتهى .

إملاء على شاهد شعري لابن الحاجب [

في أمالى ابن الحاجب^(٣)

قال مُمِيلياً على قول الشاعر .

٦٧٨ = غيرُ مأسوفٍ على زَمَنِ ينقضي بالهَمِّ والحزَنِ^(٤)

(١) في اللسان : « سُمٌ » : قال ابن الإعراقي : سُمِّسَ الرجل : إذا مشى مشياً رفياً . والسمسمة : ضربٌ من عذُّ الثعلب .

(٢) الحجر / ٤٧

(٣) أمالى ابن الحاجب خطوط رقم ١٠٠٧ نحو دار الكتب ، وقد علمت من أستاذنا المرحوم الشيخ عطية الصوالحي أنه حققه ، وأرجو أن يرى هذا التحقيق النور على يدنا شر من الناشرين :

وقد أملى هذه الأمالى في القاهرة ودمشق من سنة ٦١٧ هـ إلى سنة ٦٢٥ هـ .

وقد قمت بدراسة حول ابن الحاجب وكتبه وهي ضمن كتاب « المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة » طبع دار الشروق .

(٤) سبق ذكره رقم ٣٠٥ ، ٦١١ .

قال : لا يصح أن يكون له عامل لفظي ، وإذا لم يكن له عامل لفظي ، فإما أن يكون مبتدأً ، وإما أن يكون خبر مبتدأ ولا يصح أن يكون مبتدأً ، لأنه لا خبر له ، لأن الخبر إما أن يكون ثابتاً أو محذوفاً ، والثابت لا يستقيم ، لأنه إما «على زمن» وإما «ينقضى» ، وكلاهما مفسد للمعنى .

وأيضاً : فإنك إذا جعلته مبتدأً لم يكن بدّ من أن تقدر قبله موصوفاً وإذا قدرت قبله موصوفاً لم يكن بدّ من أن يكون «غير» له ، « وغير» هنا ليست له ، وإنما هي لـ«زمن» ، ألا ترى أنك لو قلت : رجل غيرك مرّبي لكان في غيرك ضمير عائد على رجل ، ولو قلت : رجل غير متأسف على امرأة مرّبي لم يستقم ، لأن غيرأً ههنا لمّا جعلته في المعنى للمرأة خرج عن أن يكون صفةً لما قبله .

ولو قلت : رجل غير متأسف عليه مرّبي جاز ، لأنها في المعنى للضمير ، والضمير عائد على المبتدأ فاستقام ، فتبين أن لا يكون مبتدأ لذلك .

وإن جعل الخبر محذوفاً لم يستقم لأمرتين : أحدهما : أنا قاطعون بنفي الاحتياج إليه .

والآخر : أنه لا قرينة تشعر به ، ومن شرط صحة حذف الخبر وجود القرية .

وإن جعل خبر مبتدأ لم يستقيم لأمور :

أحدها : أنا قاطعون بنفي الاحتياج إليه .

الثاني : أن حذف المبتدأ مشروط بالقرينة ولا قرينة .

الثالث : أنك إذا جعلته خبر مبتدأ لم يكن بدًّ من ضمير يعود منه إلى المبتدأ ، لأنه في معنى مُغاير ، ولا ضمير يعود على ما تقدّره مبتدأ ، فلا يصحّ أن يكون خبراً ، فتبين إشكال إعرابه .

[٢٨٤ / ٣]
وأولى ما يقال فيه : إنه أوقع المظهر موقع المضمر لما حذف المبتدأ من أول الكلام ، فكان التقدير : زمن ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه ، فلما حذف المبتدأ من غير قرينة تُشَعِّر به أتى به ظاهراً مكان المضمر فصارت العبارة فيه كذلك ، وهو وجه حسن .

ولا بُعد في مثل ذلك ، فإن العرب تجيز : إنْ يُكْرِمْنِي زيد إنْي أكرمه ، وتقديره : إنني أكرم زيداً إنْ يُكْرِمْنِي ، فقد أوقعت زيداً موقع المضمر لما اضطررت^(١) إلى إعادة الضمير إليه ، وأوقعت المضمر موقع المظهر لما أخرته عن الظاهر . فقد تبيّن لك اتساعهم في مثل ذلك وعكسه .

ويحتمل أن يقال : إنهم استعملوا غيراً بمعنى « لا » كما استعملوا « لا » بمعنى غير ، وذلك واسعٌ في كلامهم ، فكأنه قال : لا تأسف على زمن هذه صفتة .

(١) في ط : « اضطررت » بإسقاط الراء الثانية ، تحريف .

ويذلك على استعمالهم غيراً بمعنى «لا» قولهم: زيد عمرأ غير ضارب، ولا يقولون: زيد عمرأ مثل ضارب، لأن المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف ، ولكنه لما كانت «غير» تحمل على «لا» جاز فيها ما لا يجوز في مثل ، وإن كان بابهما واحداً .

وإذا كانوا قد استعملوا : أقلّ رجل يقول ذلك بمعنى النفي مع بعده عنه بعض البعد ، فلأن يَسْتَعْمِلُوا غيراً بمعنى «لا» مع موافقتها لها في المعنى أجرد .

فإن قيل : فإذا قدرتموها بمعنى «لا» فلا بدّ لها من إعراب من حيث كونها اسمأً فما إعرابه ؟

قلنا : إعرابه كإعراب قوله : أقلّ رجل يقول ذلك ، وهو مبتدأ لا خبر له استغناء عنه ، لأن المعنى : ما رجل يقول ذلك ، وإذا كان كذلك صحّ المعنى من غير احتياج إلى خبر ولا استئثار بمبتدأ لا خبر له ، إذا كان في المعنى بمعنى جملة مستقلة ، كقولهم: أقائم الزيدان ، فإنه بالإجماع مبتدأ ولا مقدر ممحض ، والزيدان فاعل به ليس بخبر ، فهذا مبتدأ لا خبر له في اللفظ ولا في التقدير ، وإنما استقام لأنّه في معنى : أيقوم الزيد أن ، وكذلك قول بعض النحوين في : نزال وترالك أنه مبتدأ وفاعله مضمر ، ولا خبر له ، لاستقامة المعنى من حيث

[٢٨٥ / ٣] كان/معناه : انْزَل ، واتْرُك . وهذا هو الصحيح فيه^(١)

(١) « وهذا هو الصحيح فيه » زيادة في طليست في النسخ المخطوطة .

وقد ذهب كثيرون إلى أنه منصوب انتساب المصدر ، كأنه قيل في نزال : انزل نزولاً ، وهذا عندنا ضعيف ، فإنه لو كان كذلك لوجب أن يكون معرباً بمثابة سقيناً ورعاياً^(١)؛ ونحن نفرق بين سقيناً وبين نزال فكيف يمكن حتمهما على إعراب واحد ، وهو أن يكونا مصدرين مع أن أحدهما معرب والآخر مبني .

[تعليق ابن الحاجب على شاهدٍ نحوٍ مشهور]

وقال عفا الله عنه وقد استفتني في قول الشاعر :

٦٧٩ = وإنني لتعروني لذكرك فترة

كما انتقض العصفوري بليل القطر^(٢)

فقيل له : إن شخصين تنازعا فقال أحدهما : البيت : هزة ورعدة ، ولا يستقيم معنى البيت على « فترة ». فسئل هل يستقيم البيت على هذه الرواية وقد نقلها غير واحد ممن يوثق بنقله عن الأمالي لأبي عبد الله البغدادي ؟

فكتب مجيناً بخط يده الكريمة ما هذه صورته :

(١) « بمثابة سقيناً ورعاياً » زيادة في ط ليست في النسخ المخطوطة .

(٢) لأبي صخر المذلي .

من شواهد : المقرب ١٦٢ / ١ ، وابن يعيش ٦٧ / ٢ ، وشرح شدور الذهب ، ٢٢٩ ، والعيني ٦٧ / ٣ ، ٢٧٨ ، والخزانة ٥٥٢ / ١ ، والتصریح ٣٣٦ / ١١ ، ١١ / ٢ ، واهم و الدرر رقم ٧٥٧ ، والأشموني ٢ / ١٢٤ .

وهو أن يقال : يستقيم ذلك على معنيين :

أحدهما : أن يكون معنى لتعروني : لترعِدُني أي تجعل عندي العرواء^(١) وهي الرعدة كقولهم : عري^(٢) فلان إذا أصابه ذلك ، لأن الفتور الذي هو السكون من الإجلال والهيبة تحصل عنده الرعدة غالباً عادة فيصح نسبة الإرداد إليه ، فيكون «كما انتقض» منصوباً انتساب قوله : أخرجته كخروج زيد ، إما^(٣) على معنى كإخراج خروج زيد .

وحسن ذلك تبيهاً على حصول المطاوع الذي هو المقصود في مثل ذلك ، فيكون أبلغ من الاقتصار على المطاوع ، إذ قد يحصل المطاوع دونه مثل أخرجته فلم يخرج .

والثاني : أن يكون معنى لتعروني : لتأتيني وتأخذني فترة أي سكون للسرور الحاصل عن الذكرى . وعير^(٤) بها عن النشاط لأنها تستلزم غالباً تسمية للمسبب باسم السبب ، كأنه قال : ليأخذني نشاط كنشاط العصفور ، فيكون كما / انتقض ، إما منصوباً نصب ، له صوت صوت حمار . وله وجهان :

أحدهما : أن يكون التقدير : يصوت صوت حمار ، وأن لم يجُز إظهاره استغناء عنه بما تقدم .

(١) العرواء - كما في القاموس واللسان : قرة الحمى ومسها في أول رعدها .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : «عرني» باللون . والتصويب من اللسان : حيث ذكر ما نصه : «وقد عري الرجل على ما لم يسم فاعله فهو معرو» .

(٣) هكذا في ط والنسخ المخطوطة ولعل : «إما» زائدة .

(٤) في ط : «غير» بالياء ، تحريف

والثاني : أن يكون منصوباً بما تضمنته الجملة من معنى بصوت .

وإما مرفوعاً صفة لفترة أي نشاطاً مثل نشاط العصفور .

وهذه الأوجه الثلاثة المذكورة في الوجه الثاني في إعراب : «كما انتقض» تجري على تقدير رواية : رعدة وهزة . هذا ما كتبه مجبياً به .

وروى الرّماني عن السكوني عن أبي سعيد الأصممي :

إذا ذكرت يرتاح قلبِي لذكرها كما انتقض العصفور بَلَهُ القَطْرُ
وهو ظاهر حينئذٍ .

[ابن الحاجب يعلق على بيت لابن قلاقس الإسكندرى]

وسائل عن قول ابن قلاقس الإسكندرى :

٦٨٠ = ما بالُّ هذا الرّيمُ أَنْ لا يَرِيمُ

لو كان يَرِئِي سَلِيمٌ سَلِيمٌ^(١)

فقال : سليم الثاني فاعل ليروى بمعنى سالم ، وسلام الأول بمعنى لديع ، فإنهم يقولون للديع سليم أو للأعمى بصير على سبيل التّفاؤل .

(١) ديوان ابن قلاقس الجزء الثاني رقم ٤١٤ مخطوط ، تحقيق الدكتورة سهام الفريج وهو مطلع قصيدة مدح فيها القاضي الأجل عبد الرحيم بن علي البيساني .

ولا يحسن أن يكون سليم الثاني تأكيداً للأول على وجه التأكيد اللغطي، لأنه أولاً : قد فهم منه قصد التجانس ، وليس هذا عندهم معدوداً في التجانس .

وأيضاً فإنه يلزم أن يكون لـ«يرثى» مضمر عائد على الرّيم ، وليس عليه المعنى ، فظاهر أن يكون الوجه ما ذكرناه ، ويكون جواب «لو» محذوفاً دلّ عليه ما قبله ، لأن ما قبله يدلّ على إنكار ذلك ، وهو كونه لا يريم والتعجب منه .

ثم قال : لو كان يرثى لسليم سليم على أحد وجهين :
إما على الإنكار على نفسه في إنكار الأول ، أي لو كان يرثى للديع سالم لتوجّه الإنكار ، أو التعجب .

أما إذا كان جارياً على المعتاد فلا معنى للإنكار أو التعجب .

وإما على أن يكون الجواب ما دلّ عليه قوله : أن لا يريم وكأنه [لو كان يرثى / لسليم سليم لرام . ٢٨٧ / ٣]

فإن قيل : قد تقدم ذكر الرّيم فليكن فاعل يرثى باللام؛ لأنه معهود سابق .

فالجواب : أن ذلك إنما يكون إذا أعيد اللفظ الأول مثل قولهم : جاءني رجل ، ثم يقول : ما فعل الرجل ، فإنما فعلوا ذلك ؛ لثلا يؤدي إلى إلباس بغierre .

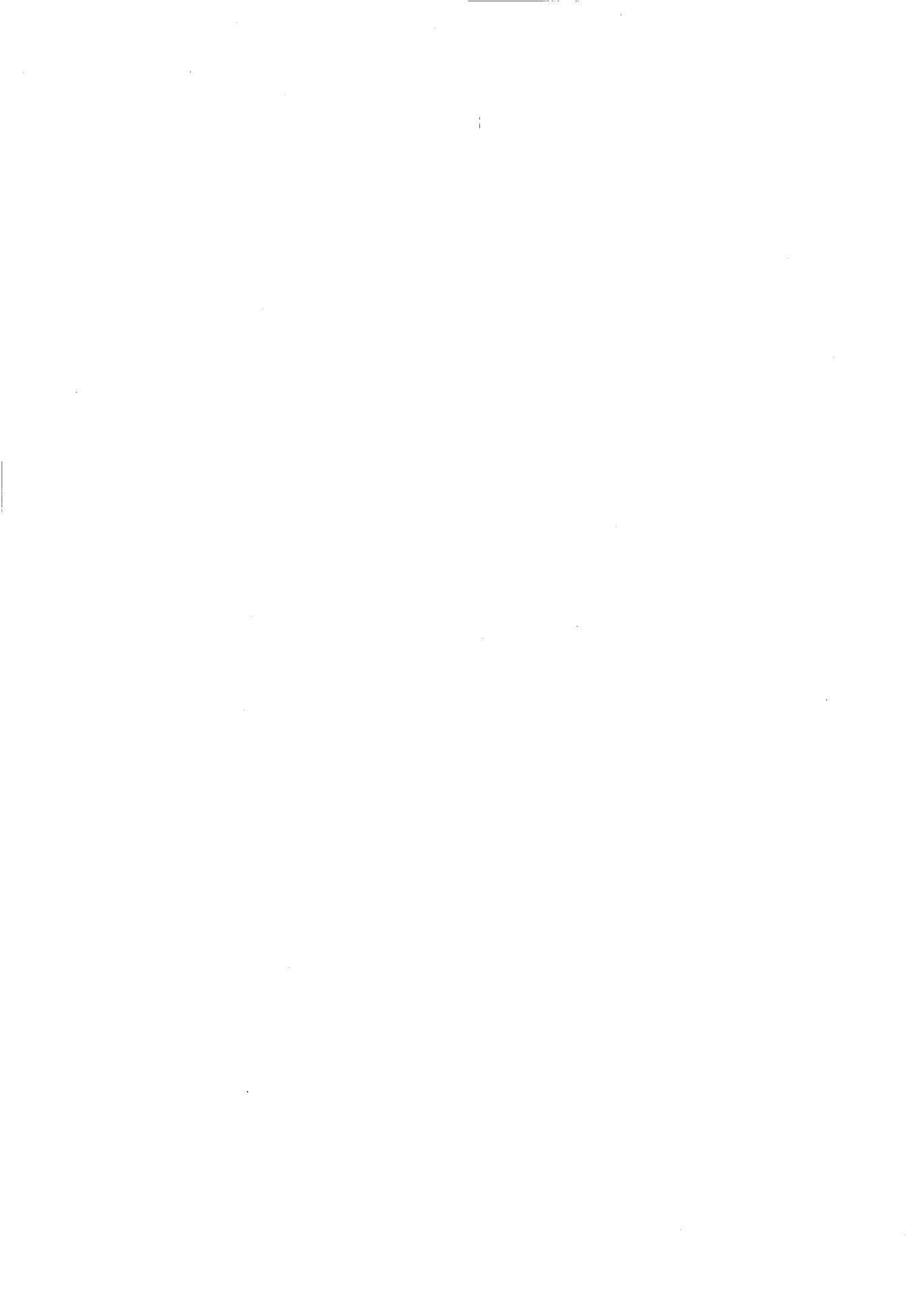
فإن قيل ، لا يلائم عجز البيت صدره ، لأن الأول خاص وآخره عام ، لأن «لو» من حروف الشرط ، والمتعلق على الشرط يعم بدليل قولهم : لو أكرمتني أكرمتك وهذا عام .

فالجواب : إنما يمتنع لولم يكن المذكور في صدر البيت داخلاً في العموم ، فاما إذا كان داخلاً في العموم فلا يمتنع ، فإن المعنى لو كان يرثى سليم لسليم فيدخل الريم وغيره .

[جواب عن سؤال سائل في حرف لو]

جواب سؤال سائل سأل عن حرف «لو» للشيخ تقي الدين بن تيمية .

قال : فيه جواب سؤال سائل سأله عن حرف «لو» لشیخنا وسيدنا الإمام العالم العلامة ، الأوحد الحافظ المجتهد الزاهد العابد القدوة ، إمام الأئمة ، قدوة الأمة ، علامة العلماء ، وارث الأنبياء ، آخر المجتهدين ، أوحد علماء الدين ، بركة الإسلام ، حجة الأعلام ، برهان المتكلمين ، قامع المبتدعين ، ذي العلوم الرفيعة ، والفنون البدية ، مُحيي السنّة ، ومن عظمت به لله علينا المنة ، وقامت به على أعدائه الحجّة ، واستبانت ببركته وهديه المحاجة ، تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد بن تيمية الحراني أعلى الله مناره ، وشيد من الدين أركانه .



ما ذا يقول الواصفون له
 وصفاته جلت عن الحَصْرِ
 هو حجّة الله قاهرة
 هو بيننا أَعْجَوْبَةُ الدَّهْرِ
 هو آية في الخلق ظاهرة
 أنواره أربت على الفجر
 نقلت هذه الترجمة من خط العلامة فريد دهره الشيخ كمال الدين

[٢٨٨] ابن الزَّمْلَكَانِي رَحْمَهُ اللَّهُ . /

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نقلت من خط الحافظ علیم الدين الرد إلى .

قال سيدنا وشيخنا الإمام ، العالم ، العلامة ، القدوة ،
الحافظ ، الراهد ، العابد ، الورع ، إمام الأئمة ، خبر الأمة ، مفتى
الفرق ، علامة الهدى ، ترجمان القرآن ، حسنة الزمان ، عمدة
الحافظ ، ولی الشریعة ، ذو الفنون البیدیة ، ناصر السنة ، قامع
البدعة ، تقى الدین أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد الله بن
أبي القاسم بن محمد بن تیمیة الحرانی ، أدام الله برکته ورفع درجته :

الحمد لله الذي علم القرآن ، خلق الإنسان علمه البيان ،
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، الباهر البرهان ، وشهد أن
محمدًا عبدُه ورسولُه المبعوث إلى الإنس والجَان ، صلَّى الله عليه وآله
وسلم تسليماً يرضي به الرحمن .

سألت وفلك الله عن معنى حرف « لو » وكيف يتخرج قول عمر
رضي الله عنه : « نعم العبدُ صهيبٌ لو لم يخافَ الله لم يعصه » على
معناها المعروف ، وذكرت أن الناس يضطربون في ذلك ، واقتضبت

الجواب اقتضاباً أوجب أن اكتب في ذلك ما حضرني الساعة مع بعْد عهدي بما بلغني مِمَّا قاله الناس في ذلك وأن ليس يحضرني الساعة ما أرجاعه في ذلك .

فأقول - والله الهادي النصير: الجواب مرتب على مقدمات :

أحدها : أن حرف « لو » المسئول عنها من أدوات الشرط وأن الشرط يقتضي جملتين : إحداهما شرط ، والأخرى جزاء وجواب .

ورُبَّما سُمِّي المجموع شرطاً ، وسمى أيضاً جزاءً ، ويقال له منه الأدوات: أدوات الشرط وأدوات الجزاء . والعلم بهذا كله ضروري لمن كان له عقل وعلم بلغة العرب .

والاستعمال على ذلك أكثر من أن يُحصر كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِّعْنَا وَأَطَعْنَا وَاسْمَعْ وَانظُرْنَا لَكَان خَيْرًا لَهُمْ وَأَقْوَمَ ﴾^(١) ، « وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفِرُوا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوْجَدُوا اللَّهَ تَوَابًا رَحِيمًا^(٢) » ، « وَلَوْ عِلِّمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلُّو^(٣) » ، « وَلَوْرُدُوا لِعَادُوا لِمَأْنَهُوا^(٤) عَنْهُ » ، « لَوْخَرَجُوا

(١) النساء / ٤٦

(٢) النساء / ٦٤

(٣) الأنفال / ٢٣

(٤) الأنعام / ٢٨



فيكم ما زادوكم إلا خبلاً^(١) ، ولو كانوا يؤمنون بالله والّئي وما أنزل [٢٨٩ / ٣] إلّيه ما اتّخذوهم أولياء^(٢) .

الثانية : أن هذا الذي تسمّيه النّحاة شرطاً هو في المعنى سبب لوجود الجزاء ، وهو الذي تسمّيه الفقهاء علةً ، ومُقتضياً وموجباً ، ونحو ذلك ، فالشرط اللغطي سبب معنويٌّ فتفطن لهذا ، فإنه موضع غلط فيه كثيرٌ من يتكلّم في الأصول والفقه ، وذلك أن الشرط في عرف الفقهاء ومن يجري مجراهم من أهل الكلام والأصول وغيرهم هو ما يتوقف تأثير السبب عليه بعد وجود المسبّب ، وعلامة أنه يلزم من عدمه عدم المشروط ، ولا يلزم من وجوده وجود المشروط .

ثم هو منقسم إلى ما عرف كونه شرطاً بالشرع كقولهم : الطهارة والاستقبال واللباس شرط لصحة الصّلاة ، والعقل والبلوع شرط لوجوب الصّلاة ، فإن وجوب الصّلاة على العبد يتوقف على العقل والبلوع ، كما تتوقف صحة الصّلاة على الطهارة والستارة واستقبال القبلة ، وإن كانت الطهارة والستارة أموراً خارجة عن حقيقة الصّلاة ، ولهذا يفرقون بين الشرط والركن بأن الرّكن : جزء من حقيقة العبادة أو العقد كالركوع والسجود وكالإيجاب والقبول ، وبأن الشرط خارج عنه ، فإن الطهارة يلزم من عدمها عدم صحة الصّلاة ولا يلزم من

(١) التوبة / ٤٧.

(٢) المائدة / ٨١ .

وجودها وجُود الصلاة ، وتخالف الشروط في الأحكام باختلافها كما يقولون في باب الجمعة ، منها :

ما هو شرط للوجوب بنفسه .

ومنها ما هو شرط للوجوب بغيره .

ومنها ما هو شرط لجزاء دون الصحة .

ومنها ما هو شرط للصحة .

وكلام الفقهاء في الشروط كثير جداً ، لكن الفرق بين السبب والشرط وعدم المانع إنما يتم على قول من يحوز تخصيص العلة منهم ، وأماماً من لا يسمى علة إلا ما استلزم من الحكم ، ولزم من وجودها وجوده على كل حال ، فهوئاء يجعلون الشرط وعدم المانع من جملة أجزاء العلة ، وإلى ما يعرف كونه شرطاً بالعقل ، وإن دل عليه [٢٩٠ / ٣] دلائل أخرى / كقولهم: الحياة شرط في العِلْم والإِرَادَة والسمع والبصر والكلام والعلِم شرط في الإِرَادَة ، ونحو ذلك .

وكذلك جميع صفات الأجسام وطبعاتها لها شروط تعرف بالعقل أو بالتجارب أو بغير ذلك وقد تسمى هذه شروطاً عقلية ، والأول شروطاً شرعية ، وقد يكون من هذه الشروط ما يعرف اشتراطه بالعرف، ومنه ما يعرف باللغة، كما يعرف أن شرط المفعول وجود فاعل، وإن لم يكن شرط الفاعل وجود مفعول ، فيلزم من وجود المفعول المنصوب وجود فاعل ولا ينعكس ، بل يلزم من وجود اسم منصوب أو محفوظ

وجود مرفوع ، ولا يلزم من وجود المرفوع لا منصوب ولا مخوض ، إذ الاسم المرفوع مُظهراً أو مُضمراً لا بُدّ منه في كل كلام عربيٌ سواء كانت الجملة اسمية أو فعلية ، فقد تبيّن أن لفظ الشرط في هذا الاصطلاح يدلّ عدمه على عدم المشروط ما لم يخلُفه شرط آخر ، ولا يدلّ ثبوته من حيث هو شرطٌ على ثبوت المشروط .

وأمّا الشرط في الاصطلاح الذي يتكلّم به في باب أدوات الشرط اللفظيّة سواء كان المتلّكم أصوليّاً^(١) أو فقهياً وما يتبعه من متلّكم وأصولي ، ونحو ذلك ، فإن وجود الشرط يقتضي وجود المشروط الذي هو الجزاء والجواب ، وعدم الشرط هل يدلّ على عدم المشروط مبنيّ على أن عدم العلة هل يقتضي عدم المعلول ؟

فيه خلاف وتفصيل قد أومىء إليه :

الخوف لو فرض عدمه لكان مع هذا العدم لا يعصى الله ، لأن ترك المعصية له قد يكون لخوف الله ، وقد يكون لأمر آخر ، إما النزاهة الطبع ، أو إجلال الله ، أو الحباء منه ، أو لعدم المقتضى إليها كما كان يقال عن سليمان التيمي إنّه كان لا يحسن أن يعصى الله فقد أخبرنا عنه أن عدم خوفه لو فرض موجوداً لكان مستلزمًا لعدم معصية الله ، لأنّ هذا العدم يضاف إلى أمور أخرى ، إما عدم مقتضى أو وجود مانع مع أن هذا الخوف حاصل .

(١) كلمة : «أصولياً» سقطت من ط ، والتصويب من النسخ المخطوطة .

وهذا المعنى يفهمه من الكلام كلّ أحد صحيح الفطرة ، لكن لما وقع في بعض القواعد اللغوية والعلقانية نوع توسيع إماً في التعبير ، [وإنما في الفهم اقتضى ذلك / خللاً إذا بني على تلك القواعد المحتاجة إلى تتميم .

فإذا كان للإنسان فهمٌ صحيح رد الأشياء إلى أصولها ، وقرر الفطر على معقولها ، وبين حكم تلك القواعد وما وقع فيها من تجوز أو توسيع ، فإن الإحاطة في الحدود والضوابط غير تحريراً (١)

ومنشأ الإشكال أخذُ كلام بعض النحاة مُسلماً : أن المنفي بعد « لو » مثبت ، والمثبت بعدها منفي ، أو أن جواب لو منتفٍ أبداً ، وجواب لولا ثابت أبداً ، أو أن « لو » حرف يمتنع به الشيء لامتناع غيره ، و « لولا » حرف يدل على امتناع الشيء لوجود غيره مطلقاً ، فإن هذه العبارات إذا قرِن بها غالباً كان الأمر قريباً .

وأما أن يدعى أن هذا مقتضى الحرف دائمًا فليس كذلك ، بل الأمر كما ذكرناه من أن لو حرف شرط تدل على انتفاء الشرط ، فإن كان الشرط ثبوتاً فهي « لو » محضة ، وإن كان الشرط عدمياً مثل « لولا » و « لولم » دلت على انتفاء هذا العدم بثبوت نقضه ، فيقتضي أن هذا الشرط العدمي مستلزم لجزائه إن وجوداً وإن عدماً ، وأن هذا العدم منتفٍ .

(١) هكذا في ط ، وفي النسخ المخطوطة : « غير تحرير » وفي الكلام نقص أشير إليه في هامش ط : بـ « كذا » .

وإذا كان عدم شيء سبباً في أمر فقد يكون وجوده سبباً في عدمه ، وقد يكون وجوده أيضاً سبباً في وجوده لأن يكون الشيء لازماً لوجود الملزم ولعدمه ، والحكم ثابت مع العلة المعينة ومع انتفاءها لوجود علة أخرى .

وإذا عرفت أن مفهومها اللازم لها إنما هو انتقاء الشرط وأنّ فهم نفي الجزاء منها ليس أمراً لازماً ، وإنما يفهم باللزوم العقلي أو العادة الغالبة ، وعطفت على ما ذكرته من المقدمات زال الإشكال بالكلية .

وكان يمكننا أن نقول : إن حرف « لو » دالة على انتقاء الجزاء ، وقد تدلّ أحياناً على ثبوته ، إما بالمجاز المقوّن بقرينة أو بالاشتراك ، لكن جعل اللفظ حقيقةً في القدر المشترك أقرب إلى القياس ، مع أن هذا إن قاله قائلٌ كان سائغاً في الجملة ، فإن الناس ما زالوا يختلفون في كثير من معاني الحروف ، هل هل مقوله بالاشتراك أو بالتواتر أو بالحقيقة والمجاز ، وإنما الذي يجب أن نعتقد / بطلانه ظنٌ ظنٌ أن لا [٢٩٢ / ٣] معنى لـ « لو » إلا عدم الجزاء والشرط ، فإن هذا ليس بمستقيم البتة . والله سبحانه أعلم ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله / وصحبه وسلم تسليماً كثيراً دائماً أبداً إلى يوم [٤ / ٢] الدين .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[مسألة الاستفهام]

الكلام على مسألة الاستفهام للشيخ الإمام جمال الدين بن هشام
نفع الله ببركته جميع الأنام ، وغفر له ولجميع أهل الإسلام ، إنه على ما
يشاء قدير . والحمد لله .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلوة والتسلیم على سيدنا محمد أشرف المرسلين وعلى آله
وصحابته أجمعين .

وبعد ، فهذه مسألة في شرح حقيقة الاستفهام والفرق بين أدواته
على حسب ما التمس مني بعض الإخوان ، وبالله تعالى المستعان ،
وعليه التكلال ، ولا حول ولا قوّة إلّا بالله العلي العظيم ، وفيه
فصول .

الأول في تفسيره :

اعلم أن حقيقة الاستفهام أنه طلب المتكلّم من مخاطبه أن يحصل في ذهنه ما لم يكن حاصلًاً عنده مما سأله عنه.

وقال بعض الفضلاء : ينبغي أن يكون المطلوب تَحَصِّل^(١) ذلك في ذهن أعمّ من ذهن المتكلّم وغيره كما أن حقيقة الاستغفار الذي هو طلب الغفران، وهو الستّر أعمّ من أن يكون المطلوب له هو المتكلّم أو غيره، ولهذا تقول : استغفرت لفلان ، كما تقول : استغفرت لنفسي وفي التنزيل : « فاستغفروا الله واستغفرو لهم الرسول^(٢) » .

وتكون فائدة الاستفهام لغيرك أن يتكلّم المجيب بالجواب

فيسمعه من جهل فيستفيده . / [٣ / ٤]

فقلت : لو صح ذلك لم تطبق العلماء على أنّ ما ورد منه في كلامه سبحانه مصروف إلى معنى آخر غير الاستفهام .

ولو كان على ما ذكر لم يستحث حمله على الظاهر، ويكون المراد منه : أن يجيئ بعض المخاطبين ، فيفهم الجواب منْ لم يكن عالِماً به .

فإن قيل : فما سبب الفرق بين طلب المغفرة مثلاً وطلب الاستفهام ؟

(١) في طفقط : « يصل » بالياء .

(٢) النساء / ٦٤ .



قلت : طلب الإنسان المغفرة لغيره مما يقع في العادة ، كما يتطلب ذلك لنفسه ، وأما طلبه لغيره أن يفهمه الشخص المطلوب منه مع كون الطالب عالماً ، فهو وإن كان ممكناً إلا أنه لا تدعوا الحاجة إلى إرادته غالباً ؛ فإن المتكلّم إذا كان عالماً كان أسهل من طلبه من غيره أن يفهمه هو ، فلذلك لم تصرف إرادة الواضع إلى ذلك القصد لعدم الحاجة إليه غالباً.

الفصل الثاني

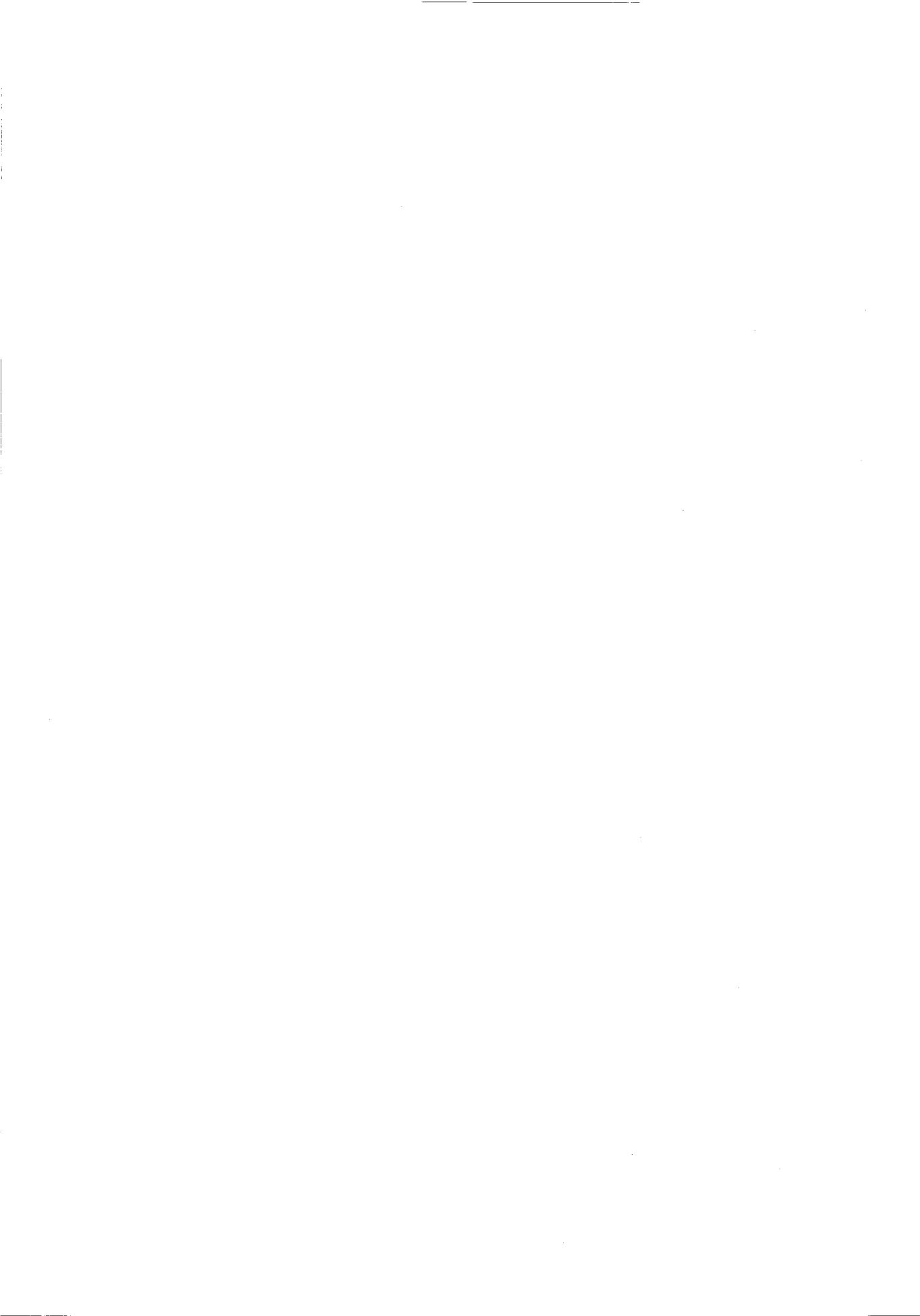
في تفسير المطلوب بآداة الاستفهام ، وتقسيم الأداة باعتباره : أعلم أن المطلوب حصوله في الذهن إما تصور أو تصديق وذلك ، لأنه إنما يتطلب حكمابيني أو إثبات وهو التصديق أو « لا » وهو التصور.

والأدوات بالنسبة إليهما ثلاثة أقسام .

مختص بطلب التصور وهو أم المتصلة ، وجميع أسماء الاستفهام .

ومختص بطلب التصديق وهو أم المنقطعة وهل .

ومنزل بينهما : وهو الهمزة التي تستعمل مع أم المتصلة تقول في طلب التصور : أزيد الخارج ؟ فإن المطلوب تعين الفاعل لا نفس النسبة ، وفي طلب التصديق : أخرج زيد . كذا مثلوا .



والظاهر أنه محتمل لذلك بأن يكون المتكلّم شائكاً في حصول النسبة ، ومحتمل لطلب تصور النسبة .

وبيان ذلك : أن المتكلّم إذا شكَّ في أن الواقع من زيد خروج أو دخول فله في السؤال طرق :

إحداها : أخرج زيد أم دخل ؟ وجوابه بالتعيين فيحصل مراده بالتصيص عليه . / [٤ / ٤]

والثانية : أخرج زيد؟ .

والثالثة : أدخل زيد ؟ فإنه يجاب في كُلّ منها بنعم أو بلا ، ويحصل له مراده، وأنه إذا أجب بنعم علم ثبوت مسأل عنده ، وانتفاء الفعل الذي لم يسأل عنه .

وإذا أجب بـ «لا» علم انتفاء ما سُأله عنه وثبتت ما لم يسأل عنه .

وتلخيصه أنّ تصديق المذكور يقتضي تكذيب غيره ، وبالعكس ، وغرض السائل حاصل على كلّ تقدير .

وغاية ما تخلّف في هاتين الطريقتين أن السامع لا يعلم هل السائل متربّد بين نسبتين أو بين حصول نسبة وعدتها ؟ وهذا أمر خارج عما نحن فيه .

وليس من الأوجه التي يحتملها هذا الكلام أن يكون المراد بالاستفهام طلب تعيين المسند إليه ، وذلك بأن يكون المتكلّم عالماً



بوقوع الفعل ، ولكن جهل عين الفاعل ، فإنه لو أريد ذلك لم يُولِّ أداة الاستفهام ما هو عالم بحصوله ، وهو الفعل ، ويؤخِّر عنها ما هو شاك فيه ، وهو الفاعل . وإنما كان سبيله أن يعكس الأمر فيقول : أزيد خرج ؟ وعلى هذا فإذا قيل : أزيد خرج ؟ احتمل الكلام ما احتمله ذلك المثال واحتمل مع ذلك وجهاً آخر وهو السؤال عن المسند إليه ، وتكون الجملة على هذا التقدير الأخير اسمية لا فعلية . وعلى تقدير أن السؤال عن المسند فعلية لا اسمية ، وارتفاع الاسم حينئذ بفعل محذوف على شريطة التفسير .

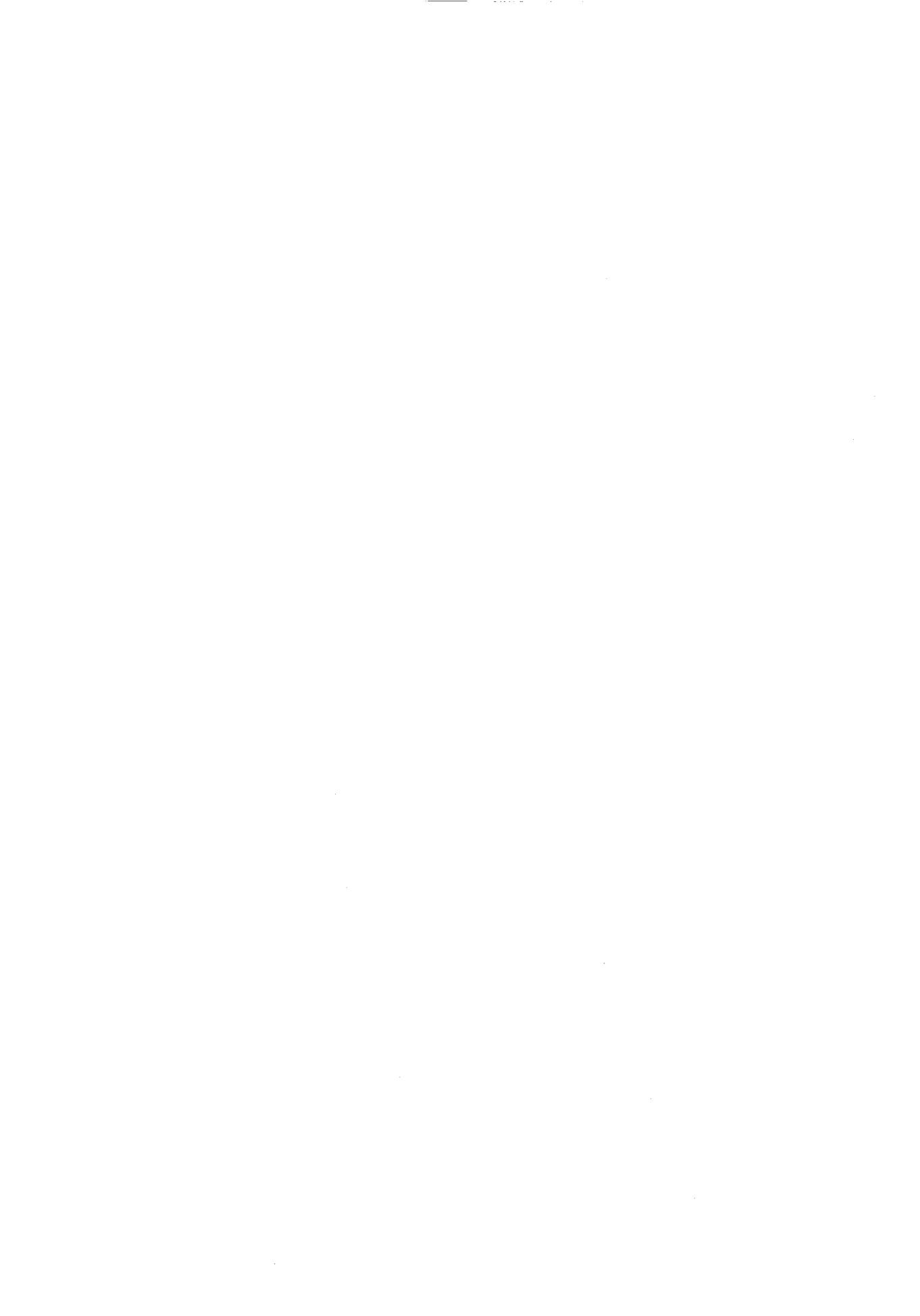
وعلى تقدير أنه عين النسبة محتملة للاسمية والفعلية ، والأرجح الفعلية ، لأن طلب الهمزة للفعل أقوى فهـي به أولى .

والنحويون يجزمون برجحان الفعلية في هذا المثال ونحوه مطلقاً بناءً على ما ذكرنا من أولوية الهمزة بالجمل الفعلية .

والتحرير ما ذكرنا ، فمـى قـامت قـريـنة نـاصـة عـلـى أـن السـؤـال عـن المسـند إـلـيـه تعـيـنـت الـاسـمـيـة أـو عـنـ المسـند تعـيـنـتـ الفـعـلـيـة ، وإـلـا فـالـأـمـر عـلـى الـاحـتمـال ، وترجـيـحـ الفـعـلـيـةـ كـمـاـ ذـكـرـواـ .

وأـمـا أـسـمـاءـ الـاسـتـفـهـامـ فـكـلـلـهـاـ مـتـضـمـنـةـ معـنىـ الـهـمـزـةـ التـيـ يـطـلـبـ بـهـاـ التـصـورـ .

والنحويون يقولون : معنى الهمزة ، ويطلقون وهو صحيح إلا



أن فيه / إجمالاً ونقصاً في التعليم ، وإنما لم يوضّحوا ذلك ، لأن [٤ / ٥] الكلام في هذه الأغراض ليس من مقاصدهم .

الفصل الثالث في الفرق بين قسمي أم

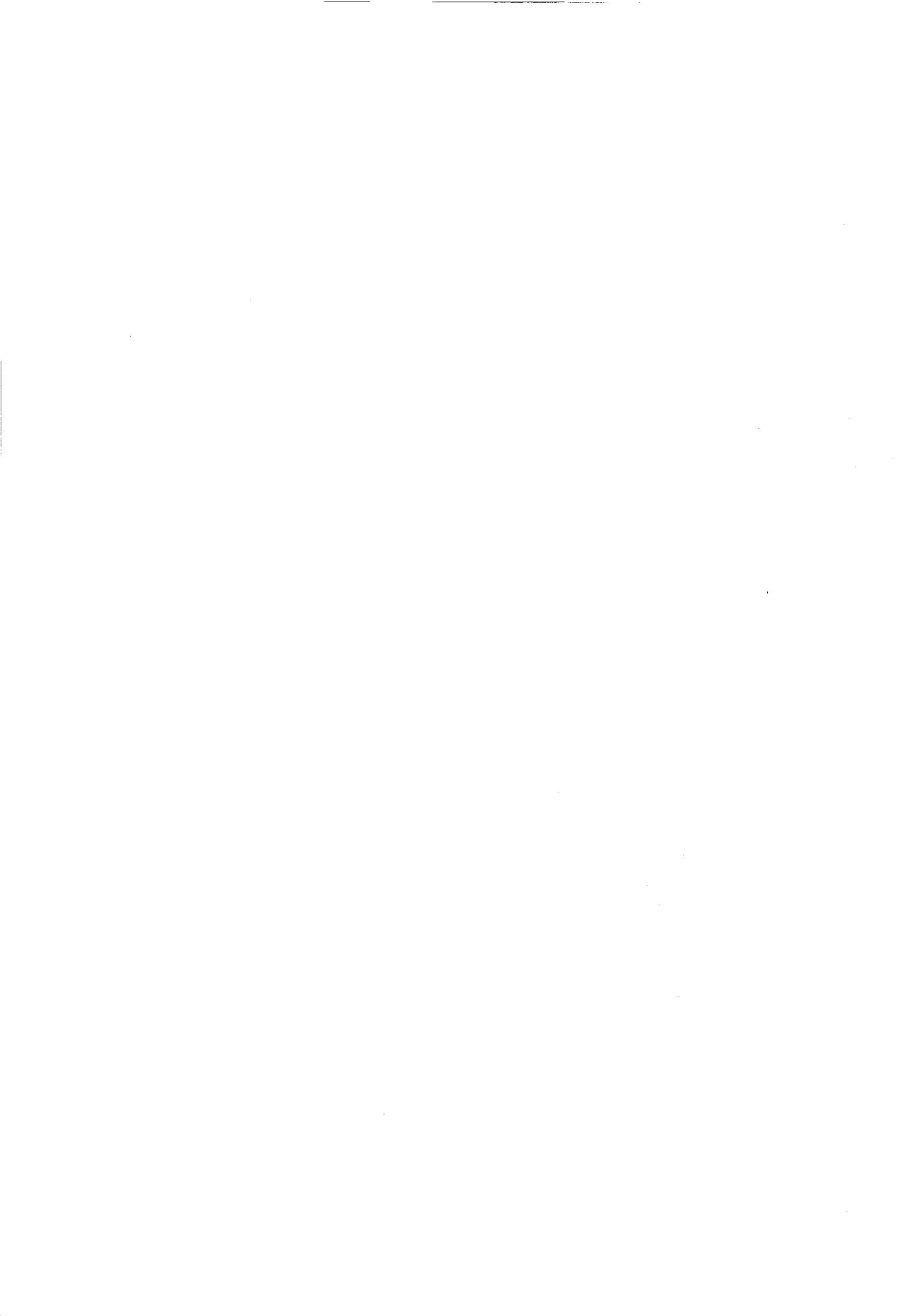
تفترق أم المتصلة وتسمى المعادلة أيضاً ، وأم المنطقة وتسمى المنفصلة أيضاً من كُلّ واحدة من جهةٍ لفظ و المعنى من أربعة أوجه :

فاما الأوجه اللفظية :

فأحدها : باعتبار ما قبلهما ، وذلك أن ما قبل المتصلة لا يكون إلا استفهماماً لفظاً ومعنى أو استفهماماً لفظاً لا معنى ، فالأول نحو : أزيد قائم أم عمرو ؟ والثاني : نحو : سواء على أقمت أم قعدت ؟ فإن الهمزة هنا قد خلع منها معنى الاستفهام ، ولهذا يصح في مكانها ومكان ما دخلت عليه المصدر ، فيقال : سواء على قيامك وعودك ، ويصح تصديق الكلام الذي هي فيه وتكذيبه ، ولا يستحق المتكلّم به جواباً .

واستعملت في لازم الاستفهام وهي التسوية ، ألا ترى أن الطالب لفهم الشيء استوى عنده وجوده وعدمه ، أعني استواههما في أصل الاحتمال ، وإن كان أحدهما قد يكون راجحاً .

وهذا المعنى أشار إليه سيبويه رحمه الله بقوله: وإنما جاز



الاستفهام^(١) هنا ، لأنك سوَّيت الأمرين عندك^(٢) كما استوى ذلك^(٣) حين
قلنا: ^(٤) زيد عندك أم عمرو؟ فجرى هذا على حرف الاستفهام كما جرى
على النداء نحو قولهم ، « اللهم اغْفِرْ لَنَا أَيْتَهَا العصابة ». انتهى .

وما قبل المنقطعة يكون استفهاماً نحو: « هَلْ يَسْتُوي الأَعْمَى
وَالبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتُوي الظُّلْمَاتُ وَالنُّورُ »^(٥) .

وخبراً نحو: « تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبٌ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ أَمْ
يَقُولُونَ افْتَرَاهُ »^(٦) .

والوجه الثاني: باعتبار ما قبلهما أيضاً.

وذلك أن الاستفهام قبل المتصلة لا يكون إلا بالهمزة التي يطلب
بها التصور أو التسوية كما قدمنا ، والاستفهام الذي قبل المنقطعة لا
يكون بواحدة منهما ، بل تارة يكون بغير الهمزة البتة كما في قوله
[٤ / ٦] تعالى: « هَلْ يَسْتُوي الْأَعْمَى / وَالْبَصِيرُ »^(٧) ، الآية ، وقول علقة

ابن عبدة:

(١) في سيبويه ١ / ٤٨٣ : « حرف الاستفهام » .

(٢) في سيبويه : « عليك » .

(٣) في سيبويه : « كما استوي أحين » .

(٤) في سيبويه : قلت أزيد » .

(٥) الرعد / ١٦ .

(٦) السجدة / ٢ ، ٣ .

(٧) الرعد / ١٦ .



٦٨١ - هلْ ماعِلْمْتُ وماسْتُوِدْعْتُ مكتومُ

إذ حبَّلُهَا إذ نَأْتُكَ الْيَوْمَ مَصْرُومُ^(١)

أمْ هَلْ كَبِيرُ بَكَى لَمْ يَقْضِ عَبْرَتَهُ
إِثْرَ الْأَحْيَةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومُ
وبأن يكون بالهمزة التي يطلب بها التصديق نحو : أقام زيد أم
قعد عمرو ؟ إذا أردت بـ «أم» الإضراب عن الأول ، فإن أردت
الاستفهام عن الواقع بين النسبتين فـ «أم» متصلة ، فالكلام على هذا
محتمل للمتصلة والمنفصلة بحسب الغرض الذي تريده . هذا معنى كلام
جماعة .

وقال ابن هشام الخضراوي : من شرط أم المتصلة أن لا يكون
بعدها فعل وفاعل إلاً وقبلها فعل وفاعل ، والفاعل في كُلٌّ من
الجملتين واحد ، نحو ، أقام زيد أم قعد ؟

فإن قلت : أقام زيد أم قعد عمرو ؟ كانت منقطعة ، وكذا إذا
كان ما قبلها مبتدأً وخبرًا فلا بدًّ من اتحاد الخبرين نحو : أزيد منطلق أم
عمرو ؟

(١) من شواهد : سيبويه ١ / ٤٨٧ ، والخزانة ٤ / ٥١٦ ، والهمع والدرر رقم
١٣٦١ ، ١٦١٣ ، ١٦١٤ ، وانظر ديوان علقة / ١٧ .

وفي الخزانة : قال ابن الأباري : المشكوم : المجزي ، وقد شكمته أشكمه
شكماً من باب نصرته نصراً ، والاسم : الشُّكْمَة بالضم وهو المكافأة بحسن
الصنيع .

فإن قلت : أم عمرو جالس كانت منقطعة^(١) .

وكذا إذا خالفت بين الجملتين نحو : أقام زيد أم عمرو منطلق .
انتهى .

وهذا مخالف لما تقدم . ولا شك أن تخالف الخبرين أو الفاعلين أو الجملتين يقتضي بظاهره الانقطاع . وأماماً أنه يصل إلى إيجاب ذلك فـ « لا » .

وقد نصوا على اتصال أم في قوله :

٦٨٢ = ما أبالي أنت بالحزن تيسِّرْ
أم جفاني بظهر غيب لئيم^(٢)

(١) في طفقط « كانت أو منقطعة » بزيادة « أو » تحريف .

(٢) لحسان بن ثابت من قصيدة مطلعها في ديوانه / ٢٢٦ :

منع النوم بالعشاء الهموم وخيال إذا تغور التنجوم
من شواهد : سيبويه ٤٨٨ / ١ ، والمقتبس ٢٩٨ / ٣ وابن الشجري
٢ / ٣٣٤ ، والخزانة ٤ / ٤٦١ ، والعيني ٤ / ١٣٥ . وفي الخزانة : نبيب
التيس : صوته عند هياجه . الحزن : ما غلظ من الأرض ، وخصه ، لأن
الجبال أخصب للمعز من السهول .

وفي الخزانة أيضاً تعليق على : « لا أبالي » قال : قال المرزوقي :
هو مفاعة من البلاء أي لا احتفل به حتى أعاده بلاطي وبلاعه ، وأفالحه
وحكى سيبويه : « ما أباليه بالله » كحاله ، وأصله : باليه ، فحذفت ياءه .
وذهب غيره إلى أنه مقلوب ، وألفه منقلبة عن واو ، وأصله : أباول ، أي أكثر
من قوله : فلان كثير البول ، أي الولد .

مع اختلاف الفاعلين ، وفي قوله :

٦٨٣ - ولست أبالي بعد فَقْدِي مالكًا
أموتى ناءٌ أم هو الآن واقع^(١)

مع اختلاف الخبرين .

وقد يجاح بأن الجملتين هنا في تأويل المفرددين ، فلذلك تعين الاتصال ، لأن ما قبل أم وما بعدها لا يستغني بأحدهما عن الآخر كما في قولنا : أزيد أم عمرو في الدار .

وإذا اتحد الخبران نحو: أزيد قائم أم عمرو قائم ؟ احتمل الكلام الاتصال والانقطاع باختلاف التقديرين .

فإن قيل : فلم جزم الجميع في نحو : أزيد قائم أم عمرو بالاتصال مع إمكان الانقطاع ، بأن يكون ما بعدهما مبتدأ حذف خبره ؟

قيل : لأن الكلام إذا أمكن حمله على التمام امتنع حمله على الحذف ، لأنه دعوى خلاف الأصل بغير بينة ، وللهذا امتنع أن يدعى في نحو : جاء الذي في الدار أن أصله : الذي هو في الدار .

والوجه الثالث : باعتبار ما بعدهما ، وهو أن المتصلة لا تدخل

(١) من شواهد : أوضح المسالك رقم ٤١٧ ، والمجمع والدرر رقم ١٦٠٧ .

على الاستفهام بخلاف المنقطعة ، فإنها تدخل عليه، ويكون بالحرف كما تقدم في الآية الكريمة ، وفي بيتي علقة بن عبدة ، وبالاسم كما في قول الله تعالى : ﴿ أَمْ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾^(١) ، ﴿ أَمْ مَنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جَنْدُكُمْ ﴾^(٢) .

وقول الشاعر :

٦٨٤ = أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطِي الْعُوْلُوقُ بِهِ

رَئِيْمَانَ أَنْفَ إِذَا مَا ضَرَبَ بِاللَّبَنِ^(٣)

والوجه الرابع : باعتبار ما قبلهما وما بعدهما جمِيعاً وهو أنَّ المتصلة تقع بين المفردتين وبين الجملتين ، والمنقطعة لا تقع إلا بين الجملتين ، فأما قولهم : « إنها لأبل أم شاء » ، فمحمول عند الحويين على إضمار مبتدأ .

وقد خرق ابن مالك إجماعهم في ذلك فادعى أن المنقطعة قد تعطف المفرد محتاجاً بما رواه من قول بعضهم : « إن هناك لإبلًا أم شاء » بالنصب .

ومحمل هذا عند الجماعة إن ثبت على إضمار فعل ، أي أم أرى شاء على العطف على اسم إن .

(١) النمل / ٨٤

(٢) الملك / ٢٠

(٣) سبق ذكره رقم ١٧٧ ، ٢٨٢ ، ٦٤٥ .

ولقوله - رحمة الله - وجه من النظر وهو أن المنقطعة بمعنى بل ، والهمزة ، وقد تتجزأ لمعنى بل ، فإذا استعملت على هذا الوجه كانت بمنزلة «بل» وهي تعطف المفردات بل لا تعطف إلا المفردات ، فإذا لم يجب لـ «أم» هذه أن تعطف المفردات فلا أقل من أن يجوز.

فإن قيل : لو صح هذا الاعتبار لكان ذلك كثيراً كما في العطف بل ولم يكن نادراً ، ولا قائل بكثره ، بل الجمhour يقولون بامتناعه البة ، وابن مالك يقول بندوره .

قيل : الذي منع من كثرته أن تجرّد أم المنقطعة لمعنى الإضراب مع دخولها على منفرد لفظاً قليلاً .

وتبين من هذا أنه كان ينبغي لابن مالك أن يقول : / وقد تعطف [٤ / ٨] المفرد إن تجرّدت عن معنى الاستفهام .

وقد يجاب : بأنه استغنى عن هذا التقييد بما هو معلوم من حكم الاستفهام بالهمزة ، وأنه لا يدخل على المفردات ، فكذا الاستفهام بـ «أم» التي هي في قوة الهمزة ، وبـ .

وأما قول الزمخشري في : «إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ أَوْ آباؤُنَا»^(١) : إن «آباؤنا» عطف على الضمير في «مبعوثون» ، وساغ العطف على الضمير المتصل للفصل بين العاطف والمعطوف عليه بالهمزة فمردود بما ذكرنا .

وأماً أوجه المعنى ، فأحدها ما أسلفناه في صدر المسألة من أن المتصلة لطلب التصور ، والمنقطعة لطلب التصديق .

والثاني : أن المتصلة تفيد معنى واحداً ، والمنقطعة تفيد معنيين غالباً وهما : الإضراب والاستفهام .

والثالث : أن المتصلة ملزمة لإفاده الاستفهام أو لازمة وهو التسويه ، والمنقطعة قد تنسلخ عنه رأساً . وسبب ذلك ما قدمناه من أنها تفيد معنيين ، فإذا تجردت عن أحدهما بقي عليها المعنى الآخر ، والمتصلة لا تفيد إلا الاستفهام ، فلو تجردت عنه صارت مهملاً .

وممّا يدلُّ على أن المنقطعة قد تأتي لغير الاستفهام دخولها على الاستفهام كما قدمنا من الشواهد ، وبهذا يعلم ضعف جزم النحوين أو أكثرهم في : « إنها لأبل أم شاء » بأن التقدير : بل أهي شاء ، إذ يجوز أن يكون التقدير : « بل أهي شاء » على أن المتكلم أضرب عن الأول ، واستأنف إخباراً بأنها « شاء » .

وعلى هذا المعنى اتجه ابن مالك أن يدعى أنها عاطفة مفرداً على مفرد كما قدمنا .

ويعلم أيضاً غلط ابن التحوية^(١) وغيره في استدلالهم بنحو : « أم

(١) محمد بن يعقوب بن إلياس الدمشقي الإمام بدر الدين المعروف بابن التحوية .

ولد سنة تسع وخمسين وستمائة ، وتوفي في صفر سنة ٧١٨ هـ . انظر البغية ٢٧٢ / ١ .

هل تُسْتَوِي الظُّلْمَاتُ وَالنُّورُ^(١) ، وبَيْتِي عَلْقَمَةٌ عَلَى أَنْ «هَلْ» بِعْنَى «قَدْ» ظَنَّاً مِنْهُمْ أَنْ مَعْنَى الْاسْتِفَاهَمِ لَا يَفْارِقُ أَمْ وَالْاسْتِفَاهَمَ لَا يَدْخُلُ عَلَى الْاسْتِفَاهَمِ ، وَجَعَلُوا هَذَا نَظِيرَ الْاسْتِدَالَالِ بِقُولِهِ :

[٩ / ٤]

٦٨٥ = *أَهْلَ رَأْوَنَا بِوَادِي الْقَفِّ ذِي الْأَكْمِ *^(٢)

وَمَا يَقْطَعُ بِهِ عَلَى قَوْلِهِمْ بِالْبُطْلَانِ: أَنَّهَا فِي الْبَيْتِ دَاخِلَةٌ عَلَى الجَمْلَةِ الْأَسْمَيَّةِ ، وَ«قَدْ» لَا تَدْخُلُ عَلَيْهَا .

فَإِنْ قِيلَ : لَعَلَّهُمْ يَقْدِرُونَ ارْتِفَاعَ كَثِيرٍ بِفَعْلِ مَحْذُوفٍ عَلَى حَدِّ «إِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْتَرِكِينَ اسْتَجَارَكَ»^(٣) .

فَالْجَوابُ أَنَّ ذَلِكَ مُمْتَنَعٌ بَعْدَ «قَدْ» ، فَكَذَلِكَ مَا رَادَفَهَا .

الوجهُ الرَّابعُ : أَنَّ الْاسْتِفَاهَمَ الَّذِي تَفِيدُهُ الْمَتَّصَلَةُ لَا يَكُونُ إِلَّا حَقِيقِيًّا وَالَّذِي تَفِيدُهُ الْمَنْقَطَعَةُ يَكُونُ حَقِيقِيًّا نَحْوَ: «إِنَّهَا لَأَبْلَأَ أَمْ شَاءَ» ، عَلَى أَحَدِ الْاحْتِمَالَيْنِ ، وَغَيْرَ حَقِيقِيٍّ نَحْوَ: «أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ

(١) الرعد / ١٦ .

(٢) لزِيدُ الْخَيْرِ كَمَا في شَرْحِ شَوَّاهِدِ الْمَغْنَى لِلْسَّيُوطِيِّ / ٧٧٢ .
وَصَدْرُهُ :

*سَائِلُ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشِيدَتِنَا *

وَرَوَاهُتِهِ فِي الْمُمْعَنِ وَالدَّرْرِ رقم ١٣٦٢ ، ١٦١٥ : «بَسْفَحِ الْقَاعِ» مَكَانٌ :
«بِوَادِي الْقَفِّ» .

(٣) التوبه / ٦

بنات^(١) » ، « أَمْ لِهِ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنَوْنَ » أَمْ تَسْأَلُهُمْ أَجْرًا فَهُمْ مِنْ مَغْرِبٍ
مُتَّقْلِونَ أَمْ عِنْدَهُمُ الْغَيْبُ^(٢) » الآيات .

تقرير آخر في الفرق مختصراً

أعلم أن الفرق بين المتصلة والمنقطعة من أوجه :

أحداها : أن ما قبل المتصلة لا يكون إلا استفهاماً ، وما قبل
المنقطعة يكون استفهاماً وغيره .

والثاني : أن ما بعدها يكون مفرداً وجملة ، وما بعد المنقطعة
لا يكون إلا جملة .

والثالث : أنها تقدر مع الهمزة قبلها بأيّ ، ومع الجملة بعدها
بالمصدر ، والمنقطعة تقدر وحدها ببل والهمزة .

والرابع : أنها قد تحتاج للجواب وقد لا تحتاج ، والمنقطعة
تحتاج للجواب .

والخامس : أن المتصلة إذا احتاجت إلى جواب ، فإن جوابها
يكون بالتعيين ، والمنقطعة إنما تجاب بنعم أو لا .

والسادس : أن المتصلة عاطفة والمنقطعة غير عاطفة .

(١) الزخرف / ١٦

(٢) الطور / ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ .

ومِمَّن نص على هذا ابن عصفور في « مقربه » ، وفيه خلاف
مشهور .

والله تعالى أعلم ، وهو حسينا ونعم الوكيل . /

[٤ / ١٠]

[توجيهه ابن هشام للقول:

«كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل»]

ومن كلامه أيضاً على قول القائل :

«كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل»

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله حمداً يُوافي نعمه ، ويكتفى
مزيله .

اختلف في «كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل» في
مواضع :

أحدها : في تعين قائله .

الثاني : في معنى كان .

والثالث : في توجيه الإعراب .

فاماً قائله فاختلَفَ فيه على قولين :

أحدهما: أنه النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ .

والثاني : أنه الحسن البصري - رحمه الله - وقد جزم بهذا جماعة
فلم يذكروا غيره ، منهم الشيخ أبو عبد الله محمد بن عمرو بن

الحلبي في (شرح المفصل) ، وأبو حيّان المغربي في «شرح التسهيل» .

فاماً معنى «كأنّ» فاختلاف فيه أيضاً على قولين : أحدهما للكوفيين : زعموا أنها حرف تقريب ، وليس فيها معنى التشبيه ، إذ المعنى على تقريب زوال الدّنيا وتقريب وجود الآخرة .

وجعلوا من ذلك قولهم : «كأنك بالشتاء مقبل» ، وكأنك بالفرج آت » ، هذا تستعمله الناس في محاوراتهم ، ويقصدونه كثيراً ، يقولون : كأنك بفلان قد جاء .

والثاني للبصريين : زعموا أنها حرف تشبيه مثلها في قولك : كأن زيداً أسدّ ، ولم يثبتوا مجئها للتقريب أصلأً . والمعنى : كأن حالتك في الدّنيا حالٌ من لم يكن فيها ، وكأن حالي في الآخرة حالٌ من لم يزَل بها ، فالمشبه والمشبه به به حالتان لا الشخص ، والفعل الذي هو الجنس .

وإيضاح هذا أن الدّنيا لما كانت إلى اضمحلال وزوال كان وجود الشخص بها كلا وجود ، وأن الآخرة لما كانت إلى بقاء ودّوام كان الشخص كأنه لم يزَل فيها .

ولا شك أنّ المعنى المشهور لـ «كأنّ» هو التشبيه ، فمهما أمكن

الحمل عليه لا ينبغي العدول عنه، وقد أمكن عليه وجه ظاهر فانبغي^(١)

[١١ / ٤] المصير إليه . /

واما توجيه الإعراب وهو الذي يسأل عنه فاضطربت أقوال النحوين فيه اضطراباً كثيراً . والذى يحضرنى الآن من ذلك أقوال :

أحدها للإمام أبي علي الفارسي - رحمه الله : زعم أن الأصل كان الدنيا لم تكن ، والأخرة لم تزل ، ثم جيء بالكاف حرفاً لمجرد الخطاب لا موضع لها من الإعراب ، كما أنها مع اسم الإشارة كذلك .

وكذلك هي في قولهم : أبصرك زيداً أي أبصر زيداً ، والكاف حرف لا مفعول ، لأن أبصر إنما يتعدى^(٢) إلى واحد .

وجيء بالباء زائدة في اسم كان كما زيدت في أصل المبتدأ في قولهم : « بحسبك درهم » ، وقولهم : خرجت فإذا بزيده .

وهذا القول اشتمل على أمرين مخالفين للظاهر ، وهما : إخراج الكاف عن الاسمية إلى الحرفية ، وإخراج الباء عن التعدية إلى الزيادة .

(١) في طفقط : « فانتفى » تحريف صوابه من المخطوطات .

(٢) في طفقط : « أبصر لا يتعدى » تحريف لا يتفق مع أسلوب الكلام ، صوابه من النسخ المخطوطة .

والقول الثاني : لأبي الحسن بن عصفور ، - وهو قول أفقه من قول الفارسي - : زعم أن الكاف حرف خطاب اتصلت بكأن ، فابطلت أعمالها وأزالت اختصاصها ، ولهذا دخلت على الجملة الفعلية . والباء بالذني وبالآخرة زائدة ، كما زيدت في المبتدأ الذي لم تدخل عليه كأن ، وقد مثلناه .

والذي حمله على زعمه زوال إعمالها أنه لم يثبت زيادة الباء في اسم كأن ، وثبتت زيادتها في المبتدأ .

وقد إشتمل قوله على أربعة أمور :

منها : الأمران اللذان استلزمهما قول الفارسي وقد شرحناهما .

ومنها : دعوه إلغاء كأن ، ولم يثبت ذلك إلا إذا افترضت بما الزائد كما في قوله تعالى : ﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ ﴾^(١) . ودعوه أن الياء حرف تكلم كما أن الكاف حرف خطاب وهو لم يصرح بهذا ، ولكنه يلزمها ، لأنه لا يمكنه أن يدعي أنه اسمها ، لأنه قد أدعى الغاءها .

ولا يمكنه أن يدعي أنه مبتدأ لأمرتين :

أحدهما : أن الياء ليست من ضمائر الرفع ، وإنما هي من ضمائر النصب والجر كما في قولك : أكرمني غلامي . / [٤ / ١٢]

(١) الأنفال / ٦ .

والثاني : أنها لو كانت مبتدأ لكان ما بعدها خبراً . ولو قيل مكان كأنني بك تفعل : إنّا تفعل لم ترتبط الجملة بالضمير ، وقد استقرَّ أن الجملة المخبر بها لا بدّ لها من رابط يربطها .

ومنها : أنه صرّح بأنها قد دخلت على الجملة الفعلية في قولهم كأنني بك تفعل ، فلا يخلو إِمَّا أن يدعّي أن الباء في بك زائدة والباء مبتدأ والأصل : أنت تفعل ، فلما دخلت الباء على الضمير المرفوع انقلبت ضمير جرّ .

أو يدعّي أن الباء متعلقة بيفعل ، فإنْ ادْعَى الأول فالجملة اسمية لا فعلية ، وبطل قوله: أنها دخلت على الجملة الفعلية ، وإن ادْعَى الثاني فلا يجوز في العربية أن يقول : عجبتُ مَنْي ولا عجبتَ مِنْكَ ، لا يكون الفاعلُ ضميراً متصلةً بالفعل ، والمفعولُ ضميراً عائدًا إلى ما عاد إليه ضمير الفاعل ، وقد تعددَ إليه الفعل بالجار ، ولهذا زعم أبو الحسن في قوله :

٦٨٦ = هُونَ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأَمْرَ بِكَفَّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا^(١)
أن « على » اسم منصوب بهون لا حرف متعلق بـ « هُونَ » ، لأنَّ
الكاف على التقدير الأول مخوضة بإضافة « على » ، ولا عمل فيها

(١) من شواهد : سيبويه ٣١ / ١ ، وشرح شواهد المغني للسيوطى / ٤٢٧ .
والهمم والدرر رقم ١٠٨٩ .
وهو منسوب للأعرور الشنفى .

البَتَةَ ، وعلى التَّقْدِيرِ الثَّانِي مُنْصُوبَةِ الْمَوْضِعِ بِالْفَعْلِ ، وَلَا يَجُوزُ تَعْدِي فَعْلِ الْمَضْمُرِ الْمُتَّصِلِ إِلَى ضَمِيرِهِ الْمُتَّصِلِ ، وَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقُولُ بِذَلِكَ فِي مُثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : « أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ »^(١) .

وَفِي هَذَا الْمَوْضِعِ مِبَاحِثٌ لَيْسَ هَذَا مَوْضِعُهَا لِأَنْ فِيهَا خَرْوَجًا عَنِ الْمَقْصُودِ .

وَالْقَوْلُ الْثَالِثُ لِجَمَاعَةِ مِنَ النَّحْوَيْنِ - رَحْمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى - : إِنَّ الْكَافَ اسْمَ كَائِنٌ ، « وَلَمْ تَكُنْ » الْخَبْرُ ، وَالْبَاءُ ظَرْفَيَّةٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِتَكُنْ ، إِنْ قَدَرْتَ كَانَ تَامَةً ، أَوْ بِمَحْذُوفٍ هُوَ الْخَبْرُ إِنْ قَدَرْتَ نَاقِصَةً . وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ فَالْتَاءُ فِي تَكُنْ لِلْخَطَابِ لَا لِلتَّأْنِيَةِ ، وَضَمِيرُهَا لِلْمُخَاطِبِ لَا لِلْدُنْيَا .

وَكَذَا الْبَحْثُ فِي « لَمْ تَزَلْ » عَلَى الْقَوْلَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ الثَّالِثِ لِلتَّأْنِيَةِ ، وَالضَّمِيرَانِ لِلْدُنْيَا وَلِلْآخِرَةِ . وَهَذَا الْقَوْلُ خَيْرٌ مِنَ الْقَوْلَيْنِ قَبْلِهِ .

وَالْمَعْنَى : كَائِنُكَ لَمْ تَكُنْ فِي الدُّنْيَا ، وَكَائِنُكَ لَمْ تَزَلْ فِي الْآخِرَةِ .

وَالْقَوْلُ الرَّابِعُ لِابْنِ عُمَرَ وَرَحْمَهُ اللَّهُ - إِنَّ الْكَافَ اسْمَ كَائِنٌ ، وَبِالْدُنْيَا وَبِالْآخِرَةِ خَبْرَانِ^(٢) ، وَكُلَّ مِنْ جُمْلَتِي « لَمْ تَكُنْ » وَلَمْ تَزَلْ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ / إِنَّمَا تَمَّتَ الْفَائِدَةُ بِهَذَا الْحَالِ ، [٤ / ١٣]

(١) الأحزاب / ٣٧

(٢) فِي طَفْقَطِ : « خَيْرٌ كَائِنٌ » وَمَا فِي النُّسُخِ الْمُخْطُوطَةِ : « خَبْرَانِ » وَهُوَ الْأَوْسَبُ .

والفضلات كثيراً ما يتوقف عليها المعنى المراد من الكلام ، كقولهم : مازلت بزيد حتى فعل ، فإن الكلام لا يتم^(١) إلا بقولهم : حتى فعل .

وقد جاء ذلك في الحال كقوله تعالى : « فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضُينَ^(٢) » فما مبتدأ ، ولهم الخبر ، والتقدير : وأي شيء استقر لهم ، « ومعرضين » حال من الضمير المجرور باللام ، ولا يستغني الكلام عنه ، لأن الاستفهام في المعنى^(٣) عنه لا عن غيره .

وخطر لي وجه ظنت أنّه أجود من هذه الأقوال وهو أن الكاف اسم كأن ، ولم تكن الخبر ، وبالدنيا في موضع الحال من اسم كأن ، والعامل في الحال العامل في صاحبها ، وهو كأن كما عملت في رطباً وياساً من قوله :

٦٨٧ = كأن قلوب الطير رطباً وياساً

لدى وكراها العناب والحسف البالي^(٤)

(١) ط : « لا يتهمن » ، تحريف .

(٢) المدثر / ٤٩ .

(٣) في ط : « المفر » مكان : « المعنى » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

(٤) لأمرىء القيس ، ديوانه / ١٤٥ وهو من قصيدة مشهورة ، مطلعها :

الأعم صباحاً أيها الطلل البالي
وهل يعمن من كان في العصر الخالي
من شواهد : المنصف ٢/١١٧ ، والمغنی ١/٤٣٨ ، ٢٤٠ ، ٤٩٠ ،
والعيني ٣/٢١٦ ، والتصريح ١/٣٨٢ .

المعنى كأنك في حالة كونك في الدنيا لم تكن أي بها، وكأنك في حالة كونك في الآخرة لم تزل أي بها . وهذا عكس قول ابن عمرون .

فإن قلت : يدل على صحة ما قاله من أن جملة « لم تكن » « ولم تزل » حال لا خبر : أنه قد روى : كأنك بالدنيا ولم تكن ، وبالآخرة ولم تزل ، والجملة الحالية تقترن بالواو بخلاف الجملة الخبرية ، ويقال : كأنك بالشمس وقد طلعت .

قلت : إن سَلِمَ ثُبُوتُ الرَّوَايَةِ فَالْوَاوُ زَائِدَةٌ كَمَا قَالَ الْكُوفِيُّونَ فِي قُولِهِ تَعَالَى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَا لِلنَّاسِ سَوَاءً عَاكِفٌ فِيهِ وَالْبَادُ﴾ : « يَصُدُّونَ » هُوَ الْخَبَرُ ، وَالْوَاوُ زَائِدَةٌ ، وَكَمَا قَالَ أَبُو الْحَسْنِ فِي قُولِهِ تَعَالَى : ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرُّوحُ وَجَاءَتِهُ الْبُشْرِيَّ﴾^(١) : أَنَّ « وَجَاءَتِهُ الْبُشْرِيَّ » جَوابُ لَمَّا ، وَالْوَاوُ زَائِدَةٌ ، وَفِي قُولِهِ تَعَالَى : « « حَتَّى إِذَا جَاءَهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا »^(٢) : أَنَّ « فَتَحَتْ » جَوابُ إِذَا ، وَالْوَاوُ زَائِدَةٌ إِلَى غَيْرِ ذَلِكِ .

وَأَمَّا كأنك بالشمس وقد طلعت ، فلا نُسْلِمُ ثبوته وهو مُشكِّلٌ على

(١) الحج / ٤٥ .

(٢) هود / ٧٤ . وفي ط : « ولما » بالواو ، تحريف .

(٣) الزمر / ٧٣ .

قولي ، قوله ، إذ لا يصح على قوله أن يكون بالشمس خبراً عن اسم كأن ، والتقدير : كأنك مستقر بالشمس .

ولا يصح على قوله أن يكون قد طلعت خبراً عن اسم كأن [٤ / ١٤] لعدم / الضمير فإذا كان لا يخرج على قوله ، ولا على قوله فيما وجه إيراده إياتي على ما قلته ؟ .

فإن قلت : فلم عدلت عمما قاله من أن الظرف خبر ، والجملة حال ، أي عكس ذلك ؟

قلت : لوجهين

أحدهما : أن على ما قلته يكون الخبر محظوظاً الفائدة وعلى ما قاله يكون محظوظاً الفائدة الحال ، كما تقدم شرحه ، ولا شك أن كون الخبر محظوظاً الفائدة أولى .

والثاني : أن العرب قالت ، كأنك بالشتاء مقبل ، وكأنك بالفرج آت ، فلفظوا بالفرد الحال محل الجملة مرفوعاً لا منصوباً ، نعم قول ابن عمرون متوجه في قول الحريري :

٦٨٨ = كأني بك تنحط إلى القبر وتنغط^(١)

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « تنحط » بالتناء والنون والغين ، والباء . وفي اللسان : « كنط » : غنطه وكنطه يكنطه وهو الكرب الشديد الذي يشفى منه على الموت .

فهذا لا ينبغي أن يعدل فيه عن تخريرجه، فيكون الظرف خبراً « وتحط » حالاً عن ياء المتكلّم لعدم الرابط.

على أن المطرّزي خرّجه على أن الأصل كأنني أبصرك، ثم حذف الفعل لدلالة المعنى عليه، فانفصل الضمير، وزيدت الباء في المفعول، ولا شك أن فيه تكلاًفاً من وجهين:

إضمار الفعل وزيادة الباء مع إمكان الاستغناء عن ذلك ، ثم يكون قوله تحط حالاً من الكاف ولا خبر ، والفائدة متوقفة عليه، إذ لو صرّح بالمحذوف فقيل : كأنني أبصرك لم يتم المراد .

فما قاله ابن عمرون أولي لسلامته من هذا التكليف ، ولا يلزم من تغيير قول ابن عمرون في هذا الموضوع أن يحمل عليه : كأنك بالدنيا لم تكن ، لأن ذاك تركيب آخر مغاير لهذا التركيب ، ومثل قول الحريري قولهم : كأنني بك تفعل كذا.

وقد انتهى القول في هذه المسألة على ما اقتضاه الحال من ضيق الوقت، وإعجال المتقاضي^(١) للكلام المذكور . والحمد لله أولاً وأخراً، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

أنجزت يوم الاثنين السادس والعشرين من شهر الله المحرم سنة [١٥٠ / ٤] أربع وخمسين وسبعمائة . /

(١) في ط : « المتقاض ». .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال شيخنا الإمام العالم العلامة جمال الدين عبد الله بن يوسف ابن هشام رحمه الله :

وقفت على أسئلة لبعض علماء عصرنا، وها أنا موردها مفصلة،
ومدونٌ كُلًا^(١) منها بما تيسر لي من الجواب ، وما توفيقني إلا بالله عليه
توكلت وإليه أنيب

قال - رحمه الله : المسؤول الاطلاع على ما نقل الناس في
قولهم : «أنت أعلم وأمالك» وتبين المعطوف عليه ما هو على
القول بأنه عطف لفظي غير راجع إلى المعنى؟

وأقول : إن الكلام في هذا الموضوع في مقامين .

أحدهما : في بيان إشكال هذا المثال .

والثاني : في الجوانب عما تضمنه السؤال .

فأمّا الأول ، فاعلم أنه لا يخلو ما بعد الواو في هذا المثال من أن

(١) في ط فقط : «ومدونٌ كُلًّا

يكون معطوفاً على المبتدأ ، أو على الخبر ، أو على ضميره ، أو غير معطوف ، وكلّ مُشْكِلٌ .

أما الأول : فلاستلزمـه مشاركة المعطوف للمعطوف عليه في التجدد لـلإخبار عنه بأعلم .

وأما الثاني : فلاستلزمـه مشاركته له في الإخبار به عن أنت .
وأما الثالث : فلاستلزمـه مشاركته في إسناد « أعلم » إليه . وكل ذلك ظاهر الامتناع من حيث المعنى . ويلزم على الثالث أيضاً من حيث الصناعة رفع اسم التفضيل للظاهر في غير مسألة الكُحْل ، والعلف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد ولا فصل ، وهما ضعيفان .

فإن استسهل الأول بأنهم يغتفرون في الثاني ما لا يغتفرون في الأوائل ، أجيب بأن اغتفارهم ذلك لم يثبت في مسألة رفع اسم التفضيل الظاهر في غير محل النزاع ، فيحمل هذا عليه .

واما الرابع : فإنه لا بد من تقدير خبر آخر حينئذ ، فإن قدر الممحض مبتدأ ، فالتقدير : أنت ومالك ، وإن قدر خبراً ، فالتقدير : مالك أعلم .

وكلاهما ظاهر / الاستحالة ، ولا يمكن أن يُقدَّر مبتدأ أو خبر غير [٤ / ١٦]
ما تقدم ذكره ، لأن مثل هذا الحذف مشروط بكون الممحض مماثلاً

للمذكور ، كما في قوله تعالى : « أَكْلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا »^(١) ، وقوله تعالى : « أَتَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمَّا اللَّهُ »^(٢) في قول من قدر أم منقطعة ، وذلك لما انعقد عليه قول الجمهور^(٣) من أن أم المنقطعة لا تقع إلا بين جملتين فيجب على قولهم تقدير الخبر ، كما وجب في : « إنها لأجل أم شاء » ، تقدير المبتدأ . وأما إذا قدرت أم المتصلة وهو الظاهر فلا حذف ..

وأما الثاني فمجموع ما رأيت في ذلك ثلاثة أوجه :

أحدها : أن « مالك » معطوف على أنت ، « وأعلم » خبر^ر عنهما . واعتذر عن نسبة أعلم إلى المال بوجهين :

أحدهما : أنه لما كان النظر في المال يلزم منه في الأكثر مجبيه على حسب اختيار الناظر فيه نسب العلم إليه مجازاً . قاله ابن الصائغ .

وعلى قوله قالوا : وللتشريك في اللفظ والمعنى كما هو قاعدتها .

وفي هذا الوجه نظرٌ بعد تسليم جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز ، لأننا لا نعلمهم أجازوه إلا في المجاز^(٤) اللغوي ، أما في

(١) الرعد / ٣٥ .

(٢) البقرة / ١٤٠ .

(٣) في ط : « الجمهور » ، تحريف .

(٤) في ط فقط : « المجازي » مكان : « المجاز » .

المجازي العقلي بأن يسند اللَّفظ إلى أمرين معاً ، إلى أحدهما بطريق الحقيقة ، وإلى^(١) الآخر بطريق المجاز فلا ، ثم لا خفاء بما في هذا الوجه من الْبُعْد في المعنى .

الوجه الثاني : أنَّ هذا عطف لفظي لم يقصد به التشيريك في المعنى .

وهذا القول مشكلٌ في الظاهر لمخالفته لما عليه إبطاق النحوين من أن الواو العاطفة للمفرد تقتضي التشيريك في اللَّفظ والمعنى . ولم أر من وفاه حقَّه من الشرح .

وأقول : لا خفاء بأن المعنى : أنت أعلم بما لك ، وهذا هو أصل الكلام ، ثم إنَّ العرب أنابوا وأو العطف عن باء الجر للتوسيع في الكلام ، وليتنااسب اللَّفظان المتجاوران ، ويفاد بالحرف الواحد معنى الحَرْفَيْن ، فإن الواو حينئذ تفيد في المعنى الإلصاق لنيابتها عن حرف ، وتفيد في اللَّفظ تشارك الأسمين في الإعراب اعتباراً بأصولها وظاهر لفظها .

وعلى هذا فاللَّفظ لفظ المعطوف ، والمعنى معنى المفعول ، فلا إشكال في اللَّفظ ولا في المعنى . وليس هذا من البدل التصريفي الذي تلحظ / فيه قُرْبُ المخرج أو اتحاده كما أبدلت وأو القسم من بايه [٤ / ١٧]

(١) في ط : « وإلى إلى » بتكرار : « إلى » تحريف .

حين كانا حَرْفِين شَفَهَيْن ، لأن ذلك يقتضي الاشتراك في العمل ، وإنما هو من باب ترك الكلمة والإتيان بأخرى مكانها ، لتفاوت معناها بالإتيان بالواو في نحو : سِرْتُ وَالنَّيلُ مَكَانٌ « مع » لكون الباء للإلصاق وواو العطف للجمع وهو ما متقاربان .

والذي يدل على مجيء الواو خَلْفًا عن الباء قولهم : بعث الشاء شاء ودرهماً ، أي شاء بدرهم ، لأننا قاطعون بأن الدرهم ثمن لا مبيع ، ولأنهم قالوا : أيضاً بعث الشاء شاء بدرهم .

وهذا الذي ذكرته هو أصح وأوضح ما يقال في المسألة . ومتبعي فيه الجَرمي من المتقدمين وابن مالك من المتأخرین فمن كلامهما أخذت ، وعلى ما أشارا إليه اعتمدت .

أما الجَرمي فإنه نص على أن الواو هنا بمعنى الباء ، ولكنه أهمل التبيه على فائدة هذا العطف .

واما ابن مالك فلأنه ذكر أن المقصود التناسب اللفظي ، وأنه كالخوض على الجوار ، ولكنه أهمل التبيه على نيابة الواو عن الباء ، وذلك هو الذي انبني عليه كون هذا العطف لا يقتضي التشريك في الحكم .

وقد وفيت بجميع ما قالا ، وأضفت إليه ما لم يذكرا مِمَّا لا بُدَّ منه .

ويظهر لي أن الصواب خلاف ما زعمه^(١) من أن المعطوف عليه المبتدأ ، وأن الصواب أنه الخبر وهو قول ابن طاهر ، وذلك لأنه حمل على الأقرب ، وأن هذا العطف كالخفض في : « هذا جُحر ضَبْ خَرِبٍ » ، وذلك يقتضي تجاوز الأسمين ، ولأن الباء ملحوظة المعنى كما ذكرنا ، ومعناها متعلق بالخبر ، فليكن العطف على الخبر ليتَحد التعلقان :: المعنوي واللفظي .

الوجه الثاني : أنه معطوف لفظاً ومعنى على الخبر ، وكأنه قيل : أنت ومالك ، وذلك على قول ابن خروف في : « كُلُّ رَجُلٍ وضيئته » : إن الخبر العاطف والمعطوف لكونهما بمنزلة « مع » و مجرورها ، قاله ابن الصائغ ، وفيه نظر لأمرين :

أحدهما : أنه ليس المراد بالإخبار عن الشخص بأنه أعلم على الإطلاق ، وبأنه مع « ماله »^(٢) لم يَحُلْ بينهما حائل .

والثاني : أن التفريع على هذا القول الضعيف إنما يقتضي أن المعطوف / عليه المبتدأ لا الخبر كما أنه في « كُلُّ رجل وضيئته » [٤ / ١٨] كذلك .

(١) في ط : « مرعماه » تحرير ، صوابه من النسخ المخطوطة .

(٢) في ط : « وبيان مع مال » بحذف الضمير فيها تحرير صوابه من النسخ المخطوطة .

ثم المعروف عن ابن خروف أن الواو ومصحوبها أغنيا عن الخبر
كإغناه الوصف في : « أقائم الزيد ان » لا ، لأنهما الخبر .

الوجه الثالث : أنه خبر لمبتدأ ممحظف ، والتقدير : أنت أعلم
وأنت ومالك ، فحذف المبتدأ للدلالة ما تقدم عليه فالمعنى واوان ،
فحذفت الأولى ، لثلاً يدخل حرف على مثله ، قاله ابن الصائغ أيضاً .

وفيه نظر ، لأنه خلاف المعنى ، إذ معنى الكلام حينئذ : أنت أعلم
من غيرك على الإطلاق ، وأنت ومالك مقرونان ، ثم مثل هذا لا يسمى
خبراً إلا بتجاوزه على قول ابن خروف ، ثم يقال : وما معنى المعية في
نحو : « أنت أعلم ومالك » ؟

أقول : الصواب ما قدمناه من أن معنى الواو هنا كمعنى الباء وهو
قول الجرمي ومن وافقه . وأمّا معنى المعية بعيدٌ ، وإن كان سيبويه قد
ذكره . ونصّه في ذلك : « فإنما أردت أنت أعلم مع مالك » . انتهى .

وقد يكون مراده تفسير ما يتحصل من المعنى ، وذلك لأنه ليس
المراد الإخبار بأن المخاطب أعلم على الإطلاق بل إنه إذا كان مع
« ماله » كان أعلم ، كيف يدبره ؟ أو أنه إذا عتبر مع ماله كان أعلم به .

وفي كلام سيبويه من هذا التجوزات ما لا خفاء به لمن وقف على
كلامه ، ولهذا قال ابن النحاس وغيره : أنه خاطب بهذا الكتاب قوماً
قد اعتادوا المجازات والكنيات ، ثم قال : وهل تجاوز النصب في
نحو: كُلُّ رجل وضيّعته» تجاوزه هنا أم لا؟ وما توجيه الجواز إن قيل به؟

وأقول : إن المجوز لذلك هو الصيمرى^(١) نصّ عليه في «التبصرة» ولم يتعرض لهذا المثال .

وظاهر كلام ابن مالك أن النصب فيه لا يجيئه أحد ، فإنه قال : وقد ذكر «أنت ورأيك» ، وأنت أعلم ومالك» ما نصّه : ولا خلاف في وجوب الرفع فيما أشبه المثالين المذكورين .

ومن ادعى جواز النصب في نحو «كُلَّ رَجُلٍ وضياعته» على تقدير : كُلَّ رَجُلٍ كائنٌ مع ضياعته ، فقد ادعى ما لم يقله عربي . انتهى .

فخاصّ نحو : كُلَّ رَجُلٍ وضياعته» بالخلاف ، والذي يظهر في الفرق بينهما أقوال :

أحداها : ظهور معنى المعية في : «كُلَّ رَجُلٍ وضياعته» ، وخفاؤه في : «أنت أعلم ومالك» . وقد مضى شرح ذلك .

والثاني : أنه بنى الجواز على أن التقدير : كُلَّ رَجُلٍ كائنٌ وضياعته كما تقدم عنه ، و«كائن» يصحّ له أن يعمل في المفعول معه .

وأما أنت أعلم وما لك ، فإن ما قبل الواو منه كلامٌ تامٌ ، فلا يمكن ،

(١) هو عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمرى النحوي أبو محمد . له كتاب «التبصرة في النحو» كتاب جليل أكثر ما يشتغل به أهل المغرب . ذكره الصنفى . وقد أكثر أبو حيان من النقل عنه . انظر البغية / ٢ / ٤٩ .

أن يقدّر فيه عامل ، ولا يصح « أعلم » للعمل في المفعول معه ، لأنه لا يعمل فيه على الصحيح إلا ما يصح له العمل في المفعول به ، لا كلّ ما يصح له العمل في الحال خلافاً لأبي علي ، ولهذا منع سيبويه : « هذا لك وأباك ». وإنْ وُجد حرف التّبّيّن والإشارة والظّرف ، وكلّ منهن صالح للعمل في الحال .

والفرق بينهما : أن الحال شبيهة بالظّرف فعمل فيها روايحة الفعل ، ولا كذلك المفعول معه .

ولو صحّ معنى المعيبة في المثال المذكور ، وقال قائل بجواز النصب فيه لأمكّن^(١) توجيهه إما على قول الجرجاني أو الكوفي أو الفارسي في أن النّاصب للمفعول معه^(٢) الواو ، أو الخلاف ، أو كلّما ينصب الحال ، ولهذا جوز الفارسي : « هذا لك وأباك » وجوز في قوله :

* ٦٨٩ = *هذا ردائي مطويًا وسربالا^(٣) *

أن يكون العامل « هذا ». ثم قال : وما توجيه^(٤) القول بوجوب

(١) في ط : « لا يمكن » تحرير صوابه من النسخ المخطوطة .

(٢) في ط : « للمفعول فيه » تحرير صوابه من المخطوطات والأسلوب .

(٣) صدره :

* لا تحبسنَك أثوابي فقد جمعتْ *

من شواهد : العيني ٨٦/٣ ، والتصريح ٣٤٣/١ ، والأسموني ١٣٦/٢ .

(٤) في ط : « وما توجيه » ، وفي المخطوطات : « وما يوجبه » .

حذف الخبر من نحو : أنت أعلم وعبد الله إذا جعلنا « أعلم » خبراً عن أنت ، وعبد الله مبتدأ حُذف خبره ، وما^(١) المانع من ذكر الخبر جعلنا^(٢) الواو للمعية أو للعطف الممحض .

وأقول : لم أقف لأحد على القول بوجوب حذف الخبر في ذلك غير ابن مالك وهو مخالف لقولهم : إنَّ الخير لا يجب حذفه إلَّا إذا سدَّ شيءٌ مسلَّهُ ، ولهذا ردوا تجويز الأخفش في نحو : ما أحسن زيداً أن تكون ما موصولة أو موصوفة ، وتجويز بعضهم في : نعم الرَّجل زيدٌ كون المخصوص^(٣) مبتدأ محدود الخبر ، وقول الفارسي في حَدِّي زيداً^(٤) قائماً : إنَّ الخبر مقدر بعد الحال .

ومن العجب أن ابن مالك من جملة من ردَّ بذلك ، وذهل عنه

(١) في ط وبعض النسخ المخطوطة : « وما المانع » ، وفي بعض النسخ المخطوطة الأخرى : « وأمّا » .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « جعلنا » والأوضح : « إن جعلنا » أو « إذا جعلنا » ولعل إحدى الأداتين سقطت من الأصول .

(٣) في ط : « المخصوص » تحريف واضح .

(٤) في ط : حدَّي زيد قائماً . وفي نسخة المتحف البريطاني ، ونسخة الأزهر : حدَّي زيداً قائم ، والنسخ الأخرى : حدَّي زيداً قائماً وهي العبارة المتفقة مع عبارات النحوين : « أكثر شربى السوق ملتوتاً . وضربي العبد مسيطاً ، وتبيني الحق منوطاً بالحكم وعبارة الفارسي في الإيضاح العضدي ١ / ٣٤ : « وما يرتفع فيه الاسم بالابتداء : ضربى زيداً قائماً ، وأكثر شربى السوق ملتوتاً ، وأخطب ما يكون الأمير قائماً ، فضربي وأكثر ، وأخطب ترتفع بالابتداء ، وقائماً سدَّ مسدَّ خبر المبتدأ ، والتقدير : ضربى زيداً إذ كان قائماً أو إذا كان قائماً » .

هنا^(١) ، ثم إذا سُلِّمَ أن ذلك ليس بشرط استناداً إلى إعراب هؤلاء الأئمة فقد يوجه بأمررين :

أحدهما : أن « أعلم » لما كان صالحًا للإخبار به عن الاثنين ، [٤ / ٢٠] وكان تقدير / عبد الله مقدماً على « أعلم » ممكيناً صار - وإن كان مبتدأ - كأنه معطوف ، « وأعلم » - وإن كان خبراً عن « أنت » وحده - كأنه خبر عنهما معاً فمنع ذلك من ظهور خبر آخر .

وهذا بخلاف نحو : « زيد قائم وعمرو » فإن الخبر المذكور لا يصلح للاسمين معاً .

والثاني : أن المعنى هنا : أنت أعلم بعد الله ، وذلك كلامٌ لا يحتاج إلى خبر ، فكذا ما معناه . وكلٌ من الوجهين معترض .

أما الأول فلاستلزمـه وجوب الحذف في نحو : زيدٌ في الدار وعمرو ، ولا قائل به ، وفي الحديث : « أبو بكر في الجنة وعمر في الجنة » الخ .

وأما الثاني فمن وجهين :

أحدهما : اقتضاؤه وجوب الحذف على تقدير الواو للعطف الممحض ، وإنما المدعى وجوبه مطلقاً .

والثاني : أنه إحالة لصورة المسألة ، فإن المدعى جوازها على

(١) في بعض النسخ المخطوطة « هناك » .

إضمار الخبر ، والتوجيه المذكور يقتضي أنه لا خبر في اللفظ ولا في التقدير .

ثم قال : وما ووجه الحكم برجحان النصب على المعية على العطف في نحو : لا تتغذ بالسمك واللبن ، ولا يعجبك الأكل والشبع مع أن المقصود فيهما المعية^(١) مطلقاً ، وليس العطف هنا بمقصود ، وهلاً كان النصب هنا متعيناً لتأديته مراد المتكلّم ، وإخلال العطف بذلك .

وأقول : لا يمتنع التعبير بالعبارات المجملة عند التمكّن من العبارات المعينة للمعنى المراد ، والعطف إنما يخل بالتصنيص على معنى المعية لإفادتها مطلقاً ، فإن أحد محتملات الواو العاطفة معنى المعية ، وإنما تعيّن العبارة التي لا تتحمل غير المراد إذا أريد التصنيص على ذلك المعنى ولم تتحّتف^(٢) بالكلام قرينة ترشيد إليه . وقد جوزوا^(٣) لقاصد نفي الجنس بـ « لا » على سبيل الإجمال أن يُعمل لها^(٤) عمل ليس ، وأوجبوا إعمالها عمل « إن » إذا أريد التصنيص .

وجوز سيبويه والمحقّقون لمن قال : طالني زيد ، وخافني^(٥)

(١) في ط : « الميّعة » مكان : « المعية » تحرير ظاهر .

(٢) أي تحيط به .

(٣) في النسخ المخطوطة : « جوزوا صديقي » وهو تحرير صوابه من ط .

(٤) في ط : « يعلمها » بتقديم اللام على الميم ، تحرير .

(٥) في ط فقط : « وجاءني » مكان : « وخافني » .

عمرو إذا بناهما للمفعول في تخلص^(١) الضم والكسر [وإن لم]^(٢)

والذى يقتضيه النظر أنه تتعين العبارة الناكرة إذ أريد التنصيص ،

[٤ / ٢١] والمجملة / إذا أريد الإجمال .

ويجوز الأمران إذا لم يُرد أحد الأمرين بعينه ، وترجح الناكرة
حينئذ على المجملة .

ولم يمش ابن مالك في ذلك على قاعدة ، لأنه قال في نحو خافني^(٣) بوجوب الإشمام أو الضم ، وفي نحو: طالني بوجوب الإشمام أو الكسر. وقال في باب « لا »^(٤): يجوز إلهاقها بليس إن لم يُرد التنصيص على العموم . وقال في المفعول معه برجحان النصب إذا خيف بالعطف فوات ما يضر فواته ، ثم قال :

وما ووجه تقسيمهم مسائل الباب إلى ما يجب نصبه ، وإلى ما يرجح ذلك فيه ، وإلى ما يرجح عطفه مع أنهم يقولون: إن المفعول معه لا بد أن يدخله معنى المفعول به ، وقد سماه سيبويه بذلك ؟

(١) في ط فقط : « مخلص » باليم .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة هكذا « وإن لم » ولعلها زيادة أو هناك كلام محذف بعدهما .

(٣) في ط فقط : « جاءني » .

(٤) في ط : « إلا » ، تحرير .

ومقتضى هذا أنه يتعين النصب عند قصد هذا المعنى إذا وجد المسوغ اللفظي ، فكيف يحكم برجحانه على العطف في بعض الصور؟ بل كيف يحكم بتساوي الأمرين في بعضها أيضاً؟

فإن قيل : الحكم بما ذكر إنما هو بالنظر إلى صور التراكيب اللفظية ، وإن اختلف المعنيان أشكل حينئذ كلام ابن مالك - رحمة الله تعالى - حيث حكم برجحان العطف حيث أمكن ذلك بلا ضعف .

وهذه العبارة يندرج تحتها نحو : قام زيد وعمرو . وهذا التركيب إن نظرنا إليه مع قطع النظر عما يقصد من المعنى يقتضي تساوي الأمرين كما قال أبو الحسن بن عصفور ، فما وجه كلام ابن مالك ؟ وهل يتم كلامه فتجيء الصور في هذا الباب خمساً أو لا يتم كلامه فتكون أربعاً ؟

وأقول : أما ما تضمنه صدر السؤال من الإشكال فقد ذكر في أثنائه ما يرفعه ، وهو أن الحكم بالأقسام المذكورة إنما هو بالنظر إلى صور التراكيب اللفظية ، ولا يلزم ابن مالك الحكم بتساوي الأمرين في نحو قام زيد وعمرو ، بل الحكم برجحان العطف ، وهو قائل به .

ووجه لزوم ذلك من ظاهر كلامه ، لأن العطف قد أمكن بلا ضعف وهذا هو مقتضى النظر ، لأن العطف هو الأصل وقد أمكن وسلام عن معارض .

[٤ / ٢٢] وأما كلام ابن عصفور فالقياس الذي ذكرناه يأباه، فالصَّور أربع /
لا خمس .

وليُعلم أن تسمية سيبويه المفعول معه مفعولاً به مشكلة والناس
فيها فريقان :

فمنهم من تأوّلها وهو ابن مالك فقال حين ذكر أن الباء تأتي
للصاحبة ما نصه : ولمساواة هذه الباء لـ « مع » قد يعبر سيبويه عن
المفعول معه بالمفعول به . انتهى .

ومنهم منْ أَجْرَاهَا عَلَى ظَاهِرِهَا .

والقول عندي أن بعض الأمثلة يكون الاسم فيه على معنى مع ،
ويسمى مفعولاً معه ، وبعضها يكون فيه على معنى الباء ويسمى
مفعولاً به ، وأن سيبويه إنما أراد ذلك ، وها أنا مورد كلامه لتتأملوه .

قال - رحمة الله : وينتصب^(١) فيه الاسم لأنّه مفعول معه
ومفعول به ، ثم قال : وذلك قوله : ما صنعتْ وأباك ، ولو ترثكت
النّاقة وفصيلها لرَضَعَها ، إنما أردت : ما صنعتْ مع أبيك ، ولو ترثكت
النّاقة مع فصيلها .

فالفصيل مفعول معه ، والأب كذلك ، والواو لم تغيّر المعنى ،
ولكنّها تُعْمَل في الاسم ما قبلها .

(١) انظر نص سيبويه في سيبويه ١ / ١٥٠ .

ومِثْلُ ذَلِكَ : مَا زِلتُ وَزِيدًا أَيْ مَا زِلتُ بِزِيدٍ حَتَّى فَعَلَ ، فَهُوَ مَفْعُولٌ بِهِ . وَمَا زِلتُ أَسِيرُ وَالنَّيلُ أَيْ مَعَ النَّيلِ ، وَاسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشْبَةُ ، أَيْ بِالْخَشْبَةِ » . انتهى .

فَانظُرْ إِلَى كَلَامِ رَحْمَةِ اللَّهِ حِيثُ قَالَ مَفْعُولًا مَعْهُ وَمَفْعُولًا بِهِ ، ثُمَّ فَسَرَ بَعْضُ الْأَمْثَلَةِ بِـ « مَعَ » وَبَعْضُهَا بِالْبَاءِ ، وَلَا نَهِيَّ حِيثُ قَدْرُ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ يَكُونُ ذَلِكَ الْمَعْنَى إِمَّا مَتَعْيِنًا أَوْ أَظَهَرَ مِنَ الْمَعْنَى الْآخَرِ .
فَمَنْ تَأْمَلُ هَذَا الْكَلَامَ بِالْإِنْصَافِ عَلَيْمٌ أَنَّ مَرَادَهُ مَا ذَكَرْتُ .

وَلَمْ يَتَسْعَ الْوَقْتُ لِلنَّظَرِ فِيمَا قَالَ شَارِحُ الْكِتَابِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ . وَهَذَا مَبْلُغُ فَهْمِيِّ فِي كَلَامِ رَحْمَةِ اللَّهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدًا وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ . / [٤ / ٢٣]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[تعليق ابن هشام على آية : « وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجَّةُ
الْبَيْتِ » . الخ]

هذه مسألة من كلام شيخنا العالم العلامة جمال الدين عبد الله ابن يوسف بن هشام رحمه الله في قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجَّةُ
الْبَيْتِ مِنْ أَسْطُطَاعُ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾^(١) . قال يجوز في الظرفين أربعة
أوجه :

أحدها : أن يكون الأول خبراً والثاني متعلقاً به .

والثاني : عكسه وهو أن يكون الثاني خبراً والأول متعلقاً به . ولا
يمنع هذا تقدّم الظرف على عامله المعنوي ، فإن ذلك جائز باتفاق
قولهم : أَكُلُّ يَوْمٍ لَكَ ثُوبٌ .

والثالث : أن يكونا خبرين ، وذلك عند من يُجيز تعدد الخبر .

والرابع : أن يكون الأول خبراً ، والثاني حالاً .

وهذا الوجه أيضاً مِمَّا لا يختلف في جوازه . ورُبّما سبق إلى

(١) آل عمران / ٩٧

الذهن أن فيه خلافاً، وليس كذلك لتقدم العامل وهو الظرف، وتتأخر المعمول وهو الحال، فهو نظير قوله : في الدار جالساً زيداً، وفي هجر مستقراً سعيداً . وهذا مما لا شك في جوازه .

وبقي وجه خامس : وهو عكس هذا أعني أن يكون الأول حالاً والثاني خبراً ، فهذا نصوص النحوين متضادرة على منعه . وجماعة منهم حكوا الإجماع على ذلك .

قال ابن مالك في « شرح الكافية » : ولو قدمت الحال على العامل الظرفي وعلى صاحبها لم يجز بإجماع .

وقال الأبندي^(١) في « شرحه الكبير على الجزوئية »^(٢) : أجاز أبو الحسن تقدم الحال المعمولة للظرف مع توسط الحال بين المبتدأ والخبر ، ومنع ذلك مع التقديم .

(١) علمان من أعلام النحو لقباً بالأبندي : أحدهما : إبراهيم بن محمد بن إبراهيم ، بن محمود التفزي الأصل الغرناطي . ولد سنة ٥٦٢ هـ أو ٥٦٣ هـ . ومات بغرنطة في شعبان سنة ٦٥٩ هـ .

وثانيهما : علي بن محمد بن عبد الرحيم الخشني الأبندي أبو الحسن من أهل المعرفة بكتاب سيبويه ، والواقفين على غواصيه ، مات سنة ١٨٠ هـ .

(٢) في ط : « الجزوئية » تحريف .

والجُزوئية : كتاب في النحو سمى مؤلفه أبو موسى الجُزوئي تلميذ ابن يرثى : « القانون » واشتهر فيها بعد بالجُزوئية . وهي مقدمة « في غاية الإيجاز مع الاشتغال على كثير من النحو ، ولم يسبق إلى مثلها ، وقد بلغ بالنحاة الذين لم يكونوا قد أخذوها عن موقف يعترفون بقصور أفهمهم عن إدراك مراده فيها ، فإنها كلها رموز وإشارات » . انظر : وفيات الأعيان ٢ / ١٢٠ ط بولاق .

ووجه قوله : إن المبتدأ طالبُ الخبر ، فإذا تقدم كان الخبرُ في نية التقديم ، إلى جانبه ، فكان الحال مؤخرةً عنهم ، ولهذا امتنع بالإجماع أن تقدم عليهم جميعاً . انتهى كلامه ملخصاً .

وقال ابن عصفور في « شرح الإيضاح » : اتفق البصريون على امتناع التقديم عليهم جميعاً ، قوله : « البصريون » دخل فيهم [٤ / ٢٤] الأخفش ، لأنه من أئمة البصريين / وهو سعيد بن مسعة تلميذ سيبويه . وحيث أطلق النحويون البصريين لا يريدون غيره .

ومِنْ نقل الإجماع أيضاً الإمام أبو بكر بن طاهر المعروف بالخدب^(١) ، ولكن نقل عن أبي الحسن أنه أعرَّ فداءً من قولهم : « فداء لك أبي » حالاً .

ونقل عن الإمام المحقق عبد الواحد بن علي الأسدي المعروف بابن برهان^(٢) قوله أَسْهَلَ مِنْ ذَلِكَ ، وهو أنه أجاز ذلك في الظرف ، وقد

(١) في ط : « بالخرب » بالراء ، تحرير ، صوابه من النسخ المخطوطة ومن بغية الوعاء ١ / ٢٨ .

وهو محمد بن أحمد بن طاهر الأننصاري الإشبيلي أبو بكر المعروف بالخدب ، والخدب : الرجل الطويل .

وكان من حذّاق النحويين ، وأئمة المتأخرین ، مات في عشر الشهرين وخمسين سنة . قال السيوطي في بغية : وقفت على حواشيه على الكتاب بـ مكة المشرفة :

(٢) ترجمته في بغية ٢ / ١٢٠ وتوفي في سنة ٤٥٦ هـ .

وقفت له على ذلك ، قال في « شرح اللمع »^(١) : في قوله تعالى : « هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقُّ »^(٢) « هنالك » ظرف مكان وهي حال ، والولائية مبتدأ ، والله الخبر ، ولام الجر عملت في الحال مع تقدمها على اللام ، لأنها بلفظ الظرف ، وأنشد لابن مقبل^(٣) العجلاني :

٦٩٠ = ونَحْنُ مَنَعْنَا الْبَحْرَ أَنْ تَشَرِّبُوا بِهِ
وَقَدْ كَانَ مِنْكُمْ مَاوِهُ بِمَكَانٍ

(١) « اللمع » لابن جنى ، وقد حقيقه الدكتور فائز فارس ، نشر دار الكتب الثقافية بالكويت .

(٢) الكهف / ٤٤ .

(٣) لم ينسب في معجم الشواهد . وفي العيني ٣ / ١٧٣ مانصه : « أقول قد ذكر بعضهم أن هذا البيت من أبيات قالها بعض الخوارج حين حالوا بين الحسين ابن علي رضي الله عنها وبين الماء بأرض كربلاء حتى مات أكثر شيعته عطشاً » .

وهو لابن مقبل ، ديوان / ٣٤٦ وهو آخر بيت في قصيدة التي مطلعها : الأيديار الحسي بالسبعين أمل عليها بالليل الملوان قال العيني : « والباء هنا يصح أن تكون للتبعيض كما في قوله تعالى : « عيناً يشرب بها عباد الله » [الإنسان / ٦] . ويجوز أن يضم « تشربوا » معنى : ترووا ، يعني منعنا أن ترووا بماء البحر . وقال العيني أيضاً : وأنشد الشيخ عبد العزيز بن جمعة الموصلي المعروف بالقواس في شرحه لألفية ابن معط هكذا .

* ونَحْنُ مَنَعْنَا الْبَحْرَ أَنْ تَشَرِّبُوهُ * بِإِثْبَاتِ نُونِ الْجَمْعِ فِي النَّصْبِ لَأَنَّهُ أَنِّي ، شاهداً لِإِثْبَاتِ النُّونِ حَالَةُ النَّصْبِ .

ثم قال : « منكم » حال^(١) والعامل فيه الباء في « بمكان ». انتهى .

وعلى هذا ففي المسألة ثلاثة مذاهب .

المنع مطلقاً ، وهو قول من عدا الأخفش وابن برهان .
والجواز مطلقاً ، وهو قول الأخفش .

والجواز : إذا كان العامل ظرفاً ، والمنع إذا كان غير ظرف وهو قول ابن برهان . وعلى هذين القولين فيجوز الوجه الخامس في الآية ولكنهما قولهان شاذان مخالفان لما يقتضيه القياس والسماع .

والذي أجازه أصعب من الذي أجازه ابن برهان .

ولعل الذين يقولون : الإجماع على خلاف ذلك لم يعتدوا بهما ، أو رأوا أن القائل بهما ذهل عن القاعدة .

ووقفت للأخفش على خلاف ما نقل عنه في (كتابه الصغير) :
هذا باب من الحال : اعلم أن قولهم : « هذا عبد الله قائماً في الدار »
على الحال جائز ، وقد قدّمت الحال قبل العامل ، لأن الحال لعبد الله ، فإذا قدمت الذي الحال له في المعنى كان جائزاً . هذا نصّه .

والنسخة التي عندي معتمدة ، لأنها بخط أبي الفتح بن جنى .

(١) في العيني الشاهد فيه : « وقد كان حيث وقع حالاً عن المجرور بالحرف وهو شاذٌ ، لأن تقديم الحال على العامل الحرف لا يجوز » .

قوله - رحمة الله -: «إِذَا قَدِمْتَ الَّذِي الْحَالُ لَهُ فِي الْمَعْنَى كَانَ جَائِزًا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّكَ إِذَا أَخْرَجْتَ الَّذِي الْحَالُ لَهُ كَانَ مُمْتَنِعًا ، ثُمَّ إِنَّهُ صَرَّحَ بِذَلِكَ بَعْدُ فَقَالَ : وَلَوْ قُلْتَ : قَائِمًا فِي الدَّارِ عَبْدُ اللَّهِ لَمْ يَجِزْ » ،
هذا نصّه بحروفه :

إِنْ قُلْتَ : فَمَا تَصْنَعُ بِمَا احْتَجَ بِهِ ابْنَ بَرْهَانَ ؟ .

قلت : لا دليل في شيء منه ، أما الآية الكريمة فيجوز في
«هناك» أن تكون ظرفاً لـ «منتصرًا»^(١). وعلى هذا الوجه وقف بعض
القراء : «وما كانت منتصرًا هناك» ثم ابتدأ «الولاية لله»^(٢) .

ويجوز أن يكون خبراً «ولله» متعلق بالولاية .

ويجوز أن يكونا خبرين . ومع هذه الاحتمالات يسقط
الاستدلال .

وأما البيت فالجواب عنه مستفاد من الكلام الذي قدّمه عن
الأبدي ، وذلك أنه جعل تقدم بعض الجملة كتقدم كلها ، لأن بعضها
يطلب بعضاً . وهنا لما تقدّمت «كان» وهي طالبة لاسمها وخبرها كانا في
نية التقديم ، وكانت الحال متاخرةً عنهما في التقدير .

(١) في قوله تعالى : «وَمَا كَانَ مُنْتَصِرًا» الكهف / ٤٣ .

(٢) انظر : إيضاح الوقف والابداء ٢ / ٧٥٨ .

على أنني متعدد في ثبوت هذه المقالة عن ابن برهان ، فإنني رأيتها في نسخة معتمدة مقرودة على أبي محمد بن الخشاب . وأولها ما صدر به حاشيته ، ثم ذكر ذلك إلى آخره ، فالظاهر أنه مما الحق كما أحقت حواش من كلام الأخفش وغيره في متن كتاب سيبويه .

وأما قولهم : « فداء لك أبي » فإنه يروى بالرفع والنصب والكسر .

وبالأوجه الثلاثة روى قول نابغة بنى ذبيان في معلقته المشهورة :

٦٩١ = مهلاً فداء لك الأقوام كلهم
وما اثمر من مالٍ ومن ولدٍ^(١)
فاما الرفع فعلى الابتداء أو الخبر .

وال الأولى أن يكون « فداء » هو الخبر ، « والأقوام » هو المبتدأ ، وكذلك « لك » في المثال ، لأن النكارة أولى بالابتداء من المعرفة .

[هذا^(٢) قول حذّاق المعربين . وخالف سيبويه في مثل ذلك

(١) من معلقته المشهورة التي مطلعها :
يا دارمية بالعلیاء فالستند
أقوتْ وطال عليها سالفُ الأبدِ
انظر دیوان النابغة / ٨٧ .

من شواهد : ابن يعيش ٤ / ٧٠ ، ٧٣ ، والخزانة ٣ / ٧ ، ٣١ . واللسان :
« فدى » .

(٢) ما بين معقوفين زيادة في طليست في النسخ المخطوطة . وهذه الزيادة لها =

فأعرب النكرة المتقدمة مبتدأ ، والمعرفة المؤخرة خبراً ، بناء على الأصل من أنَّ كلاً منها حالٌ في محله ، ولا تقديم ولا تأخير [١].

وعليه أن النكرة التي لها مسوغ بمنزلة المعرفة ، والمعرفتان إذا اجتمعا كان المقدم منهما هو المبتدأ .

وأما النصب فعل المصدر وأصل الكلام : تفديك الأقوام ، ثم حذف الفعل ، وأقيم مصدره مقامه ، وجيء بـ « لك » للتبين^(١) ، كما جيء بها بعد : سَقِيَا في قولهم : « سقيالك » .

[٢٦ / ٤] وارتفع « الأقوام » في البيت ، « وأبي » / في المثال بال المصدر أو بالفعل المحذوف على خلاف بين التحويتين في ذلك .

وأما الكسر وهي رواية يعقوب بن السكري وغيره فللتحويتين فيه قولهان .

أحدهما : أنه مبتدأ وما بعده خبره ، أو بالعكس على الخلاف

= ما يبررها ، فقد قال سيبويه في كتابه : « هذا بابُ من النكرة يجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء » ما نصه : « وذلك قولهك : سلام عليك ... وخير بين يديك ، وويل لك » ... ثم قال : « فهذه الحروف كلها مبتدأة مبنيّ عليها ما بعدها . والمعنى فيهن : أنك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك » ، ثم قال : « ومن هذا الباب : فداء لك أبي وأمي ». انظر ١ / ١٦٦ ، ١٦٧ .

(١) في ط : « في البيتين » مكان : « للتبين » ، تحريف واضح صوابه من النسخ المخطوطة .

الذي شرحته في رواية الرفع ، وأنه معدول عن : « مُفَدِّي » وبنى على الكسر ، وليس هذا القول بشيء ، لأنه لا وجه لبنائه على هذا التقدير ثم هو فاسدٌ من حيث المعنى ، إذ كان حقه أن يقول إنه : معدول عن فاد ، لأن المفدي هو المخاطب لا الأقوام .

والثاني : أنه اسم فعل ومعناه : ليفرنك ألاً قوام ، أي ويني كما بني : نزال ودرالك . كذا وجّهه أبو جعفر النحاس في (شرح المعلقات) .

وفي نظر ، فإنه لا نعلم اسم فعل على وزن فعال بكسر الفاء ، ولا اسم فعل ناب عن فعل مضارع مقرون بلام الأمر .

وحكمي الفراء : أنه يقال فدى لك بفتح الفاء وبالقصر ، وهذا يحتمل أن يكون في موضع رفع ، وأن يكون في موضع نصب . وقد مضى توجيههما^(١) . والله تعالى أعلم .

(١) في ط : « توجيهها » تحرير ، صوابه من النسخ المخطوطة .

[تعليق ابن هشام على قول منسوب لجابر رضي الله عنه]

من كلام شيخنا الشيخ جمال الدين بن هشام - رحمه الله -

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

: مسألة :

قول جابر رضي الله عنه : « كان يكفي من هو أوفي منك شيئاً^(١) وخير منك » : الظاهر أن « خير » مرفوع عطفاً على « أوفي » المخبر به عن « هو » أي كان يكفي من هو أوفي وخير كما تقول : أحب من هو عالم وعامل ، والجملة من المبتدأ والخبر صلة الموصول ، والصلة^(٢) مفعول « يكفي » .

ويقع في النسخ ويجري على السنة الطلبة بنصب « خير » وقد ذكر أنه خرج على سبعة أوجه :

(١) في طوالنسخ : « شعراً » ولعلها : شعيراً بدليل قولهن فيما بعد : « وكان هو أهي الصاع » .

(٢) كذلك في طوالنسخ المخطوطة ، ولعلها : « والموصول » .

أحدها : أن يكون عطفاً على المفعول وهو منْ .

الثاني : أن يكون بتقدير « كان » مدلولاً عليها بـ كـان المذكورة

[٤ / ٢٧] أوّلأً أي / وكان خيراً .

الثالث : على تقدير « يكفي » مدلولاً عليها بـ يـكـفي المذكورة .

الرابع : على إلغاء منْ هو فيكون « أو في » مفعولاً وخيراً معطوفاً

عليه .

الخامس : على إلغاء « من هو أو في »

السادس على تقدير : وأكثر خيراً .

السابع على العطف على « شعيراً » .

وهذه كلها باطلة إلاّ السابـع فإنه مستبعد .

أما العطف على منْ فإنه يؤدي بـ مـغـاـيـرـةـ المـعـطـوـفـ لـمـنـ وـقـعـتـ عـلـيـهـ « من » ويصير بـ مـنـزـلـةـ : « كان يـكـفيـ زـيـداـ وـعـمـراـ ،ـ فيـكـونـ الـذـيـ هـوـ أوـ فيـ غـيرـ الـذـيـ هـوـ خـيـرـ ،ـ وـلـيـسـ الـمـرـادـ ذـلـكـ .ـ

وأما تقدير « كان » فـ باـطـلـ منـ وجـهـينـ :

أـحدـهـماـ :ـ أـنـ حـذـفـ «ـ كـانـ »ـ مـعـ اـسـمـهـاـ وـبـقـاءـ خـبـرـهـاـ لـاـ يـجـوزـ بـقـيـاسـ إـلـاـ بـعـدـ «ـ إـنـ »ـ «ـ وـلـوـ »ـ ،ـ وـمـنـ ثـمـ قـالـ سـيـبوـيـهـ -ـ رـحـمـهـ اللـهـ :ـ لـاـ تـقـلـ :ـ عـبـدـ اللـهـ الـمـقـتـولـ بـتـقـدـيرـ :ـ كـُـنـ عـبـدـ اللـهـ الـمـقـتـولـ .ـ

وخالف المحققون الكسائي في تخریجه قوله تعالى : « انتهوا خيراً لكم »^(١) على تقدير : يكن الانتهاء خيراً لكم .

الثاني : أنا إذ قدرنا « كان » مدلوأً عليها بالأولى قدرنا مرفوعها مرفوع الأولي ، كما أنك إذا قلت : علقتها تبناً وماءً لا يقدر : وسقاها غيري ماءً ، بل سقيتها ، وذلك لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد فتقدير أحدهما مستلزم لتقدير الآخر بعينه .

فعلى هذا إذا قدرت كان الأولى قدرت فاعلها ، فيصير : وكان هو أي الصّاع^(٢) .

وأما تقدير « يكفي » فإنه يؤذن أيضاً بالتغيير ، كما أنك إذا قلت : كان يكفي الفقيه ويكتفي الزاهد آذن بذلك . وسيبيه أن « يكفي » الثاني إنما هو لمجرد التوكيد ، فذكره بمنزلة لو لم يذكر ، وهو لو لم يذكر آذن العطف بالتغيير ، فكذلك إذا ذكر .

وأما إلغاء منْ هو أو الغاء من هو أوْ في فباطلان من وجهين :

أحدهما : أن زيادة الأسماء لا تجوز عند البصريين ، وكذلك زيادة الجمل .

(١) النساء / ١٧١ .

(٢) في بعض النسخ المخطوطة : « أي المضارع ». وهذا تحريف .

ثم إن الكوفيين يجيزون ذلك، وإنما^(١) يجيزونه حيث يظهر أن ٤ / ٢٨ [المعنى / مفتقر إلى دعوى الزيادة كما في قول لبيد:]

٦٩٢ = إلى الحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا

ومن يَبْكِ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ أَعْتَرَ^(٢)

فإنهم قالوا: «اسم» زائد، لأنه إنما يقال: السلام على فلان، ولا يقال: اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكَ، فادعُوا زيادة ذلك لهذا المعنى، وهو مقصود فيما نحن بصددده.

وقد يقال: إن أفسد هذين الوجهين الوجه المدعى فيه زيادة «من هو» خاصة ، فإن ذلك لا يجيزه أحد ، لأن المبدأ يبقى بلا خبر، والموصول بلا صلة .

ويجاب : بأن دعوى زيادة الاسم لا تُخرجه عن استحقاقه لما يطلبه على تقدير عدم الزيادة .

الثاني : أنه إذا كان زائداً امتنع العطف عليه ، لأنه يصير بمنزلة ما لم يذكر ، والعطف عليه يقتضي الاعتداد به ، وتقديم جوابه فتناقضا.

وأما تقدير «أكثر» فباطل ، لأن أفعل التفضيل لم يحذف في

(١) في ط : « وإنما » بالواو ، وفي بعض النسخ المخطوطة : « إنما » - بدون واو ، وفي بعضها الآخر : « أي » مكان : « إنما » .

(٢) انظر ديوان لبيد / ٢١٤ . وهو من شواهد الهمم والدرر رقم ١٢٢٤ .

كلامهم باقياً معموله لضعفه في العمل ، وَجُموده ، لأنه لا يشئ ولا يجمع ، ولا يؤتّث

وأما عطفه على «شعيراً» فهو أقرب من جميع ما ذكر، لأن «أو في»
بمعنى أكثر ، فكانه قيل: أكثر منك شعيراً وخيراً، إلا أن هذا يأبه ذكر
«منك» بعد «خير»، ألا ترى أنك إذا قلت: كان يكفي من هو أكثر منك
علمًا وعبادةً لم يحتاج إلى قولك: «منك» ثانيةً .

وقد يتكلف جواز هذا الوجه على أن تجعل «منك» الثانية مؤكدة
للأولى .

تمَّت . والله أعلم . انتهى .



[مسألة في قراءة : وَقِيلَهُ بالنصب]

قرأ الجمهور : « وَقِيلَهُ »^(١) بالنصب ، فعن^(٢) الأخفش أنه عطف على « سَرَّهُمْ » « وَنَجْوَاهُمْ »

وعنه أيضاً : أنه بتقدير : وَقِيلَ قِيلَهُ

وعن الزجاج : أنه عطف على محل السّاعة . وَقِيلَ : على مفعول يكتبون المخدوف . وَقِيلَ : يكتبون أقوالهم وأفعالهم . وَقِيلَ : على مفعول « يَعْلَمُونَ »^(٣) أي يعلمون الحق ، وَقِيلَهُ .

وقرأ السّلمي وابن وثاب^(٤) ، وعاصم والأعمش وحمزة

(١) الزخرف / ٨٨ . وفي الحجة لابن خالويه / ٣٢٣ . قوله تعالى : « وَقِيلَهُ يَا رب » يقرأ بالنصب والخض ، فالحجة لمن نصب : أنه عطف على قوله : « أَمْ يَحْسِبُونَ أَنَّا لَا نسْمِعُ سَرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ » وَ « قِيلَهُ » . واللحجة لمن خفض أنه رده على قوله : « وَعِنْهُ عِلْمٌ السّاعَةُ » « وَعِلْمٌ قِيلَهُ » .

(٢) في ط : « فَمَنْ » بالنون ، تحريف .

(٣) من قوله تعالى : « فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ » الزخرف / ٨٩

(٤) في ط : « وابن رِيَانْ » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة وكتب القراءات . وانظر تفسير الألوسي ٢٥ / ١٠٨ .

بالخض، فقيل: عطف على الساعة، أو على أنها واو القسم، والجواب محنوف أي لتنصرته أو لنفعلن بهم ما نشاء^(١)

وقرأ الأعرج وأبو قلابة ومجاحد والحسن وقتادة ومسلم بن جنديب^(٢) بالرفع.

وخرج على أنه معطوف على «علم الساعة» / على حذف مضاف أي: وعلم قيله، حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه. روى هذا عن الكسائي.

وعلى الابتداء وخبره: «يا رب» إلى «لا يؤمنون»

وعلى أن الخبر محنوف تقديره: مسموع أو متقبل ، فجملة الابتداء وما بعده في موضع نصب مقول: «قيل»

وقرأ أبو قلابة: «يا رب» بفتح الباء ، أراد : «ياربًا» كما تقول: يا «غلاما»، يتخرج على ما أجاز الأخفش: يا قوم بالفتحة، وحذف الالف، والجزاء بالفتحة عنها.

وقال الزمخشري: والذي قالوه يعني من العطف ليس بقوى

(١) في ط النسخ المخطوطة : «أي ليصرن أو لأفعلن» صواب هذه العبارة من تفسير الألوسي ٢٥ / ١٠٨ حيث نقلها عن البحر المحيط لأبي حيان فقد ذكر: أنه قيل : «الجر على أن الواو واو القسم والجواب محنوف أي لتنصرنه أو لنفعلن بهم ما نشاء. حكاه البحر» .

(٢) في ط «خندجة» وفي النسخ المخطوطة : «جندة»، كله تحرير صوابه من كتب القراءات ، وانظر الألوسي ٢٥ / ١٠٨ .

في ^(١) المعنى مع وقوع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما لا يحسن اعترافاً ومع ^(٢) تنافر النظم.

وأقوى من ذلك وأوجز أن يكون الجر والنصب على إضمار فعل القسم وحذفه

والرفع على ^(٣) قوله : أيمن الله ، وأمانة الله ، ويمين الله ، ولعمرك . ويكون قوله : « إن هؤلاء قوم لا يؤمنون » جواب القسم ، كأنه قال : وأقسم قيله ، أو قيله يارب قسمى إن هؤلاء قوم لا يؤمنون . انتهى ،

وهو مخالف لظاهر الكلام .

ويظهر : أن قوله : « يا رب .. لا يؤمنون » متعلق بقوله ، ومن كلامه عليه السلام

وإذا كان « هؤلاء » جواب القسم كان من إخبار الله تعالى عنهم وكلامه

والضمير في قوله للرسول وهو المخاطب بقوله : « فاصفح عنهم » أي أعرض عنهم وتاركهم ^(٤) ، وقل سلام .

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « والمعنى » بالواو ، صوابه من تفسير الألوسي .
 (٢) في ط والنسخ المخطوطة : « وقع » مكان : « ومع » تحريف صوابه من تفسير الألوسي حيث ذكر هذا النص .

(٣) في ط : « عليه » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة وتفسير الألوسي .

(٤) في النسخ المخطوطة : « ونازهم » ولا معنى لها بعد قوله : وأعرض عنهم .

[تعليق على حديث: «لا يُقتلُ مسلم بكافر»] مسألة

لا خلاف في امتناع قتل المسلم بالحربى، وخالف في قتله
بالذمّى

واحتاج من منعه بحديث: «لا يقتل مسلم بكافر»، وتقديره: أن
«كافر» نكرة في سياق النفي فيعم الحربي وغيره .

واختلف المانعون في الجواب ، فطائفه: أجابوا عن ذلك مع
قطع النظر عن الزيادة الواردة في الحديث فقالوا: إن قوله: بكافر عام
أريد به خاصّ

واختلفوا في توجيه ذلك على وجهين :

أحدهما : ان المعنى لا يقتل مسلم بكافر قتله في الجاهلية
وذلك أن قوماً من المسلمين كانوا يطالبون بدماء صدرت منهم في
الجاهلية، فلما كان يوم /الفتح قال عليه السلام «كل دم في الجاهلية فهو [٤ / ٣٠]
موضوع تحت قدمي ، لا يُقتلُ مسلم بكافر».

والثاني : أن المراد بالكافر الحربي، فإن غيره قد اختص في
الإسلام باسم وهو الذمّى .

ولنا أن نمنع الأول بأن العبرة بعموم اللّفظ لا بخُصُوص السبب . والثاني بأن الكافر لغةً وعرفاً : من قام به الكفر حربياً كان أو ذمياً ، لأنه اسم فاعل من كفر ، والأصل عدم التخصيص . ويؤيده أنَّ الوارد في التشريع للكافرين ليس مخصوصاً بالذمّي بالاتفاق

وطائفة : أجابوا عنه بعد ضم تلك الزيادة إليه ، وهي : « ولا ذو عَهْدٍ في عَهْدِهِ ». ولهؤلاء أربعة أجوبة :

أحدها : ما نقله عنهم الأصوليون ، وتقديره : أن هذه الزيادة مفتقرة إلى ما يتم به معناها ، وكون المقدّر مدلولاً عليه بما ذكر أولى^(١) فتعين أن يقدر : ولا ذُو عَهْدٍ في عَهْدِهِ بـ«كافر» وـ«الكافر» المقدّر الحربي ؛ إذ المعاهد يقتل بالمعاهد ، وحينئذ فالكافر الملفوظ به الحربي تسوية بين الدليل والمدلول عليه^(٢)

ويجابت من وجهين :

أحدهما : أنا لا نسلّم احتياج ما بعد «ولا» إلى تقدير لجواز أن يكون المراد به أن العهد عاصمٌ من القتل .

والثاني : أن حمل الكافر المذكور على الحربي لا يحسن ، لأن

(١) في ط فقط : أولاً مكان : « أولى » .

(٢) في ط : « تسوية بين الدليلين والمذكور عليه » تحرير صوابه من النسخ المخطوطة .

هَذِرْ دمَهُ مِنَ الْمَعْلُومِ مِنَ الدِّينِ بِالْفَضْرُورَةِ، فَلَا يَتَوَهَّمُ مُتَوَهِّمٌ قَتْلَ الْمُسْلِمِ بِهِ.

وَيُبَعِّدُ هَذَا الْجَوابُ قَلِيلًاً أَمْرَانَ :

أَحدهما : مدلول الحديث حينئذ مستغن عنه بما دلَّ عليه قوله تعالى: «فَأَتَمُّوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَى مُدَّهُمْ»^(١)، فالحمل على فائدة جليلة أولى.

الأمر الثاني : أن صدر الحديث ثقى فيه القتل قصاصاً لا مطلق القتل ، فقياس آخره أن يكون كذلك.

والوجه الثاني : أنا لا نسلم لزوم تساوي الدليل والمدلول عليه ، لأنهما كلامتان لو لفظ بهما ظاهرين^(٢) أمكن أن يراد بأحدهما غير ما أريد بالأخرى /، فكذلك مع ذكر إحداهما وتقدير الأخرى ، ويؤيده عموم [٤ / ٣١] «والمطلقات»^(٣) ، وخصوص «وبعلتهن»^(٤) مع عود الضمير إليه .

(١) التوبة / ٤ .

(٢) طفقط : « ظاهريتين » .

(٣) البقرة / ٢٢٨

(٤) البقرة / ٢٢٨ والأية بقامتها :

« وَالْمَطْلَقَاتِ يَتَرَبَّصُ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةٌ قَرُوءٌ ، وَلَا يَجِدُ لَهُنَّ أَنْ يَكْتَمُنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبِعِوْلَتِهِنَّ أَحَقُّ بِرَدَّهُنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا ، وَلَشَنَ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ، وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرْجَةٌ ، وَاللَّهُ أَعْزِيزٌ حَكِيمٌ » .

والجواب الثاني: أن الأصل: لا يقتل مُسْلِمٌ ولا ذو عَهْدٍ في عهده بكافر ، ثم أخْرَ المعطوف عن الجار والمجرور ، وليس في الكلام حذف البَتَّةَ بل تقديمٌ وتأخير . وحيثند فالتقدير: بكافر حربيّ، وإلَّا لزم أن لا يقتل ذو العَهْدٍ بذِي العَهْدِ وبالذمِّي .

والثالث: أن «ذو عَهْدٍ» مبتدأ «وفي عَهْدِهِ» خبره ، والواو للحال أي : لا يقتل مسم بكافر ، والحال أنه ليس ذو عَهْدٍ في عَهْدِهِ .

ونحن لو فرضنا خُلُّ الوقت عن عَهْدِهِ^(٣) لجميع أفراد الكفار لم يُقتل مُسْلِمٌ بكافر

وهذا الجواب حُكى عن القدوريّ، وفيه بعدُ ، لأن فيه إخراج الواو عن أصلها وهو العطف، ومخالفة لرواية مَنْ روى: «ولا ذي عَهْدٍ» بالخفض ، إما عطفاً على كافر كما يقوله الأكثرون ، وإما على مُسْلِمٍ كما يقوله الحنفيّة ، ولكنَّه خفض ل المجاورة المخصوص . المخصوص .

وأيضاً: فإن مفهومه حيئند: أن المسلم يقتل بالكافر مطلقاً في حالة كون ذي العَهْدِ في عَهْدِهِ ، وهذا لا يقوله أحد ، فإنه لا يقتل بالحربِيِّ اتفاقاً ، إلا ان هذا لا يلزم الحنفيّة ، فإنهم لا يقولون بالمفهوم فضلاً عن أن يقولوا: إن له عموماً، ولكن ينتقل البحث معهم إلى أصل

(٣) في طفقط : «عَهْدِهِ»

المسألة .

وقد يقال أيضاً: إن كون مثل هذا الكلام لا يحتاج إلى تقدير بناءً على حمله على التقديم والتأخير بعيداً ، لأن الكلام إذا مضى^(١) على وجه كانت فيه^(٢) إجراؤه^(٣) على الظاهر حالة محلها لم يجوز . والجواب الرابع ، أن «ولا ذوعهد معطوف ، والعطف يقتضي المغايرة فوجب أن يحمل الكافر الأول على غير ذي العهد» ، ليتغيرا .

قال بعضهم: وهذا غريبٌ ، فإن ذا العهد معطوف على مُسْلِمٍ ، لا على كافر ، والعطف إنما يقتضي المغايرة بين المتعاطفين

ثم لو قيل: كان المراد بالكافر ذا العهد لكان ذِكْرَ ذي العهد^(٤) ثانياً استعمالاً للظاهر في موضع المضمر ، وهو لا يجوز ، إذ لم يحسن أن يُحمل بعد ذلك على خلاف ذلك ، لأن فيه تراجعاً ونقضاً لما خُصَّ عليه الكلام ، ولهذا قال أبو / علىٰ ومنْ وافقه في قوله تعالى: «واللائي [٤ / ٣٢]

يَئِسْنَ منَ الْمُحِيطِ مِنْ نَسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبَتْمُ فَعَدْتُهُنَّ ثَلَاثَةً أَشْهُرًا ، واللائي لم يَحْضُنْ»^(٥) : إن التقدير: فعدتهن ثلاثة أشهر ، وإن حذف الخبر من الثاني لدلالة خبر الأول عليه .

(١) في ط فقط: «مضى» وفي النسخ المخطوطة: خُصَّ

(٢) كذلك في نسخ الأشباء ، ولعلتها: «على جهة كانت فيه» .

(٣) في ط: «إجراؤه على الظاهر» . وفي بعض النسخ المخطوطة: «أجزاء» بالزاي

(٤) في ط: «العهدي» .

(٥) في ط: «اتبتم» بإسقاط الراء ، تحريف .

(٦) الطلق / ٤

وقال بعض الناس: الأولى أن يقدر الخبر مفرداً أي واللائي لم يَحْضُنْ كذلك ، لأن تعليل المحدود أُولى ، ولأنه لو نطق بالخبر لم يَحْسُنْ أن تعاد الجملة برأسها ، فاتفق الفريقان على أن الخبر محدود ، ولم يَحْمِلوه على أن التقدير: واللائي يئسن واللائي لم يَحْضُنْ فعدتهن ثلاثة أشهر

والذي ظهر أن ذلك ليس إلا لما ذكرنا ، ولهذا أيضاً يظهر أنهم منعوا من الشازع في المتقدم نحو: زيد ضربت وأكرمت ، وفي المتوسط نحو: حدثت زيداً وأكرمت ، لأن الاسم المتقدم مُسْتَوْفِيه العامل قبل أن يجيء الثاني ، فإذا جاء الثاني [لم يُقدّر^(١)] طالباً له بعدهما أحذه غيره ، وذلك في المتوسط أوضح ، لأن المعهود يلي العامل الأول. انتهى. هكذا وجدت بخطه - رحمة الله^(٢).

(١) «لم يقدر» سقطت من بعض النسخ المخطوطة.

(٢) «هكذا وجدت بخطه رحمة الله» زيادة انفردت بها طفقط ، ومكانتها في النسخ المخطوطة : و«الله تعالى أعلم».

[مسألة اعتراض الشرط على الشرط]

(يتلوه مسألة اعتراض الشرط على الشرط للشيخ جمال الدين -
رحمه الله »)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا فصل نتكلّم فيه بحول الله تعالى وقوته على مسألة: اعتراض الشرط على الشرط .

اعلم أنه يجوز أن يتواجد شرطان على جواب واحد في اللفظ على الأصح ، وكذا في أكثر من شرطين ، وربما ثوّهم من عبارة النها حيث يقولون : اعتراض الشرط على الشرط أن ذلك لا يكون في أكثر من شرطين ، وليس كذلك ولا هو مرادُهم .

ولنتحقق أولاً الصورة التي يقال فيها في اصطلاحهم : «اعتراض الشرط على الشرط» ، فإن ذلك مما يقع فيه الالتباس والغلط ، فقد وقع ذلك لجماعة من النها والمفسرين .

ثم نتكلّم على البحث في ذلك ، والخلاف في جوازه وتوجيهه ،
فقول :

ليس من اعتراض الشرط على الشرط واحدة من هذه المسائل

[٤ / ٣٣] الخمس التي سنذكرها .

أحدها : أن يكون الشرط الأول مقترناً بجوابه ، ثم يأتي الشرط الثاني بعد ذلك كقوله سبحانه : « يَا قَوْمٌ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ »^(١) خلافاً لمن غلط فيه ، فجعله من الاعتراض . وسائل هذا من الحق على مراحل^(٢) ، لأنه إذا ذكر جواب الأول تاليًا له ، فأيّ اعتراض هنا؟

الثانية : أن يقترب الثاني بفاء الجواب لفظاً نحو : « إِنْ تَكَلَّمْ زِيدٌ فَإِنْ أَجَادَ فَأَحْسِنْ إِلَيْهِ » لأن الشرط الثاني وجوابه جواب الأول .

الثالثة : أن يقتربن بها تقديرأً نحو : « فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ الْمُقْرَبَيْنَ »^(٣) خلافاً لمن استدلّ بذلك على تعارض الشرطين ، لأن الأصل عند النحاة : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ ، فإن كان المتفقى من المقربين فجزاؤه روح ، فحذفت « مهما » وجملة شرطها ، وأنيب عنها أمّا فصار ، « أَمَّا إِنْ كَانَ » ، ففرّوا من ذلك لوجهين :

(١) يونس / ٨٤ .

(٢) في بعض النسخ المخطوطة : « مراجل » بالجيم ولا معنى لها .

(٣) الواقعة / ٨٨ .

أحدهما : أن الجواب لا يلي أداة الشرط بغير فاصل .

الثاني : أن الفاء في الأصل للعطف فحقّها أن تقع بين شيئين وهما المتعاطفان ، فلما أخرجوها في باب الشرط عن العطف حفظوا عليها المعنى الآخر ، وهو التوسيط ، فوجب أن يقدم شيء مما في خبرها إليها إصلاحاً للفظ ، فقدمت جملة الشرط الثاني ، لأنها كالجزء الواحد كما قدم المفعول في : « فاما اليتيم فلا تُقْهَر »^(١) ، فصار أما إن كان من المقربين فروح ، فمحذف الفاء التي هي جواب إن ، لئلا تلتقي فإان ، فتلخص أن جواب أمّا ليس ممحظاً ، بل مقدماً بعضه على الفاء ، فلا اعتراض .

الرابعة : أن يعطف على فعل الشرط شرط آخر كقوله سبحانه وتعالى : « وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَقْوَىٰ يُؤْتُكُمْ أَجُورَكُمْ وَلَا يَسْأَلُكُمْ أَمْوَالَكُمْ ، إِنْ يَشَأْكُمُوهَا فَيَحْفِكُمْ تَبْخَلُوا »^(٢) ويفهم من كلام ابن مالك أن هذا من اعتراض الشرط على الشرط وليس بشيء .

الخامسة : أن يكون جواب الشرطين ممحظاً فليس من الاعتراض نحو : « وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي »^(٣) الآية . وكذلك :

(١) الضحي / ٩ .

(٢) محمد / ٣٦ ، ٣٧ .

(٣) هود / ٣٤ .

[٤ / ٣٤] «وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا»^(١) / الآية ، خلافاً لجماعـة من التـحـويـين ، منهم ابن مالـك .

وحـجـتنا عـلـى ذـلـك أـنـا نـقـول : نـقـدر جـوابـ الـأـول تـالـيـاً لـه مـدـلـولاً عـلـيـه بـمـا تـقـدـمـ عـلـيـه . وجـوابـ الـثـانـي كـذـلـك مـدـلـولاً عـلـيـه بـالـشـرـطـ الـأـولـ ، وجـوابـه الـمـقـدـمـينـ عـلـيـه ، فـيـكـونـ التـقـدـيرـ فـيـ الـأـولـ : إـنـ أـرـدـتـ أـنـ أـنـصـحـ لـكـمـ ، فـلاـ يـنـفـعـكـمـ نـصـحـيـ ، إـنـ كـانـ اللـهـ يـرـيدـ أـنـ يـغـوـيـكـمـ ، فـإـنـ أـرـدـتـ أـنـ أـنـصـحـ لـكـمـ فـلاـ يـنـفـعـكـمـ نـصـحـيـ . وـكـذـا التـقـدـيرـ فـيـ الـثـانـيـ .

وـمـثـلـ ذـلـكـ أـيـضـاً بـيـتـ الـحـمـاسـةـ :

٦٩٣ = لـكـنـ قـوـمـيـ وـإـنـ كـانـوـ ذـوـيـ عـدـوـ
لـيـسـواـ مـنـ الشـرـ فـيـ شـيـءـ وـإـنـ هـاـنـاـ^(٢)
فـتـدـبـرـهـ فـإـنـهـ حـسـنـ .

(١) الأحزاب / ٥٠ .

(٢) لـقـرـيـطـ بـنـ أـنـيـفـ . اـنـظـرـ شـرـحـ دـيـوـانـ الـحـمـاسـةـ شـرـحـ لـلـمـرـزـوقـيـ / ٣٠ـ .
مـنـ شـوـاهـدـ : الـمـغـنـىـ ١ / ٢١ـ ، ٢٨٤ـ ، ٣٣٢ / ٣ـ ، وـالـخـزانـةـ ٣ـ ، وـهـوـ مـنـ قـصـيـلـةـ :
مـطـلـعـهـاـ :

لـوـ كـنـتـ مـنـ مـازـنـ لـمـ تـسـبـحـ إـبـلـيـ
بـنـوـ الـلـقـيـطـةـ مـنـ ذـئـلـ بـنـ شـيـبـانـاـ
وـقـبـلـهـ :
إـذـنـ لـقـامـ بـنـصـريـ مـعـشـرـ خـشـنـ
عـنـدـ الـحـفـيـظـةـ إـنـ ذـوـلـوـثـةـ لـاـنـاـ
لـكـنـ قـوـمـيـ الـخـ .

وإذ قد عرفت أنا لا نريد شيئاً من هذه الأنواع بقولنا : اعتراض الشرط على الشرط فاعلم أن مرادنا نحو : إن ركيٌّ ، إن لِيْسْ فانت طالق .

وقد اختلف أولاً في صحة هذا التركيب فمنعه بعضهم على ما حكاه ابن الدهان ، وأجازه الجمهور ، واستدل بعض المجيزين بالآيات السابقة ، وقد بينا أنها ليست مما نحن فيه لا في وردد ولا صدر ، وإنما الدليل في قوله سبحانه : « ولو لا رجال مؤمنون » إلى قوله « لعذبنا »^(١) فالشيطان ، وهما : « لولا » و « لو » قد اعتضضا ، وليس معهما إلا جواب واحد متاخر عنهما وهو : لعذبنا .

وفي آية أخرى على مذهب أبي الحسن وهي قوله سبحانه : « إذا حضر أحدكم الموت إِنْ تَرَكْ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ »^(٢) .

فإنه زعم أن قوله جل شأنه : الوصية للوالدين على تقدير الفاء أي فالوصية . فعلى مذهب يكون مما نحن فيه .

وأما إذا رفعت الوصية بـ « كُتِّب »^(٣) فهي كالآيات السابقات في حذف الجوابين .

(١) الفتح / ٢٥ ، والأية بقامتها : « هم الذين كفروا وصدّوك عن المسجد الحرام والهدى معاكوفاً أن يبلغ عَلَيْهِ ، ولو لا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات لم تعلموهم أن تطشوهم فتصيبكم منهم معرّة بغير علم ليدخل الله في رحمته من يشاء ، لو تزيلوا العذبنا الذين كفروا منهم عذاباً أليماً » .

(٢) البقرة / ١٨٠

(٣) من قوله تعالى : « كُتِّبَ عَلِيمٌ ... الْخُ » الآية نفسها .

وهذا الموطنان خطرا لي قديماً ، ولم أرهما لغيري .

ومما يدل عليه أيضاً قول الشاعر :

٦٩٤ = إنْ تَسْتَغِيْشُوا بِنَا إِنْ تُذْعِرُوا تَجِدُوا

مِنَّا مَعَا قَلْ عِزْزَانَهَا كَرَمٌ^(١)

وقد استعمل ذلك الإمام أبو بكر بن دريد - رحمه الله - في

[٤ / ٣٥] مقصورته حيث يقول : /

٦٩٥ = فِإِنْ عَثَرْتَ بَعْدَهَا إِنْ وَأَلْتَ نَفْسِي مِنْ هَاتَاقَوْلَا لَالْعَا^(٢)

وإذ قد عرفت صورة المسألة وما فيها من الخلاف ، وأن الصحيح جوازها فاعلم أن المُحيِّزين لها اختلفوا في تحقيق ما يقع به مضمون الجواب الواقع بعد الشرطين على ثلاثة مذاهب فيما بلغنا :

أحدها : أنه إنما يقع بمجموع أمرين : أحدهما : حصول كُلُّ من الشرطين ، والآخر : كون الشرط الثاني واقعاً قبل وقوع الأول .

فإذا قيل : « إنْ رَكِبْتِ إِنْ لَيْسْتَ فَأَنْتَ طَالِقٌ » ، « فِإِنْ رَكِبْتَ فَقَطْ أَوْ لَبِسْتَ » فقط أو « رَكِبْتَ » ثم « لَبِسْتَ » لم تطلق فيهن ، وإن لبست ثم ركبت طلقت .

(١) قائمة مجهول . من شواهد : الهمم والدرر رقم ١٣١٠ ، والأسموني ٤ / ٣١ ، والعيني ٤ / ٤٥٢ ، والتصريح ٢ / ٢٥٤ .

(٢) انظر ديوان ابن دريد تحقيق عمر بن سالم ١١٧ / ١ ، وفي هامشه : وألت : نجت وخلصت من النكبة . هاتا : هذه ، لالعا : دُعاء للعائز بالهلاك .

هذا قول جمهور النحويين والفقهاء .

وقد اختلف النحويون في تأويله على مذهبين :

أحدهما : ، قول الجمهور: إن الجواب المذكور للأول ،
وجواب الثاني محدود لدلالة الأول وجوابه عليه .

والدليل على أن الشرط وجوابه يدلان على الشرط : أن الحال لا
يمتنع اقترانها بحرف الاستقبال ، لأنها مستقبلة بخلاف الأول .

وعلى هذا صحة مسألة أبي علي وصحة تخریج المصنف مسألة
الشرط أعني صحتها من هذا الوجه لا صحتها مطلقاً ، فإنها معترضة
بغير ذلك .

نعم ، ويُتَّضح على هذا بُطْلَانِ تعميم ابن مالك امتناع اقتران
الحال بحرف الاستقبال . وقد اتَّضح الأمر في تحقيق هذين الوجهين .
والحمد لله .

والذهب الثاني : ما يقع مضمون الجواب الواقع بعد
الشروطين ، حكى لي بعض علمائنا عن إمام الحرمين - رحمه الله - أن
القائل إذا قال : إن ركبتي إن لبست فأنت طالق كان الطلاق مطلقاً على
حصول الركوب واللبس سواء أوقعا على ترتيبهما في الكلام أم
متعاكسين أم مجتمعين ، ثم رأيت هذا القول محكيناً عن غير الإمام .
رحمه الله .

والذي يظهر لي فساد هذا القول ، لأن قائله لا يخلو أمره من أن [٤ / ٣٦] يجعل / الجواب المذكور لمجموع الشرطين أو للأول فقط أو للثاني فقط .

لا جائز أن يجعله جواباً لهما معاً ، لأنه إما أن يقدر بين الشرطين حرفاً رابطاً أو لا ، فإن لم يُقدّر ذلك لم يصح أن يُورداً على جواب واحد ، لأن ذلك نظير أن يقول : زيد عمرو عندك ، ويقول : « عندك » خبر عنهما ، فيقال لك : هلاً إذ شركت بين الاسمين في الخبر الواحد أتيت بما يربط بينهما .

وإن قدرته فلا يخلو ذلك الذي تقدّره من أن يكون فاءً أو وواً ، إذ لا يصح غيرهما ، فإن قدرته فاءً كالفاء المقدرة في قوله :

* منْ يَفْعُلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا^(١)

أي فالله يشكّرها ، فالشرط الثاني وجوابه جواب الأول .

فعلى هذا لا يقع الطلاق إلا بوقوع مضمون الشرطين ، وكون الثاني

: (١) تمامه :

* والشرّ بالشر عند الله مثلان *

ونسب في سيبويه والدرر لحسّان بن ثابت ، ونسبه ابن هشام في المغني عبد الرحمن بن حسان .
من شواهد : سيبويه ١/٤٣٥ ، والمغني ١/٥٨ ، ١٠٢ ، ١٤٩ ، ١٧٨ ، ٢٦٠ ، ٤٧٢/٢ ، ٤٧٣ ، ٥٧١ ، ٧٠٧ ، ٧٢١ ، والخزانة ٣/٦٤٤ ، ٦٥٥ ، ٥٤٧/٤ . واهمع والدرر رقم ١٣٠٢ .

بعد الأول كما أنك لو صرحت بالفاء كان الحكم كذلك . وهذا خلاف قوله . ثم حُذف الفاء لا يقع إلّا في النادر من الكلام أو في الضرورة فلا يحمل عليه الكلام .

وإن قدرت الواو كما هي مقدرة في قول الله سبحانه : « وجوه يومئذ ناعمة »^(١) ، أي وجوه يومئذ ناعمة عطفاً على : « وجوه يومئذ خاشعة »^(٢) فلا شك أن الطلاق يقع بكلٍّ من الأمرين على هذا التقدير ، ولكن هذا التقدير لا يتعين لجواز أن المتكلم إنما قدر الفاء فلا يقع إلّا بالمجموع مع الترتيب المذكور ، أو يكون الكلام لا تقدير فيه ، فلِمَ قُلتْ يتعين تقدير الواو؟

لا جائز أن يجعله جواباً للأول فقط وجواب الثاني محذوفاً لدلالة الشرط الأول وجوابه عليه ، لأنه على هذا التقدير يلزمه أن يقول بقول الجمهور وهو لا يقول به .

ولا جائز أن يجعله جواباً للثاني ، لأنك إما أن تجعل الشرط الأول هو الشرط الثاني وجوابه ، أو محذوفاً يدلّ عليه الجواب المذكور للثاني .

لا سبيل إلى الأول ، لأنه على هذا التقدير تجب الفاء في الشرط الثاني ، لأنه لا يصح للشرط أن يلي الشرط لو قلت : إنْ إنْ لم يصح ، وكل جواب لا يصح لأن يكون شرطاً فإنه يتعين اقترانه بالفاء ، ولا فاء هنا فاستحال هذا الوجه .

(١) الغاشية / ٨

(٢) الغاشية / ٢

فإن قلت : لعله يجعله مثل قوله :

* من يفعل الحسناتِ اللهُ يَشْكُرُها *

[٤ / ٣٧] فهذا / وجه ضعيف كما قدمنا ، فلِمَ حمل الكلام عليه ، بل لمَ
أوجب أن يكون الكلام محمولاً عليه ؟

ولا سبيل إلى الثاني ، لأنه خلاف المألوف في العربية ، فإن
منهج كلامهم أن يحذف من الثاني دلالة الأول لا العكس ، فاما
قوله :

٦٩٧ = * نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ راضٍ *

بخلاف الجادة حتى لقد تحيل له ابن كيسان ، فجعل نحن
للمتكلّم المعظّم نفسه ؛ ليكون راضٍ خبراً عنه ، فأنت ترى عدم أُسْبِهم
بهذا النوع حتى تكلّف له هذا الإمام هذا الوجه . حكى ذلك عنه

(١) الشطر الثاني من البيت ناقص ، وهو بناءه :

* عندك راضٍ والرأي مختلف *

نسب إلى قيس بن الخطيم ، وفي هامش ديوانه / ١١٥ : ذكر محقق الديوان
أن ناسخ الأصل كتب شرحاً من الهامش يفيد أنه نسب لقيس أبياتاً سبعة ،
وهي ليست له ، ومنها هذا الشاهد . وقد نفها أيضاً الأغاني ٣ / ١٩ ، ٢٠ ،
طبع دار الكتب .

من شواهد : سيبويه ١ / ٣٨ ، وابن الشجري ١ / ٣١٠ ، والمغني
٢ / ٦٨٧ ، والعيني ١ / ٥٥٧ ، والخزانة ٢ / ١٨٩ ، ١٩٠ ، والهمع والدرر
رقم ١٥١٨ ، والأشموني ٣ / ١٥٢ ، واللسان : « فجر » .

أبو جعفر النحاس في شرح الأبيات، ولأنه أيضاً خلاف المأثور من عادتهم في توارد ذوي جوابين من جعل الجواب للثاني .

ثم الذي يبطل هذا المذهب من أصله : أنا تأملنا ما ورد في كلامه تعالى : « يا قوم إن كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ »^(١) فهذا بتقدير : إن كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ ، فإن كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا ، فحذف الجواب ، لدلالة ما تقدم عليه .

وهذا القول من الحُسْن بمكان ، لأن القاعدة أنه إذا توارد في غير مسألتنا على جواب واحد شيئاً ، كلّ منها يقتضي جواباً كان الجواب المذكور للأول كقولك : والله إن تأني لأكرِّمنك ، بالتأكيد جواباً للأول ، وإنْ تأني والله أكْرِمُك بالجزم جواباً للشرط ، فكذا القياس يقتضي في مسألة توارد شرط على شرط أن يكون الجواب للسابق منها ، ويكون جواب الثاني محذوفاً للدلالة الأولى ، وجوابه عليه .

فمنْ ثُمَّ لزم في وقوع المعلق على ذلك أن يكون الثاني واقعاً قبل الأول ضرورة أنَّ الأول قائمٌ مقام الجواب حتى إن الكوفيين وأبا زيد والمبَرِّد - رحمهم الله - يزعمون في نحو : أنت ظالم إِنْ فعلت : أنَّ السابق على الأداة هو الجواب ، لا دليلٌ على الجواب . والجواب لا بد من تأخّره عن الشرط ، لأنَّه أثره ومسبيه ، فكذلك الدليل على الجواب ، لأنَّه قائم مقامه ومغنٍ في اللفظ عنه . /

. ٨٤ / يونس (١)

وقد يجوز في هذا أنَّ في كُلٍّ من الجملتين مجازاً، فمجاز الأولى الفصل بينهما وبين جوابها بالشرط الثاني ، ومجاز الثانية بحذف جوابها .

وعلى هذا فيجوز كون الشرط الأول ماضياً ومضارعاً، وأما الشرط الثاني فلا يجوز في فصيح الكلام أن يكون إلا ماضياً، لأنَّ القاعدة في الجواب أنه لا يحذف الأول والشرط ماضٍ ، فاما قوله :

إِنْ تَسْتَغْيِثُوا بِنَا إِنْ تَذَرُّو وَتَجِدُوا مِنَّا مِعَاقِلَ عَزْزَانَهَا كَرَمٌ^(١)
فضرورة كقوله :

٦٩٨ = يَا أَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنْكَ إِنْ يُصْرِعَ أَخْرُوكَ تُصْرِعُ^(٢)

القول الثاني : قول ابن مالك - رحمه الله : إنَّ الجواب المذكور للأول كما ي قوله الجمهور ، لكن الشرط الثاني لا جواب له لا مذكور ولا مقدر ، لأنَّه مقيد للأول تقديره بحال واقعة موقعه ، فإذا

(١) انظر الشاهد رقم ٦٨١ .

(٢) في الدرر اللوامع منسوب لعمرو بن خثام البجلي خطيبه الأقرع بن حابس المجاشعي في شأن منافرة جرير بن عبد الله البجلي ، وخالد بن أرطاة الكلبي . وفي شرح شواهد المغني للسيوطى : عمرو بن خثام بالجيم ، وفي معجم الشعراء / ٥٦٠ عمرو بن الخثام البجلي بالخاء ، وفي هامش التحقيق ذكر أنَّ البلاذري قال : ويقال : عامر بن الخثام .

من شواهد : سيبويه ١ / ٤٣٦ ، والخزانة ٣ / ٣٩٦ ، وشرح شواهد المغني للسيوطى ٢ / ٨٩٧ ، والممعن والدرر رقم ١٩٢ .

قلت : « إن ركبتِ إنْ لبستِ فأنْ طالق » ، فالمعنى : إن ركبت لابسةَ فأنْ طالق .

وكذلك التقدير في البيت : « إن تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا » ، فهو موافق للجمهور في اشتراط تأخير المقدم ، وتقديم المؤخر ، لكن تحريرجه مخالفٌ لتحريرجه .

وعندني أن ما أدعوه أولى من جهات :

أحدها : أن دعواهم جاريةٌ على القياس ، فإن الشرط يكون جوابه ظاهراً ومقدراً ، ودعاوه خارجة عن القياس ، لأنه جعله شرطاً لا جواب له ، لا في اللفظ ولا في التقدير ، وكان ادعاء ما يجري على القياس أولى .

الثاني : أن ما ادعاه لا يطرد له إلا حيث يمكن اجتماع اللفظين كالأمثلة السابقة .

أما إذا قيل : « إن قُمتِ ، إن قَدْتِ فأنْ طالق » فإنه لا يمكن أن يقدر في ذلك : إن قمت قاعدةً ، فإن هذا من المحال . وينبغي على قوله أنها لا تطلق أصلاً .

وكذلك إذا لم يجتمع الفعلان في العادة وإن لم يتضاداً نحو : « إن أكلت إن شربت » ، وكذلك إذا قال : إن صليت إن توضأْ أثبَت ، فإنه لا يصح أن يقدر إن صليت متوضئاً بمعنى مُوقعاً لل موضوع فإنهما لا يجتمعان . /

الثالث : أن الشرط بعيد من مذهب الحال ، ألا ترى أنه للاستقبال والحال حال كلفظها ، وبابها المقارنة . وإذا تباعد ما بين الشيئين لم يصح التجوز بأخذهما عن الآخر . وقد نصّ هو على أن الجملة الواقعـة حالاً شرطـها أن لا تصدر بدلـيل استقبـالـ؛ لما بينـهما من التـنافـي ، نـعـمـ في مـسـائـلـ الـقـصـرـيـةـ^(١) عـنـ الشـيـخـ أـبـيـ عـلـيـ رـحـمـهـ اللـهـ إـجـازـةـ ذـلـكـ فـيـ نـحـوـ لـأـضـرـبـتـهـ ذـهـبـ أـوـ مـكـثـ ،ـ وـلـأـضـرـبـتـهـ إـنـ ذـهـبـ وـإـنـ مـكـثـ .

والـذـيـ يـتـحـرـرـ لـيـ أـنـ الـحـالـ كـمـاـ ذـكـرـ النـحـاـةـ عـلـىـ ضـرـبـيـنـ :ـ حـالـ مـقـارـنـةـ ،ـ وـحـالـ مـنـتـظـرـةـ ،ـ وـنـعـنـيـ حـالـاـ مـقـدـرـةـ ،ـ فـالـأـولـىـ وـاـضـحـةـ ،ـ وـالـثـانـيـةـ نـحـوـ :ـ «ـ فـادـخـلـوـهـاـ خـالـدـيـنـ»^(٢) ،ـ فـإـنـ الـخـلـودـ لـيـسـ شـيـئـاـ يـقـارـنـ الدـخـولـ ،ـ وـإـنـماـ هـوـ اـسـتـمـارـاـ فـيـ الـمـسـتـقـبـلـ .

ويـقـدـرـ التـحـوـيـوـنـ ذـلـكـ :ـ اـدـخـلـوـهـاـ مـقـدـرـيـنـ الـخـلـودـ .ـ وـكـذـلـكـ «ـ لـتـدـخـلـنـ الـمـسـجـدـ الـحـرـامـ إـنـ شـاءـ اللـهـ آـمـنـ مـحـلـقـيـنـ رـؤـوسـكـمـ»^(٣)ـ أـيـ

(١) في ط والنـسـخـ المـخـطـوـطـةـ :ـ «ـ الـقـصـرـيـ»ـ وـفـيـ الـبـغـيـةـ ١ / ٤٩٧ـ .ـ «ـ الـقـصـرـيـ»ـ .

وـالـمـسـائـلـ الـقـصـرـيـةـ نـسـبـةـ إـلـىـ قـصـرـ بنـ هـبـيرـةـ بـنـ وـاحـيـيـ الـكـوـفـةـ وـقـبـيلـ :ـ إـنـ أـبـاـ عـلـيـ أـمـلـاـهـ عـلـىـ تـلـمـيـذـهـ مـحـمـدـ بـنـ طـوـسـيـ الـقـصـرـيـ فـسـمـيـتـ بـهـ .ـ وـمـاتـ شـابـاـ .ـ انـظـرـ مـقـدـمـةـ الإـيـضـاحـ الـعـضـدـيـ صـ (ـزـ)ـ تـحـقـيقـ دـ /ـ حـسـنـ شـاذـلـيـ فـرـهـودـ .ـ وـانـظـرـ أـيـضاـ كـشـفـ الـظـنـونـ ٢ /ـ نـهـرـ ١٦٧٠ـ .ـ

(٢) الزـمـرـ / ٧٣ـ ،ـ وـفـيـ طـ وـالـنـسـخـ المـخـطـوـطـةـ :ـ «ـ اـدـخـلـوـهـاـ»ـ بـدـونـ فـاءـ .ـ

(٣) الـفـتـحـ / ٢٧ـ .ـ

مقدّرين ، فإنّهم في حالة الدخول لا يكونون مُحلّقين ومقصّرين ، إنما هم مقدّرون الحلق والتقصير فهذا كلام العرب من اعتراض الشرط على الشرط ، فوجدناهم لا يستعملونه إلاً والحكم مُعلّق على مجموع الأمرين بشرط تقدّم المؤخر ، وتأخر المقدّم ، فوجب أن يحمل الكلام على ما ثبت في كلامهم كقولهم :

* إِنْ تَسْتَغْيِثُوا بِنَا إِنْ تَذْعُرُوا *

فإنَّ الذَّعْر مقدَّم على الاستغاثة ، والاستغاثة مقدَّمة على الوجدان . فهذا ما عندي في دفع هذا المذهب .

المذهب الثالث : أن الشرط الثاني جوابه مذكورٌ ، والشرط الأول جوابه الشرط الثاني وجوابه ، فإذا قيل : إنْ ركبت ، إن لبست ، فأنت طالق ، فإنما تطلق إذا ركبت أولاً ، ثم لبست ، وهذا القول رأى من قال به ترتيب اللفظ وإعطاء الجواب لما جاوره ، وإنما يستقيم له هذا العمل على تقدير الفاء في الشرط الثاني ، ليصح كونه جواباً للأول .

وعلى قول هذا فلا يلزم مضيَّ فعل الشرط الأول ولا الثاني ، لأنَّ كلاًًا منهما قد أخذ جوابه .

وهذا القول باطل بأمور :

أحدها : أن الفاء لا تمحى إلا / في الشعر .

الثاني : أن القاعدة في اجتماع ذوي جواب أن يجعل الجواب للسابق منها .

والثالث : أنه لا يتأتى له في نحو قوله :

* إن تستغشو بنا إن تذعرو *

لأن الذّعْر مقدم على الاستغاثة - البيت .

فهذا ما بلغنا من الأقوال في هذه المسألة وما حضرنا فيها من المباحث .

ويجوز لنا أنه إذا قيل : إن تذعرو ، إن تستغشو بنا تَجِدوا » أو إن تَوْضِّاً إنْ صَلَّيْتَ كَانَ كَلَامًا باطلاً ، لما قررناه من أن الصحيح أن الجواب للشرط الأول ، وأن جواب الثاني محذوف مدلولٌ عليه بالشرط الأول وجوابه ، فيجب أن يكون الشرط الأول وجوابه مسبيّين عن الشرط الثاني ، والأمر فيما ذكرت بالعكس .

والصواب أن يقال : إن صَلَّيْتَ ، إن تَوْضِّاً أَثَبْتَ بِتَقْدِيرِ : إن توْضِّاً فإن صَلَّيْتَ أَثَبْتَ ، وكُنَا قدْمَنَا أَنَّه يَعْتَرِضُ بِأَكْثَرِ مِنْ شَيْئَيْنَ ، وَتَمْثِيلُ ذَلِكَ : إِنْ أَعْطَيْتُكَ ، إِنْ وَعَدْتُكَ ، إِنْ سَأَلْتُكَ فَعَبْدِي حَرّ ، فإن وقع السؤال أولاً ، ثم الوعد ، ثم الإعطاء وقعت الحرية ، وإن وقعت على غير هذا الترتيب فلا حرية على القول الأول ، وهو الصحيح .

ويأتي فيه ذلك الخلاف في التوجيه ، فالجمهور يقولون : فعبدلي

حُر جواب إن أعطيتك ، وإن أعطيتك فعبني حُر دال على جواب إن وعدتك . وهذا كله دال على جواب : إن سألتني ، وكأنه قيل : إن سألتني ، فإن وعدتك ، فإن أعطيتك فعبني حُر .

و عند ابن مالك : أن المعنى : «أعطيتك واعداً لك سائلاً إياي فعبني حُر» فـ «واعداً» حال من فاعل أعطيتك ، وسائلأً حال من مفعوله ، و قوله : فعبني جواب للشرط الأول .

هذا مقتضى قوله في الشرطين وهو ضعيف . والله أعلم . تمت
بحمد الله وعونه . / [٤١ / ٤]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِعْرَابُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَاعْمَلُوا صَالِحًا ﴾

سَأَلَتْ - وَفِقْكَ اللَّهِ - عَنْ قَوْلِهِ فِي إِعْرَابِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَعْمَلُوا صَالِحًا ﴾^(١).

إِنْ «صَالِحًا» لَيْسَ مَفْعُولًا بِهِ بَلْ هُوَ إِما نَعْتُ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ كَمَا يَقُولُهُ أَكْثَرُ الْمُعْرِبِينَ فِي أَمْثَالِهِ، وَإِما حَالٌ كَمَا هُوَ المَنْقُولُ عَنْ سِبْوِيهِ، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ «وَأَعْمَلُوهُ صَالِحًا» وَالضَّمِيرُ لِلْمَصْدَرِ. وَذَكَرَتْ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ اسْتَنْكَرَ قَوْلَهُ فِي ذَلِكَ، وَقَالُوا: إِنَّ «عَمَلَ» مِنَ الْأَفْعَالِ الْمُتَعَدِّيَةِ بَدْلِيلٍ قَوْلَهُ تَعَالَى: «أَنْ أَعْمَلُ سَابِغَاتٍ»^(٢)، وَقَوْلَهُ تَعَالَى: «يَعْمَلُونَ لِهِ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِيبٍ»^(٣).

فَاعْلَمْ - وَفِقْكَ اللَّهِ - أَنْكَ إِذَا تَدَبَّرْتَ مَا أَقُولُهُ انْحَلَّتْ عَنْكَ كُلَّ شُبُّهَةٍ فِي ذَلِكَ ، وَعَلِمْتَ أَنَّ اسْتَنْكَارَهُمْ لِذَلِكَ مَسَارِعَةً إِلَى مَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ ، وَغَيْرَهُ عَنْ مَعْنَى كَلَامِ النَّحَاةِ، وَأَدْلَلُ الْعَقْلِ.

(١) المؤمنون / ٥١ . فِي النُّسُخِ الْمُخْطُوَطَةِ أَخْرَى الْحَدِيثِ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ بَعْدِ الْحَدِيثِ عَنْ «خَلْقِ اللَّهِ السَّمَاوَاتِ». وَفِي طَحْدَثِ الْعَكْسِ .

(٢) سِبَا / ١١ .

(٣) سِبَا / ١٣ .

وببيان ذلك بأمور :

أحدها: أن الفعل المتعدي هو الذي يكون له مفعول به والمفعول به هو محل فعل الفاعل، وإن شئت قلت: الذي يقع عليه فعل الفاعل، وكلتا العبارتين موجودة في كلام النحاة. وهذا المفعول به هو الذي بني النحاة له اسم مفعول كمضروب ومائكول ومشروب، فزيّد المضروب، والخبز المائكول، والماء المشروب هي محل تلك الأفعال، وليس مفعولة، وإنما هي مفعول بها.

ومن ضرورة قولنا : مفعول به أن يكون المفعول غيره . ومعنى قول النحاة : مفعول به أنه مفعول به : أي مفعول به^(١) شيء من الأحداث ، والمفعول هو ذلك الحدث الواقع به وهو المصدر . وسماه النحاة مفعولاً مطلقاً بمعنى أن ما سواه من المفاعيل مفعول مقيد ، فإنك تقول : مفعول به : ومفعول فيه ، ومفعول له ، ومفعول معه ، وليس فيها مفعول نفسه إلا المصدر فهو المفعول المطلق أي المجرد عن القيود ، وهو الصادر عن الفاعل وهو نفس فعله .

وأما المضروب والمائكول والمشروب فلم يصدر عن الفاعل ، وإنما صدر عن الفاعل شيء آخر فيه . ومن تدبر قول النحاة « مفعول به » عرف ذلك ، وأن المفعول غيره .

واطلقوا عليه اسم مفعول . ولم يقولوا اسم مفعول به ، لفهم

(١) « أي مفعول » سقط من ط .

المعنى في ذلك . والشخص في نفسه مضروب بمعنى أن الضرب واقع به . [٤٢] ولا يقال : مضروب به ، بل هو مضروب نفسه . والمعنى : وقوع / الضرب به ، وذلك مفهوم من معنى الفعل لا من معنى اسم المفعول .

ولا يبني اسم مفعول للمصدر ، وإن كان هو المفعول المطلق ، فلا يقال للضرب : مضروب ، وكذلك لا يبني اسم مفعول من الفعل اللازم إلا أن يكون مقيداً بظرف ونحوه .

وهذه الأمور كلها واضحة من مبادئ النحو أشهر من أن تذكر ، ولكننا احتجنا إلى ذكرها .

وكل فعل لم يُبنِ منه اسم مفعول لم يقل عنه : إنه متعدّد بل هو لازم ، وإن كان له مفعول حقيقى وهو الفعل ، والعمل هو الفعل ، وهو المفعول المطلق فهو مصدر وليس مفعولاً به ، ولا يبني له اسم مفعول فلا يتعدى فعله إليه تعدد الفعل إلى المفعول به ، بل تُعدّيه إلى المصدر ، فلذلك لم يجز أن يكون : عملت عملاً صالحًا متعدّياً إلى «صالحاً» على المفعول به .

الثاني : أن الفعل الاصطلاحي يدل على معنى وزمان ، وذلك المعنى سماه النحاة حدثاً وفعلًا حقيقة ، وسموا اللفظ الدال عليه مصدرًا ومفعولاً مطلقاً . وهذه الألفاظ صحيحة باعتبار غالب الأفعال .

وقد يكون المعنى الذي يدل عليه الفعل قائماً بالفاعل فقط من غير أن يكون صادرًا عنه كاليعلم ، بل قد لا يكون حدثاً أصلًا ولا فعلًا

حقيقياً كالعلم القديم ، فإنك تقول : عَلِمَ اللَّهُ كَذَا ، فالمعنى الذي يدلّ عليه هذا الفعل وهو العلم القديم ، ليس بفعلٍ ولا مفعولٍ ولا حدث ، بل هو معنى قائم بالذات المقدّسة على مذهب أهل السنة . وتسمية ما اشتق منه فعلًا أمرٌ اصطلاحي . وقصدى من هذا التنبية . على أن تسمية النهاة المصدر مفعولاً مطلقاً وفعلًا ليس مطرداً في جميع موارده .

وقد تنبه بعض النهاة لما ذكرنا من غير أن يوضحه هذا الإيضاح ، بل اقتصر على تقسيم المصدر إلى معنىًّا قائماً بالفاعل كالفهم والحدّر ، وإلى صادر عنه كالضرب والخط^(٢) ، وإن كان الضرب والخط قائمين بالفاعل أيضاً .

ولم يطلق النهاة المفعول المطلق على ذلك . وقد ذكرنا أن المفعول به شيءٌ وقع عليه المفعول المطلق كما ذكره النهاة ، وليس مفعولاً . وإذا نظرت إليه بقولك : ضربت زيداً ونحوه ظهر ذلك ظهوراً قوياً ، فإن زيداً ليست ذاته من فعل الضارب / .

[خلق الله العالم]

وهنا قسم آخر وهو قولنا : « خلق الله العالم » اختيار ابن الحاجب في « أماليه » انتصار العالم على المصدر بناء على أن الخلق هو المخلوق .

(١) في طفقط : « والخط » بالباء .

وأكثر النحويين لم ينظروا إلى ذلك . وظاهر كلامهم أن الخلق غير المخلوق كما هو قول طائفة من الأصوليين . وعلى هذا فالعالم مفعولٌ به ، وهو مفعول ، لأنه الآخر الصادر عن الخلق . وذات العالم موجودة بالفاعل بخلاف ذات المضروب .

والنحوة لا يسمون هذا مفعولاً مطلقاً وإنما يسمونه مفعولاً به ، والخلق نفسه هو المفعول المطلق ، وكذلك في الأفعال العامة لقوله تعالى : « مِمَّا عَمِلْتُ أَيْدِينَا^(١) » فالضمير في « عملت » مفعول به ، وهو مفعول للمخلوق . ولم يذكر النحوة هذا النوع في المفاعيل .

والظاهرة أن النحوة إنما اقتصرت على ما ذكروه من المفاعيل ، لأن العالم وإن كانت ذاته موجودة بفعل الله تعالى فالخلق واقع به ، فاندرج تحت حدّهم المفعول به ، وإن زاد بأمر آخر ، وهو كون ذاته موجودة بفعل الله تعالى .

ولم يتعرض النحوة لهذا الرائد لأنه ليس من صناعتهم ، ولا حاجة لهم إلى ذكره ، لكن يلزم على هذا أن يكون لنا مفعول من غير تقييد ليس بمصدر ، وهم قد قالوا : إن المفعول المطلق هو المصدر ، فيجب أن يقال : إن في تفسيرهم المفعول المطلق تسمحاً أو اصطلاحاً ، وإن المفعول هو الذي نشأ عن الفاعل فتارة يكون هو الفعل خاصة ، وهو المصدر ، وتارة يكون زائداً عليه كهذا المثال .

ويحتمل أن يقال : إن كثيراً من النحاة معتزلة ، وعند المعتزلة المعدوم شيء بمعنى أنه ذات متقررة في العدم ، فلا تأثير للفاعل في ذاته ، وإيراده للوجود معنى واقع عليه كالضرب على المضروب . ويكون منهم من أطلق ذلك عن عملِ واعتزال ، ومنهم من قاله : تقليداً . وهكذا الكلام في أوجد الله العالم ، ونحوه من اللفاظ الدالة على إنشاء الذوات .

وهذا الذي قلناه كله على الاصطلاح المشهور عند متأخري النحاة .

وأما سيبويه رحمه الله - وهو إمام الصنعة فأطلق على المفعول به أنه مفعول ، ولم أر في كلامه مفعولاً به ، فإنه قال باب الفاعل الذي [٤ / ٤٤] لم يتعده فعله إلى / مفعول ، وباب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول . وذكر في الأول ذهب ، وجلس ، وفي الثاني : ضرب عبدالله زيداً .

وقال : انتصب زيداً لأن مفعول تعودى إليه فعل الفاعل .

وهذا الذي قاله سيبويه سالم عن الاعتراض ، وليس فيه إطلاق المفعول على المصدر ، بل على ما يتعدى إليه فعل الفاعل ، وذلك أعم من أن يكون حاصلاً بفعل الفاعل أو ليس حاصلاً بفعله ، ولكن فعل الفاعل واقع عليه . وتسمية الأول مفعولاً حقيقة ، وتسمية الثاني مفعولاً اصطلاح أو على حذف الجار وال مجرور ، وإرادة أنه مفعول

به .

ولا يرد على عبارة سيبويه شيءٌ مما ذكرناه في تسمية معنى المصدر فعلاً حقيقةً، ولا في تسمية المصدر مفعولاً مطلقاً، فسبحان من أسعده في عبارته، وحمها عن أن يدخل عليها بآفساد.

الثالث : أن النحاة اختلفوا في إطلاق المفعول المطلق :

فقال جمهورهم : إنه يطلق على جميع المصادر . وقال بعضهم : لا يطلق إلا على مصادر الأفعال العامة كعمل و فعل و صنع .

وهذا القول كالشاذ عند النحاة . وقد نبهنا على أن بعض المصادر لا يصح أن يقال : إنه فعلٌ حقيقيٌ ولا مفعول مطلق وهو العِلْمُ القديم . ومن هذا يظهر أن معنى التعدي : أن يتعلق معنى الفعل بغير الفاعل كقولنا : علم الله كذا ، فعلُه متعلق بالعلم ، وتسميته تعالى فاعلاً في هذا المثال ليس المراد به أنه فاعل العلم ، لأن علمه ليس بمفعول ، وإنما هو على اصطلاح النحاة في أن من أسنده إليه فعل على وجه مخصوص يسمى فاعلاً .

الرابع : أن غير الله تعالى لا أثر لفعله في الذوات إجماعاً ، أعني لا يفعل ذاتاً ، وهذا متفق عليه بيننا وبين المعتزلة ، وقادت عليه الأدلة العقلية . ولم يذهب أحد من أهل الميل إلى خلافة ، ولوهذا لما قال أصحابنا : إن أعمال العباد مخلوقة لله تعالى ، واحتجوا بقوله تعالى : « والله خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ^(١) » حاولت المعتزلة الجواب بجعل « ما »

موصولة، فيكون المراد الأصنام، وهي مخلوقة لله تعالى بالاتفاق. ورد أصحابنا هذا الجواب بأن الآية جاءت للرد عليهم في عبادتهم إياها وهم / لم يعبدوها من حيث ذاتها ، وإنما عبدوها من [٤ / ٤٥] حيث هي معمولة لهم بِنَحْتِهِمْ وَتَصْوِيرِهِمْ ، كأنه قال : أتعبدون ما تنتهيون والله خلقكم ونحتكم ^(١) أو والنحت الذي تنتهيونه ، أو والمنحوت الذي صورتموه فهذه ثلاثة تقادير لأهل السنة .

أحدها : أن تكون ما مصدرية .

الثاني : أن تكون موصولة والمراد بها المصدر . وبعض النحاة يقدّرها هكذا في كل مكان أريد فيها المصدرية ، وينكر جعلها مصدرية ، وإن كان المشهور خلافه .

وعلى هذين التقديرتين الدلالة من الآية لأهل السنة ظاهرة جداً .

والثالث : أن تكون موصولة، والمراد بها المنحوت بقيد النحت وفيه جهتان : ذاته ، ولم يُعبد من جهتها ، وصُنعته ، وهي التي عُبِدَ من جهتها ، وهي مخلوقة لله تعالى بمقتضى الآية، ودللت الآية على أنها معمولة لهم .

فإن ثبت أن الصورة الحاصلة في الصنم معمولة للأدمي وقعت الدلالة لأهل السنة من الآية ، ولا تُعَيَّنُ أن يكون العمل نفسه ، فتصبح الدلالة لأهل السنة . والراجح من هذين الأمرين سند ذكره .

^(١) في ط : « ونحيتكم » .

الخامس : الصورة الحاصلة في المراد وهي على قسمين :

أحدهما : مالا أثر لفعل العباد فيه البَتَّةُ ، بل هو من فعل الله تعالى وحده إِمَّا بلا سبب من العباد ، وإِمَّا بسبب منهم يحاولونه فيوجد الله تعالى تلك الصُّورَةُ عنده ، وذلك هو الصُّورَةُ الطَّبِيعِيَّةُ ، وهي كالذُّواتُ فلا يقال : إنها مفعولة للعباد البَتَّةُ .

والثاني : ما هو أثر صنعة العبد وهو الصُّورَةُ الصناعِيَّةُ .

ومن أمثلة ذلك : الصورة الحاصلة في الصنْمِ بفتح العباد وتصويرهم ، هل تقول : إن تلك الصورة معمولة للعباد أو الله تعالى ؟
ولا شك أن على مذهب أهل السنة لا تردد في ذلك ، فإن الكُلُّ بفعل الله تعالى ، وإنما التردد على مذهب المعتزلة أو بالإضافة الكسبية على مذهب أهل السنة .

[٤ / ٤٦] والحق أن ذلك ليس من فعل العباد ولا من / كَسْبِهِمْ فإن القدرة الحاصلة لا تؤثر في غير محلها ، فإذا قلنا : صور المشرك الصنْم لم يكن من فعل المشرك إلا التصوير القائم به ، والصورة الناشئة عنه من فعل الله تعالى ، فلا يقال فيها : إنها معمولة للعباد إلا على جهة المجاز ، وإنما يقال : هي مصوّرة كما يقال في « زيد » المتعلق به الضرب : إنه المضروب .

وإذا قلنا : عمل المشرك الصنْم ، ففي الكلام مجاز بخلاف

قولنا : صور المشرك الصّنم ، وسبيه أن عمل فعل عامّ ، وصور فعل خاصّ . وسيأتي الفرق بين الأفعال الخاصة والعامّة ، فقولنا : عَمِلَ يقتضي أن الصّنم معمولٌ لمن أُسند إليه الفعل ، وليس شيءٌ من الصّنم ، لا من مادّته ولا من صورته فعلاً للْعَبْدُض ، ولا من عمله ، فكيف يكون مجموعه من عمله ؟ فلابدّ من مجاز . وفي جهة المجاز وجوه :

أحداها : أن يكون استعمل « عَمِلَ » في معنى صور استعمالاً للأعم في الأخص .

الثاني : أن يكون على حذف مضاف ، كأنه قال : عَمِلَ تصوير الصّنم ، فلا يكون التصوير على هذا مفعولاً به بل مصدراً .

وهذا الوجهان هما أقرب الوجوه التي خطرت لنا، فلنقتصر عليهما ، وبالثاني يقوى أن المراد في قوله تعالى : « وما تَعْمَلُونَ » للتصوير فيكون حجّة لأهل السنة .

السادس : الأفعال ضربان : خاصة ، وهي الأكثر مثل : قام ، وقعد وخرج ، في اللازم ، وضرب ، وأكل ، وشرب في المتعدي . وإنما كثر هذا الضرب الخاص لازماً ومتعدياً ، لأنه الذي يحصل به كمالفائدة في الخبر عن فعل خاص ، والأمر به والتهي عنه ، ونحو ذلك .

الضرب الثاني : الأفعال العامّة مثل : فعل وعَمِلَ وصنع ، وإنما جاءت هذه الأفعال ، لأنّه قد يقصد الإخبار عن جنس فعل بدون

تخصيص نوعه ، إما لعلم بالجنس دون النوع ، وإما لغرض آخر ، وكذلك الأمر به والنهي عنه وما أشبه ذلك ، ولكن هذا القصد أقل من قصد كمال الفائدة ، فلا جرم كان هذا الضرب من الضرب الأول ، ولم يجيء منه إلا ألفاظ معدودة .

[٤ / ٤٧] وإذا سئلنا عن هذه / الأفعال العامة هل هي متعددة أو لازمة ؟ لم يجز لنا إطلاق القول بواحد من الأمرين ، لأنها أعم من الأفعال المتعددة ومن الأفعال الالزامة ، والأعم من شيئاً لا يصدق عليه واحداً منها ، فإن الأعم يصدق على الأخص ولا ينعكس ، وإنما يصح أن يقال ذلك عليها بطريق الإهمال الذي هو في قوة جزئي ، فمتنى وجد في كلام أحد من الفضلاء أن عَمِيل متعددة وجوب حمله على ذلك ، وأن مراده أنها قد تكون متعددة .

وكذا إذا قبل : لازمة أو غير متعددة ، وأريد به التزوم كما هو غالب الاصطلاح .

وقد يراد بغير المتعدّي : أنه الذي لا يتجاوز معناه من حيث هو هو فيصح بهذا الاعتبار أن تقول : إن عَمِيل لا تتعدّي ، لأن معناها العمل ، والعمل من حيث هو هو لا يتعدّي إلا إذا أريد به عمل خاص ، فيكون ذلك العمل الخاص هو المتعدّي لا مطلق العمل . ومدلول عَمِيل إنما هو مطلق العمل ، فيصح أن مدلولها لا يتعدّي وهكذا : فعل وصنع .

السابع : أن هذه الأفعال مع عمومها لها مصادر ، وهي : الفعل والعمل والصنعة ، وهي أحداث عامة يندرج تحتها غيرها من الأحداث الخاصة ، وتلك الأحداث أفعال حقيقة ويصدق عليها : مفعولات ، ومعمولات ، ومصنوعات ، باعتبار أنها صادرة عن الفاعل ، والشخص فاعل لفعله ، فلا شك أن فعله مفعول له ، فلذلك اتفق النحاة هنا على أنه يطلق على مصادر هذه الأفعال اسم المفعول المطلق ، بخلاف الأفعال الخاصة لا يصدق على الضرب أنه مفعول عند بعضهم ، وإن كان هو مفعولاً في الحقيقة . ولا شك أنه لا يصدق عليه مضروب بلا خلاف .

وإنما صدق على الفعل مفعول لاتفاقهما في لفظ «فاء ، عين ، لام» ، وكذلك عمل وصنع . ويقال في العمل والصنعة : معمول ومصنوع ، ومع ذلك فلا يكون متعدياً بل يصح ذلك .

وإن أريد به معنى خاص لازم ، أو أريد به مطلق الفعل الذي هو أعم من اللازم والمتعدد ، فإذا قلت : عملت عملاً أو فعلت فعلًا أو صنعت صنعاً فانتصابه على المصدر ليس إلا ، نعم إن أردت بالفعل المفعول الذي ليس هو الحدث بل المفعول به كان مجازاً ، وحينئذ يصح فيه أن يكون مفعولاً به .

وفيه تجوز أيضاً من جهة أن حقيقة المفعول هو الصادر عن [٤ / ٤٨] الفاعل ، وحقيقة المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل على ما تقدم من اصطلاح متاخر النحاة ، وهو ما متغيران كما قدمنا .

الثامن : إذا قلت : عَمِلَ مِحْرَاباً ، فإن أُسندت الفعل إلى الله تعالى صَحٌّ وانتصب «محراباً» على أنه مفعول به وهو أيضاً مفعول . ومنه قوله تعالى : ﴿ مِمَّا عَمِلْتَ أَيْدِينَا ﴾ ، وقد بينا وجه ذلك فيما سبق .

وإن أُسندته إلى غير الله ، فقلت : عَمِلَ النَّجَارُ مِحْرَاباً لَمْ يَكُنْ المِحْرَابُ مَفْعُولاً نَفْسَهُ ، لما قَدَّمْنَا أَنَّ عَمَلَ الْعِبَادَ لَا يَتَجَازُهُمْ ، ولأنَّ مَادَةَ المِحْرَابِ لَيْسَ مَعْمُولَةً لِلْعِبَادِ وَهِيَ جَزءٌ مِنَ الْمِحْرَابِ ، وأَوْلَى أَنْ لَا يَكُونَ الْكُلُّ مَعْمُولاً لَهُمْ .

وفي جعله مفعولاً به تفصيل ، وهو أنك إذا جعلت عَمِلَ مِحْرَاباً عن «نَجَرٍ» كان إِعْمَالَهُ في «محراباً» حَقِيقَةً على أنه مفعول به كقولك : نَجَرْتُ مِحْرَاباً ، فإن النَّجَرُ واقع على المِحْرَابِ وَقُوَّةُ الضرب على زيد ، وكان المجاز في لفظ عَمِلٍ ليس إلَّا .

وإن جعلت عَمِلَ على حقيقته ، فإن جعلته على حذف مضارف كما سبق فالتقدير : عَمِلَ تصویر مِحْرَابٍ ، فالتصویر مصدر ، فإذا حذف وأقيمت المِحْرَاب مقامه أعرَبَ مفعولاً به على المجاز .

وإن قَدْرَتَهُ : عملت صنعة مِحْرَابٍ ، على أن تكون الصورة الحاصلة في المِحْرَاب مَعْمُولَةً بخلاف ما قلناه فيما سبق كان كذلك أيضاً .

وإن جعلت المِحْرَاب مَعْمُولاً باعتبار أنه محل العمل إطلاقاً لاسم المحل على الحال لزم المجاز أيضاً ، فالمجاز لازم على كل

تقدير ، ولا شك في جواز الإطلاق قال تعالى : « لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلْتُهُ أَيْدِيهِمْ ^(١) ». »

التاسع : بان بهذا : أن قوله « اعملوا صالحاً » إنما ينتصب « صالحاً » فيه على غير المفعول به ، ولا يجوز انتصابه على المفعول به إلا بمجازين :

أحدهما : إطلاق الصالح على المفعول الذي ليس عملاً .

والثاني : إضافة العمل إليه .

وشيء ثالث : وهو حذف الموصوف من غير دليل ، بخلاف ما إذ قدرنا عملاً الذي هو المصدر ، فإن الفعل يدلّ عليه ، وكل واحد من هذه الثلاثة لا يصار إليه من / غير ضرورة ، ولا ضرورة في جعله [٤ / ٤٩] مفعولاً به ، فكيف يصار إليه ، وفيه هذه المحذورات الثلاثة ؟

العاشر : ظهر بهذا وجه التقدير في قوله تعالى : « إن اعْمَلْ سَابِغَاتٍ » ، وقوله تعالى « يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِبٍ وَتَمَاثِيلٍ ». وأما قوله تعالى : « اعْمَلُوا آلَ دَاؤَدَ شَكْرًا ^(٢) » فانتصاب « شَكْرًا » على أنه مفعول له .

وجوز الزمخشري أن يكون مفعولاً به على المشاكلة وفيه مجاز .

(١) بـ / ٣٥ .

(٢) بـ / ١٣ .

وأما قوله تعالى : « مَنْ يَعْمَلْ سُوءً يُجْزَ بِهِ »^(١) قوله : « وَمَنْ يَعْمَلْ مِن الصالحات »^(٢) وما أشبه ذلك فكلها ترجع إلى المصدر .

الحادي عشر : إنما فرقنا بين الأفعال العامة والخاصة ، لأن تعدى الفعل إلى المفعول معناه وصول معناه إليه ، فال فعل الخاص كالضرب مثلاً تعدى بوصول الضرب إلى المضروب ، ولا يلزم من ذلك أن يكون الضارب مؤثراً في ذات المضروب ، أعني موجداً لها ، والفعل العام كعامل مثلاً تعدى بوصول معناه وهو العمل ، والعمل معنى عام في الذات وصفاتها ، فلذلك اقتضى العموم ، واتحاد المعمول حتى يقوم دليلاً على خلافه .

فمثار الفرق إنما هو من معاني الأفعال ووصولها إلى المفعول .

الثاني عشر : من الأفعال نوع آخر مثل قال ولفظ ، يخفى الفرق بين القول والمقال ، واللفظ والملفوظ ، لأن المقال والملفوظ هو الأصوات والحرف المقطعة ، وهي القَوْلُ واللَّفْظُ .

والوجه في الفرق بينهما أن هنا امررين :

أحدهما ، حركة اللسان ونحوه مما فيه مقاطع الحروف بتلك الحروف .

(١) النساء / ١٢٣ .

(٢) النساء / ١٢٤ .

والثاني نفس تلك الحروف المقطعة المسموعة التي هي كيفيات تعرض للصوت الخارج بتلك الحركات ، فالأول : هو التلفظ وهو القول واللُّفْظ اللذان هما مصدران ، والثاني : هو المقول والملفوظ ، فإذا قلت : لفظت لفظاً ، أو قلت قولًا لك أن تري الأول فتنصب اللُّفْظ والقول على المصدرية ، ولكن أن تري الثاني فتنصبهما على المفعول به ، وهما أمران متغايران وإن لم يتجاوزا / الفاعل وهو اللافظ القائل [٤ / ٥٠] المتكلّم . وليس من شرط تعدى الفعل أن يتجاوز إلى غير محلّ الفاعل ، بل الشرط المغایرة سواءً تجاوز في محله أو في غير محله .
هذا ما انتهى إليه نظري في هذه المسألة . والله تعالى أعلم .

[رأى للجرجاني في إعراب «السموات» مفعولاً، في
«خلق الله السموات»]

أورد الشيخ عبد القاهر الجرجاني على قولهم في مثل : «خلق الله السموات والأرض^(١)» أن السموات مفعولٌ به إيراداً ، هو أن المفعول به عبارةً عما كان موجوداً ، فأوجد الفاعل فيه شيئاً آخر نحو ضربت زيداً ، فإن زيداً كان موجوداً ، والفاعل أوجد فيه الضرب .
والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجوداً بل عدماً مخصوصاً ، والفاعل يوجده ويخرجه من العدم .

و «السموات» في هذا التركيب إنما كانت عدماً مخصوصاً فاخترجها الله تعالى من العدم إلى الوجود . انتهى .

وتبعه على ذلك ابن الحاجب وابن هشام ، ويقال إنه مذهب الرماني أيضاً .

[إجابة التبريري عن هذا الاعتراض]

أجاب الشيخ تاج الدين التبريري عنه :

بأننا لا نُسلِّم أن من شرط المفعول به وجوده في الأعيان قبل إيجاد الفعل ، وإنما الشرط توقف عقلية الفعل عليه سواء كان موجوداً في الخارج نحو : ضربت زيداً أو ما ضربته ، أم لم يكن موجوداً نحو بنيت الدار . قال الله تعالى : ﴿ أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ﴾^(١) ، فإن الأشياء متعلقة بفعل الفاعل بحسب عقليته ، ثم قد توجد في الخارج وقد لا توجد ، وذلك لا يُخرِّجه عن كونه مفعولاً به . وقال الله تعالى : ﴿ خَلَقْتَكُمْ مِنْ قَبْلِ وَلَمْ تَكُنْ شَيْئاً ﴾^(٢) .

وأجاب الشيخ شمس الدين الأصفهاني في شرح الحاجية :

بأن المفعول به بالنسبة إلى فعل غير الإيجاد يقتضي أن يكون موجوداً ، ثم أوجد الفاعل فيه شيئاً آخر ، فإن إثبات صفة غير الإيجاد يستدعي ثبوت الموصوف أولاً ، وأما المفعول به بالنسبة إلى الإيجاد فلا يقتضي أن يكون موجوداً ، ثم أوجد الفاعل فيه الوجود ، بل يقتضي أن لا يكون موجوداً ، وإلاً لكان تحصيلاً للحاصل .

[٥١ / ٤]

انتهى . /

(١) طه / ٥٠

(٢) مريم / ٩

[فائدة في قول سيبويه : زيد أفضل من عمرو]

قال سيبويه : «من» في قولهم : «زيد أفضل من عمرو» لابتداء الارتفاع^(١) ،

واعتراض بأنه لا يقع بعدها «إلى». انتهى.

[إجابة الشيخ ذكوان عن هذا الاعتراض]

وأجاب الشيخ ذكوان :

بأن المتكلّم غرضه بيان ابتداء الفعل ، وليس له غرض في انتهاءه . فتأمل .

[تفسير قوله تعالى: ﴿ التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ ﴾ الآية

من فوائد الشيخ جمال الدين بن الزمل堪اني في تفسير قوله تعالى: ﴿ التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ ﴾^(٢) ، الآية

(١) عبارة سيبويه كما وردت في الكتاب هي : «وكذلك : هو أفضل من زيد ، إنما أراد أن يفضله على بعض ولا يعم ، وجعل : «زيداً» الموضع الذي ارتفع منه أو سفل منه في قوله : شرًّا من زيد». انظر ٢ / ٣٠٧ .

(٢) التوبة / ١١٢ .

في الجواب عن السؤال المشهور وهو أنه: كيف ترك العطف في جميع الصفات، وعطف الناهون عن المنكر على الأمرون بالمعروف باللواو^(١)؟

قال : عندي فيه وجه حسنٌ وهو أن الصّفات تارة تُنسَقُ بحرف العطف ، وتارة تُذْكَر بغيره ، ولكلّ مقالٍ معنىً يناسبه ، فإذا كان المقامُ مقامَ تَعْدَادِ صفاتٍ من غير نَظَرٍ إلى جمع أو انفراط حَسْنٍ إسقاط حرف العطف .

وإن أريد الجمع بين الصّفتين أو التبّيه على تغایرهما عُطِّف بالحرف ، وكذلك إذا أريد التشويغ لعدم اجتماعهما أتى بالحرف أيضاً .

وفي القرآن الكريم أمثلة تبيّن ذلك ، قال الله تعالى : ﴿ عَسَى رَبُّهُ إِن طَّلَّقُكُنَّ أَن يُبْدِلَهُ أَزْواجًا خَيْرًا مِنْكُنْ مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيَّبَاتٍ وَأَبْكَارًا ﴾^(٢) .

فأتى باللواو بين الوصفيين الآخرين ، لأن المقصود بالصفات الأولى ذُكرُها مجتمعةً ، واللواو قد ثُوِّهِم التشویغ ، فحذفت . وأمّا الأبكار

(١) الآية بقامتها هي : « التائبون العابدون ، الحامدون ، السائحون ، الراكعون ، الساجدون ، الأمرون بالمعروف ، والناهون عن المنكر ، والحافظون لحدود الله ، وبشر المؤمنين » .

(٢) التحرير / ٥

فلا يكن ثيّبات ، والثيّبات لا يكُنْ أبكاراً ، فأتى بالواو لتضاد التوعين ، وقال تعالى: « حَمَّ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ . غَافِرُ الذَّنْبِ ، وَقَابِلُ التَّوْبَ شَدِيدُ الْعَقَابِ ذِي الطُّولِ »^(٢) .

فاتى بالواو في الوَصْفَيْنِ الأوَلَيْنِ ، وحذفها في الوصفين الآخرين ، لأن غفران الذَّنْب ، وقبول التوبة قد يُظَنُّ أنهما يجريان مَجْرِي الواحد لتلازمهما ، فمن عَفَرَ الذَّنْبَ قَبْلَ التَّوْبَةِ ، فبَيْنَ اللَّهِ سَبَحَانَهُ [٤ / ٥٢] وَتَعَالَى بِعَطْفِ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ أَنَّهُمَا / مفهومان متغاييران ، ووصفان مختلفان يجب أن يُعطى كُلُّ واحدٍ منهما حُكْمَهُ ، وذلك مع العطف أَبْيَنَ وأَوْضَعَ ، وأَمَّا شَدِيدُ الْعَقَابِ ، وذِي الطُّولِ فَهُمَا كالمتضادَيْنِ ، فَإِنْ شَدَّةُ الْعَقَابِ تَقتضي اتِّصالُ الضررِ ، وَالاتِّصافُ بِالطُّولِ يَقتضي اتِّصالُ النفعِ ، فَحذفُ لِيعرفُ أَنَّهُمَا مجتمعان في ذاته تعالى ، وأن ذاته المقدسة موصوفة بهما على الاجتماع ، فهو في حالة اتصافه بشَدِيدِ الْعَقَابِ ذُو الطُّولِ ، وفي حالة اتصافه بذِي الطُّولِ شَدِيدُ الْعَقَابِ ، فَحَسْنُ تَرْكُ العطف لهذا المعنى .

وفي الآية التي نحن فيها يتضح معنى العطف وترُكُه مما ذكرناه ؛ لأن كُلَّ صفةٍ ممَّا لم تُنسق بالواو مغايرة للأخرى .

والفرقُ أَنَّهُما في اجتماعهما كالوَصْفُ الواحدِ لموصوف واحدٍ ، فلم يَحْتَاجْ إِلَى عَطْفٍ ، فلما ذُكِرَ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالْمُنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ

(١) غافر ١ ، ٢ ، ٤ .

وهما متلازمان أو كالمتلازمين مستمدان من مادة واحدة كغُفران الذَّنب وقَبُول التوبه حَسْنُ العطف ، ليبيِّنَ أنَّ كُلَّ واحد متعبد به على حدته ، قائم بذاته ، لا يكفي منه ما يحصل في ضمن الآخر ، بل لا بدَّ أن يظهر أمره بالمعروف بتصريح الأمر ونفيه عن المنكر بتصريح النهي ، فاحتاج إلى العطف .

وأيضاً فلما كان الأمر والنهي ضَدَّيْنَ أحدهما طَلَبَ الإِيجاد ، والأخر طَلَبُ الإِعدام كانا كالثَّ نوعين المتغايرين في قوله « ثَيَّبات وأبكاراً » فَحَسْنُ العطف بالسواء .

[سؤال الصَّفدي للسبكي عن إعراب: « استطعما أهلها »]

كتب الصَّلاح الصَّفدي إلى الشيخ تقي الدين السبكي يسأله عن قوله تعالى: « استطعما أهلها »^(١) .

أسيدنا قاضي القضاة ومن إذا
بدا وجْههُ استحياه القرمان^(٢)
ومَنْ كَفَّهُ يوم الندا ويَرَاعه
على طِرسه بحران يَلْتَقيان

(١) الكهف / ٧٧

(٢) وانظر النص الشعري والتعليق عليه ، وإجابة السبكي عنه نثراً وشعراً في تفسير الألوسي ١٦ / ٣ ، ٤ ، ٥ .

وَمَنْ إِنْ دَجَتْ فِي الْمُشْكِلَاتِ مَسَائِلُ

جَلَاهَا بِفَكْرٍ دَائِمٍ الْمَعْانِ

رَأَيْتَ كِتَابَ اللَّهِ أَكْبَرَ مُعْجِزًا

لِأَفْضَلِ مَنْ يَهْدِي بِهِ التَّقْلَانِ

وَمِنْ جُمْلَةِ الْإِعْجَازِ كَوْنِ اخْتِصَارِهِ

بِإِيجَازِ الْفَاظِ وَبَسْطِ مَعْانِ

وَلَكَنِّي فِي الْكَهْفِ أَبْصَرْتُ آيَةً

بِهَا الْفَكْرُ فِي طُولِ الزَّمَانِ عَنَانِي

وَمَا هِيَ إِلَّا، أَسْطَعْمَا أَهْلَهَا، فَقَدْ

نَرَى أَسْتَطْعَمَا هُمْ مِثْلَهُ بِبِيَانِ /

فَمَا الْحِكْمَةُ الْغَرَاءُ فِي وَضْعِ ظَاهِرٍ

مَكَانٌ ضَمَّنَ إِنَّ ذَاكَ لِشَانِ

فَارْسَدُ عَلَى عَادَاتِ فَضْلِكَ حِيرَتِي

فَمَا لِي بِهَذَا يَا إِمَامَ يَدَانِ

[٤ / ٥٣]

فَأَجَابَهُ بِمَا نَصَّهُ :

قوله : « استطعما أهلها » متعين واجب ولا يجوز مكانه :

استطعماهم ، لأنَّ استطعما صفة للقرية في محلَّ خفض جارية على غير

من هي له كقولك أهل قريةٍ مُسْتَطَعِمٍ أهلها .

لو حذفت «أهلها» هنا، وجعلت مكانه ضميراً لم يجُزْ ، فكذلك هذا .

ولا يسوغ من جهة العربية شيء غير ذلك ، إذ استطعما صفة القرية ، وجعله صفة لقرية سائغٌ عربيّ لا تردد الصناعة ولا المعنى ، بل أقول : إن المعنى عليه .

أما كون الصناعة لا تردد فلأنه ليس فيه إلا وصف نكرة بجملة ، كما توصف سائر النكرات .

والتركيب محتملٌ ثلاثة أعراب :
أحدها : هذا .

والثاني : أن تكون الجملة في محل نصب صفة لأهل .

والثالث : أن تكون الجملة جواب إذا .

والأعراب الممكّنة منحصرة في الثلاثة لا رابع لها .
وعلى الأول لا يصحّ لما قدمناه ، فمن لم يتأمل الآية كما تأملناها ظنّ أن الظاهر وقع موقع المضمر أو نحو ذلك فغاب عنه المقصود ، ونحن - بحمد الله - وفتنا الله للمقصود ، ولمحنا بعين الإعراب الأول من جهة معنى الآية ومقصودها ، وأنّ الثاني والثالث وإن احتملهما التركيب بعيدان عن مغزاها .

أما الثالث وهو كونه جواب إذا فلأنه تصير الجملة الشرطية معناها الإخبار باستطاعهما عند إتيانهما ، وأن ذلك تمام معنى الكلام .

ويجعل مقام موسى والخضر عن تجريد قصدهما ، أو أن يكون
معظمه ، أو هو طلب طعمة أو شيئاً من الأمور الدنيوية ، بل كان
القصد : ما أراد ربك أن يبلغ اليتيمان أشدّهما ، ويستخرجا كنزهما
رحمةً من ربك ، وإظهار تلك العجائب لموسى عليه السلام ، فجواب
إذا قوله : « قالَ لَوْ شِئْتَ » إلى تمام الآية .

وأما الثاني وهو كونه صفة « لأهل^(١) » في محل نصب فلا تصير
العناية إلى شرح حال « أهل » من حيث « هُم هُم » ولا يكون للقرية أثر
[٤ / ٥٤] في ذلك ، ونحن نجد بقية الكلام مشيراً إلى القرية نفسها / ألا ترى
إلى قوله تعالى : « فوجَدَا فِيهَا » ، ولم يقل : عندهم ، وأن الجدار
الذي قصدا إصلاحه ، وحفظ ما تحته جزءٌ من قرية مذمومةٍ مذموم^(٢)
أهلها ، وقد تقدم منهم سوء صنيع من الإباء عن حق الضيف مع
طلبه ، وللبقاء تأثير في الطياع ، فكانت هذه القرية حقيقة بالإفساد
والإضاعة ، قُوبلت بالإصلاح لمجرد الطاعة ، فلم يقصد إلا العمل
الصالح ، ولا مواجهة بفعل الأهل الذين منهم غاء ورائح ، فلذلك
قلت : إن الجملة يتquin من جهة المعنى جعلها صفة لقرية ، ويجب
معها الإظهار دون الإضمار ، وينضاف إلى ذلك من الفوائد أن الأهل
الثاني يحتمل أن يكونوا هم الأول أو غيرهم ، أو منهم ومن غيرهم .

(١) في قوله تعالى : « إِذَا أَتَيْنَا أَهْلَ قَرْيَةً » .

(٢) سقطت الكلمة : « مذموم » من ط .

والغالب أن من أتى قرية لا يجد جمّلة أهلها دفعةً بل يقع بصره أولاً على بعضهم ، ثم قد يستقر بهم ، فلعل هذين العبدان الصالحين لما أتيا قدر الله لهم لما يظهر من حُسْن استقراء جميع أهلها على التدريج ، ليبيّن به كمال رحمته ، وعدم مؤاخذته بسفه صنيع بعض عباده .

ولو عاد الضمير ، فقال : استطعماهم تعين أن يكون المراد الأولين لا غير ، فأتى بالظاهر استشعاراً بتأكيد العموم فيه ، وأنهما لم يتراكا أحداً من أهلها حتى استطعماه فأبى ، ومع ذلك قابلهم بأحسن الجزاء .

فانظر إلى هذه المعاني والأسرار كيف غابت عن كثير من المفسّرين ؟ واحتجبت تحت الأستار حتى ادعى بعضهم أن ذلك تأكيد ، وادعى بعضهم غير ذلك ، وترك كثيراً التعرّض لذلك رأساً .

وبلغني عن شخص أنه قال : إن اجتماع الضميرين في كلمة واحدة مستقلّ ، فلذلك لم يقل : استطعماهم وهذا شيء لم يقله أحد من النّحاة ، ولا له دليل ، والقرآن والكلام الفصيح ممتلىء بخلافه ، وقد قال تعالى في بقية الآية ﴿يُضَيِّقوهُمَا﴾ وقال تعالى : ﴿فَخَانَتَاهُمَا﴾^(١) ، وقال تعالى : ﴿هَتَنِي إِذَا جَاءَنَا﴾^(٢) في قراءة

(١) التحرير / ١٠

(٢) الزخرف / ٣٨

الحرميين وابن عامر^(١) ، ولا ما يوضع^(٢) هكذا .

فهذا القول ليس بشيء ، وليس هو قوله حتى يُحْكى . وبما قيل
نبهت على رَدَّه .

ومن تمام الكلام في ذلك أن « استطعما » إذا جعل جواباً فهو
متأخر عن الإتيان ، وإذا جعل صفةً احتمل أن يكون الإتيان قد اتفق
[٤ / ٥٥] قبل هذه المرة / وذكر تعريفاً وتنبيهاً على أنه لم يحملهما على عدم
الإتيان لقصد الخير ، قوله : « فوجدا » معطوفاً على « أتيا » .

فهذا ما فتح الله على ، والشعر يضيق عن الجواب .

وقد قلت :

لأسرار آيات الكتابِ معاني
تدقَّ فلا تبدو لكلَّ معاني
وفيها لمرتاضٍ ليسبِّ عجائب
سنابرقها يعنيه القمران
إذا بارقَ منها لقلبي قدْ بدا
هممتُ قريرَ العين بالطيرانِ

(١) في النشر ٢ / ٣٦٩ : قرأ المدينان وابن كثير ، وابن عامر وأبو بكر بـالـفـ بـعـدـ الـهـمـزـةـ عـلـىـ التـثـنـيـةـ ، وقرأ الـبـاقـونـ بـغـيـرـ الـفـ عـلـىـ التـوـحـيدـ .

(٢) في ط : « وأن موضع » مكان : « ولا ما يوضع » ، كما في النسخ المخطوطة .

سروراً وإبهاجاً وصولاً على العلّى
 كأني على فوق السمّاك مكانٍ
 فما المُلكُ والأكون بالبيضِ والقنا
 وعندِي وجوهُ أسفَرَتْ بتهاني
 وهاتيك منها قد أبحثُك سرّها
 فشكراً لمن أولاًك حُسْنَ بَيَانٍ
 أرى استطع مما وصفاً على قرية جرى
 وليس لها^(١) والنحو كالميزان
 صناعته تقضي بأنْ استارة
 يعود عليه ليس في الإمكان
 وليس جواباً لا ولا وصف أهلها
 فلا وجه للإضمamar والكتمان
 وهذه ثلاثة ماسواها بِمُمْكِينٍ
 تعين منها واحدٌ فسباني
 ورضت لها^(٢) فكري إلى أن تمخضت
 به زُبْدة الأحقاب من ذِ زمانٍ

(١) في هامش الألوسي ١٦ / ٤ : « أي صفة جرت على غير من هي له ». .

(٢) في الألوسي : « بها » بالباء .

وأن حياتي في تموج أبحـر
من العـلم في قلبي يمـد^(١) لـساني

وكم من كناس^(٢) في حـمـايـ لمـخدـر^(٣)

إلى أن أرى أهـلاً ذـكـيـ جـنـانـ

فيـصـطـادـ منـيـ ماـ يـطـيقـ اـقـتـاصـهـ

ولـيـسـ لـهـ بـالـشـارـدـاتـ يـداـنـ

منـيـ (٤) سـلـيمـ الـذـهـنـ رـيـضـ اـرـتـوـيـ

يـكـلـ عـلـومـ الـخـلـقـ ذـوـ إـمـعـانـ

فـذـاكـ الـذـيـ يـرجـىـ لـإـيـضـاحـ مـشـكـلـ

وـيـقـصـدـ لـلـتـحـرـيرـ وـالـتـبـيـانـ

وـكـمـ لـيـ فـيـ الـأـيـاتـ حـسـنـ تـدـبـرـ

مـنـ اللـهـ ذـيـ الـفـضـلـ الـعـظـيمـ حـبـانـيـ

بـجـاهـ رـسـولـ اللـهـ قـدـ نـلـلتـ كـلـماـ

أـتـيـ وـسـيـأـتـيـ دـائـمـاـ بـأـمـانـ

(١) في ط : « وعند » مكان : « ويد » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة وتفسير الألوسي .

(٢) الكناس : المكان الذي بين الشجر يكتن فيه ويستر الظبي .

(٣) أي مستر .

(٤) في ط : « مناتي » .

فصلٌٰ علیه اللہٗ ما هبّت الصّبا

وَسَلَّمَ مَا دَامَتْ لَهُ الْمَلْوَانِ^(١)

^(٤) وكتب الصلاح الصفدي بهذا السؤال أيضاً إلى الشيخ زين

الدين / على بن شيخ العوينة^(٣) الموصلي - رحمه الله - فأجاب بما [٤ / ٥٦] نصّه يقول :

سُكَّلْ لِمَاذَا اسْتَطَعْهُمْ أَهْلَهَا أَتَى
عَنْ اسْتَطْعَمَهُمْ إِنْ ذَاكَ لِشَانِ
وَفِيهِ اختصارٌ لِيُسْ ثُمَّ وَلَمْ تَقِفْ
عَلَى سَبَبِ الرَّجْحَانِ مِنْذُ زَمَانِ
فِهَاكَ جَوَاباً رَافِعاً لِنِقَابِهِ
يَصِيرُ بِهِ الْمَعْنَى كَرَأِي عِيَانِ
إِذَا مَا اسْتَوَى الْحَالَانِ فِي الْحُكْمِ رَجَعَ الْضَّ
مِيرَ وَأَمَّا حِينَ يَخْتَلِفُانِ
بَأَنْ كَانَ فِي التَّصْرِيفِ إِظْهَارُ حُكْمَةِ
كِرْفَعَةِ شَانِ أَوْ حَقَارَةِ جَانِ
كَمْثُلْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ يَقُولُ ذَا
وَمَا نَحْنُ فِيهِ صَرَّحُوا بِأَمَانِ

(١) الملوان : الليل والنهر : الواحد : ملأً مقصور .

(٢) في الألوسي ١٦ / ٤ : عز الدين .

(٣) في طفقط : « الغوينة » بالغين .

وهذا على الإيجاز والبساط جاء في
 جوابي مشوراً بحسن بيان
 فلا تتحن بالنظم من بعد عالماً
 فليس ليكُل بالقريض يدان
 وقد قيل إن الشعري يزري بهم فلا
 يكاد يُرى من سابق برهان
 ولا تنسني عند الدعاء فإنني
 سأبدي مزاياكم بكل مكان
 واستغفر الله العظيم لما طغى
 به قلمي أو طال فيه لساني

والجواب المتوسط بالنشر

هو أنه لما كانت الألفاظ تابعةً للمعنى لم يتحتم الإضمار بل قد يكون التصريح أولى ، بل ربما يكاد يصل إلى حد الوجوب كما سنبين إن شاء الله تعالى .

ويدل على الأولوية قول أرباب علم البيان ما هذا ملخصه : لما كان للتصرير عمل ليس للكناية كان لإعادة اللفظ من الحسن والبهجة والفحامة ما ليس لرجوع الضمير . انتهى كلامهم .

فقد يعدل إلى التصرير إما للتعظيم وإما للتحقير والنداء ، وإما لتشريع في النداء يُقْبِح الفعل ، وإما لغير ذلك .

فمن التعظيم قوله تعالى : « قل هو الله أحد ، الله الصمد »^(١) دون « هو » قوله تعالى : « وبالحق أنزلناه وبالحق نزل »^(٢) ولم يقل : وبه ، قوله تعالى : « الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج »^(٣) فقد كرر لفظ « الحج » مرتين دون أن يقال : فمن فرضه فيهن ولا جدال فيه إعلاماً بتعظيمه .

هذه العبارة من حيث إنها فريضة العمر فيها شبهة عظيم بحال الموت والبعث فناسبه حال تعظيمه في القلوب / التصرير بالاسم [٤ / ٥٧] ثلاث مرات . ومنه قول : الخليفة أمير المؤمنين يرسم بكل ذكر دون « أنا » إما لتعظيم ذلك الأمر ، أو لتوقيبة داعية المأمور ، أو نحوهما ، وقول الشاعر :

* نَفْسَ عِصَامَ سَوَّدَتْ عِصَاماً^(٤) *

. ٢ ، ١ / الإخلاص

. ١٠٥ / الإسراء

. ١٩٧ / البقرة

(٤) في ديوان النابغة تحقيق الشيخ محمد طاهر بن عاشور ما نصه : « في جميرة أشعار العرب في باب خبر الذين قدمو النابغة يقول لعاصم بواب النهان : نفس عصام سودت عصاماً وعلمه الكرا والإقداماً وجعلته ملكاً هماً

وقد ثبت ذلك في آخر شرح عاصم بن أيوب ، ولا أدرى ، هل هو مما أثبته عاصم أو من زيادات المطبعة ، وزاد شطرًا رابعًا قوله :

وقول أبي تمام

٧٠٠ = قد طلبنا فلم نجِدْ لك في السؤ
دَيْ والمُجَدْ والمكارم مِثْلًا

فإن إيقاع الطلب على المثل أوقع من إيقاعه ضميره لو قال:
طلبنا لك مثلاً فلم نجده . وقال بعض أهل العصر:

٧٠١ = إذا برَقت^(١) يوماً إسرةً وجهه
على الناس قال الناس جلَّ المنورُ

وأما ما يكاد يصل إلى حد الوجوب، فمثل قوله تعالى :
﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحَلَّنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ﴾^(٢) إلى قوله تعالى : ﴿وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً
إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِنَبِيٍّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتُكْحِهَا﴾ إنما عدل عن
الإضمار إلى التصريح ، وكرر اسمه صلى الله عليه وآله وسلم تبيهاً
على أن تخصيصه صلى الله عليه وآله وسلم بهذا الحكم أعني النكاح

* حتى علا وجاؤ الأقواما *

=
انظر ملحقات حرف الميم / ٢٤٧

هذا وفي هامش الديوان / ٢٤٧

« هو عصام بن شهير الجرمي حاجب العمان بن المنذر ، يزيد أنه اكتسب
السؤدد بكمالاته لا بآبائه ، ولذلك اشتهر أن يقال للذى اكتسب السؤدد من
غير سابق أسلافه : إنه عصامي ، ويقولون : كن عصامياً ولا تكون عظامياً ».

(١) في ط : « برجت » مكان : « برقـت » ، تحريف ، صوابه من المخطوطات .

(٢) الأحزاب / ٥٠ .

بالهبة عن سائر الناس لمكان النبّوة ، و تكرير^(١) اسمه صلى الله عليه وآلـه وسلم تنبـيـهاً عـلـى عـظـم شـأنـه ، وجـالـلة قـدـره إـشـارـة إـلـى عـلـة التـخـصـيـص وـهـيـ النـبـوـة .

ومن التـحـقـير : « فـبـدـلـ الـذـينـ ظـلـمـواـ قـوـلـاـ غـيـرـ الـذـيـ قـيـلـ لـهـمـ فـأـنـزـلـنـاـ عـلـىـ الـذـينـ ظـلـمـواـ »^(٢) دون « عليـكـمـ » ، « وـقـالـواـ قـلـوبـنـاـ غـلـفـ بـلـ لـعـنـهـمـ اللـهـ بـكـفـرـهـمـ »^(٣) أـضـمـرـهـناـ ، ثـمـ لـمـاـ أـرـادـ المـبـالـغـةـ فـيـ ذـمـهـمـ صـرـحـ فـيـ الآـيـةـ الثـانـيـةـ وـالـثـالـثـةـ بـكـفـرـهـمـ فـقـيـلـ : « فـلـعـنـةـ اللـهـ عـلـىـ الـكـافـرـيـنـ »^(٤) « وـلـلـكـافـرـيـنـ عـذـابـ مـهـيـنـ »^(٥) وـأـمـالـهـ كـثـيرـ .

إـذـاـ تـقـرـرـ هـذـاـ أـصـلـ فـنـقـولـ : لـمـاـ كـانـ أـهـلـ هـذـهـ الـقـرـيـةـ مـوـصـوفـيـنـ بـالـشـعـحـ الـغالـبـ ، وـالـلـؤـمـ الـلـازـبـ بـدـلـلـ قـوـلـهـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ وـسـلـمـ « كـانـواـ أـهـلـ قـرـيـةـ لـيـتـامـاـ » ، وـقـدـ صـدـرـ مـنـهـمـ فـيـ حـقـ هـذـيـنـ الـعـبـدـيـنـ الـكـرـيمـيـنـ عـلـىـ اللـهـ مـاـ صـدـرـ مـنـ المـنـعـ بـعـدـ السـؤـالـ كـانـواـ حـقـيـقـيـنـ بـالـنـدـاءـ عـلـيـهـمـ بـسـوـءـ الصـنـيـعـ ، فـنـاسـبـهـ ذـلـكـ التـصـرـيـعـ بـاسـمـهـمـ لـمـاـ فـيـ لـفـظـ الـأـهـلـ مـنـ الدـلـالـةـ عـلـىـ الـكـثـرـةـ مـعـ حـرـمـانـ هـذـيـنـ /ـ الـفـقـيرـيـنـ مـنـ خـيـرـهـمـ مـنـ [٥٨ / ٤] اـسـتـطـعـاـمـهـمـاـ إـيـاهـمـ ، وـلـمـاـ دـلـلـ عـلـيـهـ حـالـهـمـ مـنـ كـدـرـ قـلـوبـهـمـ وـعـمـىـ

(١) في ط : « ولكن » مكان : « وتـكرـيرـ » ، تـحـرـيفـ . صـوـابـهـ مـنـ الـمـخـطـوـطـاتـ .

(٢) البقرة / ٥٩

(٣) البقرة / ٨٨

(٤) البقرة / ٨٩ وفي ط : « لـعـنـةـ » بـدـونـ فـاءـ .

(٥) البقرة / ٩٠

بصائرهم ، حيث لم يتفسروا فيهما ما تفرّسه صاحب السفينة في قوله : «أرى وجوه الأنبياء» .

هذا ما يتعلّق بالمعنى .

وأمّا ما يتعلّق باللفظ فلِمَا في جمْع الضميرين في الكلمة واحدة من الاستقال ، فلهذا كان قليلاً في القرآن المجيد .

وأمّا قوله تعالى : ﴿فَسَيُكْفِرُهُمْ﴾^(١) ، وقوله ﴿أَنْزَلْنَا مِنْهُ مِنْ كُلِّ هُنْدَرٍ﴾^(٢) فإنه من هذا القبيل ، لأنّه عدُول عن الانفصال إلى الاتصال الذي هو أخضر ، وعند فك الضمير لا يؤدي إلى التصرّيف باسم ظاهر ، بل يقال : فَسَيُكْفِرُكَ إِيَّاهُمُ اللَّهُ ، وَأَنْزَلْنَا مُكْمِلاً إِيَّاهَا ، فكان الاتصال أولى ، لأنّه أخضر ، ومؤداهما واحد بخلاف مسألتنا .

ثم هنا سؤالات

فال الأول : ما الفرق بين الاستطعام والضيافة ؟ فإن قلت : إنّهما بمعنى .

قلت : فلِمَ خصّصهما بالاستطعام ، والأهل بالضيافة ؟

والثاني : لِمَ قال : فـ «أَبْوَا» دون «فَلَمْ»^(٣) مع أنه أخضر .

(١) البقرة / ١٣٧

(٢) هود / ٢٨

(٣) أي «فلم يضيفوها» .

والثالث : لم قال : «أَتَيَا أَهَلَّ قَرْيَةً» دون : «أَتَيَا قَرْيَةً» والعرف بخلافه ، تقول : أتيت إلى الكوفة كما قال تعالى «ادْخُلُوا مصر^(١)».

والجواب عن الأول : أن الاستطعام وظيفة السائل والضيافة وظيفة السؤال ، لأن العرف يقضي بذلك فيدعو المقيم إلى منزله القادم سأله ، ويحمله إلى منزله .

وعن الثاني : أن في الإباء من قوّة المَنْعِ ما ليس في «فلم» ، لأنها تنقل المضارع إلى الماضي وتنفيه ، فلا يدل على أنهم لم يُضيغوه في الاستقبال بخلاف الإباء المقررون بأن ، فإنه يدل على النفي مطلقاً ، وأيّته^(٢) ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتَمَّ نُورَهُ﴾^(٣) أي حالاً واستقبلاً .

وعن الثالث : أنه مبني على أن مسمى القرية ماذا ؟ فهو الجدار وأهلها معاً حال كونهم فيها أم هي فقط ، أم هم فقط ؟

والظاهر عندي أنه يطلق عليها / مع قطع النظر عن وجود أهلها [٥٩/٤] وعدمهم بدليل قوله تعالى : ﴿أَوْ كَالذِّي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾^(٤) سماها قرية ، ولا أهل ، ولا جدار قائماً ، ولعدم تناول

(١) يوسف / ٩٩ .

(٢) في ط : «وَآيَةً» ، اتحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

(٣) التوبه / ٣٢ .

(٤) البقرة / ٢٥٩ .

لفظ القرية إياهم في البيع إذا كانت القرية وأهلها ملِكًا للبائع ، وهم فيها حالة البيع . ولو كان الأهل داخلين في مُسماها لدخلوا في البيع ، ولثبتت المغایرة بين المضاف والمضاف إليه ، وإنما ذكر الأهل ، لأنه هو المقصود من سياق الكلام دون الجدران ، لأنه بمعرض حكاية ما وقع منها من اللؤم .

فإن قلت : فما تصنع بقوله تعالى : « وَكُمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ يَطِرَّتْ مَعِيشَهَا »^(١) ، « وَكُمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَا هَا فجاءَهَا بِأَسْنَا بَيَاتٍ أَوْهُمْ قَاتِلُونَ »^(٢) ، « وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً »^(٣) ، « وَاسْأَلَ الْقَرْيَةَ »^(٤) فَإِنَّ المراد في هذه الآيات وأمثالها الأهل :

قلت : هو من باب المجاز ، لأن الإِمْلاك إنما ينْسُبُه اليهم دونها بدليل « أوهم قاتلون » ، « فإذا بها الله لباس الجُوع والخوف » ، « وبطرت معيشتها » ولاستحالة السُّؤال من غير الأهل ، على أنا نقول : لو تصور وقوع الهلاك على نفس القرية بالخسف والحريق والغرق ونحوه لم يتعيَّن الحقيقة لِما ذكرناه . والله أعلم .

(١) القصص / ٥٨

(٢) الأعراف / ٤

(٣) التحـلـ / ١١٢

(٤) يوسف / ٨٢ .

مسألة في « ما أَعْظَمَ الله ! »

سُئِلَ الشِّيخُ تَقِيُ الدِّينِ السَّبِيْكِيَ - رَحْمَهُ اللَّهُ - عَنْ رَجُلٍ قَالَ : مَا أَعْظَمَ اللَّهَ ؟ فَقَالَ آخَرُ : هَذَا لَا يَجُوزُ .

فَأَجَابَ : يَجُوزُ ذَلِكَ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ ﴾^(١) .
وَالضَّمِيرُ فِي « بِهِ » عَائِدٌ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، أَيْ : مَا أَبْصَرْهُ ! وَمَا أَسْمَعْهُ !
فَدَلَّ عَلَى جُوازِ التَّعْجِبِ فِي ذَلِكَ .

وَهَذَا كَلَامٌ صَحِيحٌ ، وَمَعْنَاهُ : أَنَّ اللَّهَ فِي غَايَةِ الْعَظَمَةِ ، وَمَعْنَى
التَّعْجِبِ فِي ذَلِكَ : أَنَّهُ لَا يَنْكِرُ ، لَأَنَّهُ مَا تَحَارُّ فِيهِ الْعُقُولُ .

وَالإِتِيَانُ بِصِيغَةِ التَّعْجِبِ فِي ذَلِكَ جَائِزٌ لِلْآيَةِ الْكَرِيمَةِ ، وَإِعْظَامِ
اللَّهِ تَعَالَى وَتَعْظِيمِ الشَّنَاءِ عَلَيْهِ بِالْعَظَمَةِ أَوْ اعْتِقَادِهَا ، وَكُلَّهُمَا / [٤ / ٦٠]
حَاصِلٌ ، وَالْمُوجِبُ لِهِمَا أَمْرٌ عَظِيمٌ .

فَبَلَغَنِي بَعْدَ ذَلِكَ عَنْ شِيخِنَا أَبِي حِيَّانَ أَنَّهُ كَتَبَ^(٢) . . . فَنَظَرَتْ
فَرَأَيْتُ أَنَّ أَبَا بَكْرَ بْنَ السَّرَّاجِ فِي الْأَصْوَلِ قَالَ فِي شَرْحِ التَّعْجِبِ : وَقَدْ

(١) الكهف / ٢٦ .

(٢) فِي هَامِشِ طَمَانِ نَصَّهُ : « بِهِامِشِ إِبْيَاضِ هَنَا فِي نَسْخَةِ الْمُؤْلِفِ . وَبِالْبَياضِ
أَيْضًا فِي النَّسْخَ المَخْطُوَّةِ الَّتِي حَقَّ الْأَشْبَاهُ فِي ضَوْئِهَا .

حُكِيَتْ أَلْفَاظُ مِنْ أَبْوَابٍ مُخْتَلِفةً مُسْتَعْمِلَةً : «مَا أَنْتَ مِنْ رَجُلٍ» ، تَعْجَبْ ، و «سَبَّحَانَ اللَّهَ» ، و «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» ، و «كَالِيُومْ رَجُلًا» ، و «سَبَّحَانَ اللَّهَ^(١) مِنْ رَجُلٍ» ، و «حَسِبَكَ بِزِيدِ رَجُلًا» و «مِنْ رَجُلٍ» ، و «الْعَظَمَةُ لِلَّهِ مِنْ رَبٍّ» ، و «كَفِى بِزِيدِ رَجُلًا» تَعْجَبْ .

فَقُولُهُ : الْعَظَمَةُ لِلَّهِ مِنْ رَبٍّ دَلِيلٌ لِجَوازِ الْعَجَبِ فِي صَفَةِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِصِيغَةِ مَا أَفْعَلَهُ ، وَأَفْعِلْ بِهِ .

وَمِنْ جَهَةِ الْمَعْنَى لَا فَرْقٌ مِنْ حِيثُ كُونَهُ تَعْجِبًا .

(١) في ط سقط لفظ الجلالة : والتوصيب من المخطوطات .

خلاف بصري وكوفي في فعل التعجب اسم هو أم فعل؟

وقال كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري في كتاب : *الإنصاف في مسائل الخلاف في النحو*:

مسألة

ذهب الكوفيون : إلى أن **أفعال**^(١) في التّعجب نحو : «ما أحسن زيداً» اسم ، والبصريون : إلى أنه فعل ، وإليه ذهب الكسائي . ثم قال : والذي يدل على أنه ليس بفعل ، وأنه ليس التقدير فيه :^(٢) [شيء] أحسن زيداً قولهم : ما أعظم الله .

(١) في ط والنسخ المخطوطة : «ال فعل » تحرير صوابه من الإنصاف المسألة الخامسة عشرة ١ / ١٢٦ .

(٢) في ط : بعده (شيء عظيم) بين قوسين وعلق المصحح في هامشه : «موضع هذين اللفظين حال في «ي» أي في النسخة المخطوطة اليمنية . وبهامشها هذا البياض في نسخة المؤلف . وفي النسخة المخطوطة بياض بعد قوله : «ليس التقدير فيه» . . ما يدل على أن النسخة متفقة في هذا البياض تبعاً لنسخة المؤلف وتكلمة هذا البياض من الإنصاف الذي نقل عنه السيوطى هذا النص . والساقط ما بين معقوفين وهو كلمة : «شيء» .

وفي ط فقط بعد قوله : (ليس التقدير فيه) : «شيء عظيم» بين قوسين ، وهي زيادة ليست في النسخة المخطوطة .

ولو كان التقدير ما زعمتم لوجب أن يكون التقدير : شيء أعظم الله ، والله تعالى عظيم لا يجعل جاعل . وقال الشاعر :

٧٠٢ = ما أقدر الله أن يُدْنِي على شَحْطٍ

مَنْ دَارَهُ الْحَزْنُ مِمْنَ دَارَهُ صُولُ^(١)

ولو كان الأمر على ما زعمتم لوجب أن يكون التقدير فيه : شيء أقدر الله ، والله تعالى قادر لا يجعل جاعل .

واحتاج البصريون بأمور^(٢) . ثم قال : والجواب عن كلمات الكوفيين^(٣) .

ثم قال : وأما قولهم : في « ما أعظم الله »^(٤) قلنا : معناه شيء

(١) هو خندج بن حندج المري

من شواهد : الإنصاف ١ / ١٢٨ ، والعيني ١ / ٢٣٨ ، والهمع والدرر رقم ١٧٦٦ ، والأشموني ١ / ١٠١ . وفي العيني: هو من قصيدة لامية، وأوّلها هو قوله: في ليل صول تناهى العرض والطول كأنما ليله بالليل موصول والشَّحْطُ بالشين المعجمة والفاء المهملة أي على بُعد . شَحْطٌ يُشَحْطُ بفتح عين الفعل فيها ، والمصدر: شَحْطٌ بفتح الشين وسكون الفاء ، وهذا هنا حركت الحاء للضرورة . والحزن: اسم موضع ببلاد العرب ، وصول: اسم ضيعة من ضياع جرجان ويقول لها: جول بالجيم .

(٢) انظر هذه الأمور في الإنصاف ١ / ١٢٩ ، لأن السيوطني لم يذكر النص بكلمه ، بل ذكره ملخصاً .

(٣) وانظر أيضاً إجابته عن كلمات الكوفيين في ١ / ١٣٨ .

(٤) في نسخ الأشباء ، اضطراب في العبارة ، وهي بهذه الحالة في النسخ جميعاً والعبارة كما وردت في الإنصاف هي : « وأما قولهم : لو كان التقدير فيه : =

أعظم الله أي وصفه بالعظمة ، كما تقول : عَظَمْتَ عظيماً . ولذلك الشيء ثلاثة معان : / أحدها ؛ أن يعني بالشيء من يُعظِّمه من عباده . [٤ / ٦١]

والثاني : أن يعني بالشيء ما يدل على عظمة الله تعالى وقدرته من ^(١) مصنوعاته .

والثالث : أن يعني به نفسه ، أي أنه عظيم لنفسه ، لا لشيء جعله عظيماً فرقاً بينه وبين غيره .

وحكى : أن بعض أصحاب المبرد قدم إلى بغداد قبل قديوم المبرد ، فحضر حلقة ثعلب ، فسئل عن هذه المسألة ، فأجاب بجواب أهل البصرة . وقال : التقدير : شيء أحسن زيداً ، فقيل له : ما تقول في « ما أعظم الله » ؟ فقال : شيء أعظم الله ، فأنكروا عليه ، وقالوا : لا يجوز : إنه عظيم لا يجعل جاعل ، ثم سحبوه من الحلقة فاخرجوه .

فلما قدم المبرد أوردوا عليه هذا الإنكار ^(٢) ، فأجاب بما قدمناه ، فبان بذلك قبح إنكارهم وفساد ما ذهبوا إليه .

= شيء أحسن زيداً لوجب أن يكون التقدير في قولنا : ما أعظم الله : شيء أعظم الله . والله تعالى عظيم لا يجعل جاعل .

قلنا : معنى قوله : شيء أعظم الله أي وصفه بالعظمة كما يقول الرجل إذا سمع الأذان : كبرت تكيراً ، وعظمت تعظياً أي وصفته بالكبرياء والعظمة لا صيرته كبيراً عظيماً ، فكذلك ها هنا » . انظر الإنصاف ١٤٦ / ١

(١) في نسخ الأشباء : « في » وفي الإنصاف « من »

(٢) في الإنصاف : « الإشكال » مكان : « الإنكار »

وقيل : يحتمل أن يكون قوله : « شيءٌ أَعْظَمُ اللَّهَ » بمنزلة الإخبار أنه عظيمٌ لا شيءٌ جعله عظيماً لاستحالته .

وأما قول الشاعر : « ما أقدر اللَّه * ، فإنه وإن كان لفظه لفظاً التعجب فالمراد به المبالغة في وصفه تعالى بالقدرة كقوله : « فَلَيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا »^(١) جاء بصيغة الأمر ، وإن لم يكن في الحقيقة أمراً . انتهى كلامه^(٢) .

وهو نصٌ صريح في المسألة ، وناطق بالاتفاق على صحة إطلاق هذا اللفظ ، وأنه غير مستنكر ، ولكنه مختلف^(٣) . . . هل يبقى على حقيقته من التعجب ، ويحمل ما على الأوجه الثلاثة ، أو يجعل مجازاً عن الإخبار . وأما إنكار اللفظ فلم يقل به أحد ، وإلا والأصح أنه باق على معناه من التعجب .

وقال الباقي أبو الوليد في « كتاب السنن » من تصنيفه في باب أدعية من غير القرآن فذكر منها : ما أحلمك عمن عصاك ، وأقربك مِنْ دعاك ، وأعطفك على من سألك . وذكر شعر المغيرة :

٧٠٣ = سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ مَا أَجَلَّ عَنِّي مِثْلَكَ

انتهى .

(١) مريم / ٧٥

(٢) انظر النص بقامة في الإنصال في المسألة الخامسة عشرة .

(٣) بعد قوله : « مختلف » بياض في النسخ المخطوطة . وفي هامش ط « بياض في نسخة المؤلف »

[٦٢ / ٤] ورأيت أنا في السيرة عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه رواه / [٤ / ٤] ابن إسحاق ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه - وناهيك بهما - ^(١) في جوار ابن الدعنة ^(٢)

قال القاسم : إن أبي بكر الصديق رضي الله عنه لقيه سفيه من سفهاء قريش وهو عائد إلى الكعبة ^(٣) فحثنا على رأسه تراباً فمرّ بأبي بكر الوليدُ بن المغيرة أو العاصُ بن وائل ، فقال : ألا ترى ما يصنع هذا السفيه ؟ قال : أنت فعلت ذلك بنفسك وهو يقول : أي رب ما أحلمك أي رب ما أحلمك ، أي رب ما أحلمك . انتهى .

ولو لم يكن في هذا إلا كلام ابن القاسم لكتفى فضلاً عن روایته عن أبي بكر وإن كانت مُرسلة ^(٤) .

(١) هكذا في ط والنسخ المخطوطة ، وإضافة كلمة « كان » قبل « في جوار » تصلح العبارة .

(٢) هو ربيعة بن رفيع الذي أجار أبي بكر رضي الله عنه . انظر القاموس : « دعن »

(٣) في ط : « اللküبة » تحريف

(٤) الحديث المرسل : « المشهور في تعريفه : أنه ما سقط منه الصحابيّ كقول نافع : قال رسول الله ﷺ : كذا ، أو فعل كذا ، أو فعل بحضرته كذا ، ونحو ذلك فهو إذن مرفوع التابعيّ مطلقاً » .

انظر : علوم الحديث ومصطلحه للدكتور صبحي الصالح ص / ٢١٦ .

توجيه للزمخري في قوله تعالى:

﴿ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾

قال الزمخشري: في قوله تعالى: ﴿ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾^(١): معناه: الذي يجله الموحدون عن التشبيه بخلقه أو الذي يقال له: ما أجملك وما أكرمك، وقال أيضاً: ﴿ أَبْصِرْ وَأَسْمِعْ ﴾ أي جاء بما دلّ على التعجب من إدراكه للسموعات والمبصرات؛ لدلالة على أن أمره في الإدراك خارج عن حدّ ما عليه إدراك السامعين والمبصرين ، لأنّه يدرك ألطاف الأشياء وأصغرها كما يدرك أكبرها حجماً ، وأكثفها جرمًا ، ويدرك البواطن كما يدرك الظواهر .

وذكر أبو محمد بن علي بن إسحاق الصيمرى في كتاب «التبصرة والذكرة في النحو»: وإذا قلت: «ما أعظم الله» فذلك الشيء عباده الذين يعظمونه ويعبدونه .

ويجوز أن يكون ذلك الشيء هو ما يستدلّ به على عظمته من بدائع خلقه .

ويجوز أن يكون ذلك هو الله عز وجل ، فيكون لنفسه عظيماً لا شيء جعله عظيماً . ومثل هذا يستعمل في كلام العرب كما قال الشاعر :

* ٧٠٤ = * نفس عصام سوّدت عصاما^(١) *

انتهى ، وهو كالأنباري^(٢)

وقال المتنبي :

٧٠٥ = ما أقدر الله أن يُخْزِي خَلِيقَتَهُ .
ولا يُصدِّقُ قوماً في الَّذِي زعموا

وقال الواحدي في شرحه يقول: الله تعالى قادر على إخزاء خليقه بأن يُمْلِكَ عليهم لثيماً ساقطاً من غير أن يصدق الملاحدة الذين يقولون بقدم الدهر / يشير إلى أن تأمير مثله إخزاء للناس ، والله تعالى [٤ / ٦٣] قد فعل ذلك عقوبة لهم ، وليس كما تقول الملاحدة .

وقال ابن الدّهان في « شرح الإيضاح » : فإن قيل : فإذا قدرت « ما » بتقدير شيء فما تصنع بما أَعْظَمَ الله !

فالجواب من وجوه :

أحدها: أن يكون الشيء نفسه.

(١) سبق ذكره رقم ٦٩٩ .

(٢) في ط : كالباري : تحرير واضح .

ويجوز: أن يكون ما دلّ عليه من مخلوقاته.

الثاني : مَن يعظِّمْه مِنْ عباده .

الثالث : أن تكون الأفعال الجارية عليه يَحْمِلُها على ما يجوز عليه من صفاته تعالى ، فيحمل على أنه عظيم في نفسه .

[**توجيه الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ما هذا بشرًا﴾**]

وقال الزمخشري : في «ما هذا بشرًا»^(١) : المعنى تنزيه الله تعالى من صفات العجز والتعجب من قدرته على خلق جميلٍ مثله .

وأما **﴿حاشا لله ما علمنا عليه من سوء﴾**^(٢) ، فالتعجب من قدرته على خلقٍ عفيف مثله . انتهى .

(١) يوسف / ٣١

(٢) يوسف / ٥١

[الرِّفْدَةُ فِي مَعْنَى وَحْدَهُ]

«الرِّفْدَةُ فِي مَعْنَى وَحْدَهُ» تأليف الشيخ تقى الدين السبكي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ الإمام تقى الدين أبو الحسن علي السبكي الشافعىـ رحمه اللهـ الحمد لله وحده ، وصلى الله على سيدنا محمد المشرف على كُلّ مخلوق قبله وبعده ، وسلم تسليماً كثيراً ، وبعد .

فهذه عجالة مسماة « بالرِّفْدَةِ^(١) في معنى وحده » كان الداعي إليها أن الزمخشري قال في قوله تعالى : ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾^(٢) معناه : وعلى الأئمَّةِ وَحْدَهُمْ لَا يُحْمَلُونَ ، ولكن عليها وعلى الْفُلْكِ ، فتوقفت في^(٣) قبول هذه العبارة ، فأحببت أن أنبئ على ما فيها ، وأذكر موارد^(٤) هذه اللفظة .

(١) الرِّفْدَةُ : العطاء

(٢) المؤمنون / ٢٢ .

(٣) « في » سقطت من ط .

(٤) في ط : واذكر « قوله » بوضع « قوله » مكان : « موارد » تصويبه من النسخ المخطوطة .

وأول ما أبتدئ بقول : الحمد لله وحده ، فأقول معناه : الحمد لله لا لغيره ، ولا يُشاركه فيه أحد .

[٤ / ٦٤] « وحده » منصوب على الحال عند جمهور النحوين منهم / الخليل وسيبوه ، قالا : إنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال ، كأنه قال : إيجاداً ، وإيجاداً موضع موحداً .

واختلف^(١) هؤلاء : إذا قلت : رأيت زيداً وحده ، فالأكثرُون يقدّرون في حال إيجادي له بالرؤى ، ويعبرون عن هذا بأنه حال الفاعل .

والمرد يقدّره في حال أنه مفرد بالرؤية ، ويعبر عن هذا بأنه حال من المفعول .

ومنع أبو بكر بن طلحة^(٢) من كونه حالاً من الفاعل ، وقال : إنه حال من المفعول ليس إلا ، لأنهم إذا أرادوا الفاعل قالوا : مررت به وحدني . كما قال الشاعر :

(١) في ط : « دا اختلف » ، تحريف

(٢) هو محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن خلف بن أحد الأموي الإشبيلي ، أبو بكر المعروف بابن طلحة .

درس العربية والأدب بأشبيلية أكثر من خمسين سنة ولد ببابرة متصرف صفر سنة ٥٤٥ هـ ، ومات بإشبيلية متصرف صفر سنة ٦١٨ هـ . انظر البغية

٧٠٦ = والذِّبْ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَّتْ بِهِ

وَحْدِي وَأَخْشَى الرِّيَاحَ وَالْمَطَّرَ^(١)

وهذا الذي قاله ابن طلحة في البيت صحيح ، ولا يمتنع من أجله أن يأتي الوجهان المتقدمان في : رأيت زيداً وحده ، فإن المعنى يصح معهما .

ووحيده يضاف إلى ضمير المتكلّم والمخاطب والغائب فتقول : ضربته وحدي ، وضربته وحده ، وضربتك وحذك ، وضربتك وحدي ، ويختلف المعنى بحسب ذلك .

ومنهم من يقول : « وحده » مصدر موضوع موضع الحال .

وهولاء يخالفون الأولين في كونه اسم مصدر ، فمن هولاء من يقول : إنه مصدر على حذف حروف الزيادة أي إيهاده .

ومنهم من قال : إنه مصدر لم يوضع له فعل .

وذهب يونس وهشام في أحد قوليه : إلى أنه منصب انتساب الظروف، فيجريه مجرى « عنده » فجاء « زيد وحده » تقديره : جاء زيد على وحده ، ثم حُذِفَ الْحُرْفُ ، ونصب على الظرف .

وحكى من كلام العرب : « جلسنا على وحدتنا » .

(١) من مقطعة للربيع بن ضبيع الفزاري .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٣٢٧ ، والمجمع والدرر رقم ١٢٣٤

وإذا قلت : زيد وحده فكان التقدير: زيد مَوْضِعَ التفرد .

ولعل هؤلاء يقولون : إنه مصدر وضع موضع الظرف .

وحكم عن الأصمعي : وحد يحد ، ويدل على انتسابه على

[٤ / ٦٥] الظرف قول العرب: زيد وحده ، فهذا خبر لا حال . /

وأجاز هشام في: « زيد وحده » وجهاً آخر ، وهو أن يكون منصوباً بفعل مضمر يَخْلُفُه « وَحْدَهُ » كما قالت العرب: زيد إقبالاً وإدباراً .

قال هشام : ومثل زيد وحده في هذا المعنى : زيد أُمَّةُ الأول ، وقصته الأولى ، وحاله الأولى ، خلف هذا المنصب الناصب كما خلف « وحْدَهُ » « وَحَدَّهُ ». وسمى هذا منصوباً على الخلاف الأول ، وقال : لا يجوز « وحده زيد » كما لا يجوز : « إقبالاً وإدباراً عبد الله » وكذلك : قِصَّتُهُ الأولى سعد .

وعلى أنه منصب على الظرف يجوز « وحده زيد » كما يجوز « عندك زيد » .

هذا كلام النحاة وهو توسيع فيما تقتضيه الصناعة واللسان ، والمعنى متقارب كُلُّه دائر على ما يفيدهُ من الحصر في المذكور.

فقوله : الحمد لله وَحْدَهُ مفید حَصْرُ « الحمد » في الله سبحانه وتعالى .

وقوله تعالى: «إِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِي الْقُرْآنِ وَحْدَهُ»^(١) ،
والضمير يعود على «ربك» فمعناه : لم يُذْكَرْ معه غيره .

وكذا قولنا : لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ : أَنَا أَفْرَدُنَا بِالْوَحْدَانِيَّةِ .

فانظر كيف تجده المعنى في ذلك كله سواءً ، فإذا قلت : حمدتُ
الله وحده ، أو ذكرت ربك وحده ، فمعناه وتقديره عند سيبويه : مُوحِدًا
إِيَّاه بالحمد والذكر على أنها حال من الفاعل . والحاء في مُوحِدًا
مكسورة .

وعلى رأي ابن طلحة مُوحِدًا هو ، والحاء مفتوحة .

وعلى رأي هشام معناه : حَمَدْتُ اللَّهَ وَذَكَرْتُهُ عَلَى انْفَرَادٍ .
فهذه التقادير الصناعية الثلاثة، والمعنى لا يختلف إِلَّا اختلافاً
يسيراً .

فإِذا جعلناه من أوحد الرباعي فمعناه : مُوحِدًا بالمعنيين
المتقددين .

وإِذا جعلناه من وحدة الثلاثي فمعناه : منفرداً بذلك ، فعلى
الأول الجامد والذاكرا أفرده بذلك ، وعلى الثاني هو انفرد بذلك .

والعامل في الحال : حمدت ، وذكرت ، وصاحب الحال

الاسم المنصوب على التعظيم أو الضمير الذي في حمّدت وذكرت على القولين .

وإذا قلت : الحمد لله وحده فالعامل في الحال المستقر الممحذف الذي هو الخبر في الحقيقة ، وهو العامل في الجار والمجرور . صاحب الحال الله ، ووحده حال .

وإن جعلتها ظرفاً فالمعنى : الحمد لله على انفراده ، فلم يختلف المعنى اختلافاً مُخِلّاً بالمقصود .

وإذا قلنا : لا إله إلا الله وحده ، فما أن نقول معناه : على [٤ / ٦٦] انفراده أنه جعله ظرفاً / أو منفرداً بالوحدانية ، أو منفرداً بها على الاختلاف في تقدير الحال ، صاحب الحال الضمير في « كائن » العائد على الله تعالى ، والعامل في الحال « كائن » .

وأما المنطقيون فقالوا : إن « وحده » يصير الكلام بها في قوّة كلامين . فقولنا : رأيت زيداً أفاد إثبات رؤيته ، ولم يُفْدِ شيئاً آخر .

وقولنا : رأيت زيداً وحده أفاد إثبات رؤيته ، ونفي رؤية غيره ، وهو معنى ما قاله التّحاة أيضاً ، وتصير الجملة بعد أن كانت موجبة متضمنة إيجاباً وسليباً وبذلك حلوا مَثْلَطة^(١) ركبها بعض الخلافيين وهي: الماء وحده رافع للحدث وكلّ ما هو^(٢) رافع للحدث رافع للخبر

(١) في القاموس : المغلطة : الكلام يُغَلِّطُ فيه ، ويُغَالِطُ به .

(٢) في ط : « وكلمة » تحريف

فالماء وحده رافع للجَبَث^(١) ، فلا يكون المائع غير الماء رافعاً للجَبَث .

وحلَّه أن هذا قياسٌ من الشَّكْل الأول ، وشرطه إيجاب صُغْرَاه ، وهذه الصُّغرى بدخول « وحده » فيها لم تصر موجبة بل موجبة وسالبة ، تقديرها : الماء رافع للحدث ولا شيء من غيره برافع للحدث .

وهذا الحل صحيح إذا أريد بوحده ذلك ، وقد يراد بوحده أنه يفيد تعجرده عن المخالف بمعني : الماء وحده - بلا خليط يخرجه عن اسم الماء - رافع للحدث ، وهذا صحيح ، ولا تخرج الجملة بها عن كونها موجبة ، ولا ينتفع بها المغالط .

وقد يراد بوحده : أنه من حيث هو مع قطْع النَّظر عما سواه ، وهو أيضاً صحيح ، ولا يُتَّسِّع ما أراده المغالط .

ولا يخفى أنَّ المراد بالماء^(٢) مع استعماله في الوضوء الاستعمال المخصوص مع النَّية .

وبعض هذه الاحتمالات يأتي في قوله : رأيت زيداً وحده ، قد يراد به أنك رأيته في حال هو منفرد بنفسه ليس معه غيره ، وإن كانت رؤيتك شاملة له ولغيره ، ولكن هذا احتمال مرجوح ، وللهذا لم تذكره النَّحَاة ، وإنما كان مرجحاً ، لأنَّه يحوجه إلى تقدير محفوظ تقديره :

(١) الجَبَث : البول والغائط .

(٢) في ط : « باللائع » مكان : « الماء مع » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

كائناً ، ويكون « وحده » حالاً من الضمير فيه . والعامل فيه^(١) ذلك الممحذف ، والأصل عدم الحذف وعدم التقدير ، فلذلك قلنا : إنه مرجوح .

والأول لا تقدير فيه ولا حذف ، بل العامل «رأيت» المصرح به .
هذا كلّه في جانب الإثبات إذا قلت : رأيت زيداً وحده .

أما في حالة النفي إذا نفيت الرؤية عنه وحده فلك صنعتان أو

[٤ / ٦٧] أكثر : /

أحدها : أن تأتي بآداة النفي متقدمة فتقول : ما رأيت زيداً وحده ، فهذه في قوّة السالبة البسيطة وهي سلب لما اقتضته الموجبة ، فمعناها بعد السلب يحصل بإحدى ثلاث طرق :

أحدها : رؤيتهما معاً .

الثانية : عدم رؤية واحد منهما فلا يرى هذا ولا هذا .

والثالثة : برؤية غير زيد ، وعدم رؤية زيد على كُلّ واحد من هذه التقادير الثلاث يصحّ : ما رأيت زيداً وحده ، لأن المبني روئيته مقيدة بالوحدة ، ونفي كُلّ مرئي من اثنين يحصل بطريقِ ثلاث كما بيناه . هذا إذا^(٢) قدمت حرف النفي .

(١) في ط : « في » مكان « فيه » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

(٢) في ط : « إذ » صوابه من المخطوطات .

ويشبه هذا من بعض الوجوه تقديم حرف السلب على «كُلّ» في

قولنا :

* = ٧٠٧ * ما كُلَّ ما يَتَمَنَّى الْمَرءُ يُدْرِكُهُ^(١)

وأنه سلب للعموم ، لا عموم السلب ، وأنه يفيد جزئياً لا كلياً فقد يدرك بعض ما يتمناه . وكذلك :

* = ٧٠٨ * وَلَيْسَ كُلُّ النَّوْى تَلْقَى الْمَسَاكِينُ^(٢)

أما^(٣) إذا أخرت حرف النفي فإن أخرته عن المبتدأ الذي هو الموضوع وقدّمه على «وحده» مع الفعل كقولك : «زيد لم أره وحده» فهو كالحالة المتقدمة محتمل للمعاني الثلاثة كما سبق، لأن النفي يقدم على الفعل المنفي المقيد بالوحدة ، فقد نفى مركباً، فينتفي بانتفاء أحد أجزائه كالحالة السابقة حرفاً بحرف . والضابط في ذلك ما ذكرناه .

(١) للمنتبي . ديوانه / ٤٣٦٦ من قصيدة مطلعها :

بِمَ التَّعْلُلِ لَا أَهْلٌ لَا وَطْنٌ لَا نَدِيمٌ لَا كَاسٌ لَا سَكْنٌ
قالها ملأ بلغه أن قوماً نعوه في مجلس سيف الدولة بحلب وهو بمصر، وقامه:

* تجربى الرياح بما لا تستهى السفن *

وفي هامش الديوان شرح البرقوقي يقول : إن أعدائي يتمنون موتي ، ولكنهم لا يدركون ما يتمنون ، ثم ضرب لذلك مثل السفن ، قال : إن السفن - يعني أهلها - تستهى الرياح الموافقة لسيرها ، ولكن الرياح كثيراً ما تجربى على غير ما تستهى .

والبيت من شواهد : المغني / ١ / ٢٢٠ .

(٢) سبق ذكره رقم ٥٩٥

(٣) في هامش ط : « لم يذكر الصنعة الثانية ، ولعلها هذه »

وإن أخرته عن « وحده » كقولك : زيد وحده لم أره، أو ما رأيته،
أولاً أراه، فهذا موضع نظر وتأمل .

والراجح عندي فيه أنك لم تره ، وقد رأيت غيره ، لأنها قضية
ظاهرها أنها تشبه الموجبة المعدلة ، فقد حكمت بنفي الرؤية المطلقة
التي لم تقييد بـ « وحده » على « زيد » المقيد بالوحدة .

هذان الأمران لا شك فيهما، وبهما فارقتا « لم أره » وحده ، لأنه
نفي لرؤيه مقيدة لا لرؤيه مطلقة .

هذا لا شك فيه ، ولكن النظر في أن تقييد زيد بـ « وحده » هل معنى
التقييد يرجع لك معنى زيد في ذاته ، أو إلى ماحكم به عليه ، وهو
النفي ؟ هذا موضع النظر . والظاهر أنه الثاني ، وهو أنه يفيد تقييد
[٤ / ٦٨] الحكم وهو النفي ، فيكون نفي الرؤية مقصوراً على زيد فمعنى /
« وحده » في هذه الصيغة : أن زيداً انفرد بعدم الرؤية المطلقة ، وأن
غيره مرئي فقد سرى التقييد من المحكوم عليه إلى المحكوم به ،
وعليك يا طالب العلم أن تضبط هذه الأمور الثلاثة وتميز بينها
وتعرف تغايرها .

أحدها : إطلاق الضرب المنفي كما دلّ عليه الكلام .

والثاني : تقييد المحكوم عليه الذي دلت الصناعة عليه مع
المحافظة على إطلاق الضرب أو الرؤية أو نحوهما من الأفعال .

الثالث : سريان التقيد من المحكوم عليه إلى الحكم ، وهو النفي الوارد على الضرب المطلق ، فإذا علقت هذه الثلاثة وميّزت بينها ظهر لك ما قلناه .

ويحتمل أيضاً وهو عندي غير راجع : إنما نفيت الفعل عن المقيد بالوحدة ، فيكون حاصلاً للمحكوم عليه بدونها .

وهو عندي ضعيف ، وبذلك تبيّن ضعف قول الزمخشري ، وأنه لو قال : معناه : ولا يحملون على الأئمّة وحدها ، ولكن عليها وعلى الفلك سلم من هذا الاعتراض .

فإن قلت : ما حمل الزمخشري على تقدير الحصر .

قلت ، تقديم المعمول وما يقتضيه وأو العطف من الجمْع فقد حصر الحمل فيهما ، ومن ضرورته نفيُ الحمل على غيرهما ، وغيرهما إما أحدهما بقيد الوحْدة لمعاييرته لمجموعهما ، وإما خارجُ عنهما .

لا سبيل إلى الثاني لقوله تعالى : ﴿ والخَيْلُ وَالْبَغَالُ وَالْحَمِيرُ لَتَرْكِبُوهَا وَزِينَةً ﴾^(١) فتعين الأول .

وإما كون ما لها صدر الكلام ، والخلاف في كون الفعل بعدها يعمل فيما قبلها أو لا فلا حاجة بنا إلى ذكره ، لعدم تأثيره فيما نحن فيه .

فإن قلت : هل يشبه هذا التأخير في قوله : « كُلّ ذلك لم يكن ^(١) » ؟

قلت : نعم من بعض الوجوه حيث فرقنا بين تقديم النفي وتأخيره ، ولذلك جعل قوله :

٧٠٩ = قد أصبحت أُمُّ الخيار تَدْعِي
على ذنبًا كله لم أصُنْعَ ^(٢)
ضرورة لأن مقصود الشاعر أنه لم يصنع شيئاً منه ، فلذلك رفع ولو لا ذلك نصب « كله » .

والله أعلم ، آخر الكتاب ، والله الحمد . / ٦٩]

(١) حديث شريف قاله ﷺ لما قال له ذو اليدين : أنسنت الصلاة أم قصرت الصلاة ؟

انظر همμ المقام μ ٤/٣٨٣

(٢) مطلع أرجوزة لأبي النجم العجلي .

وأم الخيار : كنية امرأة . والذنب الذي أدعنته عليه هو الشيب ، والصلع ، والعجز .

من شواهد : سيبويه ٤٤/١ ، ٦٩ ، والخصائص ٢٩٢/١ ، ٢٩٢/٣ ، ٦١/٣ .
والمغني ١/٢٢٠ ، ٥٥٢/٢ ، ٦٧٦ ، ٧٠٤ ، والخزانة ١٧٣/١ .

[نَيْلُ الْعُلَا فِي الْعَطْفِ بِلَا]

تأليف الشيخ تقى الدين السبكي جواباً عن سؤال سأله ولده بهاء الدين أحمد - تغمدهما الله برحمته .

وقال الشيخ صلاح الدين الصفدي يمدح هذا المؤلف :
يا من غدا في العلم ذا همة

عظيمة بالفضل تملأ الملا
لم ترق في النحو إلى رتبة

سامية إلا بنيل العلا

بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا محمد وآلـه
وصحبـه وسلم .

سألت - أكرمك الله - عن ، « قام رجل لا زيد » ، هل يصح هذا الترتيب؟ وأن الشيخ أبا حيان جزم بامتناعه ، وشرط أن يكون ما قبل « لا » العاطفة غير صادق على ما بعدها ، وأنك رأيت سبـقه^(١) إلى ذلك السهيلي في (نتائج الفـيـكـر) ، وأنه قال : لأن شرطها أن يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي ما بعدها ، وأن عندك في ذلك نظراً لأمور :

(١) في بعض المخطوطات : « يسبـقه » بالياء .

منها : أن البَيَانِين تَكَلَّمُوا عَلَى الْقَصْر ، وَجَعَلُوا مِنْهُ قَصْرَ الْإِفْرَاد ، وَشَرَطُوا فِي قَصْرِ الْمَوْصُوفِ إِفْرَاداً عَدْمَ تَنافِي الْوَصْفَيْن كَقُولُنَا : زَيْدٌ كَاتِبٌ لَا شَاعِرٌ ، وَقَلْتُ : كَيْفَ يَجْتَمِعُ هَذَا مَعَ كَلَامِ السَّهِيلِيِّ وَالشِّيخِ ؟ .

وَمِنْهَا : أَنَّ « قَامَ رَجُلٌ لَا زَيْدٌ » مِثْلُ « قَامَ رَجُلٌ وَزَيْدٌ » فِي صِحَّةِ التَّرْكِيب ، فَإِنْ امْتَنَعَ قَامَ رَجُلٌ وَزَيْدٌ فِي غَایَةِ الْبَعْد ، لِأَنَّكَ إِنْ أَرَدْتَ بِالرَّجُلِ الْأَوَّلِ زَيْدًا كَانَ كَعْطَفِ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ تَأكِيدًا ، وَلَا مَانِعٌ مِنْهُ إِذَا قَصَدَ الْإِطْنَابِ .

وَإِنْ أَرَدْتَ بِالرَّجُلِ غَيْرَ زَيْدًا ، كَانَ مِنْ عَطْفِ الشَّيْءِ عَلَى غَيْرِهِ ، وَلَا مَانِعٌ مِنْهُ . وَيَصِيرُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ مِثْلُ : قَامَ رَجُلٌ لَا زَيْدٌ فِي صِحَّةِ التَّرْكِيب ، وَإِنْ كَانَ مَعْنَاهُمَا مَتَعَاكِسِين ، بَلْ قَدْ يَقُولُ : قَامَ رَجُلٌ لَا زَيْدٌ أُولَى بِالْجُوازِ مِنْ : قَامَ رَجُلٌ وَزَيْدٌ ، لِأَنَّ « قَامَ رَجُلٌ وَزَيْدٌ » إِنْ أَرَدْتَ بِالرَّجُلِ فِيهِ زَيْدًا كَانَ تَأكِيدًا ، وَإِنْ أَرَدْتَ غَيْرَهُ كَانَ فِيهِ إِلَبَاسٌ عَلَى السَّامِعِ ، وَإِيَّاهُمْ أَنَّهُ غَيْرُهُ ، وَالتَّأكِيدُ وَالإِلَبَاسُ مُنْتَفِيَانِ فِي : قَامَ رَجُلٌ لَا زَيْدٌ .

[٤ / ٧٠] رَجُل / زَيْدٌ عُمُومٌ وَخَصْوَصٌ مُطْلَقٌ ، وَبَيْنَ كَاتِبٍ وَشَاعِرٍ عُمُومٌ وَخَصْوَصٌ مِنْ وَجْهِ كَالْحَيْوَانِ وَكَالْأَبِيسِنِ .

وَإِذَا امْتَنَعَ جَاءَ رَجُلٌ لَا زَيْدٌ كَمَا قَالُوهُ فَهُلْ يَمْتَنَعُ ذَلِكُ فِي الْعَامِ

والخاصّ مثل : « قام النّاس لا زيد » ؟ وكيف يمنع أحدٌ مع تصريح ابن مالك وغيره بصحة : قام النّاس وزيد ؟

وإن كان في استدلاله على ذلك بقوله تعالى : « مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِللهِ ^(١) الْأَيْةُ ، لَا نَعْلَمُ إِمَّا مَعْطُوفًا عَلَى الْجَلَالَةِ الْكَرِيمَةِ أَوْ عَلَى رَسُولِهِ ، وَالْمَرَادُ بِالرَّسُولِ الْأَنْبِيَاءُ ، لَا نَعْلَمُ الْمَلَائِكَةَ وَإِنْ جَعَلُوكُمْ رُسُلًا فَقَرِيبَتْ عَطْفَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ تَصْرِيفٌ هَذَا .

ولأي شيء يتسع العطف بـ « لا » في نحو « ما قام إلا زيد لا عمرو » ، وهو عطفٌ على مُوجَبٍ ؛ لأن زيداً موجب .

وتعليلهم بأنه يلزم نفيه مرتين ضعيف ، لأن الإطناب قد يقتضي مثل ذلك ، لاسيما والنفي الأول عام ، والنفي الثاني خاص فأسوء درجاته أن يكون : مثل : « ما قام النّاس ولا زيد ». .

هذا جملة ما تضمنه كتابك في ذلك . بارك الله فيك .

[الجواب]

والجواب : أما الشرط الذي ذكر السهيلي وأبو حيّان في العطف بـ « لا » فقد ذكره أيضاً أبو الحسن الأبدي في « شرح الجُزُولية » فقال : لا يعطف بلا إلا بشرط : هو أن يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم

(١) البقرة / ٩٨ . والآية هي : « قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرَسُولِهِ ، وَجَرِيل ، وَمِيكَالْ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوًّا لِلْكَافِرِينَ »

الخطاب نَفْيِ الفِعل عَمَّا بعدها ، فيكون الأول لا يتناول الثاني نحو قوله : جاءني رجلٌ لا امرأة ، وجاءني عالمٌ لا جاهلٌ .

ولو قلت : مررت برجل لا عاقلٍ لم يَجُزْ ، لأنَّه ليس في مفهوم الكلام الأوَّل ما ينفي الفعل عن الثاني ، وهي لا تدخل إلَّا لتأكيد النَّفْي .

فإن أردت ذلك المعنى جئت بـ «غير» فتقول : مررت برجل غير عاقلٍ وغير زيدٍ وغير ذلك ، ومررت بزيد لا عمروٍ ، لأنَّ الأوَّل لا يتناول الثاني .

وقد تضمنَ كلام الأبدي هذا زيادةً على ما قاله السهيلي وأبو حيَّان ، وهي قوله : إنها لا تدخل إلَّا لتأكيد النَّفْي .

وإذا ثبت أنَّ «لا» لا تدخل إلَّا لتأكيد النَّفْي اتضح اشتراط الشرط المذكور ، لأنَّ مفهوم الخطاب اقتضى في قوله : «قام رجل» نفي المرأة ، فدخلت «لا» للتصرير بما اقتضاه المفهوم .

وكذلك : «قام زيد لا عمرو. أمَّا «قام رجل لا زيد» فلم يقتضي المفهوم نفي زيد ، فلذلك لم يجز^(١) العطف بـ «لا» ، لأنَّها لا تكون لتأكيد نَفْيٍ بل لتأسيسِه / وهي وإن كان يؤتى بها لتأسيس النَّفْي فكذلك في نفي يُقصد تأكيدهُ بها بخلاف غيرها من أدوات النَّفْي كـ «لم» وـ «ما» ، وهو كلام حسن .

(١) في ط : «لم يجر» بالراء ، تحرير واضح

والأبذى هذا كان أمةً في النحو حتى سمعت الشيخ أبا حيان يقول : إنه سأله أحد شيوخه عن حد النحو فقال له : الأبذى ، يعني أنه تجسّد نحواً.

وإنما قلت هذا ، لثلاً يقع في نفسك أنه لتأخره قد يكون أخلفه عن السهيلي .

وأيضاً تمثيل ابن السراج فإنه قال في كتاب «الأصول» : وهي تقع لإخراج الثاني مما دخل فيه الأول ، وذلك قوله : ضربت زيداً لا عمراً ، ومررت برجل لا امرأة ، وجاءني زيد لا عمرو ، فانظر أمثلته لم يذكر فيها إلا ما اقتضاه الشرط المذكور .

وقد يعرض على الأبذى في قوله : إنها لا تُذكر إلا لتأكيد النفي .

ويجاب : بأنه لعل مراده أنها للنفي المذكور بخلاف «ما» و «لم» و «ليس» فلذلك اختيرت هنا ، أو لعل مراده أنها لا تدخل في أثناء الكلام إلا للنفي المؤكد بخلاف ما إذا جاءت أول الكلام قد يراد بها أصل النفي كقوله : لا أقسم وما أشبهه ، والأول أحسن .

وأيضاً تمثيل جماعة من النحاة منهم ابن الشجري في الأمالي ، قال : إنها تكون عاطفةً فتشترك ما بعدها في إعراب ما قبلها ، وتنتهي عن الثاني ما ثبت للأول كقوله : خرج زيد لا بكر ، ولقيت أخاك لا أباك ، ومررت بحميك لا أبيك .

ولم يذكر أحدٌ من النحاة في أمثلته ما يكون الأول فيه يحتمل أن يندرج فيه الثاني ، وخطر لي في سبب ذلك أمران :

أحدهما : أن العطف يقتضي المغایرة ، فهذه القاعدة تقتضي أنه لا بدّ في المعطوف أن يكون غير المعطوف عليه ، والمغایرة عند الإطلاق تقتضي المباینة ، لأنها المفهومة منها عند أكثر الناس ، وإن كان التحقيق أنَّ بين الأعمّ والأخصّ ، والعام والخاص ، والجزء والكل مغایرة ، ولكن المغایرة عند الإطلاق إنما تصرف إلى مالا يصدقُ أحدهما على الآخر .

وإذا صحَّ ذلك امتنع العطف في قولك : جاء رجلٌ وزيدٌ لعدم المغایرة .

فإن أردت غير زيد جاز ، وانتقلت المسألة عن صورتها ، وصار [٤ / ٧٢] كأنك قلت : جاء رجلٌ غيرُ زيدٍ لا زيد ، وغير زيد / لا يصدقُ على زيد ، ومسائلتنا إنما هي فيما إذا كان رجلٌ صادقاً على زيد ، محتملاً ، لأن يكون إياه ، فإن ذلك ممتنع للقاعدة التي تقررت ، وجرت المغایرة بين المعطوف والمعطوف عليه .

ولو قلت : جاء زيد ورجلٌ كان معناه : ورجل آخر ، لما تقرر من وجوب المغایرة .

وكذلك لو قلت : جاء زيد لا رجل وجب أن تقدّر : لا رجل آخر .

والأصل في هذا أنا نريد أن نحافظ على مدلولات الألفاظ ، فيبقى المعطوف عليه على مدلوله من عموم أو خصوص ، أو إطلاق أو تقييد ، والمعطوف على مدلوله كذلك .

وحرف العطف على مدلوله وهو قد يقتضي تغيير نسبة الفعل إلى الأول ك «أو» ، فإنها تغير نسبته من الجزم إلى الشك ، كما قال الخليل في الفرق بينها وبين إما ، وك «بل» فإنها تغيره بالإضراب عن الأول ، وقد لا يقتضي تغيير نسبة الفعل إلى الأول بل زيادة حكم آخر عليه^(١) ، و «لا» من هذا القبيل ، فيجب علينا المحافظة على معناها مع بقاء الأول على معناه من غير تغيير ، ولا تخصيص ، ولا تقييد ، وكأنك قلت : قام إما زيد وإما غيره لا زيد . وهذا لا يصح .

الأمر الثاني^(٢) : أن مبني كلام العرب على الفائدة ، فحيث حصلت كان التركيب صحيحاً ، وحيث لم تحصل امتنع في كلامهم .

وقولك : قام رجل لا زيد مع إرادة مدلول رجل في احتماله لزيد وغيره لا فائدة فيه البة ، مع إرادة حقيقة العطف^(٣) .. أو يزيد على كونه لا فائدة فيه ، ونقول : إنه متناقض ، لأنه إن أردت الإخبار بنفي

(١) في ط : « بل زيادة عليه حكم آخر » بتقديم عليه » صوابه من المخطوطات .

(٢) في ط : وأما الأمر الثاني : « أن » وفي بعض النسخ المخطوطة : الأمر الثاني بدون « أما » وفي بعضها الآخر : الشيء الثاني بدون « أما »

(٣) في ط : « البة بإرادة حقيقة أول ... » وفي الهاشم تعليق : بياض في الأصول . وتصويبه من النسخ المخطوطة التي في يدي ، وليس فيها بياض .

قيام زيد ، وبالإِخبار بقيام رجل ، المحتمل له ولغيره كان متناقضاً .

وإن أردت الإِخبار بقيام رجل غير زيد كان طريقك أن تقول :

غير زيد .

فإن قلت : إن « لا » بمعنى « غير » لم تكن عاطفةً ، ونحن إنما نتكلّم في العاطفة ، والفرق بينهما: أن التي بمعنى غير مقيدة للأول ، مبيّنة لوصفه ، والعاطفة مبيّنة حُكْماً جديداً لغيره .

فهذا هو الذي خطر لي في ذلك ، وبه يتبيّن أنه لا فرق بين قولك :

قام رجل لا زيد ، وقولك قام زيد لا رجل ، كلاهما ممتنع إلا أن يُراد

[٤ / ٧٣] بالرجل غير زيد فحيثئذ يصحّ فيهما إن كان / يصحّ وضع « لا » في هذا الموضع موضع « غير » .

وفيه نظر وتفصيل سذكره ، وإلا فنعدل عنها إلى صيغة « غير »

إذا أريد ذلك المعنى .

وبين العطف ومعنى غير فرقٌ وهو أن العطف يقتضي النفي عن الثاني بالمنطق ، ولا تعرّض له للأول إلا بتأكيد ما دلّ عليه بالمفهوم إن سلّم .

ومعنى « غير » يقتضي تقييد الأول ، ولا تعرّض له للثاني إلا بالمفهوم إن جعلتها صفة ، وإن جعلتها استثناء فحكمها حكم الاستثناء من أن الدلالة هل هي بالمنطق أو بالمفهوم؟ وفيه بحث .

والتفصيل الذي وَعَدْنَا فيه هو أنه يجوز : قام رجل غير عاقل ،

وأمر ب الرجل غير عاقل ، وهذا رجل لا امرأة ، ورأيته طويلاً غير قصير ،
فإن كانا علمين جاز فيه « لا » و « غير » .

وهذا الوجهان اللذان خطرا لي زائدان على ما قاله السهييلي
والآبدي من مفهوم الخطاب ، لأنه إنما يأتي على القول بمفهوم اللقب
وهو ضعيف عند الأصوليين ، وما ذكرته يأتي عليه وعلى غيره .

على أن الذي قاله أيضاً وجه حسن يصير معه العطف في حكم
المبين بمعنى الأول من انفراده بذلك الحكم وحده ، والتصريح بعدم
مشاركة الثاني له فيه ، وإلا لكان في حكم كلام آخر مستقل ، وليس هو
المسألة ، وهو مطرد أيضاً في قولك : قام رجل لا زيد ، « وقام زيد لا
رجل » ، لأن كليهما عند الأصوليين له حكم اللقب .

وهذا الوجه مع الوجهين اللذين خطر إلى إنما هي في لفظة
« لا » خاصة لاختصاصها بسعة النفي ، ونفي المستقبل على خلاف
فيه . ووضع الكلام في عطف المفردات لا عطف الجمل . فلو جئت
مكانها بـ « ما » أو « لم » أو « ليس » وجعلته كلاماً مستقلاً لم تأت المسألة ولم
تمتنع .

وأما قول البشريين في قصر الموصوف إفراداً : زيد كاتب لا شاعر
فصحيح ولا منافاة بينه وبين ما قلناه .

وقولهم : عدم تنافي الوصفين معناه : أنه يمكن صدقهما على ذات
واحدة بخلاف الوصفين المتنافيين وهما اللذان لا يصدقان على ذات

واحدة كالعالم والجاهل ، فإن الوصف بأحدهما ينفي الوصف بالأخر
استحالة اجتماعهما .

[٤ / ٧٤] وأما شاعرُ وكاتبُ فالوصف بأحدهما لا ينفي / الوصف بالأخر
لإمكان اجتماعهما في شاعر كاتب ، فإنما يجيء نفي الآخر إذا أريد
قصر الموصوف على أحدهما بما تفهمه القرائنُ ، وسياقُ الكلام ، فلا
يقال مع هذا : كيف يجتمع كلام البيانيين مع كلام السهليلي والشيخ
لظهور إمكان اجتماعهما ؟

وقولك في آخر كلامك : وبين كاتب وشاعر عموم وخصوص من
وجه أحاشيك منه وحاشاك أن تتكلّم به .

وقولك : كالحيوان والأبيض كأنك تبعت فيه كلام الشيخ الإمام
العلامة شهاب الدين القرافي ، فإنه قال ذلك - رحمه الله - وهو غفلة
منه أو كلام فيه تسمح أطلقه لتعليم بعض الفقهاء عن الاحتاط له بالعلوم
العقلية ، ولذلك زاد على ذلك ، ومثل بالزنا والإحسان ، لأن الفقيه يتكلّم
فيهما ، وتلك كلها ألفاظ متباعدة ومعانيها متباعدة ، والتباين أعمّ من
التنافي ، فكلّ متنافيين متبايّنان ، وليس كلّ متبايّنين متنافيين .

وعجب منك كونك غفلت عن هذا وهو عندك في منهاج
البيضاوي في الفصيح . والناطق والنظر في المعقول إنما هو في
المعاني ، والنسب الأربعـة من التباين والتساوي والعموم المطلـق

والعموم من وجهه بينها^(١) . والشعر والكتابة متباینان ، والزنا والإحسان متباینان ، والحيوانية والبياض متباینان ، وإن صدق على ذات ثالثة .

فما نقله البیانيون من عدم التنافي صحيح ، ولم يشترط التنافي فلذلك يظهر أن يصح أن يقال : « قام كاتب لا شاعر »^(٢) ، وإن كنت لم أر هذا المثال ، ولا ما يدل عليه في كلام أحد ، لأن كاتباً لا يصدق على شاعر بمعنى أن معنى الكتابة ليس في شيء من معنى الشعر بخلاف رجل وزيد ، فإن زيداً رجل ، والشعر والكتابة في رجل واحد كثوبين يلبسهما^(٣) واحد ، أفترى أحد الثوبين يصدق على الآخر ؟ فالفقیه والتحوی الصرف يريد أن يتأنس بهذه الحقائق ومعرفتها .

وأما قولك : « قام رجل وزيد » فتركيب صحيح ، ومعناه : قام رجل غير زيد وزيد ، واستفادنا التقىد من العطف ، لما قدمناه من أن العطف يتضى المغايرة فهذا المتكلّم أورد كلامه أولاً على جهة الاحتمال لأن يكون زيداً ، وأن / يكون غيره ، فلما قال : وزيد علمنا [٤ / ٧٥] أنه أراد بالرجل غيره ، وله مقصود قد يكون صحيحاً في إبهام الأول وتعين الثاني ، ويحصل للثاني به فائدة لا يتوصّل إليها إلا بذلك التركيب أو مثله مع حقيقة العطف بخلاف قولك : قام رجل لا زيد لم

(١) في طفقط : « بينها » بالشنية .

(٢) في ط : « كاتب الشاعر » تحریف ، صوابه من النسخ المخطوطة

(٣) في ط : « بينها » مكان : « يلبسهما » تحریف

يحصل به قطُّ فائدة ، ولا مقصود زائد على المغایرة الحاصلة بدون العطف في قوله : قام رجل غير زيد .

وإذا أمكنت الفائدة المقصودة بدون العطف يظهر أن يمتنع العطف ، لأن مبني كلام العرب على الإيجاز والاختصار . وإنما نَعْدِلُ إلى الإطناب لمقصود لا يحصل بدونه ، فإذا لم يحصل مقصود به ، فيظهر امتناعه ، ولا يَعْدِلُ إلى الجملتين ما قدر على جملة واحدة ، ولا إلى العطف ما قدر عليه بدونه ، فلذلك قلنا بالامتناع .

وبهذا يظهر الجواب عن قوله : إن أردت غيره كان عَطْفًا .

وقولك : ويصير على هذا التقدير مثل : قام رجل لا زيد في صِحَّة التَّرْكِيب ممنوع ، لما أشرنا إليه من الفائدة في الأول دون الثاني ، والتَّاكيد يفهم بالقرينة ، والإلباب ينتفي بالقرينة ، والفائدة حاصلة مع القرائن في : قام رجل ، يزيد : « زيد » ، وليس حاصلة في : قام رجل لا زيد مع العطف كما بيناه .

وقولك : وإن كان معناهما متعاكسين صحيح وهو لا ينفعك ولا يضرك .

وقولك : وأي فرق ؟ قد ظهر الفرق كما بين القدم والفرق^(١) .

وأماماً^(٢) قوله : هل يمتنع ذلك في العام والخاص مثل قام الناس

(١) في القاموس : الفرق : طريق في شعر الرأس .

(٢) في ط : « وما » تحريف .

لا زيد؟ فالذى أقوله في هذا: إنه إنْ أريد النّاس غير زيد جاز،
وتكون لا عاطفة كما قررناه من قبل.

وإنْ أريد العموم وإخراج زيد بقولك : لا زيد على جهة
الاستثناء فقد كان يخطر لي أنه يجوز ، لكنني لم أرسيبويه ولا غيره من
النّحاة عد «لا» من حروف الاستثناء فاستقرّرأبى^(١) على الامتناع إلا إذا
أريد بالناس غير زيد ، ولا يمتنع إطلاق ذلك حملاً على المعنى
المذكور بدلالة قرينة العطف .

ويحتمل أن يقال : يمتنع كما امتنع الإطلاق في : «قام رجل لا
زيد» ، فإنَّ احتمال إرادة الخصوص جائز في الموضعين ، فإنَّ كان
مسوّغاً جاز فيهما ، وإنَّ امتنع فيهما . ولا فرق / بينهما إلا إرادة معنى [٤ / ٧٦]
الاستثناء من «لا» . ولم يذكره النّحاة .

فإنَّ صَحَّ أن يراد بها ذلك افترقا ، لأنَّ الاستثناء من العامَّ جائز ،
ومن المطلق غير جائز .

وفي ذهني من كلام بعض النّحاة في : «قام الناس ليس زيداً أنه
جعلها بمعنى «لا» ، والمشهور أن التقدير : ليس هو زيداً .

فإنَّ صَحَّ جعلها بمعنى «لا» وجعلت «لا» استثناء صَحَّ ذلك . وظهر
الفرق وإنَّهما سواء في الامتناع عند العطف ، وإرادة العموم بلا

(١) في ط : «رأبى» بالباء ، تعریف

شكّ ، وكذا عند الإطلاق حملاً على الظاهر حتى تأتي قرينة تدلّ على إرادة الخصوص .

وأمّا قام الناس وزيد فجوازه ظاهر مما قدمناه من أن العطف يفيد المغایرة ، فأفادت الواو إرادة الخصوص بالأول ، وإرادة تأكيد نسبة القيام إلى زيد ، والإخبار عنه مرّتين بالعموم والخصوص .

وهذا المعنى لا يأتي في العطف بـ «لا» .

وكأنّي بك تعرّض عليّ في كلامي هذا مع كلامي المتقدم في تفسير المغایرة .

فاعلم : أن الأصل في المغایرة أنها حاصلة بين الجزئي والكلّي، وبين العام والخاص وبين المتبادرين .

وأهل الكلام فسّروا الغيرين باللذين يمكن انفكاك أحدهما عن الآخر ، ونسبوا هذا التفسير إلى اللغة وبنوا عليه أن صفات الله ليست غيرة ، لأنها لا يمكن انفكاكها ، ولا غرض لها في تجويز ذلك هنا ، وإنما الغرض أن العطف يستدعي مغایرة تحصل بها فائدة . وعطف الخاص على العام ، وإن أريد عموم الأول إذا حصلت به فائدة ، وهو تقرير حكم الخاص وتصييره كالإخبار به مرّتين من أعظم الفوائد فيجوز ، فلذلك سلكته هنا . وفيما تقدم لم تحصل فائدة فمنعه .

وقد استعملت في كلامي هذا ، «وكأنّي بك» ، لأن الناس يستعملونه

ولا أدرى هل جاء في كلام العرب أم لا ؟ إلا أن في الحديث : « كأنني به » فإن صَحَّ فهو دليل الجواز .

وفي كلام بعض النحاة ما يقتضي منعه ، وقال في قولهم : « كأنك بالدنيا لم تكن » : إن الكاف للخطاب والباء زائدة ، والمعنى : كأن الدنيا لم تكن ، ولذلك منعه في : كأنني بهذا الم يكن هكذا على خاطري من كتاب « القصريات » عن أبي علي الفارسي ، وكان صاحبنا أحمد بن الطارتـي - رحمـه الله - شاباً نشأ وبرع / في النحو [٤/٧٧]

ضريرأ مات في حداثته أو قفني في مجاميع له كلام جمعه في « كأنك بالدنيا لم تكون وبالآخرة لم تزل » لا يحضرني الآن ، وفيه طول .

وأما استدلال الشيخ جمال الدين بعطف جبريل فصحيح في عطف الخاص على العام ، إن كان العطف على « ملائكته » لأنـه من جملة الملائكة ، وكذا إن عطف على الرسـل ، ولم يقصد بهم البشر وحـدهـم .

واما منازعة الولد له إذا حمل الرسـل على البشر أو عطف على الجـالـلةـ الـكـرـيمـةـ فالـمـتـمـسـكـ بـحـمـلـ الرـسـلـ عـلـىـ الـبـشـرـ إنـ صـحـ لـكـ وجـبـ العـطـفـ عـلـىـ الـمـلـائـكـةـ ،ـ وـهـوـ مـنـهـمـ قـطـعاـ ،ـ فـحـصـلـ عـطـفـ

الخاص على العام .

والعطف على الجـالـلةـ معـ كـونـهـ عـطـفـاـ عـلـىـ الـأـوـلـ دونـ ماـ بـعـدـهـ هوـ

غير منقول في كلام النّحاة ، ومع ذلك هو مذكور بعد ذكر الملائكة الذين هو منهم قطعاً ، وبعد الرّسل الذين هو منهم ظاهراً ، ذلك يوجب صحة عطف الخاص على العام ، وإن قدرت العطف على الجلالة ، لأنّا لا نعني بعطف الخاص على العام إلاّ أنه مذكور بعده ، والنظر في كونه يقتضي تخصيصه أولاً .

وأمّا قوله : ولأي شيء يمتنع العطف بـ « لا » في نحو : « ما قام إلاّ زيد لا عمرو ، وهو عطف على موجب ؟ فلِمَا تقدم أن « لا » عطف بها ما اقتضى مفهوم الخطاب فيه ليُدْلِيَ عليه صريحاً وتأكيداً للمفهوم ، والمنطق في الأول الثبوت والمستثنى عكس ذلك ، لأنّ الثبوت فيه بالمفهوم لا بالمنطق ، ولا يمكن عطْفُها على المنفي لما قيل : إنه يلزم نفيه مرتين .

وقولك : إن النفي الأول عام والثاني خاص صحيح ، لكنه ليس في مثل : جاء زيد لا عمرو، لما ذكرنا أن النفي في غير زيد مفهوم، وفي عمرو منطق ، وفي الناس المستثنى منه منطق ، فخالف ذلك الباب .

وقولك : فأسوء درجاته أن يكون مثل ما قام الناس ولا زيد ممنوع ، وليس مثله لأن العطف في : ولا زيد ليس بـ « لا » بل بالواو ، وللعلطف بـ « لا » حكم يختصّه ليس للواو .

وليس في قولنا : ما قام الناس ولا زيد أكثر من خاص بعد عام .

هذا ما قدره الله لي من كتابتي جواباً للولد ، فالولد - بارك الله فيه - ينظر فيه ، فإن رضيه وإنما فتحت به جوابه .

والله أعلم . تمّت بعون الله . /

[VΛ / ε]

الحكم والأناة في إعراب «غير ناظرين إناء»

تأليف قاضي القضاة تقى الدين أبي الحسن السبكي الشافعى -
رحمه الله - وفيه يقول الصلاح الصدفى مادحأله :

يا طالب النحو في زمانِ أطول ظلاً من القناة
وما تحلى منه بعقد عليك بالحلم والأناة

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآلها وصحبه وسلم

قال شيخ الإسلام والمسلمين تقى الدين السبكي - رحمه الله تعالى - قوله تعالى : (لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامِ غَيْرِ ناظرِينَ إِنَاه)^(١) : الذي نختار في إعرابها أن قوله : (أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامِ) حال ، ويكون معناه : مصحوبين والباء مقدرة مع أن ، تقديره بـأن أي مصاحباً .

وقوله : « غير ناظرِينَ إِنَاه » حال بعد حال ، والعامل فيها

ال فعل المفرّغ في « لا تَدْخُلوا ». ويجوز تعدد الحال .

و جوز الشیخ أبو حیان : أن تكون الباء للسبیة .

ولم يقدّر الزمخشري حرفًا أصلًا ، بل قال : « أن يؤذن » في معنى الظرف ، أي وقت أن يؤذن .

وأورد عليه أبو حیان بأن المصدريّة لا تكون في معنى الظرف ، وإنما ذلك في المصدر الصريح نحو : أحیثك صياغ الدیک أي وقت صياغ الدیک ، ولا تقول : أن يصبح .

فحصل خلاف في أن « أن يؤذن » ظرف أو حال ، فإن جعلناها ظرفاً كما قال الزمخشري فقد قال : « إن غير ناظرين » حال مِنْ « لا تدخلوا » وهو صحيح ، لأنه استثناء مفرّغ من الأحوال ، كأنه قال : لا تدخلوا في حالٍ من الأحوال إلّا مصحوبين غير ناظرين ، على قولنا ، أو وقت « أن يؤذن لكم » غير ناظرين على قول الزمخشري .

وإنما لم يجعل غير ناظرين حالاً من يؤذن ، وإن كان جائزًا من جهة الصناعة ، لأنّه يصير حالاً مقدرةً ولأنّهم لا يصيرون^(١) منهيين عن الانتظار بل يكون ذلك قيداً في الإذن ، وليس المعنى على ذلك ، بل على أنّهم نهوا أن يدخلوا إلّا بإذن ، ونهوا إذا / دخلوا أن يكونوا [٧٩ / ٤] ناظرين إناه ، فلذلك امتنع من جهة المعنى أن يكون العامل فيه

(١) في ط : « لا يعبرون » صوابه من بعض نسخ المخطوطات

« يؤذن » وأن يكون حالاً من مفعوله . فلو سكت الزمخشري على هذا لم يرد عليه شيء لكنه زاد وقال : وقع الاستثناء على الوقت والحال معاً ، كأنه قيل : لا تدخلوا بيوت النبي إلا وقت الإذن ، ولا تدخلوها إلا غير ناظرين ، فورد عليه أن يكون الاستثناء شيئاً وهما ، الظرف ، والحال بأداة واحدة ، وقد منعه النحو أو جمهورهم .

والظاهر أن الزمخشري ما قال ذلك إلا تفسيرًّا معنى ، وقد قدر أداتين ، وهو من جهة بيان المعنى قوله^(١) : [وَقَعَ الْإِسْتِثْنَاءُ عَلَى الْحَالِ وَالْوَقْتِ مَعًا] كأنه قال : لا تدخلوا بيوت النبي [] من جهة الصناعة ، لأن الاستثناء المفرغ يعمل ما قبله فيما بعده ، والمستثنى في الحقيقة هو المصدر المتعلق بالظرف والحال ، فكأنه قال : لا تدخلوا إلا دخولاً موصوفاً بكذا .

ولست أقول بتقدير مصدر هو عامل فيهما ، فإن العمل للفعل المفرغ ، وإنما أردتُ شرح المعنى .

ومثل هذا الإعراب هو الذي نختاره في مثل قوله تعالى : « وما اختلف الذين أتوا الكتاب إلا من بعد ما جاءهم العلم بغياناً بينهم »^(٢)

(١) في ط : بعد الكلمة : « قوله » : « من جهة الصناعة » وقد سقطت بعد الكلمة « قوله » عبارة أشير إليها في هامش ط بأنها بياض في الأصول . وفي النسخ المخطوطة التي بين يدي مكان البياض العبارة التي بين معقوفين في النص ، وقد سقطت من ط .

أي إلّا اختلافاً من بعد ما جاءهم العِلْم بَغْيَاً بينهم ، فالجَار والمجرور ليسا بمستثنين بل يقع عليهما المستثنى وهو الاختلاف كما تقول : « ما قمت إلّا يوم الجمعة ضاحكاً أمام الأمير في داره » ، فكُلُّها يعمل فيها الفعل المفرّغ من جهة الصناعة .

وهي من جهة المعنى كالشيء الواحد لأنها بمجموعها بعضٌ من المصدر الذي تضمنه الفعل المنفي . وهذا أحسن من أن يقدر : « اختلفوا بَغْيَاً بينهم » ، لأنه حينئذ لا يفيد الحصر .

وعلى ما قلنا ، يفيد الحصر فيه كما أفاده في قوله : « من بعد ما جاءهم العِلْم » فهو حَصْرٌ في شيئين لكن بالطريق الذي قلناه ، لا أنه استثناءٌ في شيئين بل استثناءٌ شيءٌ واحدٌ صادقٌ على شيئين .

ويمكن حمل كلام الزمخشري على ذلك ، فقوله : وقع الاستثناء على الوقت والحال معاً صحيح ، وأن المستثنى أعم ، لأن الأعم يقع على الأخص ، والواقع على الواقع واقعٌ فتخلص عمما ورد عليه من قول التّحاة : لا يستثنى بادة واحدة دون عطف شيئاً . / [٤/٨٠]

وقد أورد عليه أبو حيّان في قوله : إنّها حال في « لا تدخلوا » : أنّ هذا لا يجوز على مذهب الجمهور ، إذ لا يقعُ عندهم بعد إلّا في^(١) الاستثناء إلّا المستثنى أو صفة المستثنى .

(١) سقطت « في » من ط ، صوابه في النسخ المخطوطة

وأجاز الأخفش والكسائي في ذلك في الحال . وعلى هذا يجيء ما قاله الزمخشري .

وهذا الإبراد عجيب ، لأنه ليس مراد الزمخشري : لا تدخلوا غير ناظرين ، حتى يكون الحال قد تأخر بعد أداة الاستثناء على مذهب الأخفش والكسائي ، وإنما مراده أنه حال من « لا تدخلوا » ، لأنه مفرغ ، فيعمل فيما بعد الاستثناء ، كما في قوله : ما دخلت إلا غير ناظر ، فلا يرد على الزمخشري إلا استثناء شيئاً ، وجوابه : ما قلناه . وحاصله : تقيد إطلاقهم : لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئاً ، ما إذا كان الشيئان لا يعمل الفعل فيهما إلا بعطف ، أما إذا كان عاملاً فيهما بغير عطف فيتوجه [الاستثناء إليهما لأن حرف الاستثناء]^(١) كال فعل ، ولأن الفعل عامل فيهما قبل الاستثناء ، فكذا بعده .

واختار أبو حيّان في إعراب الآية : أن يكون التقدير : فادخلوا غيرنا ناظرين كما في قوله : ﴿ بالبيّنات والزّبْر﴾^(٢) أي أرسلناهم . والتّقدير في تلك الآية قوي لأجل البُعد والفصْل ، وأمّا هنا فيحتمل هو وما قلناه .

فإن قلت : قولهم : لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئاً

هل هو متفق عليه أو مختلف فيه ؟ وما المختار فيه ؟

(١) ما بين معقوفين سقط من ط . وفي هامش ط كتب : بياض في الأصول ، صوابه من المخطوطات .

(٢) آل عمران / ١٨٤

قلت : قال ابن مالك - رحمه الله - في التسهيل : لا يستثنى بأدلة واحدة دون عطفٍ شيئاً ، ويوهم ذلك بدل و فعل مضمر لا بدلان خلافاً لقوم .

قال أبو حيّان - رحمه الله تعالى - إنَّ من النَّحويين من أجاز ذلك ، ذهبوا إلى إجازة « ما أخذ أحدٌ إلَّا زِيدٌ درْهَمًا » ، « وما ضرب القوم إلَّا بعضهم بعضاً » .

قال : ومنع الأخفش والفارسيٌّ واختلفا في إصلاحها .

وتصححها عند الأخفش بأن يقدم على إلَّا المرفوع الذي بعدها ، فتقول ما أخذ أحدٌ زِيدٌ إلَّا درْهَمًا » ، « وما ضرب القوم بعضاً إلَّا بعضاً » قال : وهذا موافق لما ذهب إليه ابن السرّاج وابن مالك من أن حرف الاستثناء إنما يستثنى به واحد .

وتصححها عند الفارسيٌّ بأن تزيد فيها منصوباً قبل إلَّا ، فتقول : « ما أخذ أحدٌ شيئاً إلَّا زِيدٌ درْهَمًا » ، « وما ضرب القوم أحداً / إلَّا بعضاً بعضاً .

قال أبو حيّان : ولم نَدْرُ تخریجه لهذا التركيب ، هل هو على أن يكون ذلك على البدل فيهما ، كما ذهب إليه ابن السرّاج في : ما أعطيت أحداً درْهَمًا إلَّا عمراً دائِقاً ، ليُبدَّل المرفوع من المرفوع ، والمنصوب من المنصوب ، أو هو على أن يُجعل أحدهما بدلاً ، والثاني معمول عامل مضمر ، فيكون إلَّا زِيدٌ بدلاً من أحد ، وإلَّا

بعضهم بدلًا من القوم ، ودرهماً منصوب بضرب مضمرة ، كما اختاره ابن مالك ؟

والظاهر من قول المصنف يعني ابن مالك خلافاً لقوم أنه يعود لقوله : لا بدلان ، فيكون ذلك خلافاً في التخريج ، لا خلافاً في صحة هذا التركيب .

والخلاف كما ذكرته موجود في صحة التركيب ، فمنهم من قال : هذا التركيب صحيح ، لا يحتاج إلى [تخريج لا تصحيح^(١)] الأخفش ، ولا تصحيح^(٢) الفارسي .

هذا كلام أبي حيّان^(٣) ، وحاصله أن في صحة هذا التركيب خلافاً ، فالأخفش والفارسي يمنعانه ، وغيرهما يجوزه ، والمجوزون له ابن السراج ، يقول : هما بدلان . وابن مالك يقول : أحدهما بدل ، والأخر معمول مضمر ، وليس في هؤلاء من يقول : إنهما مستثنيان بأداة واحدة ، ولا نقل ذلك أبو حيّان عن أحد .

وقوله في صدر كلامه : إنَّ من التحوينِ من أجزاء محمولٍ على

(١) ما بين معقوفين سقط من ط ، وفي ط : « لا يحتاج إلى تصحيح » الخ تصويبه من النسخ المخطوطة في ط : « ولا لتصحيح » باللام .

(٢) في ط بعد أبي حيّان رقم (١) يشير به في الهاشم إلى أن هنا « بياض في الأصول » ومكان البياض في النسخ المخطوطة : « رحمة الله »

التّركيب ، لا على معنى الاستثناء ، فليس في كلام أبي حيّان ما يقتضي الخلاف في المعنى بالنسبة إلى جواز استثناء شيئاً بأداة واحدة من غير عطف .

واحتاج ابن مالك بأنه كما لا يقدّر بعد حرف العطف معطوفان كذلك لا يقع بعد حرف الاستثناء مستثنيان .

وتعجبُ الشّيخ أبو حيّان منه ، وذلّك لجواز قولنا : ضرب زيداً عمراً ، وبشرّ خالداً ، وضرب زيداً عمراً بسوط ، وبشرّ عمراً بجريدة . وقال : إن المجوزين لذلك عللوا الجواز بشبه إلّا بحرف العطف . وابن مالك جعل ذلك علة للمنع .

وفي هذا التّعجب نظر ، لأن ابن مالك أخذ المسألة مطلقة في هذا المثال وفي غيره ، وقال : لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئاً ، ولا شكّ أن ذلك صحيح في قولنا : قام القوم إلّا زيداً ، وما قام القوم إلّا زيداً، وما قام إلّا خالد ، وما أشبه ذلك مما يكون العامل فيه واحداً والعمل / واحداً ، ففي مثل هذا يمنع التّعدد ، ولا يكون [٤/٨٢]

مستثنيان بأداة واحدة ، ولا معطوفان بحرف واحد .

والشّيخ في « شرح التّسهيل » مثل قول المصنف بحرف عطف : قام القوم إلّا زيداً وعمراً ، وهو صحيح ، ومثله دون عطف : باعطيت الناس إلّا عمراً الدنانير ، وكأنه أراد التّمثيل بما هو محلّ نظر ، وإلّا فالمثال الذي قدمناه هو من جملة الأمثلة ، ولا ريبة في امتناع

قولك : قام القوم إلّا زيداً عمراً ، ثم قال الشيخ : قال ابن السرّاج : هذا لا يجوز ، بل تقول : أعطيت الناس الدنانير إلّا عمراً .

قال : فإن قلت : ما أعطيت أحداً دِرْهَمًا عَمْرًا دانقاً ، وأردت الاستثناء لم يجز ، وإن أردت البدل جاز ، فأبدلت عَمْرًا من أحد ، ودانقاً من درهم ، كأنك قلت : ما أعطيت إلّا عمراً دانقاً .

قلت : وقد رأيت كلام ابن السرّاج في الأصول كذلك ، قال الشيخ أبو حيّان - رحمه الله - وهذا التقرير الذي قبره في البدل وهو ما أعطيت إلّا عمراً دانقاً لا يؤدي إلى أن حرف الاستثناء يستثنى به واحد، بل هو في هذه الحالة التقديرية ليس ببدل ، إنما نصبهما على أنهما مفعولاً أعطيت المقدرة ، ولا يتوقف على وساطة إلّا لأنّه استثناء مفرّغ ، فلو أسقطت إلّا فقلت : ما أعطيت عمراً دِرْهَمًا جاز عملها في الاسمين بخلاف عمل العامل المستثنى الواقع بعد إلّا فهو متوقف على وساطتها .

قلت : الحالة التقديرية إنما ذكرها ابن السرّاج لما أعرّبها بدلين فأسقط البدلتين ، وصار كأن التقدير ما ذكره ، وابن السرّاج قائل بأن حرف الاستثناء لا يستثنى به إلّا واحد ، حتى إنه قال قبل ذلك في : « ما قام أحد إلّا زيداً إلّا عمراً : إنه لا يجوز رفعهما ، لأنه لا يجوز أن يكون لفعل واحد فاعلان مختلفان ، يرتفعان به بغير حرف عطف ، فلا بدّ أن ينتصب أحدهما .

والظاهر أنَّ الشِّيخ أراد أن يشرح كلام ابن السَّرَّاج، لا أنه يرد عليه .

ثم قال الشِّيخ : ذهب الزَّجاج إلى أنَّ البدل ضعيفٌ، لأنَّه لا يجوز / بدل اسمين من اسمين ، لو قلت : ضرب زيدُ المُرْأَة أخوك [٨٣/٤] هنَدًا لم يجز .

قال : والسماع على خلاف مذهب الزَّجاج ، وهو أنه يجوز بدل اسمين من اسمين قال الشاعر :

٧١٠ فَلَمَّا قرنا التَّبَعَ بالنَّبَعِ بعضاً
بعض أبْتَ عِيَدَانَهُ أَنْ تَكَسَّرَ^(١)

وردَ ابن مالك على ابن السَّرَّاج بأنَّ البدل في الاستثناء لا بدَّ من اقترانه بِالْأَ يعنى وهو^(٢) قدر : ما أخذ أحدٌ بغير إلَّا^(٣) .

وقد يجاب عن ابن السَّرَّاج بأنَّ الذي لا بدَّ من اقترانه بِالْأَ هو البدل الذي يراد به الاستثناء .

أما هذا فلم يرد به معنى الاستثناء ، بل هو بدلٌ منفيٌ ، قدّمت إلَّا عليه لفظاً وهي في الحكم متأخرة .

(١) للنابغة الجعدي الصحابي .

انظر حاشية يس ٢٤٩/١ ، والممع والدرر رقم ٨٩٤ .

(٢) أي ابن السَّرَّاج

(٣) في ط : « أحد زيد بدلًا » مكان : « أحد بغير إلَّا » تحرير صوابه من النسخ المخطوطة .

وحاصله أنه يلزم الفصل بين البدل والمبدل إلأ ، ويلزمه الفصل بين إلأ وما دخلت عليه بالبدل بما قبلها .

والشيخ تعقب ابن مالك بكلام طويل لم يُرده . ولم يتخلص لنا من كلام أحد من النّحاة ما يقتضي حصرتين .

وقد قال ابن الحاجب في شرح المنظومة في المواضع التي يجب فيها تقديم الفاعل في قوله : إذا ثبت المفعول بعد نفسي فلازم تقديميه نوعي ، قال : كقولك ما ضرب زيد إلأ عمراً ، فهذا مما يجب فيه تقديم الفاعل ، لأن الغرض حصر مضروبيه زيد في عمر و خاصة أي لا مضروب لزيد سوى عمرو ، فلو كان له مضروب آخر لم يستقم بخلاف العكس .

فلو قدم المفعول على الفاعل انعكس المعنى .

قال : فإن قيل : ما المانع أن يقال فيها : ما ضرب إلأ عمراً زيد ويكون فيه حيثذا تقديم المفعول على الفاعل ؟

قلت : لا يستقيم لأنه لو جوز تعدد المستثنى المفرغ بعد إلأ في ^(١) كقولك : ما ضرب إلأ زيد عمراً أي ما ضرب أحداً إلأ زيداً عمراً كان الحصر فيما معناه ، والغرض الحصر في أحدهما ، فيرجع

(١) في ط : بعد « في » إشارة في الهمش إلى أن هنا بياضاً في الأصول : وليس في المخطوطات إشارة إلى هذا البياض

الكلام بذلك إلى معنى آخر غير مقصود ، وإن لم يجوز كانت المسألة الأولى ممتنعة لبقائها بلا فاعل ، ولا ما يقوم مقام الفاعل ، لأن التقدير حيثئذ : ضرب زيد ، فيبقى ضرب الأول / بغير فاعل ، ويكون في [٨٤/٤] الثانية «عمرو» منصوباً بفعل مقدر غير «رب» الأول فيصير جملتين فلا يكون فيهما تقديم فاعل على مفعول .

هذا كلام ابن الحاجب وليس فيه تصريح بنقل خلاف .

ورأيت كلام شخص من العجم يقال له : العديسي شرح كلامه ، ونقل كلامه هذا ، وقال : لا يخفى عليك أن هذا الجواب إنما يتم ببيان أن «زيداً» في قولنا : ما ضرب إلا عمرو زيداً ، «وعمراً» في قولنا : «ما ضرب إلا زيد عمراً» يمتنع أن يكونا مفعولين لضرب الملفوظ ، ولم يتعرض المصتف في هذا الجواب فيكون هذا الجواب غير تمام .

وقال المصنف في «أمالى الكافية» : لا بد في المستنى المفرغ من تقدير تمام ، فلو استعملوا بعد إلا شيئاً لوجب أن يكون قبلهما تماماً . فإذا قلت : ما ضرب إلا زيد عمراً ، فاما أن تقول : لا تمام لهما ، أولهما تماماً ، أو لأحدهما دون الآخر .

الأول : يخالف الباب ، والثاني : يؤدي إلى أمر خارج عن القياس من غير سبب .

ولو جاز ذلك في اثنين جاز فيما فوقهما ، وذلك ظاهر البطلان .

والثالث : يؤدّي إلى اللبس فيما قصد ، فلذلك حكموا بأن الاستثناء المفرغ إنما يكون لواحد ، ويؤوّل ما جاء على ما يوهم غير ذلك بأنه يتعلّق بما دل عليه الأول ، فإذا قلت : ما ضرب إلا زيداً عمراً فنحو نجوز ذلك لا على أنه لضرب الأول ، ولكن لفعل محفوظ دلّ عليه الأول كأنّ سائلاً سأّل من ضرب ؟ فقال : عمراً ، أي ضرب عمراً .

قال الحديسيّ : ولسائل أن يختار الثالث ، ويقول : العام لا يقدر إلا الذي يلي إلاّ منها ، فإن العام إنما يقدر للمستثنى المفرد لا لغيره ، والمستثنى المفرغ هو الذي يلي إلاّ فلا يحصل للبس أصلاً ، فثبت أن جواب شرح المنظومة لا يتمّ بما ذكره في الأمالي أيضاً ، نعم يَتّمُ بما ذكره ابن مالك وهو أن الاستثناء في حكم جملة مستأنفة ، لأن معنى جاء القوم إلاّ زيداً إنما منهم زيد ، وهذا يقتضي أن لا يعمل ما قبل [٨٥ / ٤] إلاّ فيما بعدها لما لاح أن إلاّ بمثابة « ما » و« إلاّ » في صورة مندوحة / عنه وهي إعمال ما قبل إلاّ في المستثنى المنفي على أصله ، وفيما بعد إلاّ المفرغة وهو المستثنى المفرغ تحقيقاً أو تقديرًا نحو: ما جاءني أحد إلا زيد على البدل ، وفيما بعد المقدمة على المستثنى منه ، والمتوسطة بينه وبين صفة الإضمار، إنْ قدر العامل بعد إلاّ في الصور لكثرة وقوعها نحو: ما قاموا إلاّ زيداً ، وما قام إلاّ زيد ، وما جاء إلاّ زيداً القوم ، وما مررت بأحد إلاّ زيداً خيراً من عمرو وأن لا يجوز : ما ضرب إلاّ زيد

عَمْرًا ، وَلَا إِلَّا عَمْرًا زِيدًا ، لَأَنَّهُ إِنْ كَانَ شَيْئِينَ فَهُوَ مُمْتَنِعٌ ، وَإِنْ كَانَ الْمُسْتَشْتَنِي مِمَّا يَلِيهِ إِلَّا دُونَ الْأُخْرَى يَكُونُ مَا قَبْلَهُ عَامِلًا فِيمَا بَعْدَهُ فِي غَيْرِ الصُّورِ الْأَرْبَعِ ، وَهُوَ مُمْتَنِعٌ .

وَمَا وَرَدَ قَدْرُ عَامِلِ الثَّانِي فَتَقْدِيرُ مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمْرًا زِيدًا : ضَرَبَ زِيدًا .

وَذَهَبَ صَاحِبُ الْمُفْتَاحَ : إِلَى جُوازِ التَّقْدِيمِ حِيثُ قَالَ فِي فَصْلِ الْقَصْرِ : وَلَكَ أَنْ تَقُولَ فِي الْأُولَى : مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمْرًا زِيدًا ، وَفِي الثَّانِي مَا ضَرَبَ إِلَّا زِيدًا عَمْرًا ، فَتَقْدِيرُهُ وَتَؤْخِرُهُ إِلَّا إِنَّ هَذَا التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ لِمَا اسْتَلَزَمَ قَصْرُ الصَّفَةِ قَبْلَ تَمامِهَا عَلَى الْمُوصَوفِ قَلَّ وَرَوَدَ فِي الْاسْتِعْمَالِ ، لَأَنَّ الصَّفَةَ الْمَقْصُورَةَ عَلَى عَمْرٍ وَفِي قَوْلَنَا : مَا ضَرَبَ زِيدًا إِلَّا عَمْرًا هِيَ: ضَرَبَ زِيدًا لَا الضَّرَبَ مُطْلَقًا ، وَالصَّفَةُ الْمَقْصُورَةُ عَلَى زِيدٍ فِي قَوْلَنَا : مَا ضَرَبَ عَمْرًا إِلَّا زِيدًا هِيَ الضَّرَبُ لِعَمْرٍ .

وَقَالَ الْحَدِيثِيُّ عَلَى صَاحِبِ الْمُفْتَاحِ : إِنَّ حُكْمَهُ بِجُوازِ التَّقْدِيمِ إِنَّ أَثَبْتَ بِوَرَدِهِ فِي الْاسْتِعْمَالِ فَهُوَ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ بَأَنَّ مَا وَرَدَ فِي الْاسْتِعْمَالِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي فِيهِ مَعْمُولاً لِعَامِلٍ مُقْدَرٍ ، كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ وَابْنُ مَالِكٍ ، وَأَصْوَلُ الْبَابِ لَا تَشْتَتِ بِالْمُحْتَمَلَاتِ .

وَإِنْ أَثَبْتَ بِغَيْرِهِ فَلَا بَدَّ مِنْ بِيَانِهِ لِلنَّظَرِ فِيهِ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَهَلْ يَجُوزُ التَّقْدِيمُ فِي إِنَّمَا ؟ قَلْتَ : لَا يَجُوزُ

قطعاً في إنما ، وإنما جوز في ما وإلا ، لأن ما وإلا أصل في القصر ،
ولأن التقديم في ما وإلا غير ملتبس . كذا قاله صاحب المفتاح .

وقال الحديبي : امتناع التقديم في إنما يقتضي امتناعه في « ما » و
« إلا » ليجري باب الحصر على سنن واحد .

قال مولانا العلامة قاضي القضاة شيخ الإسلام أوحد
المجتهدین :

وقد تأملت ما وقع في كلام ابن الحاجب من قوله : ما ضربَ
[٨٦/٤] أحد أحداً إلا زيداً / عَمِراً ، قوله : إن الحصر فيهما معاً ، والسابق
إلى الفهم منه أنه لا ضارب إلا زيداً ، ولا مضروب إلا عمرو ، فلم
أجده كذلك ، وإنما معناه : لا ضارب إلا زيد إلا عمر ، فانتفت
ضاربية غير زيد لغير عمرو ، وانتفت مضروبة عمرو من غير زيد ،
وقد يكون زيد ضرب عمراً وغيره ، وقد يكون عمرو ضربه زيد وغيره .

وإنما يكون المعنى نفي الضاربية مطلقاً عن غير زيد ، ونفي
المضروبة مطلقاً عن غير عمرو .

وإذا قلنا : ما وقع ضرب إلا من زيد على عمرو فهذا حصران
مطلقاً بلا إشكال ، وسببه أن النفي ورد على المصدر ، واستثنى منه
شيء خاص وهو ضرب زيد لعمرو ، فبقى ما عداه على النفي كما ذكرناه
في الآية الكريمة وفي الآية الأخرى التي ينبغي فيها الاختلاف : « إلا »

منْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَعْيًا بَيْنَهُمْ »^(١) . وَالْفَرْقُ بَيْنَ تَقْيِي الْمَصْدَرِ وَنَفِيِّ الْفَعْلِ: أَنَّ الْفَعْلَ مُسْنَدٌ إِلَى فَاعِلٍ فَلَا^(٢) [يَنْتَفِي عَنِ الْمَفْعُولِ إِلَّا ذَلِكُ الْمَقِيدُ ، وَالْمَصْدَرُ لَيْسَ كَذَلِكُ ، بَلْ هُوَ] مُطْلَقٌ ، فَيَنْتَفِي مُطْلَقًا إِلَّا^(٣) [الصُّورَةُ الْمُسْتَثَنَةُ مِنْهُ بِقِيَوْدَهَا] . وَقَدْ جَاءَنِي كِتَابُكَ - أَكْرَمُكَ اللَّهُ - تَذَكَّرْ فِيهِ أَنْكَ^(٤) [وَقَفْتُ عَلَى مَا قَدْرَتْهُ فِي إِعْرَابٍ] قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿غَيرٌ نَاظِرٌ إِنَاهٌ﴾ وَأَنَّ النَّحَّاطَ اخْتَلَفُوا فِي أَمْرَيْنِ :

أحدهما : وقوع الحال بعد المستنى نحو قوله : أكرم الناس
إلا زيداً قائمين ، وهذه هي التي اعترض بها الشيخ أبو حيّان على
الزمخري ، وهو اعتراض [غير مسلم]^(٥) لأن الزمخري جعل الاستثناء
وارداً عليها وجعلها حالاً مستثنة فهي في الحقيقة [مستثناة]^(٦)

. ۱۹ / آل عمران (۱)

(٢) بعد : «فلا» في ط سقط إلى قوله : هو مُطلق، وقد أشير إلى ذلك في الهمامش بعبارة : «بياض في الأصول» وما بين معقوفين هو ما سقط من ط صوابه من النسخ المخطوطة التي في يدي

(٣) طبعه قوله : « مطلقاً إلا » سقطت العبارة التي بين معقوفين ، وقد أشار إليها في الامثل بكلمة : « كذا » أي بياض في الأصول مثل البياض السابق . وما بين معقوفين من النسخ المخطوطة .

(٤) سقطت العبارة التي بين معقوفين من ط ، وصوابها من النسخ المخطوطة ، وقد أشير في هامش طبأَنْ بعد «أنك» بياض في الأصول .

(٥) ما بين معقوفين سقط من ط ، وأشار إليه في هامشها والتصويب من المخطوطات

(٦) ما بين معقوفين سقط من ط، صوابه من النسخ المخطوطة

فلم يقع بعد إلا حينئذ إلا المستثنى ، فإنه مفرغ للحال .
والشيخ فهم أن الاستثناء غير منسحب عليه ، فلذلك أورد عليه
أن «غير ناظرين إناء» ليس مستثنى ولا صفة للمستثنى به ، ولا يستثنى
منه ، وقد أصبحت فيهما .

قلت : لكن للشيخ بعض عذر على ظاهر كلام الزمخشري لما
قال : إنه حال من «لا تدخلوا» . ولم يتأمل الشيخ بقية كلامه فلو
اقتصر على ذلك لامكنا أن يقال : إن مراده : لا تدخلوا غير ناظرين إلا
أن يؤذن لكم ، ويكون المعنى أن دخولهم غير ناظرين إناءً مشروط
بالإذن وأما «ناظرين»^(١) فممنوع مطلقاً بطريق الأولى ، ثم قدم
المستثنى وأخر الحال ، فلو أراد هذا كان إيراد الشيخ متوجهًا من جهة
[٨٧/٤ النحو] .

ثم قلت - أكرمك الله : الثاني ، وكأنك أردت الثاني من
الأمرتين اللذين اختلف فيهما ، وذكرت استثناء شيئين ، وقد قدّمت
أني لم أظفر بتصريح نقل في المسألة .

والذي يظهر أنه لا يجوز بلا خلاف ، كما لا يكون فاعلان لفعل
واحد ، ولا مفعولان لهما فعل^(٢) واحد لا يتعدى إلى أكثر من واحد ،
كذلك لا يكون مستثنيان [من مستثنى واحد بآدأة واحدة]^(٣) ولا من
(١) في ط: إشارة في الهاشم إلى قوله: «ناظرين» بكلمة: «كذا» مع أنها محكية
(٢) في ط: «لهما لفعل» تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة
(٣) ما بين معقوفين سقط من ط . وقد أشير إليه في هامشها بأنه «هنا بياض في
الأصول» ، والتوصيب من النسخ المخطوطة .

مستثنى منها بآداة واحدة ، لأنها كقولك : استثنى المتعدّي إلى واحد ، فكما لا يجوز في الفعل لا يجوز في الحرف بطريق الأولى .

وكذلك اتفقوا على ذلك ، ولم يتكلّموا فيه في غير باب أعطى وشبيهه ، وقولك : إنه لا يكاد يظهر لها مانع صناعي وهي جديرة بالمنع ، وما^(١) المانع من قول الشخص : ما أعطيت أحدا شيئاً إلا عمراً دانقاً؟ وإنما ينبغي منع ذلك في مثل : إلا عمراً زيداً إذا كان العامل يطلبهما بعمل واحد ، أمّا إذا طلبهما بجهتين فليس يمتنع .

ولم يذكر ابن مالك حجة إلا الشبه بالعاطف .

ونحن نقول في العاطف بالجواز في مثل : ما ضرب زيداً عمراً وبكر خالداً قطعاً ، فنظيره : ما أعطيت أحداً شيئاً إلا زيداً دانقاً .

وصرّح ابن مالك بمنعه ، وقد فهمت ما قلته ، وقد تقدّم الكلام بما فيه كفاية وجواب . إن شاء الله .

وقولك : إن الآية نظيره ممنوع ، بل هي جائزة ، وهو ممنوع . والله سبحانه وتعالى أعلم . تمت الرسالة بحمد الله وعونه وحسن توفيقه^(٢) .

(١) في ط : «ولا» مكان : «وما» صوابه من المخطوطات

(٢) في نسخة (ى) التي صاحب ناشر الأشباء في ضئلها قوله في الهاشم : بهامش (ى) على يد فقير رحمة ربه محمد بن أبي بكر بن أحمد الطوخي الكناني - عفا الله عنه - وذلك بالمدرسة الجودرية .

تعليق ابن بَرِّي على قول شاعِر في وصف الدنيا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدَ وَآلِهِ وَصَاحْبِهِ وَسَلَّمَ : رأيت في بعض المجاميع من كلام أبي محمد عبدالله بن بَرِّي^(١) على قول الشاعر في وصف دينار :

٧١١ = وأصْفَرَ مِنْ ضَرْبِ دَارِ الْمُلُوكِ

تَلَوْحٌ عَلَى وَجْهِهِ جَعْفَراً

ملخصه في «يلوح» روايتان^(٢) إحداهما رواية الفراء ، وهي الرواية الصحيحة أنها بالباء ولا إشكال على نصب «جعفر» على [٤/٨٨] هذه ، لأنَّه مفعول بتلوح / وتلوح بمعنى : ترى وتبصر ، وتقول : لُحْتَ الشَّيْءَ : إذا أبصرته .

وهذا بين لا إشكال فيه ولا تعسف في إعرابه .

وأمّا الرواية الأخرى وهي المشهورة «يلوح» ففيها إشكال فمن

(١) ابن بَرِّي له ترجمة وافية في كتابي «المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة» ص ٤٧.

(٢) في ط : «روaiten» .

النحاة من قال: إنه منصوبٌ بإضمار فعل ، تقديره: أقصدوا جعفراً . ومنهم من جعله من باب المفعول المحمول على المعنى من جهة أن جعفراً داخلٌ في الرؤية من جهة المعنى ، لأن الشيء إذا لاح لك فقد رأيته .

تعليق على معنى : « وَآتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً » لِتاج الدين الحموي

وفي هذا المجموع أيضاً :

سئل الإمام أبو محمد بن بري الإمام تاج الدين محمد بن هبة الله بن مكي الحموي عن قوله تعالى : « وَآتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً »^(١) كيف تكون نحلة ، والنحلة في اللغة: الهبة بلا عوض؟ والصدق تستحقه اتفاقاً لا على وجه التبرع .

فأجابه بأنه لما كانت المرأة يحصل لها في النكاح ما يحصل للزوج من اللذة ، وتزيد عليه بوجوب النفقة والكسوة والمسكن كان لها المهر مجاناً ، فسمى نحلة . كذا ذكره أثمننا .

وقال بعضهم : لما كان الصداق في شرع من قبلنا لأولياء المنكوحات بدليل قوله تعالى : « قَالَ أَنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنْكِحَكَ إِحْدَى

ابتي هاتين على أن تاجرني ثمانين حجاج^(١) ثم نسخه شرعننا صار ذلك عطية اقتطعت لهن فسمى نحلة . والله أعلم .

جمع حاجة

في جمع حاجة من كلام ابن بري :

قال : سألت - وفقك الله تعالى لما يرضيه ، وجعلك مِمَّا يَتَبَعُ الحقَّ و يأتيه - عن قول الشيخ الرئيس أبي محمد القاسم بن علي الحريري في كتابه (درة الغواص) : إن لفظة حوائج مِمَّا توهَّم في استعماله الخواص^(٢) ، وسألت أن أميز لك الصحيح والعليل ، من غير

(١) القصص / ٢٧ .

(٢) نص الحريري في «درة الغواص» / ٥٤ : «ويقولون في جمع حاجة : حوائج ، فَيَتَوَهَّمُونَ فِيهِ كَمَا وَهِمْ بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ فِي قَوْلِهِ : إِذَا مَا دَخَلْتَ الدَّارَ يَوْمًا وَرَفِعْتَ سُورَكَ لِي فَانْظُرْ بِمَا أَنَا خَارِجٌ فَسِيَّانَ بَيْتِ الْعَنْكَبُوتِ وَجُوسِقَ رَفِيعَ إِذَا لَمْ تُقْضِ فِيهِ الْحَوَائِجَ وَالصَّوَابَ أَنْ يَجْمِعَ فِي أَقْلَى الْعَدْدِ عَلَى حَاجَاتِ لِقَوْلِ الْأُولِيَّ .

وقد يخرج الحاجات يا أم مالك كرائم من رب بمن ضئيل
وأن يجمع في أكثر العدد على حاج مثل هامة وهام ، وعليه قول الراعي .
ومُرسِلٌ وَرَسُولٌ غَيْرٌ مَتَّهِمٌ وَحَاجَةٌ غَيْرٌ مَزْجَاً مِنَ الْحَاجَةِ
وأَشِيدَتُ لَأَبِي الْحَسِينِ بْنِ فَارِسِ اللُّغُوِيِّ :
وَقَالُوا كَيْفَ أَنْتَ فَقِلْتَ خَيْرٌ
تُقْضِي حَاجَةً وَتَفْوِتْ حَاجَةً
إِذَا ازْدَحَتْ هَمُومُ الصَّدْرِ قَلَنَا
عَسَى يَوْمًا يَكُونُ لَهَا انفِرَاجٌ
نَدِيَّيِي هَرَّتِي وَسَرُورُ قَلْبِي
دَفَّاتِرُ لِي وَمَعْشوقِي السَّرَّاجُ »

إسهاب ولا تطويل ، وأنا أجيبك عن ذلك بما فيه كفاية ، مع / سلوك [٨٩/٤] طريق الحق والهداية .

ومن أعجب ما يُحْكى ويُذَكَّر ، وأغرب ما يُكتَب ويُسْطَر ، أنه ذكر أنه لم يَحْفَظ لتصحيح هذه اللفظة شاهدًا ، ولا لبَشَرٍ فيها بيتاً واحداً ، بل أنسد لبديع الزمان بيتاً نسبه إلى الغَلَطِ فيه ، والعجز عن إصلاحه وتلافيه ، وهو قوله :

٧١٢ = فسيّان بيت العنكبوت وجوسق
ربيع إذا لم تُقض فيه الحوائج^(١)

حتى كأنه لم يمرّ بسمعه الخبرُ المنقول ، عن سيد البشر أبي البتول ، حين قال بلسان الإعلان ، « استعينوا على إنجاح الحوائج بالكتمان ». .

وهذا الخبرُ ذكره القضاعي في شهابه ، في الباب الرابع من أبوابه .

وذكر أيضاً قوله : « إنَّ لِلَّهِ عِباداً خلقهم لحوائجِ النَّاسِ »^(٢) .

(١) انظر درة الغواص / ٥٤

(٢) انظر اللسان : « حوج » وقامه : « يفزع الناس إليهم من حوائجهم ، أولئك الأُمنون يوم القيمة »

وذكر الهروي في كتابه الغربيين^(١) قوله عليه السلام : «اطلبوا الحوائج إلى حسان الوجوه» ، قوله صلى الله عليه وآله وسلم : «إياكم والآقواد؟ قالوا : يا رسول الله وما الآقواد؟ فقال هو الرجل يكون منكم أميراً فيأتيه المسكين والأرملة، فيقول لهم : مكانكم حتى انظر في حوائجكم ويأتيه الغني فيقول : عجلوا في قضاء حاجته».

وذكر ابن خالويه في شرحه مقصورة ابن دريد عند ذكر فضل الخيل أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : «التمسوا الحوائج على الفرس الكميّت الأرثم^(٢) المحجل الثالث ، المطلق اليد اليمنى» .

فهذا ما جاء من الشواهد النبوية^(٣) ، وروته الثقات من الرواية المرضية على صحة هذه اللفظة .

وأما ما جاء من ذلك في أشعار العرب فكثير ، من ذلك ما أنشده

(١) كتاب الغربيين غريبي القرآن والحديث لأبي عبيد الهروي أحمد بن محمد المتوفى سنة ٤٠١ هـ حققه د / محمود محمد الطناحي طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث ١٩٧٠ م . وانظر الحديث في اللسان : «حوج»

(٢) الأرثم : هو الفرس الذي يكون في طرف أنفه بياض ، ورئيم كفرح فهو رئيم وأرثم ، وهي رثاء . انظر القاموس «رثم»

(٣) في ط : «البنوته» بالباء ، تحريف ظاهر .

أبو زيد ، وهو قول أبي سلمة المحاربي^(١) :

٧١٣ = ثَمِّنْتُ حَوَائِجِي وَوَدَاتُ بِشَرًّا

[٩٠ / ٤] فَبِئْسٌ مُعَرَّسُ الرَّكْبِ السَّغَابُ^(٢)

وأنشد أيضاً للراجز :

٧١٤ = يَا رَبَّ رَبَّ الْقُلُصِ النَّوَاعِجِ

مُسْتَعِجَلَاتٍ بِذَوِي الْحَوَائِجِ^(٣)

وقال الشماخ :

٧١٥ = تَقْطُّعُ بَيْنَنَا الْحَاجَاتُ إِلَّا

حَوَائِجَ يَعْسِفُنَّ مَعَ الْجَرِيءِ^(٤)

وقال الأعشى :

(١) في ط : «المجازي» تحريف صوابه من النسخ المخطوطة واللسان

(٢) انظر اللسان : «حوج». وفي تحريرات في هذا البيت، فيه : «وودات»

بالدال، والصواب : «ووذات» بالذال، وهي كذلك في المخطوطات واللسان. ووذاته : عبته وزجرته.

وفي : «فيين» مكان : «فبئس» وصوابه من المخطوطات واللسان.

وثَمِّنْتُ : قال ابن بري : «أصلحت». وسغاب جمع : سغان وهو الجائع.

(٣) انظر اللسان : حوج. وفي ط : «ما دب القلص» بالدال تحريف، صوابه من المخطوطات واللسان .

(٤) انظر اللسان : حوج . وانظر ديوان الشماخ .

٧٠٦ الناس حول قيابه

أهل الحوائج والمسائل^(١)

وقال الفرزدق :

٧١٧ = ولی بلاد السند عند أميرها

حوائج جمّات وعندى ثوابها^(٢)

وأنشد أبو عمرو بن العلاء :

٧١٨ = صريعي مدام ما يفرق بيننا

حوائج من إلقاء مال ولا تخيل^(٣)

وانشد ابن الأعرابي :

٧١٩ = من عَفَّ خفَّ على الوجوه لِقاوَهُ

وأخو الحوائج وجهه مبذول^(٤)

وانشد أيضاً :

٧٢٠ = فإن أصبح تحاسبني هموم

ونفس في حوائجه انتشار^(٥)

(١) انظر اللسان : حوج.

وهو من قصيدة للأعشى في ديوانه ١٥٦ ومطلعها :

قالت سمية: من مَذْخَتْ فقلت: مسروق بن وايل.

(٢) انظر اللسان : حوج.

(٣) انظر اللسان : «حوج».

(٤) انظر اللسان : «حوج».

(٥) انظر اللسان : «حوج» وفيه: «تحالجني» مكان : «تحاسبني»

وأنشد الفراء :

٧٢١ = نهارُ المرءُ أمثلُ حين تُقضى
حوائجهُ من اللَّيل الطَّويل^(١)

وانشد ابن خالويه :

٧٢٢ = خَلِيلِي إِنْ قَامَ الْهُوَى فَاقْعُدَا بِهِ
لَعْنَا تُقْضِي مِنْ حَوَائِجِهِ رَمًا^(٢)

وقال هميان بن قحافة :

٧٢٣ = حَتَّى إِذَا مَا قَضَتِ الْحَوَائِجَ
وَمَلَأْتُهُ حُلَابَهَا الْخَلَا نِجَا^(٣)

قال آخر :

٧٢٤ = بَدَأْنَا بِنَا لَا راجِياتِ لِحَاجَةِ
وَلَا يَائِسَاتِ مِنْ قَضَاءِ الْحَوَائِجِ^(٤)

(١) انظر اللسان : «حوج». وفي ط: «مثُل» تحرير وفي ط: «يقضي» بالباء

(٢) انظر اللسان : «حوج»، ولعنا: لغة في لعل، ورم الشيء: أصلحه. وفي اللسان: برواية : حوائجنا

(٣) انظر اللسان : «حوج». والخلنج كسمنٌ: شجر «معرب» جمعه: خلانج.
انظر القاموس. «خلج»

(٤) انظر اللسان : «حوج» وروايته: «راجيات خلصة»

وقال ابن هرمز :

٧٢٥ = إني رأيت ذوي الحوائج إذ عروا
فأثوكَ قصراً أو أتوكَ طروقاً / [٩١/٤]

فقد وجب ببعض هذا سقوط قول المخالف حين وجبت الحجّة
عليه، ولم يبق له دليل يستند إليه، وأنا أتبع ذلك بأقوال العلماء، لزيادة
القول في ذلك إيضاحاً وتبييناً .

قال الخليل في (كتاب العين) في فصل «راح» يقال : يوم راح
وكبس صاف^(١) على التخفيف من رائق وصائف، فطرح الهمزة كما قال
الهذلي :

* = وهي أدماء سارُها^(٣) * ٧٢٦

(١) في ط والنسخ المخطوطة : «صاق» بالصاد، وفي اللسان : «ضاف»
بالضاد

(٢) قطعة من بيت هو بتمامه كما ورد في اللسان : «حوج»
وسوَد ماءَ المرْدِ فاهَا فلوئهَ كلون النؤور وهي أدماء سارُها
وفي ط : «ماء» مكان : «أدماء» تحريف

وفي أمالى ابن الشجيري ٢١٠ / ١ نسب الشاهد إلى أبي ذؤيب، وفسر المرد
بشعر الأراك، والنؤور : دخان الفتيلة يتخذ كحلاً للوشم . وروايته :
«النؤور» بواوين . ورواية اللسان والنوادر ١٩٨ : النؤور بهمز الواو
الأولى، وفسر في النوادر النؤور : الكحل الذي يحيى به الجلد المقرح
بالإبرة أو بحديدة حتى تبقى علامته كما يفعل السطار اليوم
وفي شرح ديوان الهذلين ٢٤ / ١ : أراد سائرها وكان ينبغي أن يقول:
وهي آدم سائرها .

أي سائرها ، وكما خففوا الحاجة من الحاجة ، ألا تراهم جمعوها على حوائج . انقضى كلام الخليل .

وقد أثبتت صحة الحوائج وأنها من كلام العرب وأن حاجة مجدوذة من حاجة .

وكذلك حَكَى عن أبي عمرو بن العلاء أنه يقال : في نفسي حاجة وحاجة ، وإن كان لم ينطق بها عنده .

وكذلك ذكرها عثمان بن جني في كتابه (اللمع) .

وحكى المهلبي عن ابن دريد أنه قال : حاجة ، وحاجة ، وحواء ، والجمع : حاجات ، وحوائج ، و حاج ، وحجوج وأنسد البيت المتقدم ، * صرِيعيْ مدام * البيت .

وذكره ابن السكيت في كتابه المعروف (بالالفاظ) قريباً من آخره : باب الحوائج ، يقال في جمع حاجة : حاجات ، و حاج و حجج و حوائج .

وقال سيبويه فيما جاء فيه : تَفَعَّل واسْتَفْعَل بمعنى ، يقال تَنْجَزْ فلان حوائجه واستنجز حوائجه .

وذهب قوم من أهل اللغة : إلى أن حوائج يجوز أن يكون جمع : حُوَجَاء ، وقياسها: حَوَاجٍ مثل^(١) صَحَارٍ ، ثم قدمت الياء على

(١) في ط: «من» مكان: «مثلك»، تحرير، صوابه من النسخ المخطوطة واللسان

الجيم ، فصارت حوائج ، والمقلوب من كلام العرب كثير .

وشاهد حوجاء قول أبي قيس بن رفاعة :

٧٢٧ = مَنْ كَانَ فِي نَفْسِهِ حَوْجَاءُ يَطْلُبُهَا
عِنْدِي فَإِنِّي لَهُ رَهْنٌ بِإِصْحَارٍ^(١)

والعرب تقول «بدأت^(٢)حوائجك» في كثير من كلامهم ، وكثيراً ما

(١) في اللسان : «حوج» هذا الشعر تمثيل به عبد الملك بعد قتل مصعب بن الزبير ، وهو يخطب على المنبر بالكونفة ، فقال في آخر خطبته : «وما أطئكم تردادون بعد الموعظة إلا شراً ، ولن نزداد بعد الإذدار إليكم إلا عقوبة وذعراً ، فمن شاء منكم أن يعود إليها فليعد ، فإنما مثلى ومثلكم كما قال قيس بن رفاعة :

من يصل ناري بلا ذنبٍ ولا ترةٍ يصلني بنارٍ كريمٍ غير غدارٍ
إلى قوله :

من كان في نفسه حوجاء يطلبها عندي فإني له رهن بإصحاب
أقيم عوجته إن كان ذا عوج كما يقؤم قذح النبعة الباري .

وقد استدل به الرمخشري في «الفائق في غريب الحديث» عند ذكره قول قتادة رحمه الله - «أن تسجد بالأخرة منها أخرى لا يكون في نفسك حوجاء ، هي الرببة التي يحتاج إلى إزالتها». يقال : ما في صدرى حوجاء ولا لوجاء». قال قيس بن رفاعة الخ . ثم علق على البيتين بقوله : «يريد من كان له رببة في أمر يطلب عندي إزالتها فأنا مزيلها». انظر الفائق ١ / ٣٣٨

(٢) في طو النسخ المخطوطة هكذا : بدأت» وفي اللسان : والعرب تقول : «بدأت حوائجك »

يقول ابن السكين^(١) : إنهم كانوا يقضون حوائجهم في البساتين والبراحات^(٣) / وإنما غلط الأصمعي في هذه اللفظة حتى جعلها مولدة [٩٢/٤] كونها خارجة عن القياس ، لأن ما كان على مثل حاجة مثل : غارة وحارة لا يجمع على غواير وحوائر ، فقطع بذلك على أنها مولدة غير فصيحة .

على أنه حكى الرقاشي والسجستاني^(٣) عن عبد الرحمن عن الأصمعي أنه رجع عن هذا القول ، وإنما هو شيء كان عَرَض له من غير بحث ولا نظر . وهذا هو الأشبه به ، لأن مثله لا يَجْهَلُ ذلك ، إذ كان موجوداً في كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وكلام غيره من الفصحاء .

وذكر سيبويه في كتابه أنه يقال : تَنْجَزْ حوايجه واستنجزها ، وكان القاسم بن علي الحريري لم يمر به إلا القول الأول المحكى عن الأصمعي دون القول الثاني .

ولو أنه سلك مسلك النّظر والتّسديد ، وأضرّب عن مذهب

(١) في ط فقط : «لأن السبب» مكان «ابن السكين» تحريف واضح ، صوابه من النسخ المخطوطة واللسان : حرج

(٢) في ط والنّسخ المخطوطة : «البراحات» وفي اللسان : «حرج» الراحت . والبراحات ؛ جمع بَرَاحٍ كسحابٍ ، وهي المسعد من الأرض لا زرع بها ولا شجر . انظر القاموس .

(٣) في ط فقط : «والسجستاني» تحريف صواب من النسخ المخطوطة . واللسان .

التسليم والتقليد لكان الحق أقرب إليه من حبل الوريد .

آخر المسألة ، والحمد لله على كل حال ، وصلى الله على سيدنا
محمد والصحاب والأئل ، وسلم إلى يوم المآل .

[مسألة في تكرار « لا » وعدم تكرارها]

وفي فوائد الشيخ جمال الدين بن هشام - رحمه الله تعالى

مسألة :

سئللت عن الفرق بين قولنا : والله لا كَلَمْتُ زِيداً ولا عَمِراً ولا بَكْرَاً بتكرار « لا » ، وبدون تكرارها ، حتى قيل : إن الكلام مع التكرار ، أيمانٌ في كُلٍّ منها كفارة ، وأنه بدون التكرار يمينٌ في مجموعها كفارة .

والجواب : أن بينهما فرقاً يُبني على قاعدة ، وهي أن الاسمين المتفقِّيُّ الإعراب المتوسطُ بينهما واو العطف تارةً يتعين كونهما متعاطفين ، وتارةً يتمتع ذلك ، ويجب تقدير مع الباقِي^(١) ، ويكون العطف من باب عطف الجُمل ، وتارةً يجوز الأمران .

فالأول : نحو اختصم زيد وعمرو ، واصطلح زيد وعمرو
وجلست بين زيد وعمرو ، وهذا زيد وعمرو ، وذلك لأن الاختصار

(١) في ط: «الباقي» وفي بعض النسخ المخطوطة : «النافي» وبعضها الآخر : «الثاني»

[٤/٩٣] والاصطلاح / والبُيْنَيَّة والمبدأ الدَّالَّ على متعدد لا يكتفي بالاسم المفرد .

والثاني : نحو قامت هند وزيد ، قوله تعالى : ﴿ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةً ولا نُومً﴾^(١) .

وقوله تعالى : ﴿ فَادْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ﴾^(٢) ، ﴿ ادْهَبْ أَنْتَ وَأَخْوَكَ﴾^(٣) ، ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ﴾^(٤) ، ﴿ لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ﴾^(٥) ، فهذه ونحوها يتبعن فيها إضمار العامل أي ، ولا يأخذن نوم ، ولْيَدْهَبْ رَبُّكَ ، ولْيَدْهَبْ أَخْوَكَ ، ولْيُسْكُنْ زَوْجُكَ .

وكذلك التقدير : و « لَا نُخْلِفُهُ » ثم حذف الفعل وحده ، فبرز الضمير وانفصل .

ولولا ذلك لَمْ يَعْمَلْ فعل الأمر ، والفعل المضارع ذي النون في الاسم الظاهر ، أو الضمير المنفصل ، وإسناد الفعل المؤنث إلى الاسم المذكر .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ تَبَرُّوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ﴾^(٦) ،

(١) البقرة / ٢٥٥

(٢) المائدة / ٢٤ . وفي ط: «ادْهَبْ» بدون فاء

(٣) طه / ٤٢

(٤) البقرة / ٣٥

(٥) طه / ٥٨

(٦) الحشر / ٩

وقول الشاعر :

٧٢٨ = * وَزَجْجُنُ الْحَوَاجِبَ وَالْعَيْنَا * ^(١)

وقول الآخر :

٧٢٩ = * عَلْفَتْهَا تَبْنَا وَمَاء بَارِدًا * ^(٢)

وقوله :

٧٣٠ = * مَتَقْلِدًا سِيفًا وَرَمْحًا * ^(٣)

أَيْ وَأَلْفَوَا إِلِيمَانَ، أَوْ أَحْبَوَا إِلِيمَانَ، وَكَحْلَنَ الْعَيْنَ، وَسَقِيتَهَا
مَاء، وَحَامِلًا رَمْحًا .

(١) سبق ذكره رقم ٣٤٣ .

(٢) قامه :

* حَتَّى شَتَّتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٢٥٨ ، وشرح شذور الذهب / ٢٤٠ ،
والأشموني ١٤٠ / ٢ .

(٣) صدره :

* يَا لَيْتَ بَعْلَكَ فِي الْوَغْنِ *

نسب إلى عبد الله بن الزبيري .

من شواهد : الإنصاف ٦١٣ / ٢ ، والمقتضب ٥٠ / ٢ برواية : * يَا لَيْتَ زَوْجَكَ
قَدْ غَدَا * .

والخصائص ٤٣١ / ٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ١٢١ ، ٤٧٣ ، والحجّة لابن
خالويه : ٦٧ / ٢ ، وابن الشجيري ٣٢١ / ٢ ، وابن يعيش ٥٠ / ٢ ، وأمالي المرتضى
٣٧٥ ، ٢٦٠ / ٢ ، ٥٤ / ١

ومن ذلك قولهم : ما جاءني زيدٌ ولا عمروُ، أي ولا جاءني عمرو ، لأن حرف النفي لا يدخلُ على المفردات ، لأن الذي ينفي إنما هو النسبة . وكذلك القول في حرف الاستفهام إذا قيل : أجاءك زيد أو عمرو؟ بتحريك الواو ، تقديره : أو جاءك عمرو.

فإن قلت : ما ذكرته في النافي منتفض بقولهم : جئت بلا زاد ، وما ذكرته في الاستفهام منتفض بقوله تعالى : ﴿أَئِنَا لَمَبْعُوثُون﴾^(١) .

قاله الزمخشري . قلت : أما هذا الإعراب فمردود ، والصواب أنّ « أو آباؤنا » مبتدأ ، وخبره محذوف مدلول عليه بقوله تعالى : ﴿لَمَبْعُوثُون﴾ كما أنها في قراءة من سكن الواو كذلك .

وأما المثال المذكور ، فأصله : ما جئت بزاد ، ولكنهم عدلوا عن ذلك لاحتماله خلاف المراد ، وهو نفي المجيء البتة ، فإنَّ مَنْ لَمْ يَجِيءْ يَصُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَمْ يَجِيءْ بِزَادٍ ، فلذلك أدخلوا « لا » على مصب النفي ، ومن ثَمَّ سماها التحويتون مُقْحمةً أي داخلةً في موضع ليس لها بالأصلة .

فإن قلت : فَلِمَ يَقُولُونَ : ما جاءني زيد ولا عمرو حتى احْتِيجَ [٩٤/٤] إلى إضمار / العامل؟

قلت : إنما يقولونه إذا أرادوا الدلالة على نفي الفعل عن كُلٌّ

(١) الصفات / ١٦ والأية بقامتها : «أَئِنَا لَمَبْعُوثُونَ أَوْ أَبَاؤُنَا الْأُوْلَوْنَ»

منهما بصفتي الاجتماع والافتراق؛ إذ لو لم يُكَرِّروا الثاني احتمل إرادة
نفي اجتماعها ونفي كلّ منها .

فإن قلت : فهلاً أجازوا في الاستفهام هل جاءك زيد وهل
عمر؟ إذا أرادوا التّصيّص على الاستفهام عن مجئي كُلّ منها ،
ورفع احتمال الاستفهام عن اجتماعهما في المجيء في وقت .

قلت : لِئَلَّا تقع أداة الصدر حشواً .

فإن قلت : قُدر العامل ، وقد صار ذُو الصدر صدراً .

قلت : نعم ، لكن تبقى صورة اللّفظ حينئذ قبيحة؛ إذ الأداة
داخلة في اللّفظ في حشو الكلام ، وهم مُعْتَنون بإصلاح الألفاظ كما
يَعْتَنُون بإصلاح المعاني .

والثالث : نحو قام زيد وعمر .

فإن قلت : فهل نصّ أحد على جواز الوجهين في ذلك على
وجوب تقدير العامل مع تكرار النافي ؟

قلت : أما مسألة تكرار النافي فقد أوضحت بالدليل السابق
وجوب تقدير العامل فيها .

وأما ما أجزت فيه الوجهين فلا سبيل إلى دفع الإمكان فيه .

على أنني قد وقفت في كلام جماعةٍ على ذلك .

قال بعض المحققين : اعلم أن الواو ضربان : جامعه للاسمين في عامل واحد .

ونائبة مناب الشنیة حتى يكون قوله : قام زيد وعمرو بمنزلة : قام هذان ، ومضمر بعدها العامل .

وينبني على ذلك مسائل :

إحداها : قام زيد وهند بترك تأنيث الفعل فهذا جائز على الوجه الأول ، لأننا نقول على الأول : غلبنا الذكر ، ولا يقال ذلك على الثاني لأن الاسمين لم يجتمعا .

الثانية : اشتراك زيد وعمرو / [٩٥/٤]

الثالثة : زيد قام عمرو أبوه ، وهاتان جائزتان على التقدير الأول دون الثاني .

الرابعة : النفي فتقول على الأول : ما قام زيد وعمرو فلا يُفَيِّد النفي كما تقول : ما قام هذان .

وتقول على الثاني : ما قام زيد ولا عمرو ففيه ، كما تقول : ما قام زيد ولا قام عمرو . انتهى .

وهو كلام حسن بديع ، وقد أورده أبو حيأن في (الارتفاع) وهو كالمنكر له للطفة وغرابته .

وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخَيْرُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾^(١).

«إِنْ قَلْتَ، كَانَ مِنْ حَقِّ الْضَّمِيرِ أَنْ يُوَحَّدَ كَمَا تَقُولُ : مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ وَلَا اِمْرَأً إِلَّا كَانَ مِنْ شَأنِهِ كَذَا وَكَذَا .

قلت : نعم ، لَكِنْهُمَا وَقَعَا تَحْتَ النَّفِيِّ ، فَعِمَّا كُلَّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ فَرَجَعَ الْضَّمِيرُ عَلَى الْمَعْنَى لَا عَلَى الْلَّفْظِ .» انتهي .

وقد أشكل هذا الكلام على بعضهم فاعتبرضه ، وذلك ، لأنَّ النحوين نصّوا على أنَّ الضمير [بعد الواو]^(٢) لكونها موضوعة للجمع تكون على حسب المتعاطفين ، تقول : زيد وعمر أكرمتهم ، ويُمتنع أكرمتهم .

وأجابوا عن قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ ﴾^(٣) : أنَّ الضمير بعد «أو» لكونها موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء يكون على حسب أحد المتعاطفين ، تقول : زيداً أو عمراً أكرمه^(٤) ، ولا تقول أكرمهُما .

وأجابوا عن قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا ﴾^(٥) : فلما رأى هذا المُعْتَرِضُ هذه القاعدة أشكل عليه قول

(١) الأحزاب / ٣٦ . وفي ط : « تكون » بالباء .

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط ، صوابه من المخطوطات

(٣) التوبة / ٦٢

(٤) في ط والنسخ المخطوطة : زيداً وعمراً بالواو .

(٥) النساء / ١٣٥

الزمخشي : كان من حق الضمير أن يُوحَّد، لأن العطف فيهما بالواو.

سؤال الزمخشي على ما قدّمت تقريره أن الكلام مع النافي جملتان لا جملة ، والواو إنما تكون للجمع إذا عَطَّفتْ مفرداً على مفرد لا إذا عَطَّفتْ جُمْلَةً على جملة ، ومن ثمّ منعوا أن يقال : هذان يقوم ويقعد ، وأجازوا هذان قائمٌ وقاعدٌ ، لأن الواو جَمَعَتْ بينهما وصَيَّرَتْهُما كالكلمة الواحدة المُثُنَّاة التي يصحّ الخبر بها عن

[٩٦/٤] الاثنين / .

وقال سيبويه رحمه الله : إذا قيل : رأيت زيداً وعمرًا ، ثم أدخل حرف النفي ، فإن كانت الرؤية واحدة قلت : ما رأيت زيداً وعمرًا .

وإإنْ كنت قد مررت بكلِّ منهما على حِدة ، قلت : ما مررت بزيد ، ولا مررت بعمرو

وهذا معنى ما نقل عنه ابن عصفور في (شرح الجمل) ، فأوجب تكرار النافي عند تكرار الفعل ، ولكنه صرّح بالفعل مع النافي .

وقد بيّنا أن تكرار النافي كافٍ ، لأنّه مستلزم تكرير الفعل .

إذا تقرر هذا فنقول : إذا كرر الحالف النافي فهي أيمانٌ ، لِمَا بيّنا من أن تكرار «لا» يؤذن بتكرار العامل ، وصار قوله : والله لا كَلَمْتُ زيداً ، ولا ماشيتُ عمراً ، ولا رأيت بُكراً . وهذه أيمانٌ قطعاً

يجب في كُلّ منها كَفَارَةً ، فكذلك في المثال المذكور لا يفترقان إلَّا فيما يرجع إلى التصريح ، والتقدير ، وكون الأفعال متّحدة المعنى أو متعدّدة ، وكلا الأمرين لا أثر له .

وإذا لم يُكَرِّرْ النَّافِي فالكلام محتملٌ لليمين، والأيمان بناءً على نية الفعل وعدمها ، وإنما حَكَمُوا بأنها يمين واحدة بناءً على الظاهر ، كما أنهم لم يَحْكُمُوا باتحاد اليمين مع تكرار « لا » مع احتمالها للزيادة كما في قوله تعالى : « ﴿ وَلَا النُّورُ ﴾^(١) بعد قوله سبحانه وتعالى « ﴿ وَمَا يَسْتُوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ ﴾ لأنه خلاف الظاهر نعم : إنْ قصد المتكلّم بقوله : وَاللَّهُ لَا كَلَمْتُ زِيدًا وَعُمْرًا مَعْنَى : وَلَا كَلَمْتُ عَمْرًا فَهُوَ يَمِينٌ ، لأن ذلك أحد محتملي الكلام ، وقد نوه .

وإن قصد بقوله : « لَا كَلَمْتُ زِيدًا وَلَا عُمْرًا : معنى « لَا كَلَمْتُ زِيدًا وَعُمْرًا » الذي لم يضمّر فيه الفعل أو لا قدر « لَا » زائدة فيمين^(٢) واحدة ، لا يَلْزُمُهُ في نفس الأمر إلَّا كَفَارَةً واحدةً ، وإن كان قد يلزم في الحُكْم بخلاف ذلك بناءً على ظاهر لفظه .

وقد يقال بامتياز هذا الوجه بناءً على أن « لَا » إنما تزاد إذا كان في اللُّفْظ ما يُشُّعر بذلك كقرينة قوله تعالى : « ﴿ وَمَا يَسْتُوِي ﴾ ، فإن الاستواء لا يُعقل منسوباً إلى واحد .

(١) فاطر / ١٩

(٢) من ط: «فيهن» تحرif تصويب من المخطوطات

وكذا قوله تعالى : « ما مَنَعَكُمْ أَلَا تَسْجُدُ »^(١) ، فإنَّ من المعلوم أنَّ التَّوْبِيعَ عَلَى امتناعه من السُّجُود لا عَلَى امتناعه من نَفْيِ السُّجُود ، [٤/٩٧] لأنَّه إِذَا امتنع / من نفيه كان مُثبِّتاً له .

فَأَمَّا المِثَالُ المَذْكُورُ فَلَا دَلِيلٌ فِيهِ عَلَى ذَلِكَ فَلَا تَكُونُ « لَا » فِيهِ إِلَّا نَافِيَةً . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) الأعراف / ١٢.

(٢) في ط رقمت خطأ ٩٨ ، والتسلسل يوجب أن تكون ٩٧ .

[فائدة في « إنما » لابن هشام]

ومن فوائده أيضاً تغمّدَه اللهُ تعالى برحمته :

اعلم أن الكلام في « إنما » في موطنين : أحدهما : لفظي ، والآخر : معنوي ، أما اللّفظي فمن جهة بساطتها أو تركيبيها ، وأمّا المعنوي فمن جهة إفادتها الحصر ، أو عدم إفادتها له .

والمدّعى في الوجه الثاني : أنها مفيدة للحصر استدل لها بأمور :

أحدها : فهم أهل اللسان لذلك كما تقرر من فهم الصحابة رضي الله عنهم من : (إنما الماء من الماء)^(١) ، ومن فهم ابن عباس رضي الله عنهما من : « إنما الربا في النسبة » مع عدم المخالفة منهم ، فكان ذلك ، إجماعاً على أنها مفيدة للحصر .

على أن الاحتجاج بقضية ابن عباس مع الصحابة رضي الله

(١) حديث : « إنما الماء من الماء » حديث متفق عليه انظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ٦ / ٣٢٤ .

عنهم قد يحتمل الاعتراض بأن المُعْتَرِض قد يقتصر على ذكر أحد أوجه المنع لأمرٍ ما ، لكون ذلك الوجه أجهلٌ ، وأبعد عن الاعتراض .

وربما فعل ذلك على سبيل التّنّزيل للخُصُم فيما ادعاه وفهمه ، فلا يلزم من اقتصارهم على الاعتراض بما فيه معارضة ، وهو إيرادهم الدليل المقتضى ، فتحرّيـمـ رـبـاـ التـفـاضـلـ أنـ يـكـونـواـ مـسـلـمـينـ لـهـ فيـ دـعـوـاهـ للـحـصـرـ .

وقد يقال أيضاً : إن ابن^(١) عباس رضي الله تعالى عنـهـماـ فـهـمـ الـخـصـرـ وـادـعـاهـ ، وـهـمـ لـمـ يـنـفـوهـ وـلـمـ يـشـتـوهـ ، فـتـجـيـءـ مـسـأـلـةـ «ـمـاـ»ـ إـذـاـ قـالـ الـبـعـضـ وـسـكـتـ الـبـاقـونـ ، وـهـلـ ذـلـكـ حـجـةـ أـوـ لـيـسـ بـحـجـةـ ؟ـ فـيـهـ كـلـامـ مـشـهـورـ فـيـ أـصـوـلـ الـفـقـهـ .

الدليل الثاني : معاملة العرب للاسم بعدها معاملة ما بعد إلا المسبوقة بالنفي . وقولهم : «معاملة ما وإلا» تمثيل ، لا أن ذلك خاص بـ «ـمـاـ»ـ وـذـلـكـ فـيـ قـوـلـهـ :

٧٣١ = * . . وإنما يدافع عن أحـسـابـهـمـ أناـ أوـ مـثـلـيـ *

(١) سقطت من طـكلـمةـ : «ـابـنـ»

(٢) الـبـيـتـ بـتـمـامـهـ :

أـنـ الضـامـنـ الرـاعـيـ عـلـيـهـمـ وـإـنـاـ

يـدـافـعـ عـنـ أـحـسـابـهـمـ أناـ أوـ مـتـلـيـ

فهذا كقوله :

٧٣٢ = قد علِمْتُ سَلْمَى وجَارَاتُهَا ما قَطْرُ الْفَارَسِ إِلَّا أَنَا^(١)

فأما قول بعض المتأخرین في : « إنما أَمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ »^(٢) ،
و « إنما أَشْكُوُ »^(٣) ونحو ذلك من الآیات : إن الضمير محصور ، ولم
يفصل ، فلا يتشارک به ، ولو صَحَّ خرج / نحو :

* ... وإنما يُدَافِعُ عن أَخْسَابِهِمْ أَنَا *

عن الاستشهاد به وكان ضرورة لمخالفته الاستعمال .

الدليل الثالث : أن « إن » للإثبات و « ما » للنفي ، والنفي
والإثبات ضدان ، فلا يجتمعان على محل واحد ، فوجب أن يصرف
أحدهما للمذكور ، والآخر إلى غيره ؛ ليصح اجتماعهما .

لا جائز أن يكون المنفي هو المذكور والمثبت هو ما عده
للاتفاق على أن قولك : إنما زيد قائم يفيد إثبات القيام لزيد ، فإذا
بطل ذلك تعين العكس وهو نفي القيام عن غير زيد ، وإثباته لزيد ،
ولا معنى للحصر إلا هذا .

(١) في اللسان « قطر » عن الليث : إذا صرعت الرجل صرعة شديدة قلت :
قطْرُهُ ، وأنشد الشاهد .

(٢) النمل / ٩١

(٣) يوسف / ٨٦

هذا حاصل كلام الإمام فخر الدين ومنْ تبعه .

وهو فاسد المقدمتين ، لأن إن للتأكيد ، لا للإثبات بدليل أنك تقول : إن زيداً قائماً ، وإن زيداً ليس بقائماً ، فتجدها إنما دخلت لتأكيد الكلام نفياً كان أو إثباتاً «وما» زيد مثلك في قولك : ليتما زيداً قائماً لا نافية .

الدليل الرابع : أن إن للتأكيد وما حرف زائد للتأكيد ، فلما أخذوا الحكم من بين مؤكدين ، ناسب أن يكون مختصاً بالمستند إليه .

قال السكاكيني : وليس بشيء لأنه « لازم » له في قولك : إن زيداً قائماً ، لأن إن واللام معاً للتأكيد ، ثم إنك تقول : أحلف بالله إن زيداً قائماً ، فتجمع بين ثلاث مؤكّدات : القسم ، وإن ، واللام ، ولا يفيد هذا الحصر باتفاق .

واستدلَّ منْ قال : إنها ليست للحصر بقوله تعالى : « إنما المؤمنون الذين إذا ذُكِرَ الله وَجَلتْ قُلُوبُهُم »^(١) . فلو كان معناه : « ما المؤمنون إلا الذين إذا ذُكِرَ الله وَجَلتْ قُلُوبُهم » للزم سلب الإيمان عنمن لا يجعل قلبه عند ذكر الله تعالى ، والإجماع منعقد على خلافه .

والجواب : أن المراد بالمؤمنين الكاملون بالإيمان . ولا شك أن

(١) الأفقال / ٢
(٢) في طفقط: الكاملون بالإيمان

مَنْ لَا يَحِلُّ قَلْبُهُ عِنْدَ ذِكْرِ اللهِ فَلِيُسْ بِكَامِلِ الإِيمَانِ .

وَرَدَّ بِأَنَّ هَذَا مَجَازٌ .

وَأَجَيبٌ : بِأَنَّهُ يَجُبُ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ جَمِيعاً بَيْنَ الْأَدْلَةِ ، فَإِنَّهُ قَدْ قَامَ الدَّكِيلُ الَّذِي قَدَّمْنَا عَلَى إِفَادَتِهَا الْحَصْرُ ، وَهُوَ مَعْالِمَةُ الْضَّمِيرِ بَعْدِهَا مَعْالِمَتُهُ بَعْدَ إِلَّا الْمُسْبَوَّةَ بِالنَّفْيِ ، وَلِهَذَا قَالَ الْمُحَقِّقُونَ : وَالْأَكْثَرُ أَنَّهَا لِلْحَصْرِ حَتَّى لَقِدْ نَقَلَ النَّوْرِيُّ إِجْمَاعَ النَّحْوِيَّينَ عَلَى إِفَادَتِهَا الْحَصْرِ .

[٩٩/٤]

ذَكْرُهُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ ، وَهُوَ / غَرِيبٌ .

فَهَذَا مَا يَتَعَلَّقُ بِإِثْبَاتِ الْأَمْرِ الثَّانِيِّ الْمَعْنَوِيِّ .

وَأَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأُولَى ، فَنَقُولُ : إِنَّ أَصْلَهُ إِنَّمَا «إِنَّ» مَا وَ«مَا» ، وَأَنَّ «إِنَّ» مِنْ «إِنَّمَا» هِيَ الَّتِي كَانَتِ الرَّافِعَةُ^(١) النَّاصِبَةُ قَبْلَ وُجُودِ «مَا» وَ«إِنَّمَا» هِيَ الْحَرْفُ التَّالِيُّ لِنَحْوِلِيَّتِ^(٢) فِي قَوْلِهِمْ : لِيَتَمَا أَخْوَكُ مُنْطَلِقٌ ، فَهُنَّ ثَلَاثَةُ أُمُورٍ يَدْلِلُ عَلَيْهَا عِنْدِي أَمْرَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُمْ لَمْ يَخْتَلِفُوا فِي لِيَتَمَا ، وَلَعَلَّمَا وَلَكَنَّمَا ، وَكَانُمَا فِي ذَلِكَ ، يَعْنِي فِي تَرْكِيَّبِهَا ، وَأَنَّ «مَا» غَيْرَ نَافِيَّةٍ ، فَلَتَكُنْ إِنَّمَا كَذَلِكَ .

(١) مِنْ طِ: «الواقعة» مَكَانٌ : «الرافعة» تحريف صوابه من النسخ المخطوطة

(٢) فِي بَعْضِ النَّسْخِ المُخْطُوَّةِ : «الثَّالِيُّ لِلْجَوابِ فِي قَوْلِهِمْ :

فإن قيل : هذه غير تلك التي تدخل عليها « ما » الكافية ، وإن إنما على قسمين .

فهذه ، دعوى ما لا يثبت ولا يقوم عليه دليل .

وأيضاً فبأي شيء تفرق أيها العاقل بين إنما هذه وإنما تلك ؟ وأيضاً فلم يقل أحد : إن إنما على قسمين مفيدة للحصر وغير مفيدة له .

فهذا الحق الذي لا يحيد عنه من فيه أدنى إنصاف .

فإن قيل : معاملة « ما » بعد إنما معاملة ما بعد إلا المسبوقة بالتنفي يدل على أن « ما » نافية ، فذلك غير لازم ، إذ لا يمتنع أن يكون الشيء حكمه حكم شيء آخر ، وإن لم يكن مركباً منه ، ولا من شيء يشبهه ، وإنما الأمر في ذلك أن العرب استعملوا « إنما » بعد تركيبها من الحرفين في موطن الحضر ، وخصوها بذلك لمشاركتها لـ « ما » إلا في الحكم لأنهم استعملوها استعمالها ، وألزموها موضعها ، لأن « ما » من « إنما » نافية ، كما أنه ليس ذلك لأجل أن إنما مأخوذة من « إلا »^(١)

ثم هذه المقالة بعد فسادها من جهة النظر مخالفة لأقوال النحاة ،

(١) في ط : « الایم » ولا معنى لها ، وعلق المصحح في الهاشم بقوله : في الأصل : « الايثم » وكأن المصحح نظر إليها في صورة كلمة واحدة والتصويب من المخطوطات والأسلوب .

فإنهم إنما ينصّون على أن «ما» كافية ، ولا يعرف القول بأنها نافية إلا بعض المتأخّرين . واللهُ سبحانه وتعالى أعلم .

[المبدوء به متحرّك ، والموقوف عليه ساكن]
[من فوائد ابن هشام]

مسألة : لما كان الابتداء آخذًا في التحرير لم يكن المبدوء به إلاً متحرّكًا . ولما كان الانتهاء آخذًا في السكون لم يكن الموقوف عليه إلاً ساكناً . كُل ذلك للمناسبة . وهذا تعليلٌ حسنٌ . واللهُ أعلم . / [١٠٠/٤]

[تعليق على أبيات]
من أبيات الحماسة

أقول حين أرى كَعْبَاً ولحيته لا بارَك اللهُ في بِضْع وسِتَّين^(١) ٧٣٣

من السَّنَين تملّأها^(٢) بلا حَسْبٍ ولا حِياءٍ ولا عَقْلٍ ولا دِين

(١) انظر اللسان : «بِضْع» فقد ذكر أن أبي تمام أنشد في باب المجاء من الحماسة لبعض العرب هذين البيتين وروايته في البيت الثاني : «ولا قدر» مكان : «ولا عقل» وفي ط : «تملأها» مكان : «تملأها» تحريف صوابه من النسخ المخطوطة واللسان .

قوله : « وستين » يحتمل وجهين :

أحدهما : أن تكون الكسرة كسرة إعراب ، والنون مفعولة لأنها لام الكلمة ، على حد قوله صلى الله عليه وآله وسلم . « اللهم اجعلها عليهم سنيناً كسيني يوسف » .

والثاني : أن يكون معرباً بالياء ، وتكون النون زائدة لفظاً وحكمها عن مقدر بها الثبوت ، وتكون الضرورة قادتها إلى أن أتى بالحركة على ما يقتضيه أصل التقاء الساكدين . وهذا كثير كقوله :

* ٧٣٤ = وقد جاوزت حد الأربعين^(١)

* ٧٣٥ = وأنكروا زعاف آخرین^(٢)

(١) لسحيم بن وثيل من قصيدة مدح بها نفسه، ويعرض بالأبيرد وابن عمه .
وصدره :

* وماذا يتغنى الشعراء مني *

وقبله :

عذرتُ البذل إن هي خاطرتي فما بالي وبالي ابني لبون
أخوه حسين مجتمع أشدي ونجذب مدارسة الشؤون
من شواهد: ابن يعيش ٥/١١، ١٣، والعيني ١/١٩١ والخزانة ٤١٤/٣
والتصريح ١/٧٧، ٧٩، والأشموني ١/٨٩. والهمم والدرر رقم ٨٤.
(٢) لجرير من أبيات خاطب بها فضالة . وصدره .:

* عرفنا جعفراً وبني أخيه *

انظر ديوانه جرير ٢/٥٧٧ ، وروايته: « وبني عبد » مكان: « وبني أخيه »
والزعنفة بالكسر والفتح : القصير والقصير ، وجمعة: زعاف ، وهي أجنحة
السمك ، وكل جماعة ليس أصلهم واحداً .
من شواهد: العيني ١/١٨٧ ، والخزانة ٣/٣٩٠ والتصريح ١/٧٩ ، والهمم
والدرر رقم ٨٣ ، والأشموني ١/٨٩ .

ورجع أبو الفتح ابن جننى هذا الوجه الأول بقوله : « من السَّنَين ». وبيان ذلك أنه في الأصل تمييز منصوب فحّفه : لا بَارَكَ اللَّهُ فِي بِضْعٍ وَسَتِينَ سَنَةً ، فلما أتى به على مقتضى القياس الأصلي وهو ذكر لفظة « من » وجمع « سنة » وتعريفها ، فلذا حكم على قوله : « وَسَتِينَ » أنه جاء به على مقتضى القياس في حركته وهي الكسرة .

قلت : ويرجحه أمر آخر وهو أن الإعراب بالحركات مع التزام الياء إنما هو معروف في باب سنة وعضة وقلة ، أعني ما حذفت لامه ، وأما غير ذلك فلعله لا يثبت فيه . والله أعلم .

[الفرق بين العَرْض والتَّحْضِيص]

[لابن هشام]

الفرقُ بين العَرْض والتَّحْضِيص : أنَّ العَرْض : طلبُ بلين ورفق والتَّحْضِيص : طلبُ بإز عاج وعنف .

[الفرق بين علم وعرف]

[ومن فوائد ابن هشام]

مسألة : قال أبو الفتح : قلت لأبي علي : إذا كانت عِلْمٌ بمعنى : عَرَفَتْ عُدِيَّتْ إلى مفعول واحد ، وإذا كانت بمعنى العِلْم

عُدِيَتْ إِلَى مَفْعُولِينَ فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ «عَلِمْتَ» وَ«عَرَفْتَ» مِنْ جَهَةِ الْمَعْنَى؟ .

فَقَالَ : لَا أَعْلَمُ لِأَصْحَابِنَا فِي ذَلِكَ فَرْقًا مَحْصَلًا ، وَالذِّي عَنِّي
فِي ذَلِكَ أَنْ عَرَفْتُ مَعْنَاهَا : الْعِلْمُ مِنْ جَهَةِ الْمَشَاعِرِ وَالْحَوَاسِ بِمَنْزِلَةِ
أَدْرَكْتُ .

وَعَلِمَتْ مَعْنَاهَا : الْعِلْمُ مِنْ غَيْرِ جَهَةِ الْمَشَاعِرِ وَالْحَوَاسِ ،
يَدِلُّ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي عَرْفَتْ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿يُعْرَفُ الْمُجْرِمُونَ
بِسِيمَاهُمْ﴾^(١) ، وَالسِّيمَا تَدْرِكُ بِالْحَوَاسِ وَبِالْمَشَاعِرِ . وَكَذَلِكَ فِي ذَكْرِ
الْجَنَّةِ : ﴿عَرَفَهَا لَهُمْ﴾^(٢) ، أَيْ طَيْبٌ رَائِحَتِهَا لَهُمْ مِنَ الْعَرْفِ وَهُوَ
الرَّائِحةُ ، وَالرَّائِحةُ إِنَّمَا تُعْلَمُ مِنْ جَهَةِ الْحَاسَةِ . وَقَوْلُهُ :

٧٣٦ = أَوْ كُلَّمَا وَرَدَتْ عَكَاظٌ قَبِيلَةٌ

بَعْثُوا إِلَيْهِ عَرِيفَهُمْ يَتَوَسَّمُ^(٣)

قَلْتُ لَهُ : أَفِيجُوزُ أَنْ يَقُولُ : عَرَفَتْ مَا كَانَ ضَدِّهِ فِي الْلُّفْظِ :
أَنْكَرْتُ ، وَعَلِمْتَ مَا كَانَ ضَدِّهِ فِي الْلُّفْظِ : جَهَلْتُ؟ فَإِذَا أَرِيدَ بِعَلِمْتَ

(١) الرَّحْن / ٤١

(٢) حَمْدٌ / ٦

(٣) لطَرِيفُ بْنُ تَمِيمٍ الْعَنْبَريُّ .

مِنْ شَوَاهِدِهِ : سَيِّبوِيهُ ٢١٥ / ٢ ، وَالْمَنْصُفُ ٦٦ / ٣

وَبَعْدَهُ :

فَتَعْرَفُونِي أَنَّنِي أَنَا ذَاكُمْ شَالٌ إِسْلَاحِيُّ فِي الْخَوَادِثِ مُعْلَمُ

العلم المُعاقبُ عبارته الإنكار تعدى إلى مفعول واحد، وإذا أريد بالعلم المعاقبة عبارته الجهل تعدى إلى مفعولين، ويكون هذا فرقاً بينهما صحيحاً؛ لأن أنكَرْت ليس بمعنى جَهْلٍ، لأن الإنكار قد يصاحب العلم، والجهل لا يصاحب العلم، وأنه إنما ينكر الإنسان ما يعمله ولا يَصْحُّ أن يُنْكِرَ ما قد يجهله، وأن الجهل يكون في القلب فقط، والإِنكار يكون باللسان، وإن وُصف القلب به كقولك: أنكَرْت قلبي كان مجازاً، وكُونُ الإنكار باللسان دلالة على أن المعرفة متعلقة بالمشاعر، فقال: هذا صحيح . والله أعلم .

شروط التنازع

ووجدت بخط الشيخ ركن الدين بن قدید ما نصه : وجدت بخط [٤٠٢] الشيخ جمال الدين بن هشام رحمه الله تعالى :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله وصلاته على سيدنا محمد خير خلقه وآلـه .

قال الفقير إلى ربـه عبد الله بن هشـام ، غـفر الله له ، ولوالـديـه ولأـحبابـه ، ولـجـمـيعـ الـمـسـلـمـينـ .

هـذا فـصـلـ فيـ الشـرـوطـ الـتـيـ بـهـاـ يـتـحـقـقـ تـنـازـعـ العـاـمـلـينـ أوـ العـوـاـمـلـ قـدـ تـتـبـعـنـاـ ذـلـكـ فـوـجـدـنـاهـ منـحـصـراـ فـيـ خـمـسـةـ شـرـوطـ :ـ شـرـطـينـ فـيـ العـاـمـلـ ،ـ وـشـرـطـينـ فـيـ الـمـعـمـولـ ،ـ وـشـرـطـ بـيـنـهـماـ .

فـأـمـاـ الشـرـطـانـ اللـذـانـ فـيـ العـاـمـلـ :

فـأـحـدـهـماـ :ـ أـنـ لـاـ يـكـونـ مـنـ نـوـعـ الـحـرـوفـ فـلـاـ تـنـازـعـ فـيـ نـوـعـ :

إنْ لَمْ تَفْعُلْ ، وَلَا فِي نَحْوِ قول الشاعر :

٧٣٧ = حَتَّى تَرَاهَا وَكَانَ وَكَانَ

أعناقها مُشَدَّدَاتُ في قَرْن١١

الثاني أن يكون كُلُّ منها طالباً من حيث المعنى لما فرضَ التنازع فيه ، فلا تَنَازُعَ في : « وَجَحَدُوا بَهَا وَاسْتَيْقَنُتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًا^(٣) » لأن طالب الظلم والعلو الجحد لا الاستيقان .

ولَا في : « وَذَكَرَ فِي إِنَّ الذِّكْرَى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ^(٤) » لأن طالب المؤمنين هو فعل النفع ، لا الأمر بالتذكير لعمومبعثة . كذا قالوا .

ولك أن تقول : لا يمتلك الشَّارِعُ فيهما ، أمّا في الأولى فعلى جعل ظُلْمًا وَعُلُوًا مصدرين في موضع الحال كجاء زيد رَكْضًا ، التقدير: وجحدوا بها ظالِمِينَ مستعدين ، واستيقنوا وحالتهم هذه .

وأما في الثانية فلان عمومبعثة لا ينفي تخصيص « عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ ». .

(١) قيل : إنه لخطاب المجاشعي ، وقيل : للأغلب العجل .

من شواهد : العيني ٤/١٠٠ ، والصریح ١/٣١٧ ، ٢/١٣٠ ، والأشمونی ٣/٨٣ ، والهمع والدرر رقم ١٥٧٢

(٢) النحل / ١٤

(٣) الذرايات / ٥٥

وقد قال كثير من المفسرين في : « قُلْ لِعِبَادِي »^(١) : إن المراد بالمخالصين ، وإن الإضافة إضافة تشريف . وبنوا على هذا صحة الجزم في قوله سبحانه : « يَقِيمُوا »^(٢) ، و« يَقُولُوا »^(٣) . ونحو ذلك مما جزم في جواب الشرط المقدّر بعد الأمر فلو لا أن المراد : المخلصون [٤/١٠٣] لم يَصِحَّ أن يكون التقدير : إن تَقُولُ لهم يَقِيمُوا، ويَقُولُوا لِمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ من الْخُلُفَ في خَبَرِ الصَّادِقِ، إِذْ قَدْ تَخَلَّفَ مِنَ القَوْلِ لَهُمْ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ جَمْ غَفِيرٌ لَا يُحْضِي .

والمثال الجيد فيما نحن فيه قول الشاعر ، أنسد الفارسي :

٧٣٨ = عِدِينَا فِي غَدٍ مَا شَاءْتَ إِنَّا
نُحِبُّ وَلَوْ مَطَّلْتَ الْوَاعِدِينَا

فلا تَنَازُعَ بَيْنَ : نُحِبُّ ، وَمَطَّلْتَ فِي « الْوَاعِدِينَ » ، لأن الممطول موعودٌ لا واعِدٌ ، فـ « الْوَاعِدِينَ » مفعول لـ « نُحِبُّ » لا غير .

وأما الشيطان اللذان في المعمول :

فأحدهما : أن لا يكون سببياً ، فلا تنازع بين « ممطول » « وَمَعْنَى » في قوله :

(١) إبراهيم / ٣١

(٢) من الآية السابقة : وهي : قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا^(١)

(٣) من الآية : « وقل لعبادي يقولوا التي هي أحسن ». سورة الإسراء / ٥٣

* = وعَزَّةُ مَمْطُولٌ مَعْنَىً غَرِيمُهَا^(١) ٧٣٩

لأنهما حينئذ خبران لعزّة .

وإذا أعمل أحدهما في « الغريم » أعطى الآخرة ضميره كما هو قاعدة التنازع ، ويلزم من ذلك عدم ارتباط أحد الخبرين بالمخبر عنه، الآتري أنه يؤول به التقدير على إعمال الأول إلى قوله : وعَزَّةُ مَمْطُولٌ غَرِيمُ ، وعلى الثاني إلى قوله : وعَزَّةُ مَمْطُولٌ غَرِيمُها معنىً غريم .

فإذا ثبت أن التنازع في هذا النحو متعدد وجوب أن يُحمل على أن هذا السببي مبتدأ مؤخر ، وما قبله خبران له يتحملان ضميره ، والجملة خبرُ الأول .

هذا تقرير قول جماعة منهم أبو عبدالله بن مالك رحمهم الله
أجمعين .

وأقول: جوز التنازع في هذا النحو جماعة منهم أبو بكر ابن طاهر في (طرز الإيضاح) ، وأبو الحسن ابن الбادش في حواشيه . ونقله بعضهم عن الفارسي ، وهو لازم لجماعته منهم الأستاذ أبو على الشلوبين - رحمهم الله تعالى - لأنهم أجازوا في قول الله سبحانه : ﴿ وَلَمَنْ صَرَّ

(١) لكثير ، وصدره :

* قضى كل ذي دينٍ فوقَّ غريمَ *

من شواهد: ابن عييش ٨ / ١ ، وشرح شذور الذهب / ٣٧٠ ، والعيني ٣ / ٣ ، والتصریح ١ / ٣١٨ ، والهمج والدرر رقم ١٥٣٠ ، والأشمونی ٢ / ١٠١

وَغَفَرَ إِنْ ذَلِكَ لِمَنْ عَزَّمَ الْأُمُورَ^(١) كون «من» موصولةً مخبرًا عنه بأن ذلك من عَزَّمَ الْأُمُورَ ، والرَّابط بينهما الإشارة إلى المصدر المفهموم من فعل الصلة المقدر إضافته إلى ضمير مَنْ ، أي أن صَبَرَهُ وَغَفَرَهُ انه، فقد جعلوا الارتباط حاصلًا بالإشارة إلى المصدر المقدر ارتباطه بالمبتدأ بمنزلة الإشارة إلى نفس المبتدأ في نحو : «ولِيَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ»^(٢) ، فيلزمُهم في مسألتنا الارتباط بالضمير العائد على الغريم ، لأنَّه مرتبٌ [٤/١٠٤] بضمير المبتدأ ، / بل تجويز هذا في مسألتنا أقيس من تجويزه في الآية الكريمة لوجهين :

أحدهما : أن الضمير هو الأصل في باب الربط فلا بُعْدَ في أن يكون التَّوْسُعُ فيه أكثر .

والثاني ؛ أن باب التنازع تجُوزوا فيه في الإضمار فأعادوا الضمير على ما تأخر لفظاً ورتبةً نحو : ضربوني وضررت قومك ، وأعادوا فيه الضمير مفرداً على المثنى والمجموع ، فقالوا : ضربني وضررت قومك على معنى : ضرَبَنِي مَنْ ثُمَّ .

كذا قدره سيبويه ، ولم يُجَوِّزْوا ذلك في باب المبتدأ ، ألا ترى أنه لا يجوز : صاحبُها في الدار ، ولازيدان قام بمعنى : قام مَنْ ثُمَّ .

(١) الشوري / ٤٣

(٢) الأعراف / ٢٦

وإذا انتفى ذلك ظهر أنَّ مسألتنا أولى بالإجازة. ثم إننا إذا سلمنا امتناع التنازع لما ذكروا يمنع تعميم المُنْعَنْ، فنقول: تعليق المنع بكون المعهول سببياً تعميماً فاسداً، لأنهم أسلدوا المنع لعدم الارتباط، وذلك ليس موجوداً في كل سببٍ على تقدير التنازع فيه، لأنه إذا كان العاملان متعاطفين بفاء السببية أو بواو العطف وهما مفردان، فإن الارتباط حاصلٌ من جهة العاطف، وأنْ فُقد من جهة الضمير، لأن فاء السببية تنزل الجملتين كالجملة الواحدة، لأنهما سببٌ، ومبنيٌ، والواو في المفردات للجمع، ولهذا أجازوا الاكتفاء بضمير واحدٍ في نحو: «الذِي يَطِيرُ فَيَغْضِبُ زَيْدُ الدَّبَابِ». وقال الله جلت كلمته: «إِنَّمَا تَرَأَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً»^(١)، وقال الشاعر :

٧٤٠ = وَإِنْسَانٌ عَيْنِي يَحْسُرُ الْمَاءَ تَارَةً
فَيَبَدُو وَتَارَاتٍ يَجْمِعُ فَيَغْرِقُ^(٢)

وأجازوا : مررت برجل كريمٍ بنوك وابنه .

فعلى هذا الذي شرحناه لا يلزم من امتناع التنازع في نحو :

وعزة ممطولةً معنى غيرها

(١) الحج / ٦٣

(٢) سبق ذكر رقم / ٣١١

حيث لا فاء سببية ولا واوا بين المفردتين أن يمتنع في : عزة ممطولٌ معنىٌ غريمها ، وعزه ممطول فمعنىٌ غريمها . ثم إذا لم يكن « معنىً » مبتدأ البتة فلا منع . وأن وجد السببي مثاله إذا^(١) قيل لك : ما معك من خبر زيد ؟ فتقول : قام وقعد أبوه ، لا يمنع التنازع فيه أحد^(٢) ، وإذا^(٣) ثبت جوازه في ذلك ونحوه ، فالصواب أن يقال : [إن / الشرط أن لا يكون الحمل على التنازع مؤدياً إلى عدم الرابط .

الثاني : أن لا يكون محصوراً فلا تنازع في : ما قام وقعد إلا
زيد لأمرين :

أحدهما ، أن الواقع بعد إلا إما أن يكون ظاهراً أو مضمراً ، وأيّاً ما كان فهو غير متأتٍ ، فإن كان ظاهراً ، فإنه يتضمن أن يقول في نحو : ما قام وقعد إلا الزيدان ، وإلا الزيدون : ما قاما أو قاموا أو قعوا ، أو قعدوا . ولم يتكلّم بمثل هذا .

وإن كان مضمراً ، فإنه إن كان حاضراً نحو: ما قام وقعد إلا أنا أو إلا أنت لم يتّأت الإضمار في أحدهما إذا أعملت الآخر ، لأنك إما أن تُضمِّر ضميراً غائباً ، فيلزم إعادة ضمير غائب على حاضر .

(١) في ط: «مثله قيل لك» بسقوط: «إذا» ووضع «مثله» مكان: «مثاله» صوابه من المخطوّطات

(٢) في ط: «واحد»

(٣) في ط: «إذا» بدون واو.

أو ضميراً حاضراً فنقول : ما قام وقعدتُ إلا أنا، أو وقعدت إلا أنت، أو تقيس ذلك على إعمال الثاني ، فيلزم مخالفة قاعدة التنازع ، لأنك تعيد الضمير على غير المتنازع فيه ، لأن ضميري المتكلّم والمخاطب إنما يفسرهما حضوراً منْ هما له ، لا لفظه .

والضمير في باب التنازع إنما يعود على لفظ المتنازع فيه .
وإن كان غائباً لزم إبرازه في الثنوية والجمع وقد ذكرنا أنه لم يتكلّم

. به .

الوجه الثاني : أن الإضمار في أحدهما يؤدي إلى إخلاء عامله في الإيجاب ، لأن الفعل إنما يصير موجباً بمقارنة «إلا» لمعموله لفظاً أو معنىً ، فإذا لم يقترن بها لفظاً ولا معنىً فهو باقٍ على التقي ، والمقصود بخلاف ذلك .

وإذا امتنع التنازع فيما ذكرنا فاعلم أنه محمولٌ على الحذف ، ويمّن نصّ على ذلك ابن الحاجب وابن مالك ، فأصله : ما قام أحد ولا قعد إلا زيد ، فحذف «أحد» من الأولى لفظاً ، واكتفى بقصده ودلالة التقي والاستثناء عليه كما جاء : « وإن من أهل الكتاب إلا لمؤمنٍ به »^(١) ، « وما من إلا له مقام معلوم »^(٢) ، أي : ما منْ أهل الكتاب أحد إلا لمؤمنٍ به ، وما منا أحد إلا له مقام معلوم .

(١) النساء / ١٥٩ .

(٢) الصّافات / ١٦٤

وذهب بعضهم : إلى أن نحو ذلك من باب التنازع وليس بشيء
لما شرحتنا

ولم يذكر ابن مالك هذا الشرط في صدر باب التنازع فاقتضى
[٤/١٠٦] ظاهر / كلامه أنه منه ، ثم قال في أثناء الباب ، ونحو : ما قام وقعد إلا
زيد محمول على الحذف لا على التنازع خلافاً لبعضهم ، وكان حقه
أن يذكره حيث تعرض لذكر شروط التنازع .

وذكر ابن الحاجب شرطاً في المعمول غير ما ذكر ثاء ، وهو أن لا
يكون ضميراً ، وقال في توجيهه ذلك : لأن العاملين إذا وجها إلى مضمر
استويا في صحة الإضمار فيه ، فلا تنازع في نحو : ضربت وأكرمت ،
ورد عليه ابن مالك بأن هذا منه تقرير بأنه لا يتأتى في المضمر صورة
تنازع ، فلا وجه لهذا الاحتراز ، لأن قولنا : إذا تنازع العاملان ،
لا يمكن تناوله لذلك .

وقد يقال : إن هذا إنما ذكر للإعلام من أول الأمر بصورة
التنازع لا للاحتراز عن صورة يتأتى فيها صورة التنازع في الضمير ،
ولا يحکم النحويون بأنه من التنازع . ثم إن هذا المعترض قد ذكر
من شروط التنازع تأثير المعمول ، وأقام الدليل على أنه لا يتأتى ولا
يتصور في غيره ، وهو نظير ما اعترض به على أبي عمرو .

فإن قلت : إن الحجّة التي احتاج بها أبو عمرو على أن التنازع لا
يتأتى في المضمر إنما يستمر في المضمر المتصل ، فأما المنفصل
فيمكن التجاذب بين العاملين فيه نحو : ما قام وقعد إلا أنا .

قلت : قد مضى أن ذلك إنما يتّجه على الحذف كما شرحته.

وأمّا الشرط الذي بينهما فتقدّم العاملين وتأخّر المعامل .

قال ابن مالك : وإنما لم يتأتّ التّنازع بين عاملين متّأخررين نحو : زيد قام وقعد ، لأنَّ كُلَّاً من المتأخررين مشغول بمثل ما يشغل به الآخر من ضمير الاسم السّابق ، فلا تنازع بخلاف المتقدّمين ، نحو : قام وقعد زيد فإنَّ كُلَّاً من الفعلين متوجّه في المعنى إلى زيد ، وصالح للعمل في لفظه ، وأعمل أحدهما في ظاهره ، والآخر في ضميره . انتهى بنصّه .

وأقول : هذا إنما يتمشّى في المتقدّم المرفوع ، فأمّا في المنصوب وال مجرور فلا يتمشّى ، فنحو : زيداً ضربت وأكرمت ، ونحو : بزيد مررت وأتبعت لم يقتض تعليله امتناع التّنازع في المتقدّم مطلقاً ، بل بشرط كونه مرفوعاً وينبغي / أن يكون الفريقان في ذلك [٤/١٠٧] متفقين على اختيار إعمال الأول ، لأنَّ أسبق العاملين وأقربهما إلى المعامل ، ولذا لا يمتنع تنازع العاملين معهولاً متوسّطاً بينهما ، كقولك : إنْ تَجِدْ زيداً تؤدب .

وهذه المسألة ينبغي أن يكون إعمال الأول فيها أرجح عند الجميع لتساويهما في القُرْب ، وفضلُ الأول بالسبق ، وأن إعماله بنفي

الإضمار قبل الذّكر .

فهذا ما اقتضاه ظاهر الأمر عندي ، ولست مُبتدعاً في ذلك بل مُتّبعاً ، فقد نقل أبو حيّان إجازة التّناظع في المتقدّم في تفسيره سورة «براءة» ، وأنَّ بعضَهم جَعَلَ منه: «بِالْمُؤْمِنِينَ رَوْفٌ رَّحِيمٌ»^(١) ، قال: والأكثرُونَ عَلَى منعه .

وذكر ابن هشام الخضراوي في «شرح الإيضاح» عن أبي عليَّ أنه أجازه في قوله :

* ٧٤١ * مَهْمَا تُصِيبَ أَفْقَأَ مِنْ بَارِقٍ تَشِيمٌ^(٢)

أن يكون أفقاً ظرفاً لتشيم ، وبارقاً مفعول به منصوب بتشيم أيضاً ومين زائدة ، لأن الكلام غير إيجاب لتقدم الشرط ، ومفعول تُصب محدود أي مهما تصيبة ، والهاء عائد على البارق أو الأفق .

قال ابن هشام : وهذا من تنازع العاملين مع التّوسط ، وقلما يذكّره النّحويون . انتهى .

والحق أولى بالاتّباع من الوقوف مع قول الجمهور ، فإنّهم قد ذكروا علة لم يَظْهَرْ اطرادها .

(١) التوبة / ١٢٨

(٢) لساعدة بن جوزية . وصدره :

* قَدْ أُوْبَيْتَ كُلَّ مَا فِيهِ ضَاوِيَّةً *

من شواهد: المغني / ٣٦٧ ، وانظر ديوان المذلين / ١٩٨

[رأى في التنازع بخط ابن القوبع]

شاهدت بخط الإمام العلامة ركن الدين أبي عبد الله محمد الشهير بابن القوبع^(١) - رحمه الله :

أَبْلَغَ الْعَالَمِينَ عَنِي بِأَنَّ كُلَّ عِلْمٍ تَصْرُورٌ وَقِيَاسٌ
قَدْ كَشَفْتُ الْأَشْيَاءَ بِالْكَشْفِ حَتَّى
ظَهَرَتْ لِي فَلِيسَ فِيهَا الْتِبَاسُ
وَعَرَفْتُ الرِّجَالَ بِالْعِلْمِ لِمَا
عَرَفَ الْعِلْمَ بِالرِّجَالِ النَّاسُ

هذه الأبيات الثلاثة كتبت بخطه ، ورأيت بعد هذه الأبيات
بخطه - رحمة الله عليه :

هذا كلام على طريقة البحث ، وأما التحقيق فإن يقال : يمنع
التنازع في التقدم والمتاخر ، وذلك لأنه إنما يتحقق تجاذب العاملين
للعمول مع تأخره عنهم ، أما إذا تقدم وجاء بعده كزیداً ضربت
وأكرمت ، فإن الأول بمجرد / وقوعه بعده يأخذُه قبل مجيء الثاني ، [٤/١٠٨]
لأنه طالب له من حيث المعنى ، ولم يجد معارضًا ، فإذا جاء الثاني لم

(١) في ط: «القويع» بالياء مكان الباء، تحرير صوابه من البغية وفي البغية ١/٢٢٦: هو محمد بن عبد الرحمن بن يوسف ابن عبد الرحمن بن عبد الجليل الجعفرى التونسي أبو عبدالله ركن الدين القويغ بفتح القاف فيما اشتهر على الألسنة. وقيل: هو بضمها، وهو طائر. ولد بتونس في رمضان سنة ٦٦٤. ومات بالقاهرة في ٢٧ من ذي الحجة سنة ٧٣٨ هـ

يُكَنْ لِهِ أَنْ يَطْلُبَهُ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا جَاءَ بَعْدَ أَخْذِهِ لَهُ ، وَكَذَا الْبَحْثُ فِي
الْمُتَوَسِّطِ .

فَهَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى هُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَا يَعْدُلُ عَنْهُ ، وَيَنْبَغِي
أَنْ يَكُونَ هُوَ حَجَّةُ النَّحْوِيْنَ لَا مَا احْتَاجَ بِهِ ابْنُ مَالِكٍ .

انتَهَتِ الْمُسَائِلَةُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا ، وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِي
لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الطَّيِّبِينَ
الظَّاهِرِيْنَ ، وَسَلَّمَ تَسْلِيْمًا كَثِيرًا . انتَهَى بِنَصْهِ . وَاللَّهُ سَبَحَانَهُ أَعْلَمُ .

[رأي ابن النحاس في إعمال الثاني]

قال ابن النحاس : لا أعلم أن في التنزيل العظيم ما هو صريح
في إعمال الثاني إلا قوله سبحانه : « وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرُ لَكُمْ
رَسُولُ اللَّهِ »^(١) . ولو أعمل الأول لقليل : تعالوا يستغفر لكم إلى رسول
الله ، ومثله في الحديث وهو عكس الآية ، لأن الثاني تعدى بالجار ،
ولو أعمل الأول لعداه بنفسه . انتهى .

وأمّا باقي الآي فلا صراحة فيها ، وقولهم : لو أعمل الأول
لأضمر في الثاني لا يلزم ، لأن الإضمار غير واجب ، وقد ذكرنا
أمثلته ، وإذا لم يجب لم يكن معنا قاطعاً . انتهى .
وأقول : ما قاله مُسْلِمٌ إِلَّا أَنْ مشائخنا^(٢) في هذا العلم ذكروا أن

(١) المنافقون / ٥

(٢) في ط : «مشائخنا» بالهمزة .

الإضمamar وإن لم يجب لأنّه فضلة ، لكن يلزم إجماع القراء السبعة على غير الأفصح .

قوله : وأعمل المضمير في ضمير ما تنازعاه يقتضي عدم التنازع في الحال .

قال ابن معط في « شرح الجُزوئية » وتقول في الحال : إن تزرنني ضاحكاً آتك في هذه الحالة ، ولا يجوز الكنایة عنها ، لأن الحال لا تُضمر .

وتقول في الظرف على إعمال الثاني : سرْتُ وذهبت اليوم ، وعلى الأول سرت وذهبت فيه اليوم ، وفي المصدر على الثاني إن تضرب بـكراً أضربك ضرباً شديداً وعلى الأول أضربكه ضرباً شديداً .

وفي كتاب « إصلاح الغلط » لابن قتيبة قال : قرأت على ثعلب قول / الشاعر :

٧٤٢ فَرَطْنَ فِلَارَدٌ لِمَا فَاتَ وَانْقَضَى ولكن تعوض أن يُقالَ عَدِيمٌ^(١)

قال : ما معنى « تعوض » ؟ ثم قال : بلغني أنَّ الخلدي يعني المبرد أنه صَحَّفَ هذا البيت ، وذكر أنه سمعه من أصحابه هكذا ، فإن يكن

(١) لزاحم العقيلي .

من شواهد: سيبويه ١/٣٥٥ . وروايته : « لما بُتَّ مَكَانٌ : « لِمَا فَاتَ » ، و « بَعْوَضٌ » مَكَانٌ : « تَعْوَضٌ »

تصحيفاً من سيبويه فقد صحفوا كلّهم .

فقلت له : فكيف الرواية ؟ فقال : هذا يصف رجلاً مات له ميت ، فقال له : فَرَطْنَ يعني المدامع ، فلا ردُّ لما فات يعني من الموت ولكن تعوض الصبر عن مصيتك ، ولا تكثر الجزع فيقال : عديم .

قال ابن قتيبة : وهذا المعنى أجود وأولى بتفسير البيت مما جاء به أصحابنا . وقد عرضت كلامه في ذلك على أبي إسحاق الزجاج فاستحسنـه .

التنازع له شروط

الأول : أن يتقدم عاملان فأكثر ، ولا يقع بين المتأخرین .
هكذا أطلق المتأخرون ، ومنهم ابن مالك وعلل بعلة قاصرة .

وشرط هذا العامل أمور :

أحدها : عند بعض النّحاة وهو أن لا يكون فعل تعجب ، لأنه جرى مجرّى المثل ، فلا يتصرف فيه بفصل ولا غيره . وأجازه أبو العباس ، ومنعه ابن مالك : قال : لكن بشرط إعمال الثاني كقولك : ما أحْسَنْ وأعْقَلْ زِيداً بِنْصَبْ زِيداً بِأَعْقَلْ ، لا بِأَحْسَنْ ، لِئَلَّا يَلْزَمْ فَصْلَ ما لَا يَجُوزُ فَصْلُهُ ، وكذا : أَحْسَنْ بِهِ ، وَأَعْقَلْ بِزِيدٍ ، بِإِعْمَالِ الثَّانِي ، وَلَا تَعْمَلُ الْأَوَّلَ فَتَقُولُ : وَأَعْقَلْ بِهِ يَزِيدُ لِلْفَصْلِ .

ويجوز على أصل الفراء: أحْسِنْ وَأَعْقِلْ بزيـد، على أن أصله: أحْسِنْ بهـ، ثم حذفت الباء لدلالة الثانية عليهاـ، ثم تـصل الضمير واستـر كما استـر في الثانيـ فيـ: «أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ»^(١) إلاـ أن الاستـلال بالأـول على الثانيـ أكثرـ.

والثانيـ أن لا يكون حـرـفاـ، قال ابن عمـرونـ: وجـوز بعضـهم التـنازعـ فيـ لـعلـ وعـسىـ، فيـقالـ: لـعلـ وعـسىـ زـيدـ أن يـخرجـ، علىـ إـعـمالـ الثـانـيـ. ولـعلـ وعـسىـ زـيدـ خـارـجـ، علىـ إـعـمالـ الأولـ. ولـيسـ وـاضـحاـ إـذـ لاـ يـقالـ: عـسىـ زـيدـ خـارـجاـ، ويـلـزـمـ منـهـ حـذـفـ منـصـوبـ

[١١٠/٤]

عـسىـ /

الـثـالـثـ عـنـدـ بـعـضـ النـحـاـةـ أـيـضاـ: وـهـوـ أـنـ لاـ يـكـونـ العـاـمـلـ يـطـلـبـ أـكـثـرـ مـفـعـولـ وـاحـدـ.

الـرـابـعـ: أـنـ لاـ يـكـونـ أـحـدـ الـعـاـمـلـيـنـ مـؤـكـداـ فـلاـ تـناـزعـ فـيـ » .

* = * أـتـاكـ أـتـاكـ الـلـاـحـقـونـ اـحـبـسـ اـحـبـسـ (٢)

الـخـامـسـ: أـنـ يـكـونـاـ قـدـ تـأـخـرـ عـنـهـمـاـ اـسـمـ أوـ أـكـثـرـ هـوـ مـطـلـوبـ لـكـلـ

(١) مـرـيمـ / ٣٨

(٢) قـائـلـةـ مـجهـولـ، وـصـدـرهـ:

* فـأـيـنـ إـلـىـ أـيـنـ النـجـاـةـ بـيـغـلـيـ *

مـنـ شـواـهدـ: اـبـنـ الشـجـرـيـ ١/٢٤٣ـ، وـالـخـزانـةـ ٢/٣٥٣ـ وـالـعـيـنـيـ ٣/٩ـ =

منهما ، فلو كان مطلوباً لأحدهما فلا تنازع .

السادس : أن تكون المعمولات أقلّ من مقتضيات العوامل ،
فلا تنازع في : ضربت وأكرمت الجاهيل العالم إن جاز هذا الكلام ،
لأنَّ كُلَّاً من العاملين قد أخذ مقتضاه .

السابع : أن يكون بين العاملين أو العوامل اتصال بوجه ما .

الثامن : أن لا يكون في المعمول سبيباً ، فلا تنازع في .

* وعزة ممطولة معنى غريمها *

إذا لم يجعل «غريمها» مبتدأ ، وكذا زيد قام وقدع أبو، لأنك إن
أضمرت في أحدهما ضمير الأب وحده خلا الخبر من الرابط أو الأب
[في ^(١) الضمير ، فيحتاج لضميرين ، أحدهما مضاف ، والآخر
مضاف إليه، وذلك باطل لامتناع إضافة الضمير، فبطل كونُ
«غريمها» مرفوعاً على غير الابتداء .

والحادي عشر : أن لا يكون المعمول مضمراً . شرط ذلك ابن
الحاجب وشرحه معروف .

والعاشر : هو الشرط الأول .

= والتصريح ٣١٨/١ ، والأسموني ٩٨/٢ ، وهو مع الموضع والدرر رقم
١٥٦٦ ، ١٥٢٧

(١) سقطت الكلمة «في» من ط. صوابه من النسخ المخطوطة

[مسألة في أفعال ستة متحدة المعاني ، مختلفة بالمعنى واللزوم]

طُوبى لمن صدَّقَ رسولَ اللهِ ، وامنَ به ، وأحبَ طاعته ، ورَغَبَ فيها ، وأرادَ الخيرَ ، وهمَّ به ، واستطاعَه ، وقدرَ عليه ، ونسى عملَه ، وذهَلَ عنه ، وخافَ عذابَ اللهِ ، وأشْفَقَ منه ، ورجاً ثوابَه ، وطمَعَ فيه .

فهذه أفعال ستة متحدة المعاني وهي مختلفة بالمعنى واللزوم
فدلل على أن الفعل المتعدي لا يتميّز من غيره بالمعنى . / [١١١/٤]

* * *

بِشْرُ الْحَافِي يَذَكُّرُ حَالَةً فِي الْمُسْلِمِينَ

٧٤٤ = قَطْعُ الْلَّيَالِي مَعَ الْأَيَّامِ فِي خَلَقِ (١)

وَالنَّوْمَ تَحْتَ رِوَاقِ اللَّيْلِ وَالْقَلْقَ

أَخْرَى وَأَجْدَرَ لِي مِنْ أَنْ يَقَالَ غَدًا

إِنِّي التَّمَسْتُ الْغَنَى مِنْ كَفَّ مُرْتَزِقٍ

(١) يقال : ثوبَ خَلَقَ : أي بالـ. يستوي فيه المذكر والمؤنث ، لأنَّه في الأصل مَصْدَر .

قالوا: رَضِيَتْ بِذَا قُلْتَ: الْقُنْوَعُ^(١) غَنِيٌّ
لِيسَ الْغَنِيُّ كُشْرَةُ الْأَمْوَالِ وَالْوَرْقِ

رَضِيَتْ بِاللَّهِ فِي عُسْرٍ وَفِي يُسْرٍ
فَلَسْتُ أَسْلُكُ إِلَّا وَاضْبَحَ الْطُّرُقَ

وَقَالَ بَعْضُهُمْ فِي التَّنَازُعِ أَيْضًا :

٧٤٥ = طَلَبَتُ فَلَمْ أَدْرِكْ بِوَجْهِي فَلَيَتَّيِ

قَعَدْتُ وَلَمْ أَبْغِ النَّدَا بَعْدَ سَابِقٍ^(٢)

قَدْ تَنَازَعَ أَرْبَعَةُ عَوَامِلٌ مَعْمُولاً وَاحِدًا ، وَهُوَ النَّدَاءُ ، فَتَأْمَلُ .

قال الشيخ جمال الدين بن هشام : اجتمع في هذا البيت تنازع بين اثنين، وتنازع بين ثلاثة، وتنازع بين أربعة، فقد تنازع «طلبت» (ولم أدرك) في «بوجهي» وقد تنازعا «ولم أبغ» في «الندا»، وقد تنازع الثلاث وقعدت في الظرف فهذه اتفاقية غريبة. انتهى .

ففي قوله : مَعْمُولاً وَاحِدًا وَهُوَ «النَّدَا» نَظَرٌ، بل المعمول الواحد قوله : «بعد» كما قرره الشيخ جمال الدين - رحمة الله عليه

وَالْمُسْلِمِينَ أَجْمَعِينَ .

(١) الْقُنْوَعُ يَضْمَنُ الْقَافَ وَالْتَّوْنَ : السُّؤَالُ وَالتَّذَلُّلُ ، وَبَابُهُ خَضْعٌ ، وَالْوَصْفُ : قَانِعٌ ، وَقَنْعٌ . وَقَالَ الْقَرَاءُ : الْقَانِعُ : الَّذِي يَسْأَلُكَ فِيمَا أَعْطَيْتَهُ قَبْلَهُ . وَالْقَنْاعَةُ : الرَّضَا بِالْقَسْمِ ، وَبَابُهُ سَلْمٌ فَهُوَ قَبْعٌ وَقَنْوَعٌ . وَالْشَّاهِدُ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ فِي قَوْلِهِ : أَخْرَى وَأَجْدَرُ لِي

(٢) مِنْ شَوَاهِدَ : الْأَشْمُونِي٢ / ١٠١ ، وَرَوَيْتُهُ «عِنْدَ سَابِقٍ» . وَانْظُرْ حَاشِيَةَ يَسِ

أحكام كذا لابن هشام

قال الشيخ جمال الدين بن هشام رحمة الله تعالى عليه :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد وآلـه وصحبه وسلم تسلیماً كثيراً
وبعد، فأنني لما وقفت على (كتاب الشذوذ في أحكام كذا) لأبي حيـانـ
رحمـهـ اللهـ تـعـالـىـ - رأـيـتهـ لمـ يـزـدـ عـلـىـ أـنـ نـسـجـ أـقـوـاـ وـحـدـدـهاـ^(١)ـ ، وـجـعـ
عـبـارـاتـ وـعـدـدـهاـ ، وـلـمـ يـفـصـحـ كـلـ إـلـفـاصـاحـ عـنـ حـقـيقـتـهاـ وـأـقـاسـمـهاـ ،
وـلـاـيـنـ مـاـيـعـتـمـدـ عـلـيـهـ مـاـأـورـدـهـ مـنـ أـحـكـامـهـ ، وـلـاـنـبـهـ عـلـىـ مـاـأـجـمـعـ عـلـيـهـ
أـرـبـابـ تـلـكـ الـأـقـوـاـ وـاتـفـقـواـ ، وـلـاـأـعـرـبـ عـمـاـخـتـلـفـواـ فـيـهـ وـافـرـقـواـ .

فرأـيـتـ أـنـ النـاظـرـ فـيـ ذـلـكـ لـاـ يـحـصـلـ مـنـهـ بـعـدـ الـكـدـ وـالـتـعبـ إـلـاـ عـلـىـ
الـاضـطـرـابـ وـالـشـغـبـ . /

فاستـخرـتـ اللـهـ فـيـ وـضـعـ تـأـلـيفـ مـهـذـبـ أـبـيـنـ فـيـ مـاـأـجـمـلـ ، [٤/١١٢]
وـاـسـتـثـنـافـ تـصـنـيـفـ مـرـتـبـ أـورـدـ فـيـ مـاـأـهـمـ ، وـسـمـيـتـهـ : «ـ فـوـحـ الشـذـوذـ
بـمـسـأـلةـ كـذاـ »ـ .

(١) فـيـ طـ : «ـ وـحـدـهـ »ـ ، صـوـابـهـ مـنـ الـمـخـطـوـطـاتـ

وبالله تعالى أستعين ، وهو حسبي ونعم المُعِين ولا حول ولا قوة
إلا بالله العلي العظيم .
وينحصر في خمسة فصول .

الفصل الأول : في ضبط موارد استعمالها :

اعلم أن لِكَذَا استعمالين .

أحدهما : أن يستعمل كُلُّ من جُزُّيها على أصله ، فيراد بالكاف التشبيه وبـ «ذا» الإشارة ، ولا يراد بمجموعهما : الكنائية عن شيء ، فهذه بمعزل عمّا نحن فيه، وذلك كقولك : رأيت زيداً فقيراً وعمراً^(١) كذا ، قوله الشاعر :

٧٤٦ = وأسلمني الزَّمَانُ كَذَا فَلَا طَرَبٌ وَلَا أَسْنُ

ويكون اسم الإشارة في هذا النوع باقياً على معناه ، يصح أن يسبقه حرف التنبية وأن يليه كافُ الخطاب ، ولام البُعد ، ألا ترى أنك لو قلت في المثال : ورأيت عمراً هكذا ، وكذاك ، وكذلك ، وقلت في البيت : «وأسلمني الزمان هكذا» كان مستقيماً إلَّا أن حرف التنبية هنا متقدّم على الكاف كما أريتُك ، وإنما القاعدة فيه مع سائر حروف الجرّ أن يتأخر عنها كقولك : بهذا ، ولهذا ، إلَّا في هذا الموضع خاصة ، قال أبو الطيب :

(١) من ط : «وعمروا» تحرير واضح

٧٤٧ = ذي المعالي فَلَيُعْلُمُونَ مَنْ تَعَالَى

هَكَذَا هَكَذَا وَإِلَّا فَلَا لَا^(١)

والثاني : أن يخرج كُلَّ من الجزأين عن أصله ، ويستعمل
المجموع كناءة ، وهذه على ضربين :

أحدهما : أن تكون كناءة عن غير عدد كقولك : مررت بـذا
وكذا .

واعتقادي في هذه أنها إنما يتكلم بها من يخبر عن غيره ، وأنها
تكون من كلام المُخْبِر عنه .

هذا الذي شهد به الاستقراء ، وقضى به الذوق الصَّحيح ، فلا
يقول أحد ابتداءً : مررت بـدار كذا ، ولا بـدار كذا ، وكذا ، بل
يقول : بالـدار الفلانية .

ويقول : مَنْ يُخْبِرُ عَنْهُ : قال فلان : مررت بـدار كذا ، وبـدار
[١١٣/٤] كذا ، وكذا / ، وذلك لشأن اعتئى المخبر ، أو لغير ذلك . ومنه

(١) مطلع قصيدة مدح بها سيف الدولة ، ويدرك نهوضه إلى ثغر الحدث لما بلغه أن
الروم أحاطت به ، وذلك في جمادى الأولى سنة ٣٤٤
وبعده :

شرف ينطح النجوم بروقي
حال أعدائنا عظيم وسيف الدا
وله ابن السيف أعظم حالا .

. ٢٥٤ / ٣ انظر الديوان

ما جاء في حديث الحساب - أعاذنا الله من سوء فيه - : «أتذكر يوم
كذا وكذا ، فعلت فيه كذا وكذا» .

وقولُ مَنْ قال : «أما بمكان كذا وكذا وجْدُ^(٢)» ، إنما الكنية فيه
من كلام مَنْ حكى عن غيره ، ألا ترى أنهم حكوا : أنه قيل له في
الجواب : بلى ، وجاداً .

ولو كان السائل كانياً لم يعلم مُراؤه ، ولم تقعِ إجابته بالتعيين ،
ودعوى أن المسئول عَلِم ما كنى به على خلاف الأصل والظاهر .
وغلط جماعةٌ فجعلوا من هذا الاسم قوله :

* وأسلمني الزمان كذا *

والحقُّ أن ذلك ليس من الكنية في شيء ، وقد مضى .
الضرب الثاني : وهو الغالب : أن يكتن بها عن عددٍ مجهمول
الجنس والمقدار .
وهذه والتي قبلها مركبتان من شيئاً :

أحدهما الكاف والظاهر أنها الكاف الحرفية المفيدة للتضليل ،
لأنها القِسْمُ الغالب من أقسام الكاف ، كما رکبواها مع «أن» في
«كأن» نحو قوله : كأنَّ زيداً أسدًّا .

(٢) في ط: «وحد» بالحاء مكان: «وجذ»، تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة
واللسان: «وجذ» حيث ورد ما نصه: «قال سيبويه: «وسمعت من العرب
من يقال له: أما تعرف بمكان كذا وكذا وجذًا، وهو موضع يمسك الماء؟
فقال: بلى، وجذًا أي أعرف بها وجذًا»

والثاني «ذا» التي للإشارة كما رَكِبَوها مع «حب» في نحو : «حَبْذا» ومع «ما» في نحو «ماذَا صنعت» في أحد التقادير .

ولا يُحْكَم على «ذا» بأنها في موضع جَرْ ولا على الكاف بـأَنَّها متعلقة بشيء ، ولا بـأَنَّ فيها معنى التشبيه ، وأن كان باقياً بعد التركيب في كأن إلأ أنه لامعنى له هنا ، فلا وجه لتکلف^(١) ادعائه ، لأن التركيب كثيراً ، يُزيل معنى المفردین ، ويُحدِّث مجموعها معنى : لم يكن ، ويُحْكَم على مجموع الكلمتين بـأَنَّه في موضع رفع أو نصب أو جَرْ بحسب العوامل الداخلية عليها .

ويدل على أن الأمر كذلك أمور :

أحدها : أن «ذا» لا تؤثر لتأنيث تمييزها ، تقول : له عندي كذا وكذا أمةً ولا تقول : كذه وكذه .

[٤/١١٤] والثاني : أنها لا تتبع بتابع ، لا يقولون : كذا نفسه رجالاً .

والثالث : أنهم قالوا : «إِنْ كَذَا وَكَذَا مَالْكُ» برفع المال . ذكره أبو الحسن في المسائل .

الرابع : أنهم قالوا : حسبي بكذا ، فادخلوا عليه الجار . ذكره أبو الحسن أيضاً .

الخامس : أنهم يقولون : كذا وكذا دِرْهَمًا مع أنهم لا يُرَكِّبون

(١) في ط : «لتکليف» .

ثلاثة أشياء ، فما ظُنِّك بأربعة ، فلوًّاً أن «كذا» قد صارت بمنزلة الشيء الواحد لم يُسع ذلك .

وذهب جماعةٌ من النحويين : إلى أن الكاف وذا كلمتان باقيتان على أصلهما من غير تركيب .
ثم اختلفوا على أقوال :

أحدٍها : أن الكاف حرف تشبيه وأنَّ معنى التشبيه باقٍ وهذا ظاهر قول سيبويه والخليل ، وصريح قول الصفار^(١) .

بيان الأول : أن سيبويه ، قال : صار «ذا» بمنزلة التنوين ، لأن المجرور بمنزلة التنوين^(٢) . وقال الخليل^(٣) : كأنهم قالوا : «له كالعدد درهماً» ، فهذا تمثيل وإن لم يتكلّم به ، وإنما تجئ الكاف للتشبيه فتصير وما بعدها بمنزلة شيء واحد . انتهى .

(١) هو قاسم بن عليّ بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسى الشهير بالصفار .
صاحب الشلوبين وابن عصفور ، وشرح كتاب سيبويه شرحاً حسناً ، يقال : إنه أحسن شروحه ، ويرد فيه كثيراً على الشلوبين بأرجح رد . مات بعد ٦٣٠ هـ . انظر
البغية ٢٥٦ / ٢

(٢) نص سيبويه ١ / ٢٩٧ : هذا باب جرى مجرى كم في الاستفهام . وذلك قوله : (كذا وكذا درهماً وهو مبهم في الأشياء بمنزلة «كم» وهو كناية للعدد ، بمنزلة فلان إذا كنت به في الأسماء ، وكقولك كان من الأمررين ذيَّة وذيَّة ، وذيَّت وذيَّت ، وكفيت وكفيت . صار ذا بمنزلة التنوين ، لأن المجرور بمنزلة التنوين»

(٣) وانظر رأي الخليل في سيبويه ١ / ٢٩٨ .

وبيان الثاني ، أن الصفار لمارد على جواز: كذا درهم بالمخض
بأن أسماء الإشارة لا تضاف اعترض على نفسه بأن معنى الكاف
والإشارة قد زال .

وأجاب بأن المتكلّم لا بدّ أن يقدّر في نفسه عدداً لها ، وحينئذ
يقول له: عدد مثل هذا العدد.

الثاني : أن الكاف اسم بمنزلة مثل . قال ابن أبي الربيع يظهر لي
أن الكاف اسم بمنزلة مثل في قوله : لي مثله رجلاً ، قال: والأصل أن
يقال حيث يكون هناك مشار إلية يساويه ما عندك في العدد ، فالأصل :
له عندي مثل ذا من العدد ، ثم جيء برجلي تفسيراً لمثل كما قالوا :
مثل ذلك عالماً.

الثالث : أنها اسم ، ولكن لا معنى للتشبيه فيها ، قاله أبو الطيب
العبدّي^(١) قال: الكاف في نحو: «له عندي كذا درهماً» اسم في موضع
رفع بهذا الابتداء ، ثم / اعترض على نفسه بأنَّ أبا علي ذكر أن الكاف
إنما تكون أسماء بشرطين :

(١) في البغية: «العيدي» بالياء ، وفي ط والنسخ المخطوطة «العبدّي» بالياء .
وهو أحمد بن بكر بن احمد بن بقية العبدّي أبو طالب . قرأ على السيرافي ،
والرماني ، والفارسي .

من مؤلفاته: شرح الإضاح . شرح كتاب الجرمي . مات يوم الخميس العاشر
من شهر رمضان ٤٠٦ هـ . انظر البغية ٢٩٨/١

أحدهما : أن يكون ذلك في الشعر.

الثاني : أن يتعين الموضع كذلك كما في قوله الأعشى :

٧٤٨ = أَتَنْهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ

كَالْطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الرِّزْيُتُ وَالْفَتْلُ^(١)

أراد مثل الطعن ، لأن الكلام شعر ، و «ينهى» فعل لا بد له من
فاعل

فأجاب بأن ذلك في الكاف المفيدة للتشبيه وهي في «كذا» إنما جاءت
كالمركبة مع «ذا» بدليل أن الواو قد سقط فتركت مع مثلها ، وإذا كان
ذلك وفارقتها لم يمتنع أن تكون مرفوعة بالابناء .

والرابع : أنها محتملة للحرافية والاسمية قاله أبو البقاء في «شرح
الإضاح» ، قال : إذا قيل له : «عندكذا درهماً» «فكذا» في موضع
الصفة لمبتدأ ممحض ، أي شيء كالعدد ، أو الكاف اسم مبتدأ «كمثل»
قال : فإذا جعلت الكاف حرفاً لم تتحرج إلى أن تتعلق بشيء ، لأن
التركيب غير حكمها كما في «كان» ، فإنها قبل أن تقدم كانت متعلقة
بمحض وهي الآن غير متعلقة بشيء .

(١) ديوان الأعشى / ١٥٠ .

من شواهد : ابن عيسى ٤٣/٨ ، والخزانة ٤/١٣٢ . ورواية ابن عيسى والخزانة :
«يهلك» مكان : «يذهب» وانظر شرح ابن عقيل ١/٢٣٣ ، والهمم والدرر
رقم ١١٠٦ .

الخامس : أنَّ الكاف حَرْفٌ جَّرِّ زائد وهو قول ابن عصفور ،
 قال : ولا معنى لِلتَّشْبِيهِ فِي هَذَا الْكَلَامِ ، فَإِنَّ الْكَافَ زَائِدَةً كَزِيادَتِهِ فِي
 قَوْلِهِمْ : فَلَمَّا كَذِي الْهَيَّةِ أَيْ ذُو الْهَيَّةِ إِلَّا أَنَّهَا زَائِدَةً لَازِمَةً كَلْزُومِ «مَا»
 فِي : «أَئِذَا مَا» .

وَذَا مَجْرُورَةً بِالْجَارِ الزَّائِدِ كَانْجَرَارِ أَيْ بِالْكَافِ الزَّائِدِ فِي قَوْلِهِ
 تَعَالَى : «وَكَلَّا إِنْ مِنْ قَرْيَةٍ^(١) ، إِلَّا تَرَى أَنَّ مَعْنَاهَا كَمْ ، وَلَيْسَ فِيهَا
 مَعْنَى تَشْبِيهٍ .

وَإِذَا ثَبِّتْ أَنَّهَا زَائِدَةً لَمْ تَكُنْ مَتَّعِلَّقَةً بِشَيْءٍ ، فَلَيْسَ مَا قَالَهُ بِلَازِمٍ ،
 لَأَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ عَدَمَ مَعْنَى التَّشْبِيهِ هُنَا لِزِيادةِ الْكَافِ ، بَلْ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ
 تَرْكِيَّبِهَا مَعَ «ذَا» ، وَأَنَّهُ صَارَ لِلْمَجْمُوعِ بِالتَّرْكِيبِ مَعْنَى آخَرَ .

وَقَدْ أَقْمَنَا الدَّيْلِيلَ عَلَيْهِ فِيمَا مَضِيَ ، ثُمَّ دَعَوْيَ التَّرْكِيبِ ، وَإِنْ
 كَانَتْ كَدَعْوَى الزِّيَادَةِ فِي أَنَّهَا خَلَفُ الْأَصْلِ ، لَكِنَّهَا أَقْرَبُ ، فَكَانَ
 اعْتِبَارُهَا أَوْلَى .

* * * *

الفصل الثاني : في كيفية اللّفظ بها وتمييزها

أما اللّفظ بها فالمسنون في الكُنى بها من غير عدد الأفراد والعلف ، / ، نحو مَرْتُ بِمَكَانٍ كَذَا وَبِمَكَانٍ كَذَا كَذَا ، وفي الكُنى [٤/١١٦] بها عن عدد العطف لا غير

وكذا مثل بها سيبويه والأخفش والأئمة، وقال^(١) الشاعر :

٧٤٩ = عِدَ النَّفَسَ نَعْمَى بَعْدَ بُوْسَاكَ ذَاكِرًا
كَذَا وَكَذَا لُطْفًا بِهِ تُسِيِّ الجُهْدُ^(٢)

ومِمَّن صَرَحَ بِأَنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا : كَذَا دِرْهَمًا بِتَمِيزِهَا ، وَلَا كَذَا كَذَا دِرْهَمًا ابْنُ خَرْوَفَ.

وذكر ابن مالك أن ذلك مسمون ولتكنه قليل، وسيأتي نقل كلامهما بعد.

واما اللّفظ بتمييزها ففيه ثلاثة أقوال.

(١) في ط فقط: «قول» بدون واو، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة.

(٢) انظر شرح شواهد المغني للسيوطى / ٥١٤ ، وهمع الهوامع والدرر رقم /

أحدها : أنه منصوب "أبداً" . وهذا قول البصريين ، وهو الصواب بدللين :

أحدهما : أنه المسموع كقوله :

* كذا وكذا لطفاً به نسى الجهد *

والثاني : القياس ، وذلك من وجوه :

أحدها: أن الخفض إما بالكاف على أنها حرف جر، وعلى أنها اسم مضاد أو بإضافة ذا ، ولا سبيل إلى شيءٍ من ذلك، لأن «ذا» معمولة للكاف ، وحرفُ الجر لا يُخفض شيئاً ، والاسم لا يضاف مرتين ، ومن ثمّ وجب نصبُ التمييز في نحو « ما في السماء قدر راحة سحاباً » وأسماء الإشارة لا تضاف ، لأنها ملزمة للتعریف ، والتمييز نكرة ، والقاعدة أن تضاف النكرة للمعرفة لا العكس.

الثاني. أن الكاف لمّا دخلت على «ذا» وصارتا كناية عن العدد صارت كذلك بمنزلة يزيد^(١) «إذا سمى به [ويزيد] وأمثاله إذا سمى به لا يجوز إضافته ، لأنه محكم والمحكم لا يُضاف.

والثالث : أن الكلمة اشبهت بالتركيب أحد عشر وأخواته ، وذلك لا يضاف كراهة الطول فكذلك هذا.

القول الثاني : أنه جائز الخفض بشرط أن لا يكون تكرار

(١) كلمة : «ويزيد» سقطت من ط ، والتصويب من النسخ المخطوطة.

ولا عَطْفٌ فتقول: كذا دَرَهْمٌ، وله التُّوْبُ، ولا تقول: كذا كذا درَهْمٌ
ولا كذا وكذا / درَهْمٌ ، قاله الكوفيون ، ومَنْ وافقهم ، وشُبهُتهم في [٤/١١٧].
ذلك حَمْلٌ كناية العَدْد على صِرِيحِهِ، وقد ذكرنا ما يَرِدُ هذا القياس.

وقال ابن إِيَازٌ : يجوز الجَرُّ من وجْهَيْنِ :

أحدهما: إِجْرَاء كذا مُجْرِي كَمْ الْخَبْرِيَّةِ ،

والثاني: أَنَّ الْكَلْمَتَيْنِ رَكَبَتَا وصَارَتَا كَلْمَةً وَاحِدَةً يَعْنِي فَالْمَضَافُ
المُجْمُوعُ لَا اسْمَ الإِشَارَةِ فَقَطُّ . وَالْمَحْذُورُ إِنَّمَا يَلْزَمُ عَلَى القُولِ بِأَنَّ
الْمَضَافَ اسْمَ الإِشَارَةِ .

والثالث : أَنَّه جائز الْخَفْضُ وَالرَّفْعُ . وَهَذَا خَطَأً أَيْضًا ، لَأَنَّه غَيْرَ
مَسْمُوعٍ وَلَا يَقْتَضِيهِ القياسُ ، فَإِنَّ «كذا وكذا دِرْهَمَيْ» مِنْ بَابِ : «خَمْسَةَ
عَشْرَ دِرْهَمَيْ» لَا مِنْ بَابِ : «رَطْلٌ زَيْتَاً» . فَافْهَمْهُ .

الفصل الثالث في إعرابها :

والذي يظهر لي أنه مبني على الخلاف في حقيقتها، فإذا قيل: «له عندي كذا وكذا درهماً». فإن قيل بالتركيب فمجموع كذا مبتدأ، خبرهُ الجار والمجرور ، والظرفُ متعلق به ، والظرفُ يعمل في الطرف إذا كان متعلقاً بمحذوف لوقوعه موقع ما يعمل، نحو، أكُلَّ يوم لك توبٌ.

وإن قيل : لا تركيب ، فإن قيل للكاف اسمٌ فهي المبتدأ ، وإن قيل : حرف فالجار والمجرور صفة موصوف محذوف ، أي : له عندي عدد كذا وكذا درهماً.

وقال ركن الدين الاستراباذي في (شرح كافية ابن الحاجب) : الغالب في تمييز كذا أن يكون منصوباً، لأنها منزلة: «ملؤه» في قوله : لي ملؤه عسلاً.

ويجوز كونه مجروراً بإضافة «كذا» إليه على تنزيلها منزلة ثلاثة ومائة .

وأن يكون مرفوعاً ، فإذا قيل : «له عندي كذا درهم» فله خبر مقدم ، ودرهم مبتدأ مؤخر .

وكذا حال «هكذا»، قالوا : وفيه نظر. والأولى عندي أن يكون
مبتدأ ودرهم بدلًا أو عطف بيان «وله» خبر و«عندي» طرف له. انتهى.
وقد مضى أن الصحيح امتناع الرفع والجر .

الفصل الرابع في بيان معناها عند النحوين

وفي ذلك أقوال:

[١١٨/٤] أحدها: ابن مالك وهو أنها للتکثیر بمنزلة / كم الخبرية.

وابعه على ذلك ابنه في شرحه لخلافته. ومقتضى قولهما هذا أنها لا يُكُنْ بها عَمّا نقص عن الأَحَدِ عَشَرَ، لأنَّه عَدْ قَلِيلٌ.

الثاني: أنها للعدد مطلقاً قليلاً كان أو كثيراً وهو قول سبويه والخليل ومن تابعهما واختاره ابن خروف.

وممّن نقل ذلك عن سبويه الأستاذ أبو بكر بن طاهر وذلك ظاهر من كلامه فإنه قال: هذا باب ما جرى مجرى كم في الاستفهام، وذلك قوله: «له كذا وكذا درهماً»، هو مبهم من الأشياء بمنزلة كم، وهو كنایة للعدد، صار «ذا» بمنزلة التّنوين. وقال الخليل: كأنهم قالوا: له كالعدد درهماً.

الثالث: أنها بمنزلة «ما» استعملت استعماله من الأعداد الصريحة فيقال: له كذا دراهم ، فتكون للثلاثة بما فوقها إلى العشرة ،

وكذا كذا درهماً، ف تكون للأحد عشر بما فوقها إلى التسعة^(١)

عشر .

(١) في طفقط «السبعة» تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة

وكذا درهماً، فتكون للعشرين وأخواتها من العقود إلى التسعين ،

وكذا^(١) وكذا درهماً، ف تكون لأحد عشرتين^(٢) وما فوقها من الأعداد المتعاطفة إلى التسعة والتسعين .

وكذا درهماً فيكون للمائة وللألف وما فوقهما.

فإذا أقرَّ مُقْرِّ بـكلام فيه «كذا» الزمانه بالمتيقن ، وهو أول مرتبة من المراتب المشروحة ، وحلفناه في الباقي . وهذا قول الكوفيين ، وتبعهم جماعة منهم ابن معط في فصوله .

الرابع ، أن الأمر كما قالوا إلَّا في مسئلتي الإضافة ، فإنهم ممتنعان ، لما قدمنا من التعليل . فإن أردت العدد القليل أو المائة أو الألف وما فوقهما قلت: كذا من الدرَّاهم

ويقدّر عند أهل هذا القول الفرق بين العدد القليل والمائة والألف ، لأن «مِنْ» إنما تَدْخُلُ على العدد المجموع المعرف ، تقول: عشرون من الدرَّاهم ، ولا يجوز عشرون من درَّاهم . وهذا قول المبرد والأخفش وابن كيسان والسيّرا في ، وبه قال الشَّلَوَيْنَ وابن عصفور والصفار والذِّي / جَرَاهُمْ على القول بذلك أبو محمد بن السَّيِّد ، فإنه [٤/١١٩]

(١) في طفقط: «وكذا كذا» بدون عاطف ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

(٢) في طفقط: «وتسعين» تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة ،

حکى اتفاق البصريين والковفیین على ذلك، وأن الخلاف إنما هو في جواز الخفْض نحو : كذا درْهم ، وكذا دراهم . والبصريون يمنعون ، والkovفیون يجيزون . وفي كلام أبي البقاء في (شرح الإيضاح) ما هو أبلغ من هذا فإنه قال :

«وذهب معظم النحوين وأصحاب الرأي : إلى أنَّ مَنْ قال كذا درْهمًا لزمَه عشرون درْهمًا ، لأنَّك لم تكررَ العدد ، ولم تَعْطِفْ عليه ولم تُضفِفْ لتمييز ، فحمل على أول عدد حاله ذلك .

فإن جرَّت الدرَّهم فقد حمَلَه النحوين وأصحاب الرأي على مائة .» انتهى . فنقل الجرَّ عن النحوين ، ونقل إجراء «كذا» مجرى العدد الصريح في حالة نصب التمييز عن مُعظم النحوين .

الخامس : أن الأمر كما قال الكوفيون في كذا كذا درْهمًا وفي كذا درْهم خاصة ، قاله الأستاذ أبو بكر بن طاهر . فهذا ما بلغنا من الأقوال .

فأمَّا قول ابن مالك : فكان الذي دعاه إليه أن سيبويه شبَّهها بكم الاستفهامية ، وهي منزلة الأحد عشر وأخواتها ، وليس هذا بشيء ، لأنها إنما شبَّهت بها في نصب التمييز لا في المعنى ، إلا ترى أنها ليست للاستفهام كما أنَّ كم للاستفهام ، ثم إنَّ كم نفسها بمنزلة ، الأحد عشر ، ولا تختص بالعدد الكبير بدليل أنك تقول : كم عبداً بل ملَكت ، فيصبح الواحد فما فوقه .

وأما قول سيبويه والمحققين فوجّهه أنها كَلْمَةٌ مبِهْمَةٌ كما أنَّ كَمْ كَلْمَةٌ مبِهْمَةٌ، فكما أنك لو قلت: كَمْ كَمْ عَبْدًا مَلَكْتُ ، أو كَمْ وَكَمْ عَبْدًا مَلَكْتُ أو غير ذلك لم يقتضي مساواة ما شابهته من العَدَد الصريح ، فكذا كذا .

وأما قول الكوفيين ومن وافقهم فمردودٌ من جهات :

أحدها : أنه قول بلا دليل ، وإنما هو مجرد قياس في اللغة .

وذكر ابن إياز أن البُستي^(١) في تعليقه أن أبا الفتح سأله أبا علي عن قولهم : إنَّ كذا كذا درهماً يحمل على أحد عشر درهماً ، وكذا وكذا درهماً يحمل على أحد وعشرين ، وكذا درهم ، يحمل على مائة . قال : وكذا وكذا ، وكذا درهماً عمل على مائة وأحد وعشرين / [٤٠/١٢٠] درهماً .

فقال أبو علي : هذا من استخراج الفقهاء ، وليس هو في النحو إنما كذا بمنزلة عَدَمِ مَنْوَنَ ، والجر خطأ .

الثاني : أن الناس اختلفوا ، فقال ابن خروف : إن العَرَبَ لم يقولوا كذا كذا درهماً ، ولا كذا كذا درهماً ، ولا كذا درهم ، لا بالإضافة ولا بالنصب ، وعلى هذا فالحُكْمُ على هذه الألفاظ بما ذكروا باطلاً لأنَّه حكم على ما لا يتكلّم به ، فأين معناه؟

(١) هو أحمد بن محمد البُستي يُعرف بالخازندي أبو حامد صنف تكملة العين - شرح أبيات أدب الكاتب ، كتاب التفصّلة . ومات في رجب سنة ٣٤٨ هـ انظر

وقال ابن مالك في «التسهيل»: وقد ورد «كذا» مفرداً أو^(١) مكرراً بلا واو، فأثبتت ورود هذين من خلافهم، والمثبت مقدماً على النافي، ولكن لما قال: استعمال هذين مع أن الحاجة التي دعت إلى الكنایة عن العدد المعطوف والمعطوف عليه داعية إلى الكنایة عن غيره من الأعداد دل على أن قوله: كذا لا يختص بالعدد المعطوف عليه.

والثالث: أنه سمع «أما»^(٢) مكان كذا وكذا وجذا^(٣)، وذلك دليل على أنها لم يرد بها معطوفٌ ومعطوفٌ عليه.

والرابع: أن موافقة العدد المبهم للعدد الصريح في طريقته في التمييز، وغيره لا يقتضي تساويهما في المعنى بدليل «كم» الاستفهامية فإنك تقول: كم درهماً لك، وتقول: كم وكم درهماً لك، أو تسقط الواو فيجب بجمع الأعداد في كلٍّ من هذه الصور.

الخامس: أن إجازة كذا درهم وكذا دراهم باطل بما قدمناه.

وأجيب بأنه خفض بالإضافة وأن معنى الإشارة قد زال.

(١) التسهيل / ١٢٥ : «أو» مكان . الواو . وفي ط بالواو .

(٢) في ط فقط: «إذا» مكان: «أما» تحريف ، صوابه من النسخ المخطوط

(٣) في ط فقط: «وجه» تحريف صوابه من النسخ المخطوطة

وأجاب الصفار بأن المتكلم بهذا لا بد أن يقدر في نفسه عدداً ما ، وحيثند : تقول ؛ له عدد مثل هذا ، أي مثل هذا المركب والمعطوف .

وفي مثل هذا الجواب نظر ، وهو مبني على إدعاء التركيب وأن معنى التشبيه باقٍ وهو بعيد جداً .

وأما قول أبي بكر فحجته أنه سمع من العرب : مررت بمكان كذا وكذا / فلما كان ذلك واقعاً على العدد ناسب أن يكون جاريًّا مجرى [١٢١/٤] ما يوافقه من الأعداد^(١) ، وليس هذا بشيء ، وقد جوز « كذا درهم » بالخوض على أن يراد مائة درهم مع اعترافه بأنه لم يسمع في غير العدد ، فيما الفرق بينه وبين بقية الألفاظ ؟

وأما قول المبرد والأخفش ومن وافقهما فزعم الشلوبين وأصحابه أنه القياس ، وأنه لا ينافي قول سيبويه ، وأن قوله : إنها مبهمة أن قولنا : كذا كذا مبهم في الأحد عشر والتسعه عشر ، وما بينهما مبهم في القليل والكثير ، وكذلك يقولون في الباقي .

(١) في ط : فقط : الأعداد

الفصل الخامس : فيما يلزِمُ بها عند الفقهاء .

وقد اختلفت المذاهب في ذلك . فأماماً مذهب الإمام أحمد رضي الله عنه ، ففي (المحرر) ما معناه : أنه إذا أفرد كذا أو كررها بلا عطف ، وكان التمييز منصوباً فيهما أو مرفوعاً لزمه درهم ، فإن عطف أو نصب أو رفع فكذلك عند ابن حامد .

وقال التميمي : درهمان . وقيل : درهم وبعض آخر . وقيل : درهم مع الرفع ، ودرهمان مع النصب . وإن قال ذلك كله بالخُفْض قبل تفسيره بدون الدرهم ، قال المصنف : وهذا كله عندي إذا كان يُعرفُ العربية فإن لم يعرفها لزمه درهم في الجميع .

وأما مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه فالفتيا عندهم على أنه يلزم مع العطف والنصب درهمان ، فإن رفع أو جر لزمه درهم ، وكذا إن ركب أو أفرد سواء رفع التمييز أو نصبه أو جره .

ونقل المزنني عنه في : كذا كذا درهماً : أنه يلزم درهمان . وكذا يروى عنه في مسألة العطف والنصب .

وأما مذهب الإمام مالك رضي الله عنه ففي (الجواهر) لابن

شاس ما معناه : إذا قيل له عَلَى كذا فهـي كالشيء . فلو قيل : كذا درْهـماً فقال ابن عبد الحكم يلزمـه عـشـرون ، وإن قال : كـذا وكـذا درـهـماً لـزمـه أـحـد عـشـر . وإن عـطـف فـأـحـد عـشـرون .
وقـال سـحنـونـ : ما أـعـرـف هـذـا ، فـإـن كـان هـذـا أـقـلـ ما يـكـونـ في
الـلـغـةـ بـهـذـا الـلـفـظـ فـهـوـ كـمـاـ قـالـوهـ ، وـإـنـ كـانـ يـقـولـ : القـولـ / قـولـ المـقـرـ [١٢٢/٤]
معـ يـمـينـهـ .

وكـذا يـقـولـ فيـ : كـذا وكـذا دـيـنـارـاً أو درـهـماً ، وـعـلـى الأولـ يـجـعـلـ
نـصـفـ الأـحـدـ وـالـعـشـرـينـ دـيـنـارـاً دـنـانـيرـ وـنـصـفـها درـاهـمـ .

ومـاـ مـذـهـبـ الـإـمـامـ أـبـيـ حـنـيفـةـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ : أـنـ يـلـزـمـهـ فـيـ الـعـطـفـ
أـحـدـ عـشـرـ كـمـاـ فـيـ التـركـيبـ . وـالـلـهـ تـعـالـىـ أـعـلـمـ .

مسألة في التَّعْجُب

من إلقاء أبي بكر بن الأنباري يقول: ما أَحْسَنَ عَبْدَ اللَّهِ، «ما رَفَعَ رَفْعَتَهَا بِمَا فِي «أَحْسَنَ» وَنَصَبَتْ عَبْدَ اللَّهِ عَلَى التَّعْجُبِ.

وتقول في الذَّمِّ: ما أَحْسَنَ عَبْدَ اللَّهِ فَمَا لَا مَوْضِعَ لَهَا جَحْدُ وَرَفَعَتْ «عَبْدَ اللَّهِ» بِفَعْلِهِ وَفَعْلِهِ: ما أَحْسَنَ.

وتقول في الاستفهام: ما أَحْسَنَ عَبْدَ اللَّهِ؟ فَمَا رَفَعَ بِأَحْسَنِ، «وَأَحْسَنُ» بِهَا. والتَّاوِيلُ: أي شيء فيه أحسن: أعيناه، أو أنفه.

وتقول إذا أَرَدْتَهُ إِلَى نَفْسِكَ فِي التَّعْجُبِ: ما أَحْسَنَتِي «فَمَا رَفَعَ بِمَا أَحْسَنَتِي، وَالنَّوْنُ وَالْيَاءُ مَوْضِعُهُمَا نَصَبَ عَلَى التَّعْجُبِ.

وتقول في الذَّمِّ إذا رَدَدْتَهُ إِلَى نَفْسِكَ: ما أَحْسَنْتُ «فَمَا» جَحْد لَا مَوْضِعَ لَهَا، وَالثَّاءُ مَرْفُوعَةٌ بِفَعْلِهَا، وَفِعْلُهَا: ما أَحْسَنْتُ، فَتَقُولُ فِي الاستفهام: ما أَحْسَنْتِي «فَمَا» رَفَعَ بِأَحْسَنِ، «وَأَحْسَنُ» بِمَا، وَالْيَاءُ فِي مَوْضِعِ خَفْضٍ بِإِضَافَةِ أَحْسَنَ إِلَيْهَا.

فَإِنْ قَلْتَ: أَبَاكَ مَا أَحْسَنَ أَوْ مَا أَبَاكَ أَحْسَنَ كَانَ مُحَالًاً لِأَنَّهُ

ما نصب على التَّعْجُبِ، لا يُقْدَمُ على التَّعْجُبِ ، لأنَّه لم يَعْمَلْ فِيْهِ فِعْلًا
متصرِّفٌ فيتصرَّفُ بِتَصْرِفِهِ.

وكان الكسائي يُجيز : أبوك ما أحسن» قال: لِمَا لَمْ أَصْلِ إِلَى
نصب الأَبِ أَضْمَرْتُ لَهُ هَاءً ، يعود عليه فرفعته بها ، والتَّقْدِيرُ : أبوك ما
أَحْسَنَهُ .

وقال الفراء ، : لا أَجِيزُ رفع الأَبِ ، لأنَّه لَيْسَ هَنَاهَا دَلِيلٌ يَدْعُلُ
عَلَى رفع الأَبِ وَلَا أَضْمَرُ الْهَاءَ إِلَّا مَعَ سَتَةِ أَشْيَاءِ مَعِ : كُلَّ ، أَوْمَنْ ، وَمَا ،
وَأَيْ ، وَنَعْمَ ، وَبَيْسُنْ .

وتقول: عَبْدُ اللَّهِ مَا أَحْسَنَهُ بِرْفَعٌ «عَبْدُ اللَّهِ» بِمَا عَادَ عَلَيْهِ مِنْ
الْهَاءِ ، فَيُرْفَعُ مَا فِي أَحْسَنَ ، وَالْهَاءُ مَوْضِعُهَا نَصْبٌ عَلَى التَّعْجُبِ . :

وتقول عبد الله ما أحسن جاريته مِنْ قول الكسائي ، قال: لِمَا لَمْ
أَصْلِ إِلَى نَصْبِ الْأَوَّلِ أَضْمَرْتُ لَهَا هَاءً ، فَرَفَعْتُهَا بِهَا . والفراء / يحيلها ،
قال: لَيْسَ هَنَاهَا دَلِيلٌ عَلَى الْهَاءِ [١٢٣/٤]

وتقول في الاستفهام: عبد الله ما أَحْسَنَهُ بِرْفَعٌ عبد الله بِأَحْسَنَ ،
وَأَحْسَنَ بَعْدَ الله «وَمَا» استفهام والْهَاءُ مَوْضِعُهَا خَفْضٌ بِإِضَافَةِ أَحْسَنَ
إِلَيْهَا

فَإِنْ قَلْتَ: عبد الله ما أَحْسَنَ كَانَ مَحَالًا ، وَأَنْتَ تُضْمِرُ الْهَاءَ ، لَأَنَّ
الْمَخْفُوضُ لَا يُضْمِرُ ، وَلَأَنَّ الْمَضَافَ وَالْمَضَافَ إِلَيْهِ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ ،

(١) أي يُفسدُهَا

فلا يفرق بينهما ، فلا يضم المخصوص ويظهر الخافض
وتقول : عَبْدُ اللَّهِ مَا أَحْسَنْ ترْفَعْ عَبْدَ اللَّهِ بِمَا فِي أَحْسَنْ ، «وَمَا»
جَحْدٌ لَا مَوْضِعٌ لَهَا .

وإذا قلت : ما أحسن عَبْدَ اللَّهِ فَأَرْدَتْ أَنْ تَسْقُطْ مَا وَتَعَجَّبَتْ^(١) ،
قلت : أَحْسَنْ بَعْدَ اللَّهِ

وإذا أَرْدَتْ أَنْ تَأْمِرَ مِنْ هَذَا ، قلت : يَا زِيدُ أَحْسَنْ بَعْدَ اللَّهِ
رَجُلًا ، وإذا ثَنَيْتَ قلت يَا زِيدُ دَانْ أَحْسَنْ بَعْدِي اللَّهِ رَجُلَيْنِ ، وَيَا
زِيدُونَ أَحْسَنْ بَعْدِي اللَّهِ رَجُلَيْ ، وَتَنْصِيبُ رَجُلَيْ عَلَى التَّفْسِيرِ ،
«وَأَحْسَنْ» لَا يُشَنِّي لَا يُجْمِعُ ، وَلَا يُؤْثِتُ ، لَأَنَّهُ اسْمٌ . وَأَحْسَنْ لَيْسَ بِأَمْرٍ
لِلْمُخَاطِبِ ، إِنَّمَا مَعْنَى أَحْسَنْ بِهِ : مَا أَحْسَنَهُ ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ :
«أَسْمَعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ»^(٢) مَعْنَاهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ : مَا أَسْمَعَهُمْ وَمَا أَبْصَرَهُمْ

وتقول : كَانَ عَبْدُ اللَّهِ قَائِمًا ، إِذَا أَمْرَتْ مِنْهُ قُلْتَ : مَا أَكُونُ
عَبْدَ اللَّهِ قَائِمًا ، «فَمَا» مَرْفُوعَةُ بِمَا فِي أَكُونَ ، وَاسْمُ كَانَ مَضْمُرٌ فِيهَا ،
وَعَبْدَ اللَّهِ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّعَجَّبِ ، وَقَائِمًا خَبَرَ كَانَ

فَإِنْ طَرَحْتَ «مَا» وَتَعَجَّبَتْ ، قلت : أَكُونُ بَعْدَ اللَّهِ قَائِمًا ،
وَأَكُونُ بَعْدِي اللَّهِ قَائِمَيْنِ ، وَأَكُونُ بَعْدِي اللَّهِ قِيَامًا ، وَأَحْسَنْ بَعْدَ اللَّهِ
رَجُلًا .

(1) في طفقط: «وتعجب»

(2) مريم / ٣٨

قال الفراء: لِمَّا لَمْ أَصْرَحْ بِرُفْعِ الاسمِ أَدْخَلَتِ الْبَاءَ، لِتَدْلُّ عَلَى
الْمَطْلُوبِ، وَتَأْوِيلِهِ: عَبْدُ اللَّهِ حَسَنُ، فَلِمَّا لَمْ يَصِلْ إِلَى رَفْعِ جِئْتَ
بِالْبَاءَ، لِتَدْلُّ عَلَى الْمَطْلُوبِ مَا هُو؟ وَإِذَا قُلْتَ: ظَنَتْ عَبْدَ اللَّهِ قَائِمًا
فَأَرَدْتَ أَنْ تَعْجَبَ بِـ«مَا» قُلْتَ: مَا ظَنَنِي بَعْدَ اللَّهِ قَائِمًا، فَإِنْ أَسْقَطْتَ
ـ«مَا» وَتَعَجَّبْتَ قُلْتَ: ظَنَنِي بَعْدَ اللَّهِ قَائِمًا.

آخر ما كان بخط ابن الجراح.

انتهى - بعون الله تعالى - الجزء السابع
ويليه - إن شاء الله - الجزء الثامن ، وأوله: مخاطبة جرت بين أبي
إسحاق الزجاج وأبي العباس أحمد بن يحيى

فهرس الشواهد الشعرية

الجزء السادس

رقم الصفحة	رقم الناهد	
		شواهد على حديث «غير الدجال أخواني عليكم»
١٤	٦٦٦	أرسلوني إلى قومي شراحي
١٥	٦٦٧	صديق إذا أعيا على صديق
١٥	٦٦٨	فإن له أضعاف ما كان أملاً
١٨ - ١٧	٦٦٩	وآخرى لأعداها غائظه فاجود جوداً من اللافظه
١٩	٦٧٠	فنفس العدو بها فائظه وكان مع الأطباء الأسهه
١٩	٦٧١	دخل الضيف عليهم فاحتمل واسأله عنّا إذا الناس نزل
		شواهد: حديث: «الإجاء كنزة يوم القيمة شجاع أقرع»
٢١	٦٧٢	سرت قرباً أحناؤها تصلصلُ
٢٢	٦٧٣	وبصيري يعلو بها عتد وأي
٢٢	٦٧٤	إلى جعفر سرْبَالَهُ لم يمْزِقْ
٢٣	٦٧٥	حَيٌّ وَمَنْ يُصْبِبُ الْحَيَّامَ بِعِيدٍ
		= أنها أدرى وكلّ الظنّ ظني
		= وليس بمعيني وفي الناس متع
		= وليس الموافقني ليرفد خائباً
		= يداك يد خيرها يرتخي
		= فاما التي خيرها يرتخي
		= وأما التي شرّها يتنقى
		= فيما ليت الأطباء كان حولي
		= دار حي وتنوها مربعاً
		= فسائل عنها إذا الناس شتوا
		= وتشرب أثاري القطا الكُدرُّ بعدها
		= راحوا بصائرهم على أكتافهم
		= ولولا جنان الليل ما آب عامر
		= آبي لا تبعد فليس بخالد

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
٢٤	٦٧٦	<p>شاهد على مسألة لابن مالك في: قم أنت وزيد = ليك يزيد ضارع لخصومه ومحبطة ما تطيح الطوائح</p>
٢٥	٦٧٧	<p>شاهد على نسبة الحال إلى المضاف إليه = كأن يدئي حرباً لها متسمهاً يداً مذنب يستغفر الله نائب</p>
٢٥	٦٧٨	<p>إملاء على شاهد شعرى لابن الحاجب = غير مأسوف على زمن ينقضى بالظماء والحزن تعليق ابن الحاجب على شاهد نحوى</p>
٢٩	٦٧٩	<p>وإنى لتعرونى لذكراك فترةً كما انقض العصفور بلله القطر تعليق ابن الحاجب على بيت لابن قلاقس</p>
٣١	٦٨٠	<p>ما بال هذا الرّيم أن لا يريم لو كان يرقى لسليم سليم شواهد أم المتصلة والمنقطعة</p>
٤٩	٦٨١	<p>هل ما علّمت وما استودعْت مكتوم إذ جلها إذ تأتك اليوم مصروف أم هل كبير بكى لم يقض عبرته</p>
٥٠	٦٨٢	<p>إثر الأحبة يوم ال بين مشكوم ما أبالي أنس بالحزنِ تيسَّ أم جفاني بظهر غيب لئيم</p>

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
٥١	٦٨٣	= ولست أبالي بعد فقدي مالكاً أموتي ناعِم هو الآن واقع = أم كيف ينفع ما تعطى العلوق به
٥٢	٦٨٤	= رئان أنف إذا ما ضن باللبن
٥٥	٦٨٥	= *أهل رأونا بوادي القف ذي الأكم *
		شواهد على قول القائل: كأنك بالدنيا لم تكن . . .
٦٢	٦٨٦	= هون عليك فإن الأمور بكاف الإله مقاديرها
٦٤	٦٨٧	= كان قلوب الطير رُطْبًا ويبساً لدى وكرها العنابُ والخشف البالي
٦٦	٦٨٨	= كأني بك تنحط إلى القبر وتنتفط
		شاهد على قوله: «أنت أعلم ومالك»
٧٦	٦٨٩	= *هذا ردائي مَطْوِيًا وسُرِّيَا *
		شاهدان على تعليق ابن هشام على آية: «وله على الناس حجَّ البيت»
٨٧	٦٩٠	= ونحن منعنا البحر أن تشربوا به وقد كان منكم مأوه بمكان
٩٠	٦٩١	= مهلاً فداءً لك الأقوام كلهم وما ثمرَ من مال ومن ولد
		شاهد على قول جابر: «كان يكفي من هو أوفي منك شعيراً»
٩٦	٦٩٢	= إلى الحُول ثم اسم السلام عليكما ومن يبيك حولاً كاماً فقد اعتذر

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
		<p>شواهد على: اعتراض الشرط على الشرط</p> <p>لكن قومي وإن كانوا ذوي عذر ليسوا من الشر في شيء وإن هاتا إن تستغيشوا بنا إن تذعنوا تجلوا متى معاقل عز زانها كرم</p> <p>= فإن عشرت بعدها إن وللت نفسى من هاتا فقولا لالعا = من يفعل الحسنات الله يشكراها *</p> <p>= نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض.....</p> <p>= يا أقرع بن حابس يا أقمع إن يصرع أخوك تصرع</p>
		<p>شواهد في إعراب: «استطعنا أهلها»</p> <p>* نفس عصام سودت عصاما *</p> <p>قد طلبنا فلم نجد لك في السؤ دد والمجد والمكارم مثلا إذا برقت يوماً أسرة وجهه على الناس قال الناس جل المنور</p>
		<p>شاهدان في اسمية أ فعل في التعجب</p> <p>ما أقدر الله أن يُدنى على شحط من داره الحزن مَمِنْ داره صول</p> <p>سبحانك الله ما أجمل عندي مثلك</p>

رقم الصفحة	رقم الشامد	
١٦٩	٧٠٤	<p>شاهدان على قوله تعالى: ﴿ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾</p> <p>* نفس عصام سوت عصاما = ما أقدر الله أن يخزي خليقته ولا يصدق قوما في الذي زعموا</p>
١٦٩	٧٠٥	<p>شاهد على « الرقة في معنى وحده »</p>
١٧٣	٧٠٦	<p>= والذئب أخشاه إن مررت به وحدي وأخشي الرياح والمطرا</p>
١٧٩	٧٠٧	<p>= * ما ككل ما يتمنى المرء يدركه *</p>
١٧٩	٧٠٨	<p>= * وليس كل النوى تلقى المساكين *</p>
١٨٢	٧٠٩	<p>= قد أصبحت أم الخيار تدعى علي ذنباً كله لم أصنع</p>
		<p>شاهد على إعراب « غير ناظرين إناء »</p>
٢٠٩	٧١٠	<p>= فلماً قرعنا النبع بالنبع بعضه بعض أبى عيدانه أن تكسرأ</p>
٢١٨	٧١١	<p>تعليق على شاهد لابن بري = وأصفر من ضرب دار الملوك تلوح على وجهه جعفرا</p>
		<p>شاهد في جمع « حاجة »</p>
٢٢١	٧١٢	<p>= فسيآن بيت العنكبوت وجوسق رفيع إذا لم تقض فيه الحاجة</p>
٢٢٣	٧١٣	<p>= ثمّمت حواجي ووذات بشرا فبس معرس السركب السغالب</p>

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
٢٢٣	٧١٤	يا ربَ ربَ القلص النواجع = تقطع بينما الحاجات إلا
٢٢٣	٧١٥	حِوائِج يعتسفن مع الجريء = الناس حول قبابه
٢٢٤	٧١٦	أهْلِ الْحِوائِجِ وَالْمَسَائِلُ = ولَي بِلَادِ السَّنَدِ عِنْدَ أَمِيرِهَا
٢٢٤	٧١٧	حِوائِجْ جَهَاتُ وَعِنْدِي ثوابها = صَرِيعَيْ مَدَامِ ما يُفْرِقُ بَيْنَا
٢٢٤	٧١٨	حِوائِجْ مِنْ إِلْقَاحِ مَالٍ وَلَا نَخْلٍ = مِنْ عَفْ خَفْ عَلَى الْوِجْهِ لِقَاؤه
٢٢٤	٧١٩	وَأَخْوَوُ الْحِوائِجِ وَجْهَهُ مِنْدُولُ = فَإِنْ أَصْبَحَ تَحْسِبِنِي هُمُومٌ
٢٢٤	٧٢٠	وَنَفْسٌ في حِوائِجِهَا اِتْشَارُ = نَهَارُ الْمَرْءِ أَمْثَلُ حِينَ تُقْضِي حِوائِجُهُ مِنَ اللَّيلِ الطَّوِيلِ
٢٢٥	٧٢١	= خَلِيلِي إنْ قَامَ الْهُوَى فَاقْعُدَا بِهِ
٢٢٥	٧٢٢	لَعْنَا نَقْضِي مِنْ حِوائِجِهِ رَمَا
٢٢٥	٧٢٣	= حَتَّى إِذَا مَا قَضَتِ الْحِوائِجاً وَمَلَأْتُ حُلَبَاهَا الْخَلَانِجاً
٢٢٥	٧٢٤	= بَدَأْنَا بِنَا لَا رَاجِياتِ لَحَاجَةٍ وَلَا يَائِسَاتٍ مِنْ قَضَاءِ الْحِوائِجِ = إِنِّي أُرِيتُ ذُوي الْحِوائِجاً إِذْ عَرَوَا
٢٢٦	٧٢٥	فَأَتُوكَ قَصْرًا أوْ أَتُوكَ طَرُوقًا = * وهي أَدَمَاءُ سَارُهَا *
٢٢٦	٧٢٦	منْ كَانَ فِي نَفْسِهِ حَوْجَاءُ يَطْلُبُهَا =
٢٢٨	٧٢٧	عَنْدِي فَإِتَّيْ لَهُ رَهْنٌ بِاصْحَارٍ شَوَاهِدٌ فِي تَكْرَارٍ (لا)، وَعَدْ تَكْرَارَهَا
٢٣٣	٧٢٨	* وزَجَّجَنَ الْحِوائِجَ وَالْعَيْونَا *
٢٣٣	٧٢٩	* عَلْقَتُهَا بَيْنَا وَمَاءُ بَارِدًا *
٢٣٣	٧٣٠	* مَتَقْلِدًا سِيفًا وَرَعِيَا *

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
٢٤٢	٧٣١	شاهدان في «إنا» * وإنما يدافع عن أصحابهم أنا أو مثلي *
٢٤٣	٧٣٢	= قد علمت سلمى وجارتها ما قطر الفارس إلا أنا
		شواهد: تعليق على أبيات من الحماسة
٢٤٧	٧٣٣	= أقول حين أرى كعباً ولحيته لابرك الله في بضع وستين من السنين تملأها بلا حسب ولا حياء ولا عقل ولا دين
٢٤٨	٧٣٤	* وقد جاوزت حد الأربعين *
٢٤٨	٧٣٥	* وأنكرنا زعافن آخرين *
		شاهد في الفرق بين علم وعرف
٢٥٠	٧٣٦	= أو كلما وردت عكاظ قبليَّةً بعشوا إلى عريفهم يتoscُّم
		شواهد على شروط التنازع
٢٥٣	٧٣٧	= حتى تراها وكان وكان أعناقها مشدّدات في قرن
٢٥٤	٧٣٨	= عدinya في غد ما شئت إنا نخب ولو مظللت الوعادينا
٢٥٥	٧٣٩	* وعزّة مخطوط معنى غريئها *
٢٥٧	٧٤٠	= وإنسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو وتسارات يجم فيغرق
٢٦٢	٧٤١	* منها تصيب أفقاً من بارق تشم *
٢٦٥	٧٤٢	= فرطُنَ فلا ردًّا لما فات وانقضى ولكن بغوض أن يقال عديم

رقم الصفحة	رقم الشاعد	
٢٦٧	٧٤٣	* أَنَاكَ أَنَاكَ الْلَّا حُقُونَ احْبَسْ احْبَسْ *
		= أَحْرَى وَأَجْدَرْ لِي مِنْ أَنْ يَقَالْ غَدًا
٢٦٩	٧٤٤	إِنِّي التَّمَسْتُ الْغِنَى مِنْ كَفْ مَرْتَزَقْ
		طَلَبْتُ فَلَمْ أَدْرِكْ بِوْجَهِي فَلَيْتَنِي
٢٧٠	٧٤٥	قَعْدَتْ وَلَمْ أَبْغِ النَّدَا بَعْدَ سَابِقْ
شواهد على أحكام كذا		
٢٧٣	٧٤٦	= وَأَسْلَمْنِي السَّرْمَانْ كَذَا فَلَا طَرْبْ وَلَا أَنْسْ
٢٧٤	٧٤٧	= ذِي الْمُعَالِي فَلَيْعَلُّونَ مَنْ تَعَالَى هَكَذَا هَكَذَا وَإِلَّا فَلَا لَا
		أَتَتْهُوْنَ وَلَنْ يَنْهَى ذُوِي شَطَطْ
٢٧٩	٧٤٨	كَالْطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفَتْلُ
		عَدَ النَّفْسِ نَعْمَى بَعْدَ بُوسَكَ ذَاكِرًا
٢٨١	٧٤٩	كَذَا وَكَذَا لَطْفًا بِهِ نَسِيَ الْجَهَدْ

فهرس الموضوعات

الجزء السابع

	الفن السابع : مسائل نحوية
٥	من جموع ابن القماح : وقوع الواو فاء الكلمة
٧	الخلاف في وسواس من رؤوس المسائل للنّواوي
١٢	إشكال حديث : «غير الدجال أخوفي عليكم» وإجابة ابن مالك عنه
٢٠	صرف «أرئيس» في قوفهم : «بشر أرئيس»
٢١	توجيه حديث شريف لابن مالك
٢٣	مسألة لابن مالك في : قم أنت وزيد
٢٤	مسألة لابن مالك في الحال
٢٥	إملاء على شاهد شعري لابن الحاجب
٢٩	تعليق ابن الحاجب على شاهد نحوي مشهور
٣١	تعليق ابن الحاجب على بيت لابن فلاقيس الإسكندرى
٣٣	جواب عن سؤال سائل في حرف «لو»
٤٢	حقيقة الاستفهام والفرق بين أدواته
	توجيه ابن هشام للقول : كأنك بالدنيا
٥٨	لم تكن وبالآخرة لم تزل
٦٨	توجيه ابن هشام لقوفهم : أنت أعلم وما لك
٨٤	تعليق ابن هشام على آية : «ولله على الناس حج البيت... الخ»

- تعليق ابن هشام على قول منسوب لجابر
رضي الله عنه وهو:
« كان يكفي من هو أوفى منك شعيراً »
- ٩٣ مسألة: في قراءة: « وَقِيلَهُ » بالنصب
٩٨ تعليق على حديث : « لا يقتل مسلم بكافر »
١٠١ مسألة: اعتراض الشرط على الشرط لابن هشام
١٠٧ مسألة: في إعراب قوله تعالى: ﴿ وَاعْمَلُوا صَالِحَاتُهُمْ﴾
١٢٤ رأي ابن الحاجب في : « خلق الله العالم
١٢٧ رأي الجرجاني في إعراب السموات مفعولاً، في « خلق الله السموات »
١٤٠ فائدة في قول سبويه : زيد أفضل من عمرو
١٤٢ تفسير قوله تعالى: ﴿ الْتَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ﴾ الآية
١٤٢ سؤال الصفدي عن إعراب « استطعماً أهلها »
١٤٥ مسألة في : ما أعظم الله .
١٦١ خلاف بصري وكوفي في فعل التعجب اسم هو أم فعل؟
١٦٢ توجيه الرمخري لقوله تعالى: ﴿ ذُو الْحَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾
١٦٨ توجيه الرمخري لقوله تعالى: ﴿ مَا هَذَا بِشَرًّا﴾
١٧٠ الرفده في معنى وحده لمعنى الدين السبكي
١٧١ نيل العلا في العطف بلا
١٨٣ الحكم والأناه في إعراب « غير ناطرين إننا »
٢٠٠ تعليق ابن بري على قول الشاعر في وصف الدنيا
٢١٨ تعليق على معنى : « وَآتَوْنَا النِّسَاءَ صَدَقَاتُهُنَّ نَحْلَةً »
٢١٩ لتج الدين الحموي
٢٢٠ جمع حاجة
٢٣١ مسألة في تكرار: « لا » وعدم تكرارها
٢٤١ فائدة في « إِنَّا » لابن هشام.

- ٢٤٧ المبدوء به متحرك ، والموقوف عليه ساكن لابن هشام
تعليق على أبيات من أبيات الحماسة
- ٢٤٩ من فوائد ابن هشام: الفرق بين العرض والتحضيض
- ٢٤٩ من فوائد ابن هشام: الفرق بين «علم» و«عرف» .
- ٢٥٢ شروط التنازع .
- ٢٦٩ مسألة في أفعال ستة متحدة المعاني ، مختلفة
بالتعدّي واللزوم
- ٢٧١ أحكام كذا لابن هشام
- ٢٩٤ مسألة من التعجب

تَسْمِيَة بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى

